

رَحْفَةُ الْقَارِي

بِحَلِّ

شِكْلَاتِ الْبِنَارِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ط

فهرس الجزء الثاني من تحفة القارى بشرح صحيح البخارى

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٥	باب متى يسمع سماع الصغير	٢	كتاب العلم
١٥	باب المخروج في طلب العلم	٢	تعريف العلم
١٥	باب فضل من علم وعلم	٣	تعريف العقل
١٤	باب رفع العلم وظهور الجهل	٣	باب فضل العلم
١٤	باب فضل العلم	٣	باب من سئل علماء وهو مشتغل في حثه
١٤	باب الفتيا وهو واقف على ظهير الدابة	٠	فاتم الحديث ثم اجاب السائل
	او غيرها	٢	باب من رفع صوته بالعلم
١٨	باب من اجاب الفتيا باشارة اليد والرأس	٥	باب قول المحدث حدثنا واخبرنا وانبأنا
١٩	باب متى يصح الحديث صلى الله عليه وسلم وقد	٦	باب طرح الامام المسئلة على اصحابه
	عبد القيس على ان يحفظوا الايمان والعلم	٠	لينةعتبر ما عندهم من العلم
	وبخبروا من وراءهم	٦	باب القراءة والعرض على المحدثات
١٩	باب الرحلة في المسئلة النازلة	٤	باب ما يذكرو في المناولة وكتاب اهل العلم
٢٠	باب التناوب في العلم	٨	بالعلم الى البلدان بيان الفرق بين جميع ابي بكر وجميع عثمان
٢٠	باب الغضب في الموعظة والتعليم اذا	٨	باب من قعد حيث ينتهي به المجلس من
	سأى ما يكره	٠	راى فرجة في الحلقة فجلس فيها
٢١	باب من برئت ركبته عند الامام او المحدث	٩	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب
٢٢	باب من اعاد الحديث ثلاثا ليفهم	-	مبلغ او عى من سامع
٢٢	باب تعليم الرجل امته واهله	٩	باب العلم قبل القول والعمل
٢٦	باب عظة الامام للنساء وتعليمهن	١٠	باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
٢٦	باب الحرص على الحديث	-	يتخولهم بالموعظة والعلم كى لا ينفروا
٢٦	باب كيف يقبض العلم	١٠	باب من جعل لاهل العلم اياما معلومة
٢٤	باب هل يجعل للنساء يوم لحدة في العلم	١١	باب من يرد الله به خير يفقره في الدين
٢٤	باب من سمع شيئا فلم يفهمه فراجعه حتى يعرفه	١١	باب المقام في العلم
٢٨	باب ليلعلم العلم الشاهد الغائب	١٣	باب الاغتباط في العلم الحكمة
٢٩	باب اثم من كذاب على النبي صلى الله عليه وسلم	١٢	باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر
٣٠	باب كتابة العلم	١٧	الى الخضر عليها السلام كلمة في حياة الخضر عليه السلام
٣٤	باب العلم والعظة بالليل	١٢	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه
			الكتاب

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٥٨	باب من تبرئ على مبتئين	٣٨	باب السهم بالعلم
٥٨	باب من وجع النساء الى البراءة	٣٠	باب حفظ العلم
٦٠	باب التبرئ في البيوت	٣١	باب الانصات لعلها
٦٠	باب الاستنجاء بالماء	٣١	باب ما يستحب للعالم اذا سئل اي الناس
٦٠	باب من حمل معه الماء لطهوره	٠	اعلم في كل العلم الى الله تعالى
٦١	باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء	٣٢	باب من سأل وهو قائم عالما جالسا
٦١	باب النوى عن الاستنجاء بالسجين	٣٣	باب السؤال والفتيا عند رمى الحجر
٦١	باب لا يمست ذكره يمينه اذا بال	٣٣	باب قول الله تعالى وما اوتيتهم من العلم الا قليلا
٦١	باب الاستنجاء بالحجارة	٠	بيان الفرق بين الروح والنفس
٦١	باب لا يستنجى بروث	٣٣	باب من ترك بعض الاختيار مخافة ان
٦٢	باب الوضوء مرة مرة	٣٥	يقصر فهم بعض الناس فيقعوا في اش منه
٦٢	باب الوضوء مرتين مرتين	٠	باب من خص قداما دون قوم كراهية
٦٣	باب الوضوء ثلاثا	٣٥	ان لا يفهموا باب الحياء في العلم
٦٣	باب الاستنساخ في الوضوء	٣٦	باب من استنجى فامر غيره بالسؤال
٦٣	باب غسل الرجلين ولا يمسه على القدمين	٣٦	باب ذكر العلم والفتيا في المسجد
٦٦	باب المضمضة في الوضوء	٣٦	باب من اجاب اسائل بالكثر مما سأل
٦٦	باب غسل الاغقاب	٣٦	كتاب الوضوء باب في الوضوء
٦٦	باب غسل الرجلين في النعلين ولا يمسه	٣٩
٠	على النعلين	٠	باب لا تقبل صلاة بغير طهور
٦٦	باب التيمم في الوضوء والغسل	٥٠	باب فضل الوضوء والغسل للمحجلين من
٦٦	باب التماس الوضوء اذا كانت الصلاة	٥٠	آثار الوضوء
٦٨	باب الماء الذي يغسل به شعر الانسان	٠	باب لا يتوضأ من الشلت حتى يستيقن
٠	وسور الكلاب وممرها في المسجد	٥٢	باب التخفيف في الوضوء
٠	باب اذا شرب الكلب في الزمان	٥٢	باب اسبغ الوضوء
٠	باب من لم ير الوضوء الا من الخمر حزين	٥٢	باب غسل الوجه باليدين من غرقة واحدة
٠	القبل والداير	٥٣	باب التسمية على كل حال وعند الوقاع
٠	تحقيق وجوب الوضوء من الخاسر ج من	٥٣	باب ما يقول عند الخلاء
٠	غير السيلين	٥٣	باب وضع الماء عند الخلاء
٠	تحقيق وجوب الوضوء من القمقمرة	٥٣	باب لا تستقبل القبلة بغائط او بول عند
٠	وذكر ما جاء فيه من المسانيد والمراسيل	٥٣	البناء جدا اسم او نحوه
٠	باب الرجل يوضئ صاحبه	٠	
٤٨			

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٩١	باب بول الصبيان	٤٨	باب قراءة القرآن بعد الحلات وغيرها
٩١	باب البول قائماً وقاعداً	٤٩	باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثلث
٩١	باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط	٨٠	باب مسح الرأس كله
٩١	باب البول عند سباطة قوم	٨٠	باب غسل الرجلين إلى الكعبين
٩٢	باب غسل الدم	٨٠	باب استعمال فضل وضوء لناس
٩٢	باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب	٨١	باب من مضمض واستنشق من عنفة
٠	من المرأة	٠	واحدة
٩٣	باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يزل يثوب	٨١	باب مسح الرأس مرة
٩٣	باب البوال الأبل والدواب والغنم	٨٢	باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل
٠	ومرايضها	٠	وضوء المرأة
٩٤	باب ما يقيه من النجاسات في السمن والماء	٨٣	باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه
٩٤	باب البول في الماء الدائم	٠	على المغشي عليه
٩٨	باب إذا التقى على ظهر المني لم يذرا وجيفة	٨٣	باب الغسل والوضوء في المختضب والقحح
٠	لم يفسد عليه صلاته	٠	والختب والحجارة
٩٩	باب البزاق والمخاط ونحوه في الثوب	٨٣	باب الوضوء من التور
١٠٠	باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا بالمسكر	٨٣	باب الوضوء بالمد
١٠٠	باب غسل المرأة أباه والد من وجهه	٨٤	باب المسح على الخفين
١٠٠	باب السراة	٨٤	حكم المسح على العمامة
١٠١	باب دفع السراة إلى الأكبر	٨٥	باب إذا دخل رجل به وهما طاهران
١٠٢	باب فضل من بات على الوضوء	٨٦	باب من لم يتوضأ من حم الشاة والسويق
١٠٣	كتاب الغسل	٨٦	بيان الحكمة في الوضوء مما مست الناس
١٠٣	باب الوضوء قبل الغسل	٨٦	باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ
١٠٣	باب غسل الرجل مع امرأته	٨٤	باب هل يضمض من اللبن
١٠٣	باب الغسل بالصاع ونحوه	٨٤	باب الوضوء من النوم
١٠٣	باب من افاض على رأسه ثلاثاً	٨٤	باب الوضوء من غير حدث
١٠٤	باب الغسل مرة واحدة	٨٨	ذكر اختلاف السلف في معنى آية الوضوء
١٠٤	باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل	٨٩	باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله
١٠٤	باب المضمضة والاستنثار في الجنابة	٩٠	باب ما جاء في غسل البول
١٠٤	باب مسح اليد بالترات لتكون نقى	٩٠	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس
١٠٤	باب هل يدخل الجنبة في الأثا قبل أن يغسلها	٠	الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد
٠	إذا لم يكن على يده قذر وغير الجنابة	٩٠	باب صب الماء على البول في المسجد

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١١٦	باب قراءة الرجل في حجر امرأته	١٠٤	باب من افرغ يمينه على شماله في الغسل
٠	وهي حائض	١٠٤	باب تفرق الغسل والوضوء
١١٦	باب من سمي النفاس حيضا	١٠٨	باب اذا جالعه بشر عاود من دار على نسائه
١١٤	باب مباشرة الحائض	٠	في غسل واحد
١١٨	باب نزلت الحائض الصوم	١٠٨	باب غسل المذي والوضوء منه
١١٨	باب تقضي الحائض المناسك كلها الا الطواف	١٠٨	باب من تطيب ثم اغتسل وبقي اثر الطيب
٠	بالبيت	١٠٨	باب تخليل الشعر حتى ظن بانه قد اسروى
١٢٠	باب الاستحاضة	٠	بشرته اذا فاض عليه
١٢٠	باب غسل دم الحيض	١٠٩	باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده
١٢٠	باب اعتكاف المستحاضة	٠	ولم يعد غسل مواضع الوضوء منه مرة اخرى
١٢٠	باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه	١٠٩	باب اذا ذكر في المسجد انه جب خرج كهاهو
١٢١	باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض	٠	ولا يتيمم
١٢١	باب دلت المرأة نفسها اذا تطهرت من الحيض	١٠٩	باب نفض اليدين من غسل الجنابة
١٢١	باب غسل الحيض	١٠٩	باب من بدأ بشق رأسه الايمن في الغسل
١٢١	باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض	١٠٩	باب من اغتسل عرياناً واحداً في الخلوة
١٢٢	باب نقص المرأة شعرها عند غسل الحيض	٠	ومن تمشط والتستر افضل
١٢٢	باب قول الله عز وجل مخلقة وغير مخلقة	١١٠	باب من تستر في الغسل عند الذنس
١٢٣	باب كيف تمل الحائض بالحج والعمرة	١١٠	باب اذا احتملت المرأة
١٢٣	باب اقبال الحيض وادبارها وتحقيق معنى	١١٠	باب عرق الجنب وان المسلم لا يغيب
٠	اقبال الحيض وادبارها	١١٠	باب الجنب يخرج ويحشى في السوق وغيرها
١٢٨	باب لا تقضي الحائض الصلاة	١١١	باب كينونة الجنب في البيت اذا اترضا
١٢٩	باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها	٠	قبل ان يغتسل
١٢٩	باب من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر	١١١	باب ثوب الجنب
١٢٩	باب شرب الحائض العيدين ودعوة المسلمين	١١١	باب الجنب يتوضأ بشر ينام
٠	ويعتزلن المصلي	١١٢	باب اذا التقى الختانان
١٣٠	باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما	١١٣	باب غسل ما يصب من فرج المرأة
٠	يصدق النساء في الحيض والحمل فيما يمكن	١١٣	كتاب الحيض
١٣٢	باب الصغرة والكدر في غير ايام الحيض	١١٥	باب كيف كان يدها الحيض
١٣٣	باب عرق الاستحاضة	١١٥	باب الامر للنساء اذا افسن
١٣٣	باب المرأة تحيض بعد الاستحاضة	١١٦	باب غسل الحائض رأس من وجبها و
١٣٣	باب اذا اسرأت المستحاضة الطهر	٠	فترجيله

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٣٧	باب الصلاة عن النكاح وسنتها	١٣٧	باب الصلاة عن النكاح وسنتها
١٣٧	باب كراهية التعري في صلاة وغيرها	١٣٧	باب
١٣٨	باب الصلاة في القميص والسراويل	١٣٨	رسالة وحيدة في تحقيق ما مر من
١٣٨	والتبان والقباء	١٣٨	السياقات المختلفة في احاديث الحيض
١٣٨	باب ما يستتر من العورة	١٣٨	والاستحاضة وبيان الفرق بينها
١٣٨	باب الصلاة بغير رداء	١٣٨	كتاب التيمم
١٣٨	باب ما يذكّر في الفخذ	١٣٨	بيان الفرق بين آية النساء وآية المائدة
١٣٨	باب في كسر تعصلي المرأة من الثياب	١٣٨	باب اذا لم يجد ماء ولا ترابا
١٣٨	باب اذا صلى في ثوب له اعلام ونظر الى علمها	١٣٨	باب التيمم في المحض اذا لم يجد الماء
١٣٨	باب ان صلى في ثوب مصلوب او تصاوير	١٣٨	وخاف فوت الصلاة
١٣٨	هل تفسد صلاة ما بيني عن ذلك	١٣٨	هل يغفر في يديه بعد ما يضرب بيهما
١٣٨	باب من صلى في ثوب حرير ثم نزع	١٣٨	الصعيد للتيمم
١٣٨	باب في الثوب الاحمر	١٣٨	باب التيمم للوجه والكفين
١٣٨	باب الصلوة في السطح والمنبر والخشب	١٣٨	باب الصعيد الطيب وضوء المسلم بكفيه
١٣٨	باب اذا صاب ثوب المصلي بدم اذا احتج	١٣٨	من الماء
١٣٨	باب على الحصى	١٣٨	باب اذا خاف الجنب على نفسه المرض
١٣٨	باب الصلوة على الخمر	١٣٨	اذا الموت وخاف العطش تيمم
١٣٨	باب الصلوة على الفراش	١٣٨	باب التيمم ضربة
١٣٨	باب الصلوة على شدة الحر	١٣٨	باب
١٣٨	باب الصلوة في النعال وتحقيق ذلك	١٣٨	كتاب الصلوة
١٣٨	باب الصلوة في الخفاف	١٣٨	بيان معنى الصلوة لغة وشرعا واستقفا
١٣٨	باب اذا التيمم السجود	١٣٨	بيان الحكمة في مشروعية الصلوة
١٣٨	باب يبدي ضيعه ويحيا في جنبه في السجود	١٣٨	بيان الحكمة في السر في الظهر والعصر
١٣٨	ابواب القبلة	١٣٨	والجهر في العشائين والفجر
١٣٨	باب فضل استقبال القبلة	١٣٨	باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء
١٣٨	باب قبلة اهل المدينة واهل الشام	١٣٨	باب وجوب الصلاة في الثياب
١٣٨	المشرق	١٣٨	باب عقد الاثر على التقا في الصلاة
١٣٨	باب قول الله عز وجل واتخذوا من	١٣٨	باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقا به
١٣٨	مقاصد براهين مصلي	١٣٨	باب اذا صلى في الثوب الواحد فليجعل
١٣٨	باب الشاهد نحو القبلة حيث	١٣٨	على عاتقه
١٣٨	كان	١٣٨	باب اذا كان الثوب ضيقا

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢٠٨	باب الصلوة بين السواري في غير جماعة	١٩٤	باب دخول المظهر في المسجد
٢٠٩	باب الصلوة الى السراحة والبعير	١٩٤	باب رفع الصوت في المسجد
٢٠٩	باب الصلوة الى السراحة	١٩٨	باب الحلق والجلوس في المسجد
٢٠٩	باب الصلوة الى السراحة	١٩٩	باب الاستلقاء في المسجد
٢٠٩	باب ليرد المصلي من مرتين يديه	١٩٩	باب المسجد يكون في الطريق من غير
٢١٠	باب اشهر المارتين يدي المصلي	٢٠٠	باب الصلوة في مسجد السوق
٢١٠	باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي	٢٠٠	باب تشييت الاصاب في المسجد وغيره
٢١٠	باب الصلوة خلف الدائم	٢٠١	باب المساجد التي على طرق المدينة
٢١٠	باب التطوع خلف المرأة	٢٠١	باب الصلوة التي على طرق المدينة
٢١١	باب من لا يقطع الصلوة شيء	٢٠٢	باب السقرة
٢١١	باب اذا حمل جارية صغيرة فليعتقه	٢٠٢	باب سقرة الامام سقرة عن خلفه
٢١٢	باب اذا حمل الى فيه حاله	٢٠٢	باب سقرة في السقرة
٢١٢	باب هل يغفر الرجل امس الله عندا	٢٠٢	باب قدركم ينبغي ان يكون بين المصلي
٢١٢	باب المرأة تطرح عن المصلي شيئا	٢٠٢	باب السقرة
٢٠٨	باب الاذي	٢٠٢	باب الصلوة الى الحربة
٢٠٨	باب الاذي	٢٠٢	باب الصلوة الى الصخرة
٢٠٨	باب الاذي	٢٠٢	باب السقرة بمكة وغيرها
٢٠٨	باب الاذي	٢٠٨	باب الصلوة الى الاسطرانة

الحمد لله قد تكمل فهرس البحر الثاني من متحفه القاري بجل الباب صحيح البخاري

والله الحمد اولا وآخرا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَدَفَقْنَا الشَّرْحَ مَعَانِي إِثَارِ نَبِيهِ
سَيِّدِ الْاَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ عَطَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ وَعَلَيْنَا مَعَهُم بِأَرْكَمِ الرَّحِمِينَ

أَمَّا بَعْدُ فَهَذَا الْجُزْءُ الثَّانِي مِنْ كِتَابٍ مُسْتَطَابٍ

نُجَّةُ الْقَارِي

مُشْكَلَاتُ الْبَحَارِي

مَنْ تَأَلَّفَتْ حَضْرَةُ الْأَسْتَاذِ مَوْلَانَا الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ أَدْرِيسُ الْكَانْدَهْلَوِيُّ
حَرَسَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِعَيْنِ عَنَانِيَّتِهِ وَنَفَعَ الْمُسْلِمِينَ وَآيَاهِ بَعْلُومِهِ أَمِينَ
طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ

الْمَكْتَبَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ

صَاحِبُهَا الْقَارِي مُحَمَّدٌ عُثْمَانُ الصَّدِيقُ شَكَرَ اللَّهُ سَعْيَهُ وَجَعَلَ الصَّدَقَاتِ

شِعَارًا وَدِثَارًا - أَمِينَ

مَنْزِلُ الْجَامِعَةِ الْأَشْرَفِيَّةِ

بِهَلْدَةِ لَاهُورِ مِنْ پَاكِسْتَانِ

تَرْجُمَاتِ اسْلَامِ پَرِسِ لَاهُورِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعِلْمِ

اى فى بيان ما يتعلق بالعلم قدّمه على سائر الكتب التى بعد لان مدار تلك الكتب كلها على العلم واما لم يقدمه على كتاب الايمان لان الايمان اول واجب على المكلف ولانه افضل الامور واشهرها على الاطلاق ولانه مدار كل خير وسعادة واما يجب بتعصيل العلم الشرعى بعد الايمان وعلى العلم مدار كل شئ ولذا اقدمه على الحقه فيجب على المؤمن بعد الايمان ان يعلم الدين وشرائع الاسلام واما تقدير كتاب التوسيع فله توقف معرفة الايمان وجميع ما يتعلق بالدين عليه اول خير نزل من السماء الى اهل الارض والمراد بالعلم علم ما يتعلق بالايمان وبالاسلام وبالاحسان ومعرفة اصول الدين فرض بالايجاب ومعرفة شرايع الاسلام والاحكام الظاهرة فرض بفتوى علماء الشريعة ومعرفة الاحسان والاحكام الباطنة مثل الاخلاص والتوحيين والصبر والشكر وغيرها مما يتعلق بتركسية الباطن فرض بفتوى علماء الاخرة :

تعريف العلم

اعلم انهما اتفقوا على ان العلم هو ما به الانكشاف لكن اختلفوا فى تعيين مصداق هذا المفهوم فذهب الامام ابو منصور الماتريدي الى ان العلم صفة بسيطة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به اى يتفكر وينكشف به المذكور اى المعلوم سواء كان موجودا او معدوما وهذا هو التفسير المأثور عن مشايخنا الماتريديين كثرهم الله تعالى وقد يفسر ذلك ويعبر عنه بالحالة الانجلابية الحاصلة عند توجه النفس الى شئ فى انكشافه وليس العلم زائدا على هذا النقل اى الحالة الانجلابية التى ينكشف بها الشئ المتوجه اليها للنفس فى الكشف نحو ان الانكشاف سواء كان الشئ موجودا او معدوما ممكنا او مستعاضا ان كان المراد بالانكشاف مطلق الانكشاف كان التعريف شاملا للظن والتقليد وان كان المراد به الانكشاف التام مخرج منه الظن والتقليد وذهب جمهور الحكماء الى ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة فى الذهن ولا يخفى على اولى الزلاب ان ما قاله المشايخ الماتريديين هو الاقرب الى الصواب لانهم اتفقوا على ان العلم هو مبدأ الانكشاف ومنشأ الظهور فيجب ان يكون العلم نور اظاهرا بنفسه مظهر الغير كما قالوا ان الوجود نور والعدم مظلمة والفرق بين النورين والظلمتين ان الوجود يمتد الى الاشياء فى ظرف الخارج والعلم يمتد الى الاشياء ويظهرها فى ظرف الذهن - والعدم مظلمة خارجية يزيلها نورا الوجود والجهل ظلمة ذهنية يزيلها نور العلم وقد ورد التعبير عن العلم فى الكتاب والسنة

وفقهاء الامة بالنور والله دمر القائل
شكوت الے وکیج سوء حفظی ۞ فاوصالی الے ترک المعاصی
فان العلم نور من الله ۞ ونور الله لا يعطى لعاصی

تعريف العقل

قال صدار الاسلام البزدوی اجمع اهل القبلة ان العقل آلة وقوم العلم بالاشياء
كالعين آلة وقوم العلم بالمرئيات والاذن آلة وقوم العلم بالمسموعات والانف آلة وقوم
العلم بالمشمومات والعمر آلة وقوم العلم بالمدونات واليد آلة وقوم العلم بالملبوسات لان
الله تعالى اجري العادة ان العبد يصير فاعلا بالآلات وان لم تكن الآلة شرط وجوب الفعل
فان الله تعالى فاعل بلا آلة والله تعالى خلق العقل وجعله آلة لمعرفة الاشياء في حق العباد وهو
جسم لطيف مضيئ محله الرأس عند عامة اهل السنة والجماعة واثره يقع على القلب فيصير
القلب مدار كنوز العقل الاشياء كالعين تصير مدار كنوز الشمس ونور السراج الاشياء فاذا
قل النور اضعفت الادراك وضعف واذا الغما انور اعدت الادراك وعند بعض المعتزلة العقل عرض
وعند بعض الاشعرية العقل نوع من العلم ووجه قول عامة اهل السنة والجماعة حديث سمعنا
من ائمتنا باسناد متصل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خبر عن الله انه قال ما خلقت شيئا
احسن من العقل فقلت له تقدر فتقدر فقلت له تأخر فتأخر فقلت بكت اعبد وبكت اذيب وبكت
اعاقب قد لنا هنا الحديث انه جسم لطيف نوراني بيد مراك به الاشياء وقال اكثر العلماء ان محله
الداماغ واثره في القلب بنور لا يدركه القلب الاشياء واليه اشار اصحابنا فانهم قالوا اذا ضرب
اشان رأس غيره فزال عقله جعلوا العقل في الرأس وبهذه الحديث يبطل ما قالوا من ان العقل
عرض او نوع من العلم ولكن يقال عقل اذا علم كما يقال ابصر اذا علم لان بالعقل يعلم ويقال
فلان عاقل اي عالم لان العقل بيد كروير اديه العلم ويقال عاقل اي ذو عقل كما يقال تامر ولا ين
اي ذو قمر وذو لبن - كذا في اصول الدين هـ

باب فضل العلم

اي في بيان فضيلة العلم وعلو منزلته عند الله عز وجل وكثرة ثوابه في الدارين والآخرة
بدأ المصنف رحمه النظر في فضل العلم من غير نظر الى حقيقته لان النظر في حقائق الاشياء ليس من
فن ذلك الكتاب واقتصر في هذا الباب على آيتين ولم يخرج حديثا مستدلا به ذلك لانه
راى الآيتين كائيتين لا ثبات ذلك اوله لانه لم يجد حديثا على شرطه او لكثرة الاحاديث
الداالة على فضل العلم التي اخرجها في هذا الكتاب والله اعلم - والاحاديث الواردة
في فضل العالم العابد اكثر من ان تحصى قال المناوي المراد بالعالم في هذا الاحاديث من
صرف زمانه للتعليم وللإفتاء والتصنيف ونحو ذلك والمراد بالعابد من انقطع للعبادة تاركا

ذلك وإن كان عالماً - كذا في فيض القدير ص ٢٣٣ والاحتجاج ص ٢٢٢ وفي الحديث فضل العلم أحب إلى من فضل العبادة وخير دينكم الورع أخرجه البزار والطبراني في الأوسط والمحاكم عن حذيفة وقال المنذري واسناده ما بأس به وقال في موضع آخر حسن وأخوه الحاكم عن سعد بن أبي وقاص ومعنى الحديث إن نفل العلم أفضل من نفل العمل كما أن فرض العلم أفضل من فرض العمل وفضل العلم ما زاد على المفترض - كذا في فيض القدير ص ٢٣٣

فائدة جلية

قال السيد طي عن ابن النر ملكاني أعلم إن التفضيل تارة يكون بين الصفتين وتارة يكون بين المتصفين ثم التفضيل بين المتصفين قد يراد به الهك ثم منها شرايا وقد يراد به الأقرب إلى الله تعالى ثم قال وأعلم إن فضيلة العمل على العمل أو الوصف على الوصف والشخص على الشخص من الأمور الدقيقة لأن الدرجات تتفاوت تارة بحسب تفاوت رتب الأعمال وتارة بحسب خصوصية عمل خاص ووقت خاص - كذا في الاحتجاج ص ٢٣٣

باب من سئل عما هو مشغول في حديثه فأنتم الحديث ثم أجاب السائل

المقصود منه التنبيه على أدب العالم والمتعلم أما العالم فلما تفهمته من ترك مزاج السائل بل أدبه بالأعراض عنه ولا حتى استوفى ما كان فيه ثم رجع إلى جوابه ففرق به لأنه من الأعراب وهم حقا - وأما المتعلم فلما تفهمته من أدب السائل إن لا يسأل العالم وهو مشغول بغيره لأن حق الأول مقدم كذا في الفتح وقال الشافعي ولي الله الدهلوي غرض الإمام من عقد هذا الباب على ما استفدنا من شيخنا دام ظلله أن تاخير جواب السائل لا تمام الحديث ليس من باب كتمان العلم فانه غير داخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام من كتم علمها ألجم بلجام من نار بل الكتمان عدم الإجابة مطلقا وتأخيرها بشرط فوات وقتها كذا في الرسالة - قوله إذا صنعت الأمانة المراد بتضييع الأمانة عدم استعمالها على وجهها والأمانة صفة ينصب القلب أو لا بلونها ثم ينصب بلون الإيمان قاله الشيخ الأنور قوله إذا وسد الأمر أي فوض الحكم المتعلق بالدين مثل خلافة أو إمارة أو قضاء أو قضاء ليس وغير ذلك إلى غير أهله أي إلى من ليس له باهل والمعنى إذا سؤد وشراف من لا يستحق السيادة والشراف فانتظر الساعة لأنه قد جاء شرطها كذا في فيض القدير ص ٢٣٣ ولما كان العلم بتعيين وقت الساعة مخصوصا بالعلم الغيوب أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن إمارته وعلامة له بالميزان ظهرها يقر بها

باب من رفع صوته بالعلم

أي بكلام يدل عليه إذا العلم صفة معنوية لا يتصور رفع الصوت به (ت) مقصود

المؤلف ان كونه عليه الصلاة والسلام ليس بصحاب المراد نفى كونه صحابياً في اللهو
 اللعب لا في افادة العلم والاحكام كذا في الرسالة وقال المحدث الداوي بندي مقصود
 المصنف بيان ان رفع الصوت بالعلم والجهل به لا اجل الضمير ولا مستحسن اذ لم يكن
 منشأ الكبر والترفع والله اعلم - وقال البدر العيني وجه المناسبة بين البابين من حيث
 ان المذكور في الباب السابق سؤال السائل عن العلم والعالم قد يحتاج الى رفع الصوت
 في الجواب لا اجل غفلة السائل ولجوها (ع) والحاصل ان رفع الصوت عند الافادة مستحب
 اذ ربما يكون رفع الصوت مفيد للمعلم ومعيناً على اقامه ومزيل للغفلة عن المتعلم قوله
تمسح على ارجلنا معنا نغسل غسل خفيفاً مبقحاً حتى يرى كانه مسح فامرهم النبي صلى الله
عليه وسلم باسباغ الغسل ونههم على ان وظيفه الرجلين هو الغسل الوافي لا الغسل المشابه
بالمسح كغسل هوكاء وليس معنا ما اشار اليه بعضهم انه دليل على انهم كانوا يمسحون فنههم
النبي صلى الله عليه وسلم وامرهم بالغسل والدليل على ما قلنا ما ورد في رواية اخرى
راى قوماً توضأوا وكانهم تركوا من ارجلهم شيئاً فهذا يدل على انهم كانوا يغسلون ولكن غسل
تربياً من المسح فلذا قال (ع) سبغوا الوضوء (ع) قوله ويل لا عقاب من الناس اى ويل لا عقاب
المقتصرين في غسلها (ع) فكان مقصودهم غسل الرجلين لا مسحها لكن لما تعجلوا في غسل الرجلين
ولم يسبغوا الغسل لئلا تفوتهم الصلاة فصاروا كأنهم يمسحون لا يغسلون فقال لهم النبي
صلى الله عليه وسلم ويل لا عقاب من الناس تنبيهاً على هذا التهاون في الغسل - والله اعلم

باب قول المحدث حدثنا واخبرنا واثنانا

مراداه هل هذا الالفاظ بمعنى واحد ام لا يعنى ان هذا الالفاظ متحد ومتساوية
 لا فرق بينها في الاطلاق او مختلفة ومتفاوتة واما قول ابن عيينة دون غيره دال على
 انه مختار - وحاصله انه لا فرق بين صيغ الاداء وان التحدث والاخبار والانباء عندهم واحد
 وهو من هب الائمة الاربعة واليه مال الطحاوي وقال آخرون بالتفارقة بين الصيغ بسبب تفاوت
 التحمل فلما سمعنا من لفظ الشيخ سمعت اوجداً ثنائياً لما قرأنا على الشيخ اخبرنا والاخر طلاقاً فصاح
 بصورة الواقع فيقول ان كان قرأتاً قرأت على فلان واخبرنا بالقرأة في عليه وان كان سماع قرأت
 على فلان وانا سمع واثنانا وثبانا بالتشديد للاجزاء التي يشافه بها الشيخ من يميز وهذا من هب
 ابن جرير والاوزاعي وابن وهب قاضى البخارى هذا التعاليف تنبيهاً على ان الصحابي تارة يقول
 حدثنا وتارة اخبرنا وتارة سمعت فدل ذلك على انه لا فرق بينها - وتنبيه على ان العنونة حكمها
 الرصيلة عند ثبوت النقل وعلى رأي الجمهور رها حكم لا اتصال - وقال السدي مراد المصنف بهذا
 الترجمة هل لهذا القول ونحوه اصل بان مراد في كلامه صلى الله عليه وسلم وكلام اصحابه ام
 لا وقيل مراداه هل هذا الالفاظ بمعنى واحد ام لا وانت خبير بان ما ذكرنا في الباب لا يدل
 على ذلك الا يتكلف ولعله لا يتم - وعلى ما ذكرنا فذكر قول ابن عيينة استظهر ادى والله اعلم

انتهى كلامه - المراد بالمحدث الذي يحدث غير له المعنى الاصطلاحي وهو الذي يشتغل بالحديث النبوي (ع) وقيل المقصود بهذا الباب بيان آداب التحديث والفاظ الاداء التي كانوا يرفعونها عند الرواية -

تنبيه

مرادهم بالتسوية بين هذا الالفاظ انما هي التسوية في صحة الاخذ بها سرّاً اعلى من انكروا منها وليس مرادهم التسوية في المرتبة اذ لا شك انها متفاوتة المراتب بالبداهة

باب طرح الامام المسئلة على اصحابه ليختبر ما عندهم من العلم

مقصود ما استفادنا ان نهيه عليه الصلاة والسلام من الاغلو طات اي الكلام الذي لا يفهم منه المقصود - مخصوص بموضع لا يتعلق به غرض علمي اما اذا قصد العالم امتحان فهم المخاطبين حتى يتكلم مع كل احد على قدر فهمه فلا بأس به كذا في الرسالة

باب القراءة والعرض على المحدث

اي في بيان القراءة على العالم حفظا وفي بيان عرض الكتاب على العالم اي في بيان مشروعية الاما مريين وفي بيان جوازهما فقله على المحدث تنازع فيه المقرائة والعرض وقد اشترنا الى الفرق بينهما وهو ان المقرائة على الشيخ تكون حفظا والعرض يكون من كتاب وقيل العطف للتفسير اذ المراد هنا عرض المقرائة على الشيخ بدل ليل ما يأتي في غير الباب مقصود البخاري من وضع هذا الباب السرد على طائفة لا يعتدون الا بما يسمع من الفاظ الشيخ دون ما يقرأ عليه ولذا قال درك الحسن والثوري ومالك المقرائة جائزة ووجه المناسبة بين البابين انه لما ذكر في الباب الاول قراءة الشيخ وهو قوله باب قول المحدث حدثنا واخبرنا وتنا عقيب هذا الباب فذكر فيه المقرائة على الشيخ والسماع عليه - فالمد كوس في الباب الاول هو فقرائة الشيخ والمذكر في هذا الباب هو المقرائة على الشيخ والسماع عليه وهذا مناسبة قوية - كذا في عمدة القاري وقال المحافظ ابن الملقن مراد البخاري بالعرض المقرائة على الشيخ سميت بذلك لان القاري يعرض على الشيخ ما يقرأ كما يعرض القاري على المقرئ وسواء قرأته او قرأه غيرك ولا خلاف انها صحيحة الا ما حكى عن بعض من لا يعتد بخلافه فيحتمل ان البخاري اراد بعقد هذا الباب السرد على هؤلاء واحتج عليهم بقول الحسن وغيره والله اعلم كذا في مجمع البحرين قل الكرماني قوله على

قوله ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها اي بني ائمة برک ابو زيد بن باديه بموسم خزان مجو برک ورمضان بركم وانها مغل المسلم وبه رضى ان ودرخت مانند سلمان است در کثرة منافع ورواه ان باعداوت ثم راند استنداء

تأنيها - شرح شيخ الاسلام ص ١٢٤ ج ١

المحدثات متعلق بالقراءة والعرض من باب تنازع العاملين على معول واحد - والعرض على قسمين - عرض قراءة على الشيخ وعرض مناولة وهي ان يجيئ الطالب الى الشيخ بكتاب فيعرضه عليه فيثأمله الشيخ وهو عرف متيقظ ثم يعيد اليه ويقول له وقفت على ما فيه وهو حديثي عن فلان فاجزت لك روايته عنى ونحوه واراد البخارى بالعرض القراءة لا عرض المناولة بقراءة ما يذكر في الترجمة الانية انتهى كلامه ملخصا - (الكواكب الدامرية) فعطفت العرض على القراءة عطفت تفسيرى - قوله بينهما اصله بين زيادات عليه ما هو من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة وبين وبينها تضامنان معنى المجازاة ولا بد لهما من جواب والعامل فيها الجواب اذا كان مجردا عن كلمة المفاجاة والافهعنى المفاجاة - كذا في عمدة القارى ص ٢٣ - قوله اجبتك معنا سمعتك والمراد منه انشاء الاجابة وانما اجابه بهذه العبارة لانه اخل بها بحسب من رعاية التعظيم والادب بادخال الجمل المسجد وخطابه بايكم محمد وما بن عبد المطلب

كذا في عمدة القارى ص ٢٣

باب ما يذكر في المناولة

اى فى بيان جواز الرواية الحاصلة بطريق المناولة وبطريق المكاتبة بلفظ حدثنا واخبرنا المقصود منه اثبات المناولة المصطلحة عند المحدثين - لما فرغ المصنف من تقرير السماع والعرض اردفه بيقية وجوه التحمل المعتبرة عند الجمهور فمنها المناولة وهي على نوعين احدهما المقرونة بالاجازة كمان يرفع الشيخ الى الطالب اصل سماعه مثلاً ويقول هذا سماعى واجزت لك روايته عنى - وهذا حالة محل السماع عند مالك والزهري ويحيى بن سعيد الانصارى فيجب جواز فيه اطلاق حدثنا واخبرنا والصحيح انه منقطع عن درجته وعليه اكثر الائمة والاخر المناولة المجردة عن الاجازة بان يناوله اصل السماع ولا يقول له اجزت لك الرواية عنى وهذا لا تجوز الرواية بها على الصحيح ومراد البخارى هو القسم الاول - كذا في الفتح والعمدة -

ثم ان الظاهر من كلام المصنف ان المكاتبة فى القوة والصحة كالمناولة المقرونة بالاجازة فان الامام البخارى قد سوى بينهما فى الترجمة ولكن سرجع قديم منهم الخطيب المناذلة عليها لحصول المشافهة فيها بالاذن دون المكاتبة وهذا ان كان من جملة المكاتبة ايضا فتوجب يكون الكتابة لاجل الطالب خاصة (قس)

تنبيه

لم يذكر المصنف من اقسام التحمل الاجازة المجردة عن المناولة والمكاتبة ولا السجادة ولا الوصية ولا الاعلام المجردة عن الاجازة وكأنه زهيرى بشى منها فتم البارى - قوله وكتاب اهل العلم بالعلم الى البلد ان وكتاب بالجر عطفت على المناولة رى وباب ما يذكر فى كتاب اهل العلم ذكر فى الترجمة امرين المناولة وكتاب اهل العلم بالعلم الى البلد ان واثبت محمد بنى الباب الامر الثانى فيثبت الامر الاول بالطريق الاول والمقصود

ان كتاب عالم الى عالم اذا وصل بواسطة ثقة امين مامون من التغيير والتبديل والزيادة
وانقصان فهذا الكتاب في حكم المناولة المقرونة بالاجازة يجوز للعالم الذي وصل اليه
هذا الكتاب ان يرويه عنه باية صيغة شاء والاوسى ان يقبلا بكيفية الراية مثل ان يقول
اخبرنا كتابة بيد فلان قوله وقال انس بن عثمان الصلحفي الخ يعني امر عثمان بكتابة نسخ المصحف
على نهج واحد ولغة واحدة وهي لغة اهل الحجاز التي نزل بها القرآن واسقط اللغات
المختلفة التي تظهرت اليه والله اعلم.

بيان الفرق بين جمع الي بكر وجمع عثمان

الفرق بين الجمعين ان جمع الي بكر كان تخشية ان يذهب شيء من القرآن بيدها بملته
وحفظه في مشاهد الجهاد وكان جمعه على سبع لغات وكان جمع عثمان للاختلاف في وجوه
القرآن فاقسم على لغة واحدة وهي لغة قرش التي نزل بها القرآن ومنع الناس عن القراءة
بباقي اللغات والناس كانوا يقرءون قبل ذلك بجميع اللغات فلما امرهم عثمان بالقرأة على لغة
واحدة اذعنوا له وسلموا وكان ذلك خيرا والله الحمد - ويؤخذ منه استحسان التقليل الشخص
بل وجوبه فان الصحابة رضي الله عنهم باجمعهم قد اتبعوا في ذلك سيدنا عثمان رضي الله عنه مع
انهم كانوا عارفين ان القرآن نزل على سبعة احرف ثم وافقه على ذلك جميع الصحابة فصار اجماعا
ولم يقرأوا على خلاف ذلك

فائدة

مقصد المصنف بايراد هذا الباب ذكر بعض مسائل اصول الحديث ليكون معيننا
على فهم الاسانيد والمتون -

باب من قعد حيث ينتهي به المجلس من رأى فرجة في الحلقة فجلس فيها

مقصد الباب بيان ادب الطالب الحاضر في مجلس العلم انه يستحب له المجلس في خلقة العلم
والفقد حيث ينتهي به المجلس من غير ان يترحم احد من المجلس وان الاعراض عن مجلس العلم
من موم فانه دليل الحرمان والتراجيم الماضية كلها كانت متعلقة بصفات العالم وهذا متعلق
بالمتعلم طالب العلم ووجه المناسبة بين البابين انه لما ذكر في الباب الاول المناولة وهي تكون في المجلس
العلم ذكر في هذا الباب شأن من يأتي الى المجلس كيف يقعد والله اعلم وقوله ومن رأى فرجة في المجلس
على من قعد - وعبر هنا بتعاليم الحديث بالحلقة وفي الترجمة بالمجلس اشارة الى ان حكمها واحد -
قوله الا اخبركم عن النفس الثلاثة ليس المقصود منه بيان ان الاول افضل من الآخر بل بيان ترتيب الجراء
بمناسبة العمل فان للدخول في الحلقة يدل على وفور الشوق والرغبة فجوزى بالايواء الى كنف الله
ودرحمته - والمجلس في آخريات الناس يدل على الحياء والوقوف على حد الادب وعدم التجاوز

عنه فعامله الله تعالى بالاستحياء عن زلاته تكروما وحياء والله اعلم.

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع

أى أفهم لما أقوله من سامع منى - قال الشيخ قطب الدين إيراد البخارى بهذا التوبيخ الاستدلال على جواز الحمل بمقتضى ليس بفقهاء من الشيوخ الذين لا علم عندهم ولا فقه إذا ضبط ما يحدث به كذا فى عمدة القارى ولا يبعد أن يقال إن المقصود منه الترغيب فى التبليغ (أدرب مبلغ أوعى من سامع فلعلة يستنبط منه ما لم يستنبط منه السامع فينتفع به الخلق وإن لم يبلغ فقد استد باب النفع والله أعلم وهذا امر مشاهد فى المحدثين والفقهاء فإن المحدثين حفظوا اللفظ وبلغوا إلى الفقهاء وهم فهموا المعنى والملاحظ أكثر من المحدثين ولذا قال الإمام الترمذى فى جامع الفقهاء هم اعرف بما على الحديث ولا يخفى أن المقصود الاصلى من الدين هو طاعة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم وانما ذلك لفهم المعنى دون سراية اللفظ فالامثلة اخرج الى الفقهاء بالنسبة الى المحدثين وتسبب الفقيه الى المحدث كنسبة المفسر الى حافظ القرآن فكما لا يمكن لاحد ان يستغنى عن حفاظ القرآن وحفاظ الحديث كذا لا غنى عن تفسير القرآن وفقه الحديث فالنسبة بينهما كالنسبة بين اللفظ والمعنى - فان الكلمة لفظ وضع لمعنى مقدر دحمة الله عليهم اجمعين على من اللبالي والا يام الى يوم الدين وحشرنا فى زمرة متم آمين يا رب العالمين

باب العلم قبل القول والعمل

المراد بالعلم العلم الشرعى أى العلم باحكام الشريعة من اصول الدين وقواعد فروعها وشعبه واحكامه والمعنى ان هذا باب فى بيان ان العلم قبل القول والعمل اسراد ان الشئ يعلم اولا ثم يقال ويعمل به فالعلم مقدم عليهم بالذات وبالشراف والرتبة والمقصود من هذا الباب التحريض والتحريض على طلب العلم الشرعى وكسبه وعدم التساهل فيه قبل العمل لان صحة العمل تابعة لصحة العلم فهما لم يكن العلم صحيحا لم يكن العمل صحيحا فلا بد للعامل من تصحيح العلم وكلا فان السهولة فى العمل بقدر العلم والمعرفة وكذا السهولة تابعة للعلم والمعرفة قوله ان العلماء هم ورثة الانبياء لان الميراث ينتقل الى الاقرب واقرب الامة فى نسبة الدين العلماء مداناتهم فى الشرف والمنزلة لانهم القوام بما بعثوا من اجله والمبشرون لشرائعهم فكانوا للامة بدلا من الانبياء فى تبليغ الشريعة والدين - راجع فيض القدير ص ٢٨٢ ج ٣ -

قوله فمن اخذ لا اخذ يحفظ واقر أى فمن ورث علم النبوة فقد اخذ حفظا واقر من خيرى الدين والاخرة فازورا عظيمات كذا كبر الا ان النبوة من الكمالات العلمية فالوارث منها العلماء ويحتمل ان يكون المراد من اسراد ان يأخذ من هذا العلم فلما اخذ يحفظ واقر منه ولا ينبغي له ان يقتنع بالقليل من العلم قوله ومن سلك طريقا يطلب به علما أى علم كان من علوم الاخرة سهل الله له طريقا الى الجنة ذكر التسهيل ولم يقل ادخله الجنة لان دخول الجنة انما هو بالاعمال

بفضل الله تعالى كذا في بهجة النفوس ص ١١١ وقوله تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء
معناه أنه لا يخشى الله من عباده إلا العلماء وعاصله أنه مخشية إلا بالعلم فيكون هذا
الحصر مثل ما ورد في الحديث لا صلاة إلا بطهر ومدا لوله أن الطهور شرط لصحة الصلاة لا
يمكن أن تتحقق الصلاة بدون الطهور وليس معناه أن وجود الطهور مستلزم لوجود الصلاة
فكذلك لا معنى لمخشية إلا بالعلم أن العلم شرط لحصول المخشية لا يمكن أن تتحقق المخشية
بدون العلم وليس معناه أن وجود العلم مستلزم لحصول المخشية ووجه ذلك أن العلم شرط
للمخشية لا علة لها ووجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط بل وجود العلة يستلزم وجود المعلول
نعم انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط وهذا يقتضي أن ما يقال إن كثير من العلماء
لا نرى فيهم مخشية هكذا أفادنا حكيم الهند الشيخ مشرف على التهانوي قدس الله سره
وقال شيخنا مولانا الشاه السيد محمد النور قدس الله سره - المراد بالعلماء في الآية
علماء الأخرى لا العلماء السريين - وعالم الأخرى لا يمكن أن يكون عاريا عن المخشية لأهمية
قوله وإنما العلم بالتعلم أي العلم المعتبر ما كان مأخوذاً من أفواك المشائخ ما كان
مستفاداً من مجرد مطالعة الكتب أو بمعنى أن بقاء العلم إنما هو ببقاء سلسلة التعلم قوله
وقال ابن عباس كونا سريانيين علماء فقهاء مشوب إلى الرب واصله ربّيون فربّي الألف
والنون للتوكيد والمبالغة في النسبة وسموا سريانيين لأنهم مشوبون إلى الرب تعالى كاهم
لا خلاصهم أنفسهم بالله تعالى وشدّة تعلقهم بربهم لا ينسبون إلا إلى الرب أو لأنهم يربون العلم
أي يقومون به -

باب ما كان النبي صلى الله عليه وآله يتخولهم بالموعظة والعلم كيلا ينفروا

التخول التغلّب يعني يعظمهم ولا يذمهم موعظتهم ثلاثاً تنفّر وإقال الكرماني أي كان يتعهدهم
ويراعى الأوقات في وعظهم ويتحرى منها ما يكون مظنة القبول ولا يفعل ذلك كل يوم
ثلاثاً مائة أو أحياناً القليل ومنه قولهم خال المال يخوله إذا حسن القيام عليه انتهى ووجه المناسبة
بين البابين أن المثل كور في الباب الأول هو العلم والمذاكور في هذا الباب هو التخول بالعلم كذا في
عمل القاري - قال تعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وقول له قولا ليناً لعله
يتذكر أو يخشى فكل ذلك إشارة إلى آداب التبليغ والدعوة

باب من جعل لأهل العلم أيا ما معلومة

مقصود الآية أن لا يجوز تعيين الأيام للتلذذ كبير والتخول بالموعظة وليس ذلك ببداية ولا انتباه
على باب بودن سبيل عليه الصلاة والسلام كنه تهمي كنه وصحابه رابعه بنده كفتن وعلمه وراوقات فرصت ونشاط
تاتقرب بغيره وطول نشوئه وعطف علمه موعظت بطريق عطف عام به خاص بنابه استنباط الزهد يث
شرح شيخ الإسلام ص ١٣٨ ج ١ -

ففيها بالدين فان المقصود فيها التسهيل لا التعيين ولا يخطر ببال احد ان هذا التعيين عبادة
والمبدعة ما حدث في الدين من جهة العبادة واعتقاده دينا.

باب من يرد الله به خير ليفقهه في الدين

المقصود بهذا الباب بيان شرف الفقه والفقيه وكفاؤه ان الله اراد الله به خير بحيث جعله فقيها
في دينه والفقه هو العلم الدقيق العميق لا الادراك المقصود على ظواهر الالفاظ قال مالك
ليس العنبر يكثر في السراية وانما هو نور يضعه الله تعالى في القلوب يعني بذلك فهم معانيه
واستنباطه وقد نفى صلى الله عليه وسلم العلم عن لا فهم له حيث قال رب حامل فقه ليس
بفقيه ووجه المناسبة بين البابين ان المذكور في الباب الاول شأن من يذكر الناس امور
دينهم وليس هذا الا شأن الفقيه في الدين والمذكور في هذا الباب هو مدح الفقيه في الدين
والفرق بين المحدث والفقيه مثل الفرق بين حافظ القرآن ومفسر لا اول حامل الالفاظ
والثاني حامل للمعاني والاحاط وقد تقدم قوله انما انا قاسم لا مالك - والمالك هو الله تعالى
يعطي من يشاء ما يشاء وكما يشاء وانما وظيفة تقسيم ما جاء في من عند الله فيما بينكم واما التفاوت في
الفهم فهو راجع الى ارادة الله ومشيئته على حسب قابلية الفاهم واستعداد اذنه والاختلاف في
صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى الجميع سواء فهم من كان يسمع ويقتصر فهمه على ظواهر الالفاظ
ومنهم من كان بقوة فهم العبارة والاشارة والاقتضاء ويستنبط من كلمة واحدة مسائل
كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

در اول آنرا که بپرويه نبود دين روئے نبی سودے نبود

قوله ولن تزال هذه الامة اى الامة الفقيهة التي اراد الله بها خير افقهها في الدين
فالظاهر ان المراد بهذه الطائفة طائفة الفقهاء وقال الامام احمد ان لم يكونوا اهل الحديث
فلا ادعى من هم قال القاضي عياض انما اراد الامام احمد اهل السنة والجماعة يعني الفقهاء

باب الفهم في العلم

اي في بيان فضل الفهم في العلوم - والعلم هو الادراك عطايا والفهم هو التفهيم والتفهم
وجوده الذي هو وسرعة الانتقال الى المطلوب وقال السدي المقصود ببيان ان الفهم مختلف
والفضل على حسب الفهم حتى ان ابن عمر مع صغر سنه فهم ما حفي على الكبار وليس المراد
بيان فضل الفهم اذ لا دلالة للحديث عليه انتهى - والفرق بين البابين ان الباب المتقدم
وهو باب من يرد الله به خير ليفقهه في الدين - كان المقصود منه بيان ان الفهم والفقه
في الدين خير عظيم وانه محض موهبة ربانية لا مدخل فيها لكسب العبد والمقصود

علمه وفي نسخة شيخ الاسلام الدهلوي باب فضل الفهم في العلم - ص ۱۱۵ -

من هذا الباب بيان التفاضل في الفهم - ولا يبعد ان يقال ان التفقه غلب استعماله في الفهم في الدين والعلم باحكام الشريعة والفهم عام لا يختص بالدين وايضا الفهم فطنة يفهم بها صاحب الكلام ما يقتضيه من قول او فعل والفقه سجية وامر جبلي وخلفي ولذا اجاء من باب كرم والفهم من باب سمع فافهم ذلك واستقم ولا يبعد ان يكون غرض البخاري بهذا الباب الاشارة الى انه لا يكفي مجرد الرواية ومحض الحفظ بل ومن الفهم ان المقصود هو المعنى ويمكن ان يقال ان المصنف لما ذكر في الباب السابق التفقه في الدين اسرده فيها هو اجل وارفع رتبة من التفقه وهو الاقرب الى الغيبي والتفهم الانبي واللقاء الرباني كما قال تعالى ففهمناها سليمان فالمراد بالتفهم في الآية انما هو التفهم الانبي ويؤيد لا ما مراد في بعض طرق حديث الباب قال ابن عمر قال قال الله في روى انما الفتحة الحديث فقد خص عبد الله بن عمر بالفهم في هذا الواقعة المعينة وخفي ذلك على غيره من الصحابة رضي لان العلم منحة الهية وموهبة ربانية لا تعلق له بالصغر والكبر ولا اجل هذا الفهم كان عمر بن الخطاب يد في ويقر ب ابن عباس ويفتله على الكبراء والله اعلم

باب الاغتباط في العلم والحكمة

اي في بيان جواز الاغتباط في العلم والاغتباط افتعال من الغبطة وهي تمنى مثل ما للمغبوط من غير ان يريد زواله ومقصود الباب التبريز على تحصيل العلم وان الاغتباط في العلم والحكمة مطلوب ومحبوب ومرغوب واشارة الى ان المراد بالحسد في حديث الباب هو الاغتباط وقال للفاظ العيني وجه المناسبة بين البابين من حيث ان في الباب الاول الفهم في العلم وكلما ازداد فهم الرجل في العلم ازدادت غبطته (ع) وبالجمله مقصود الترجمة ان الاحق بالغبطة هو العلم والحكمة لان الحديث قد دل على ان الغبطة لا تكون الا باحد امرين - العلم او الجود ولا يخفى ان الجود بالعلم والى بالغبطة من الجود بالمال

باب ما ذكرني ذهاب موسى عليه الصلاة والسلام في البحر الى الخضر عليه السلام

المقصود من هذا الباب الترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم واشتات السفر والرحلة لاجل تحصيل العلم بعد السيادة والارشاد الى طريق الادب مع المعلم فان ذهاب سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام الى الخضر لاثماس العلم منه والتزام اتباعه انما كان بعد النبوة فهو دليل لقوله المذكور وبعد ان تسودو الخمر وقال الحفاظ بن المنقن المراد به التنبيه على شرف العلم حتى جائزات المخاطرة في طلبه بركوب البحر - وسلكه الانبياء في طلبه بخلاف سركوبه في طلب الدنيا فهو مكر ولا عند البعض - كذا في جميع البحرين ووجه المناسبة بين البابين ان المذكور في الباب الاول هو الاغتباط في العلم وهذا الباب في الترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم وما يغتبط

فيه يتجمل فيه المشتقة (ووجه آخر) وهو ان المعتبط من شأنه الاغتباط وان بلغ المحل الاعلى من الفضائل - (ر) ولا يبعد ان يقال ان غرض الباب بيان رحلة النبي الى غير النبي للتعليم مما ليس من علوم الشريعة فالرحلة لطالب علم الشريعة او لى واحق - قوله هل تعلم احد العلم منك فقال موسى عليه السلام لا اى لا اعلم احد العلم منى فاحسب الله اليه بى عبدنا خضر اعلم منك بما علمته من الغيوب وحادث القداسة مما لا يعلمه الانبياء الا اما علموا والا فلا ريب ان موسى عليه السلام كان اعلم بوظائف النبوة وامور الشريعة وسياسة الامة ولا شك ان سيدنا موسى عليه السلام كان اعلم الخلق باحكام الشريعة لكن لما كان ظاهر قوله انما هو لالاطلاق اى الالعلمية المطلقة فى كل نوع من العلم نبيه الله سبحانه على ذلك فكان هذا السفر لاجل مجرد التنبيه والتذكير على هذا الاطلاق الموهوم فانه لا يليق بشأن الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقوله تعالى فى حواشي هو اعلم منك اى فى بعض العلوم اى فى الامور التكوينية وكان الغرض من هذا السفر تاديب سيدنا الكليم لا تعديمه حتى ظهر له فى كل موضع قصور علمه حتى جعل الله عز وجل الحوت ايضا آية على قصور علمه وابتلاء بالنسيان مرة بعد مرة فكان هذا السفر للتاديب لا للتعليم لان العلم الذى كان عند الخضر لم يكن واجب التحصيل ولا من لوازم الشريعة واسرارها فلعل هذا السفر انما كان للقاء الخضر ومشاهدة النموذج من العلم الذى لم يكن عندنا وقد حكى الله عز وجل هذا القصة فى تنزيله لبيان ان العلم بالامور التكوينية ليس من شرائط النبوة فيجوز ان يتعلم النبي من غير النبي ما ليس من علم النبوة ولقد صدق الخضر عليه السلام انك لن تستطيع معي صبرا - انك لم تخلق ولم تبعث لهدى النوع من العلم فهو موسى عليه السلام لم يكن فى عصره احد اعلم منه بوظائف النبوة وعلوم الشريعة وعلوم الدين - واما الخضر فكان اعلم منه بما علمه الله من الغيوب الكونية والحوادث التكوينية مما لا تعلم الا نبياء الله الا ما علموا به ولذا اتمى اكرم الاولين والآخرين خاتم الانبياء والمرسلين ان يكون موسى عليه السلام صبر حتى يكتشف له امور اخر سمى ذلك حيث قال ودعنا ان موسى صبر حتى يقص الله علينا من خبرها فظهر ان الانبياء الكرام لا يعلمون من الغيب الا ما وحى الله اليهم فكان هذا الحديث تمة حديث جبريل - فى خمس لا يعلمهن الا الله - ولقد صدق الله عز وجل وما وظيفتم من العلم الا قليلا فالرب رب تبارك وتعالى والعبد عبد وان عرج السموات العلى -

فائدة

كما راعى سيدنا الكليم عليه الصلاة والسلام اداب الخضر عليه السلام حيث قال هل ابتعت على ان تعلمن مما لم يرد لك منى الخضر عليه السلام اداب موسى عليه السلام حيث قال انت على علم من الله تعالى علمكم الله تعالى لا اعلمكم

فائِدة

اعلم ان جميع ما فعله الخضر عليه السلام انما كان بامر الله عز وجل بدليل قوله وما فعلته
عن امرى - وقد جازى هذا الله لا لغيره - لانه كان مامورا من الله بنص قطعى وكان نيكشف
له ما لا نيكشف لغيره ولذا اجاز له قتل نفس زكية لا لغيره

گر خضر در محشر شتی را شکست • صد درستی در شکست خضر هست
و آن پیر را کشت خضر بر بد خلق • سر آن را در دنیا بد عام خلق
آنکه جان بخشه اگر یکشده بود است • نایب است و دوست او سبب غلامت

قوله عن ابن عباس انه تمارى هو والحرب بن قيس كان لابن عباس في هذا القصة تماريان
تمار بينه وبين الحرب بن قيس هو الخضر ام غيره و تمارى بينه وبين ثوف البكالى في موسى اهو موسى
بن عمران الذي انزلت عليه التوراة اهو موسى بن ميثا هكذا قاله الكرماني في التمارى الثاني
وليس كذلك فان هذا التمارى كان بين سعيد بن جبير وبين البكالى على ما يجهى في التفسير
كذا في عمدة القارى ص ۲۶

كَلِمَةٌ فِي حَيَاةِ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

اختلف العلماء في حيات الخضر ومماته - والكتاب والسنة ساكتان عن ذكر حياته ومماته
فلذا اختلف في ذلك فمن قال بوفاته مضى على ظاهر الحال - ومن قال بحياته فهو لاهم اهل
الكشف والا لهما وهم قد اتفقوا على حياته وهم الحجة والقدر في المكاشفات الكونية والاهم
التكوينية واما اذا كانت المسئلة من باب التشريعات فالقول فيه قول ابى يوسف ومحمد بن
الحسن لا قول جنييد والشبلى رحمة الله عليهم اجمعين راجع الاصابة من ۲۲۹ الى ۲۵۱
ترجمة الخضر عليه السلام وخراتما الحكم ص ۱۸

بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ

اي حَقَّقْهُ وَعَلِّمَهُ وَيْلَهُ عَلَيْهِ لَابْنِ عَبَّاسٍ بِقُرْبَةِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ وَالْآتِي وَالْكِتَابُ الْقُرْآنُ لَعَلَّ الْمُرَادُ انَّ الْعِلْمَ
نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ سَبَّحَانَا لَهَا الْعَبْدُ بِبِرْكَةِ دَعَاءِ الصَّالِحِينَ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَغْتَرِبَ فِيهِمْ وَذَكَرَهُ
أَوْتِيَكُلَّ عَلَى جِدَّةٍ وَجَهْدٍ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ إِنَّمَا حَصَلَ لَهُ مَا حَصَلَ بِبِرْكَةِ دَعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا
يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ تَفَقَّهُ فِي الصَّغَرِ قَبْلَ الشُّرُودِ وَأَنَّ السَّادَةَ الْكِبَرَاءَ مِنْ
النَّصَابَةِ مِمَّنْ كَانُوا يَسْتَفِيدُونَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُمْ سَنًا فَكَانَ هَذَا مِنَ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهُمْ تَعْلَمُهَا
وَتَقْرَأُ بِهَا السِّيَادَةَ وَبِرْكَةِ هَذَا الدَّعَاءِ صَارَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَدَامًا لِلْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ كَمَا صَارَ ابْنُ مَسْعُودٍ
مَدَامًا لِلْفَقْهِ الْحَنَفِيِّ - قَوْلُهُ ضَمَّنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَصْلًا
أَصِيلًا لِسَادَةِ الصُّوفِيَّةِ رَجَّحَ فِي الْيَصَالِ الْفِيوضِ وَالْبَرَكَاتِ يَفْهَمُ الصَّدْرُ بِالصَّدْرِ وَقَدْ صَارَ ابْنُ

عباس رضي الله عنه بحر العلم وحبر الامة بهر كفة ضم النبي صلى الله عليه وسلم اياه الى صدره

بَابُ مَتَى يَجْمَعُ سَمَاعُ الصَّغِيرِ

المراد بالصحة جواز قبول مسموعه مقصود الباب الاستدلال على ان البلوغ ليس شرطاً في صحة التحمل بل يكفي الحمل الصبي العاقل المميز بين الخير والشر وعرفه والمراد بالسماح مطلق التحمل ويؤخذ من مجموع حديثي الباب ان سبق صحة السماع والتحمل مطلق سبق التعقل والله اعلم

بَابُ الْخُرُوجِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

اي في بيان جوازه واستحقاق السفر لطلب علم الدين اسراده اثبات الرحلة في طلب العلم بزر او بحر او ترجمه فيما اتفق مرادها في البحر كذا في مجمع البحرين لابن المنقن - فالمقصود من هذا الباب اثبات الخروج في طلب العلم مطلقاً والسفر لتعلم العلم واما الباب السابق وهو باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر فكان المقصود منه اثبات التعلم بعد السيادة فان سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام انما خرج لطلب العلم بعد النبوة والرسالة وكان هذا الخروج الى غير النبي ثم ان العلم الذي خرج في طلبه لم يكن من شروط الدين فلما ثبت خروج النبي في طلب العلم الى غير النبي فغير النبي اولى بالخروج في طلب العلم والله اعلم ووجه المناسبة بين البابين انه ذكر في الباب السابق رحلة النبي لطلب العلم وذكر في هذا الباب رحلة غير النبي (اي الصحابي) لطلب العلم قوله ومراحل جابر بن عبد الله مسيرته شهر الى عبد الله بن انيس في حديث واحد اي في طلبه ولاجل تفصيله فقبل انه الحديث الذي ذكره البخاري في آخر كتاب المظالم وقيل حديث السنن على المسلم وقال العيني الصحيح ان المراد من حديث واحد ما أخرجه البخاري في كتاب السرا على الجمجمة ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن انيس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا حشر الله العباد قتيلا ديم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب انا الملت انا الديان ولم يزد البخاري على هذا - اهـ وسيا في الكلام مفصلاً على ان كلام الله سبحانه وتعالى هل فيه حرف او صوت امر لا انشاء الله تعالى في كتاب التوحيد

بَابُ فَضْلِ مَنْ عِلِمَ وَعَلَّمَ

اي بيان فضل العالم والمتعلم الاولي بكسر اللام الخفيفة اي صار عالماً والثانية بفتحها وتشديد هاء اي علم غير له والمقصود بالباب بيان فضل العالم العاقل بعلمه المتعلم بغيره الذي شرب ارض قلبه غيث العلم والهداية فانتفعت في نفسها وانتبت فنفعت غيره - قوله فذلكت مثل من فقه في دين الله الخ معنى التمثيل ان الارض ثلاثة انواع فكل الناس ثلاثة انواع اي الاول المستفيع النافع اي العلماء الربانيون فانهم علموا وعلموا بما علموا وعلموا الناس قد استفعوا بانفسهم ونفعوا غيرهم فهم لاء قد اصاب غيث علم الشريعة ارض قلوبهم فجذببت وتشتربت وراسخ فيها حسن

الاعتقاد ویدر الباقین والعرفان فانبتت واشترت حتى انتفع الناس بشرات علمه وتبذروا بركاته
 (والثاني) النافع الغير المنتفع بالثقل والحدیة العلم الذین لیس بهم رسوخ واجتهاد فی العلم فم یحفظونه
 حتی یجیبی اهل العلم فیأخذونه منه فهو لا ینفعوا غیرهم بعلمهم ولم ینتفعوا بانفسهم كما هو حق العلم
 ولم یصل بحد الباقین والعلم الی جذب قلوبهم ولم یتنور باطنهم بانوار الشریعة فکان علمهم لغيرهم
 لا لانفسهم ولیس لهم نصیب من هذا العلم سوى الجمع والاتصال والامسالت فی صدورهم کلمات
 الامراض الصلبة لا تشرب ماء ولا تنبت کلماتها تمسک الماء فینفع الله به الناس فکلک هو لا ینفع
 انتفع الناس بجیاض علومهم لکن لم ینتفع ارض قلوبهم من ماء العلم سوى سطو به الماء
 (والثالث) من هو غیرهما ای من لا علم له ولا نقل فهو کالارض السبخة لم تقبل الماء ولم
 تمسکه حتی ینتفع به غیره ویقال لها الغدس ارض والفرق بین القسمین الاولین ان القسم
 الاول من الناس قسم ینتفع بشرات علمه ونوائجه کاهل الاجتهاد والاستنباط وقسم ینتفع
 بعین علمه ذلک کاهل الحفظ والروایة والحاصل انه صله الله علیه وسلم شیة ما عطاها
 الله تعالى من الهدی والعلم بالماء النازل من السماء فی الظهور وکمال التنظیف والنزول من
 العلوی السفل وکونه موجبا لحيات الارض القلب لشر قسم الارض بالنظر الی ذلک الماء النازل من
 المطر قسمین قسمهما محل الانتفاع وقسمهما الانتفاع فیه وکذا اقسام الناس بالنظر الی العلم قسمین علی
 هذا الوجه الا انه قسم القسم الاول من الارض الی قسمین واکتفی به فی تسمیة القسم الاول
 من الناس الی قسمین لوضوح الامر وعلی هذا فافصل التمثیل تام بلا تقدر فی الکلام والله اعلم
 ولیراجع شرح شیخ الاسلام مالک دهلوی فقد اجاد وافاد وانظر منه ص ۱۲۹ ج ۱.

شیخ الاسلام دهلوی در شرح ابن حدیث می نویسد۔ پس این مذکور از اقسام مثل کسی است که فقیه و عالم
 گشت در دین خدا و سود کرده او را آنچه فرستاد مرا خدا تعالی بدان پس دانست آنچه آورده بودیم آنرا و دانست
 دیگران را و این دو قسم است یکی آنکه منتفع گردد باین علم بخوبی که در باطن و بی جاگیرد و ثمرات و نتایج آن از
 حسن اعتقاد و قوت یقین و طاعت و عبادت بر منصفه برسد و جلوه گردد باشد۔ همچنین نه بین لطیف و پاک که چون
 از دودن انتفاع بآب پذیرفته سرسبز و شاداب است و هم ثمرات ثمرات که بدان مرسوم کامیاب شوند و
 دیگر آنکه انتفاع باین کمال جز بظاہر نگشته و اصلا باطن و بی جاگیرد و ثمرات و نتایج آن از
 گردد بیکه این علم که بظاہر جمع شده و در دلش تاثیر نه کرده که بیا بر اے دیگران است که ازان
 اخذ نموده منتفع شده اند و او را نصیب از جز جامعیت و اتصال نیست چون زمین سخت که بکوه و
 آب را و قبول نکند او را انتفاع جز بطوبت نباشد اگر چه دیگران منتفع شوند و این تقریر بهر
 از تقریر بهر آنکه شاه جان کرده اند کذا فی

شرح شیخ الاسلام

دهلوی

ص ۱۲۹

۱۵

بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ

مقصود الباب البحث على تعلم العلم فإنه لا يرفع إلا يقبض العلماء فمما امر بتعلم العلم لا يحصل الرفع وقد تبين في حديث الباب أن رفعه من علامات الساعة - ولا شك أن رفع العلم وظهور الجهل مصيبة من المصائب فغرض المؤلف من الترجمة التحريض على التعليم والتبليغ لئلا يضيع العلم ويظهر الجهل فإن الجهل إنما يظهر بكمتمان العلم ونزلة التبليغ والله أعلم قوله وقال ربعة هو ابن أبي عبد الرحمن النخعي المدني المعروف بربيعة الرأي باسكان الهمزة قيل له ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد كذا في فتح الباري ص ١٢٥ - كأنه عيّن الرأي (قلت) وكذا قيل لأبي حنيفة وأصحابه - أصحاب الرأي لكثرة اشتغالهم بالاستنباط والاجتهاد والحجة في إثبات حجية الرأي حديث معاذ بن جبل وأقضى برأى وهو حديث صحيح وحديث أول من قاس إبليس حديث موضوع ولعله وضعه بعض الظاهرية وإن صح فمعناه أن أول من عارض أمر الله المنصوص برأيه هو إبليس لعنة الله عليه والرأي الذي يقول به الفقهاء إنما يكون في أمر غير منصوص كما سيأتي في كتاب الأحكام -

بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ

المراد بالفضل هنا الزيادة أو البقية وفي أول كتاب العلم بمعنى الفضيلة أو بمعنى كثرة الثواب فلا تكسر أو المراد في أول كتاب العلم بيان فضل العلم باعتبار العلماء وفي هذا الباب بيان فضل العلم باعتبار نفسه من غير اعتبار أهله وإنما ترجم به لمعنى غريب في العلم لأن العلم لا ينقص بالأعطاء والتقسيم بخلاف المال وغيره فإنه ينقص بالأعطاء والله أعلم وقال السدي المراد بقوله باب فضل العلم أي ما إذا يفعل به وحاصل ما يفيد الحديث أنه إذا فضل من العلم فضل عند الرجل يؤثر به بعض أصحابه فإن قلت هل بفضل العلم تحقيق في هذا العالم حتى يستقيم ما ذكرت والافتقار في عالم المثال والرويا لا يفيد قلت يمكن تحقيقه في الكتب فإن مرادت الكتب على رجل على قدر حاجته يؤثر به بعض أصحابه والله أعلم وكذا في الانتفاع بالشيء فإذا بلغ الرجل مبلغ الشيخ أو قضى حاجته منه يتركه حتى ينتفع به غيره - ولا يستغله عن انتفاع غيره - انتهى وبالحمل المقصود من الباب أنه ينبغي للعالم إذا ذاق لذّة العالم أن يبذل ما بقي منه بعض أصحابه من كان اعلا ذاقه - ولا يقتصر على ذوقه فإن النفع المتعدّي خير من النفع اللانتم -

بَابُ الْفَتْيَا وَهُوَ اقْفٌ عَلَى ظَهْرِ الدَّاءِ أَوْ غَيْرِهَا

أي أنه جائز ثابت الأصل وإن كان الاحوط في هذا الزمان جلوس المفتي فلا تفتي في مكان مع الاطمینان والمشاورعة مع الأصحاب ولم يثبت الوقوف على الدابة بحدّ بيت الباب ولكنه اعتمد في ذلك على ثبوت وقوفه عليه الصلاة والسلام بمعنى في حجة الوداع بطريق آخر فاحفظ هذا

انتقير بر فانه سيفعل في مواضع كثيرة من هذا الكتاب - كذا في الرسالة وقال شيخنا الشافعي
السيد محمد انور لعل هذا الترجمة اشارت الى ان ما ورد من النبي عن جعل ظهر الدابة
منبراً لما هو في غير موضع شرعية وان الفتيا ضرورية شرعية غير داخلية تحت النبي والله اعلم

بَابُ مَنْ اجَابَ الْفَتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ

اي هو جائز وان كان الاحوط في هذا الامر ان خلاف ذلك كذا في الرسالة او هو اشارت الى
ان الاشارة معتبرة في باب التعليم والتلقين وان لم تكن معتبرة في باب الحكم والقضاء
والمصنف اعتبر الاشارة في الطلاق ايضا - قوله فاذا الناس قيام في هذه الرواية فقد يرد
وتأخير كما يظهر من باب من لم يتوضأ الا من الغشي المثقل قوله فقالت اي عائشة رضي الله تعالى عنها
لله عن قبول التعجير لما رأيت الشمس منكسفة متغيرة سمعت الله تعالى ونزولته عن التعجير
قوله الا رأيت في مقامي هذا اقال العلماء يحتمل ان يكون قد رأى رؤية عينية بان كشف الله تعالى
له عن الجنة والنار واذال الحجب بينه وبينهما كما هو جرحه عن المسجد الاقصى حين وصفه بمكة
وقال القرطبي ويعجز عن ان الله تعالى مثل له الجنة والنار وصورة هلاله في الحائط كما تمثل للمراتب
في المرأة ويعضد ما رواه البخاري من حديث انس في المكسوف فقال عليه الصلاة والسلام رأيت الجنة
والنار ممثلتين في قبلة هذه الجدار وفي مسلم صورته في الجنة والنار في بيتهم ابد وبهذا الحائط
ولا يستبعد هذا من حيث ان الانطباع كما في المرأة انما هو في الاجسام الصغيلة لا نأقول ان
ذلك المشروط عادي لا عقلي ويجوز ان تخفق العادة خصوصاً للنبوة ولو سلم ان تلك الصور
عقلية ليجاز ان توجد تلك الصور في جسم الحائط ولا يدرك ذلك الا النبي عليه الصلاة والسلام
قوله فجعلت اصعب على رأسي يجوز مثل هذا العمل القليل في الصلاة عند الضربة والغشي لم
يكن مثقلاً فان صب الماء على الرأس بيد على بقاء شيء من ادراك الحواس ولذا لم يصح هذا الغشي
ما تضاف له من قوله ما علمت بهذا الرجل اشارت الى ذات النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار
شهرة امره ويُلْقَى من الله تعالى في ذهن المسؤل بالضرورة والمبدأ اهتة ان هذا اسؤال
عن فلان او اشارت اليه بأمره صورته ومثاله او اشارت اليه برفع الحجاب بينه وبين
قبره الشريف وقال السيوطي اشارت الى الحاضر في الذهن - كذا في تنزيه الحوائط ولم يقل
رسول الله لئلا يتلقن منها اكرام الرسول ورفع مرتبته فيعظمه تقليد الهامالا اعتقاد او يمكن
ان يذكر المالك بعد قولها هذا الرجل شيئاً من صفاته المشهورة ويقولان له ما تقول في هذا
الرجل الذي صفته كذا وكذا فيعرف الحديث مرادها بذلك والله اعلم - قوله هو محمد ثلاثاً
اي يتلفظ المؤمن باسمه الشريف ثلاث مرات استلذ اذ باسمه ويحتمل ان يكون قوله ثلاثاً

مراراً

جميع

ما تقدم

قوله واما المنافق او المرتاب اعلم ان المنافق مقابل للمؤمن والمترتاب مقابل للمؤمن ثم اعلم انه قد ذهب ابن عبد البر الى ان السؤال في القبر لا يكون الا من مؤمن او منافق واما الكافر المجاهر فلا يسئل - والجهمي سر على ان الكافر والمنافق كلاهما يسئلان فان الاحاديث قد وردت في بعضها المنافق وفي بعضها الكافر بدل المنافق وفي بعضها جميع بين الكافر والمنافق بواو الجمع ويشهد له قوله تعالى بثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة وَيُغْفِرُ اللَّهُ لظالمين حيث ذكر الظالمين في مقابلة الذين امنوا بالقول الثابت في الكافر والمنافق وكذلك قوله تعالى ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا تنزل في سؤال القبر وهو ايضا ليعمر الكافر والمنافق واما الحديث فقد روي بالقاف مختلفة ففي رواية واما الكافر او المنافق يلفظ الشك والترديد وفي رواية واما المنافق والكافر فيقال له - الخ - بواو العطف ومدلوله الجمع بين المعطوفين فيدل على ان كلا من الكافر والمنافق يسئل في القبر وفي رواية واما المنافق فقط وفي رواية واما الكافر فقط بواو قرينه وهو صريح في المراد ولفظ الكافر عام يتناول المنافق والمترتاب واما في اد المناق بالذكر فهو لا يدل على ان يسئل غيره من الكفار لان امره اذ الذكر لا يدل على الحصر فكيف اذا ذكر معه بعض الكفار بقية رواية الترديد فيحتمل ان يكون الترديد للشك او لمنع الخلو او للتخميم - اي سواء كان كافرا او منافقا فانه يسئل فافهم ذلك واستقم -

بَابُ تَحْرِيطِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسَ

اي ينبغي للعالم ان يحرض الطالبين على ان يحفظوا العلم ويحجروا به من ورائهم وبينوا سوا قومهم اذا اسرجوا اليهم يعلمهم يحذرون فان حفظ العلم واجب وما وجب حفظه يجب التحريض عليه ايضا وبالجملة المقصود بهذا الباب تحريض حفظ العلم وانه يجب على الطالب ان يحفظ العلم ولا يتغافل عنه فيذهب عن قلبه -

بَابُ الرِّحْلَةِ فِي الْمَسْئَلَةِ النَّاسِلَةِ

اي هذا الباب لبيان مشروعية الرحلة اي الاسر تحال في حادثة مخصوصة وناسلة نزلت به لطلب علم خاص بها فلا ينبغي له ان يقعد بل ينبغي له ان يرحل حتى يحصل العلم المتعلق بها بنفسه ثم يعلمه اهله واما الباب السابق اي باب الخروج في طلب العلم فانه كان عاما لطلب العلم العام - وهذا الباب اي باب الرحلة في المسئلة الناسلة فانه لطلب علم خاص متعلق بالمسئلة الناسلة اي مسئلة خاصة نزلت به فظهر الفرق بين هذا الترجمة وترجمة الخروج لطلب العلم فانها

على قوله فيقول لا ادرى سمعت الناس يقولون شيئا فقلت - پس می گوید آن کس بے ایمان نبید انم و در نمی یابم حقیقت حال ما شنیدم مردم را که می گفتند در حق او چیزی پس گفتم آنچه می گفتند یعنی نظر و تامل نکردم تا بحقیقت در رسم و بقول مردم تکیه یاب و انکار نکردیم او را - شیخ الاسلام ص ۳۷۲ لاج -

لمطلق العلم وهذا مسألة خاصة والمقصود منه الترغيب والتأكيد في التعلم والتعليم و
في ذلك إشارته إلى أنه لا يجب عليه معرفة المسائل قبل وقوعها بل إنما يجب عليه معرفة
الحكم عند نزول حادثة واقعة ويجب عليه الرحلة لمعرفة الحكم الشرعي عند نزول
حالة إذ لم يكن ببلد من يفتيه - فإن الرحلة لتحقيق معرفة حكم المسألة النازلة ثابتة
من عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

مسألة

أخذ بظاهر الحديث الإمام أحمد وأجاز شهادة امرأة واحدة وعند السادة
الحنفية المصاب شرط في الشهادة كما ثبت بنصوص الكتاب والسنة والحديث عندنا ماحمول على الديانة
والتقوى والتورع احتياطاً قبل شهادة المرأة عند تاديئة القضاء كما صرح به كثير من مشايخ الحنفية
وكان هذا الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم من حيث الإفتاء لا من حيث القضاء احتياطاً
وقرأ عن الشبهة كما ورد دع ما يربك إلى مالا يربك واتقاء عن موضع التهمة

باب التناوب في العلم

أي في بيان جواز التناوب في كسب العلم وتحصيله بأن يأخذ العلم هذه المرة ويتركها
لهذه أو الأخر مرة ويتركها له والباعث على هذا التناوب إنما هو شدة الحرص على العلم وكذلك
الرحلة في طلب معرفة حكم المسألة لا تكون إلا من شدة الحرص في طلب العلم والمقصود أنه
إن لم يتيسر له الاشتغال بتحصيل العلم بالكلية لأجل مشاغله المعاشية فلا يقصر عن تحصيله
بطريق التناوب قوله أمر عظيم ولعل المنافقين هم الذين إذا أعوان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم طلق نساء ما رأوه معتزلاً في الغرفة - فقلت الله أكبر تعجب عمر رضي الله عنه من فهم
الإفضاء حيث فهم من اعتزاله صلى الله عليه وسلم في الغرفة أنه طلق نساءه مع أن اعتزاله
كان لمصلحة لا للطلاق.

باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره

أي في بيان جواز الغضب على حسب الضرورة في التعليم والتذكير بخلاف القضاء فإنه
لا يجوز للقاضي أن يقضي وهو غضبان إلا إذا اضطر إلى ذلك إلى الفرق بين قضاء
القاضي وهو غضبان وبين التعليم والتذكير في الغضب في الموعظة والتعليم دون القضاء
والحكم لأن الحاكم ما هو إلا لا يقضي وهو غضبان بخلاف الواعظ فإن من شأنه الإنذار والتحذير
فربما يكون الغضب منه ادعى للقبول ولا يبعد أن يقال إن الرفق واللين محمود في التعليم والتلقين
كما قال تعالى واغضض من صوتك ولكن يستحسن الشدة والغضب حسب ما يقتضي الحال والمقام
ودع ما يكون الغضب أعون في التعليم والتفهم قوله لا أحركت الصلاة مما يطول بنا فلان قيل شو

معاذ بن جبل وقيل ابي بن كعب وهو الاظهر كما سيظهر من باب تخفيف الامام في القيام -
 بشرعها سنته هذا ما ذهب اليه ان جمهوره وعند الجعنفة والي يوسف لا توقيت ولا
 تعيين في مدة التعريف على حسب ما يراه مناسبا لحوال اللقطة والحديث انما ورد لبيان
 التقدير والتعظيم لا لبيان التحديدا والتعيين - قوله بشرعها سنته بعد التعريف ذهب الشافعي
 واحمد الى انه يجوز ان لا تتمتع للفقير والغني وعندنا الى حقيقة ينبغي للمعنى ان يتصدق به لانه
 لا يجوز لاحد ان ينتفع بمال الغير بغير رضاه واذن له الا اذا جازنا التصديق على الفقير جبراً
 لهذا التخصيص على ما فهمنا من اشارات النصوص وفي النهاية شرح الهداية ان التصديق بعد
 التعريف رخصة - والعزيمة حفظها كذا في شرح شيخ الاسلام الداهلوي متوجها من الفارسية
 بالعربية ص ١٦٦ - قوله فضالة الابل فغضب ووجه الغضب في السؤال انما كان عن النقطة والنقطة
 ما يسقط عن يدي الرجل ويبقى متركاً ومنبوذاً في النظر بق ولا يعرف صاحبه بين سقط وبين وقع
 من يدا ولا يصدق هذا المعنى على الابل بشر ان حكمه الانتقاط لاجل الاحتفاظ والاحتياط
 مخافة الضياع والابل لا يخاف عليها الضياع لما انها معها احداءها وسقاءها شر ان الابل شيء كبير
 لا يخفى على الناس وكان الزمان زمان الديانة والورع والتقوى واما في زماننا هذا فانا نقرب
 الحال فيمكن التقاط الفيلة والفيلة والابل والبقر والسيارة في هذا الزمان - قوله سئل
 النبي صلى الله عليه وسلم عن اشياء كرها لانه ربما كان فيها شيء سبب التحريم شيء على المسلمين
 فيكون سبب التحريم وضياعهم كما سيأتي في تفسير سورة المائدة انشاء الله تعالى وقيل كان
 السؤال عن الساعة والاول اظهر - قوله فلما اكثر عليه غضب وسبب غضبه صلى الله عليه
 وسلم لغتهم في السؤال وتكلمهم فيها لا حاجة لهم فيه (ع) ولان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يبعث لبيان الانساب وانما بعث لتعليم الكتاب والحكمة

بَابُ مَنْ بَرَّكَ كِتْبَتُهُ عِنْدَ الْإِمَامِ وَالْمُحَدِّثِ

المقصود به بيان ادب المتعلم عند العالم والمحدث اي يحدث عندنا فالمراد
 بالمحدث معناه النحوي اي الذي يحدث غيره لا معناه الاصطلاحي قال البدر العيني وجه
 المناسبة بين البابين من حيث ان المذکور في الباب الاول غضب العالم على السائل
 لعدم جريده على موجب الادب وهذا الباب فيه بيان ادب المتعلم عند العالم وفي
 وقت الغضب فتناسيا
 والله اعلم (ع)

حله وسبب غضب أن بود که ناهمید ه حروف ز دو قیاس کرد بر نقطه شتر را از سوم فهم و در مک نکر
 معنی نقطه را که آن چیز است که از دست صاحب بقیه نماند که کجا افتاد (تیسر القامی ص ١٦٦ ج ١)

بَابُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيَفْهَمَ عَنْهُ

أى فى بيان جواز إعادة الحديث وتكراره عند الحاجة مثل قصد المبالغة فى التعليم والتفهيم والتذكير والتخدير ليفهمه المخاطب تماما - أو عند عدم سماع الكلام أو عند عدم فهمه المخاطب وعند الخطبة والانداس والافيكفى الاشارة ايضا اذ السر يشتد الحاجة اليه كما ثبت الاكتفاء عنه صلى الله عليه وسلم بالاشارة فى كثير من المواضع وقوله فى الترجمة ليفهم منه اشارة الى هذا التقيد أى الاعادة والتكرير انها هو فيما يراى اذ به تفهيم المخاطب لا مطلقا فالمعنى انه يستحسن إعادة الحديث ليفهم عنه حق الفهم وليس مع منه حق السماع لكثرة السرحام وتبعد السامع من المتكلم قال ابن المشير فبذ البخارى بهذا الترجمة على من كسره إعادة الحديث وانكر على الطالب الاستعادة وعدة من البلاد والحق ان هذا يختلف باختلاف القرائح فلا عيب على المستفيد الذى لا يحفظ من مرة اذ الاستعداد ولا عذر للمفيد اذ لم يجد بل الاعادة عليه ككفى من الابتداء لان الشروع ملزم كذا فى الفتح قال شيخنا السيد الانوار اعادة الكلام وتكريره اعون على الحفظ وبيان التعليل والحكمة اعون على الفهم وان كان التعليل ممتنعاً سنة الحفظ فى الجملة - كما ان اعادة الكلام وتكريره ممتنع فى الفهم فى الجملة فلا يجد ان يكون البخارى اشارة بقوله ليفهم عنه الى هذا المعنى والله اعلم - قوله واذا اتى على قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثا الاول للاستينان والثانى للقاء والدخول والثالث للوداع ولكن تفريق السلام بهذه النحو غير معروف فى الشرع ولا يجب ان يكون التثليث باعتبار مروية على جماعة من الناس فقد كان صلى الله عليه وسلم اذ امر بجماعة عظيمة امر بكن يكتفى بسلام واحد بل كان يسلم اولاً فى اول مرة ثم يسلم ثانيا اذ بلغ وسطهم ثم يسلم ثالثا اذ بلغ آخرهم والله اعلم ويشبه ان يكون تثليث السلام عند الاستينان لحديث اذ استاذن احدكم ثلاثا ولم يؤذن له فليترجم ويؤيد ذلك ما روى عن ابي موسى الاشعرى رضى الله عنه جاء عند عمر رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم ثلاثا فلما لم يؤذن له رجع - ولكن لم يكن هذا اعادة مستمرة له صلى الله عليه وسلم بل وقم بوجاهة الله سلم ثلاثا والله اعلم -

بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ

أى فى بيان فضل ذلك - لما ذكر فى الباب الاول التعليم العام ذكر فى هذا الباب التعليم الخاص المتعلق بالاهل والعيال اذ الاعتناء بالاهل اهم واكد كما قال تعالى يا ايها الذين امنوا في انفسكم واهليكم نارا - وامر اهملت بالصلة واصطبر عليها - واثن وعشيرة تلك الاقربين وعطف الاهل على الامة من عطف العام على

الخاص اذ امة الرجل

من اهل بيته -

قوله ثلاثه لهم اجران مبتدأ وخبر رجل بادل تفصيل من ثلاثة او بادل بعض وهو مع ما عطف عليه بادل كل وخبر مبتدأ محذوف من اهل الكتاب اليهود والنصارى آمن بنبيه موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام وآمن بهما صلى الله عليه وسلم فله اجران اجر الايمان بنبيه واجر الايمان بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والمراد به الكتابي الذي ادركت سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اى ادركت زمان بعثته ولو بعد وفاته ثم بمن به واتبعه وصداقه فيما جاء به فله اجران من عند سر به والظاهر ان لفظ الكتاب يعنى التوراة والانجيل فيدخل فيه اليهود والنصارى والكتابية ايضا لان النساء شقائق الرجال كما هو مطرد في محل الاحكام حيث يدخلن مع الرجال تبعاً لاما خصه الدليل (فان قلت ان يهود المداينة لم يؤمنوا بعيسى عليه الصلاة والسلام فكيف استحقوا الاجر مرتين ولا يخفى ان قوله تعالى اولئك يؤتون اجرهم مرتين نزل في عبد الله بن سلام فالحجاب عنه ان عيسى عليه الصلاة والسلام كان قد اسر الى بنى اسرائيل فخاصة فمن اجابه منهم نسب اليه ومن كذبه منهم واستمر على يهوديته لم يكن مؤمناً بنبيه نعم من دخل في اليهودية من غير بنى اسرائيل او لم تبلغه دعوته يصدق عليه انه يهودى مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولهم يكذب نبيا آخر ومن هذا القبيل العرب الذين كانوا باليمن وغيرهم ممن دخل منهم في اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى عليه الصلاة والسلام فمن ادركت بعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ممن كان بهذا المشابكة وآمن به فلا شك انه يدخل في الخير المذكور ويستحق الاجر مرتين، فيمكن ان يقال ان اليهود الذين كانوا بالمداينة لم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لانها لم تنتشر في اكثر البلاد فاستمر على يهوديتهم مؤمنين بنبيهم موسى عليه الصلاة والسلام الى ان جاء الاسلام فآمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم فهذا لا يرفع شكاً ان شاء الله كذا في فتح الباري والحاصل ان لفظ اهل الكتاب شامل

على حضرت شيخ نور الحق محدث دہلوی در شرح خود می نویسد - مقصود بیان اجر است مرؤ من کتابی بما بر ایمانے کہ یہ پیغمبر خود را شنند یا آنکہ انجی ایمان بآن داشتہ مشور شدہ است و آن ایمان از اعتبار ہر اقتادہ یعنی پسند از ایمان ب محمد صلی اللہ علیہ وسلم و ہرکت قبول ایمان محمدی بالفعل ثابت است اورا اجر ہر ایمان سابق و - و همچنین گوئیم مقصود بیان اجر بندہ عملیک ہر خدمت مولائے است یا آنکہ اجر عباد را نمی باشد مگر ہر عمل محض ہر اتے خدا یا شدہ و اینجا بہرکت اداء حق اللہ کہ در بندہ گمان مشغول بخدمت مولائی خالی از مزہ اری نیست ہر خدمت مولائی نیز اجر می دہند و همچنین بیان اجر صاحب دہ است ہر تزیج او ہر اتے خود یا آنکہ فعلی خالص لوجہ اللہ اعتقاد است بریہ فعل و نیز اجر سے ثابت کردند فافہم می تو اند کہ مراد آن باشد کہ این سہ جنس مردم را از و اجر ثابت است ہر ہر یک از این سہ عمل کہ ایمان ب محمد است صلی اللہ علیہ وسلم و تفتی کہ مقرون با ایمان پیغمبر سابق باشد دوم ہر عبادت عبد مر خدا را و تفتی کہ مقرون بہ خدمت مولائے گردد سیوم ہر اعتقاد امہ کہ مقرون بہ تادیب و تعلیم و تزویج لید و اللہ اعلم کذا فی تبصیر القارے ص ۵۶ ج ۱ - و کذا فی شرح شیخ الاسلام الدہلوی ص ۱۱۱ ج ۱ -

لليهود والنصارى كما دل عليه سبب نزول قوله تعالى أو لئن لم يتوكلوا على الله لكان عجزهم ويأسهم عليهم
 الصحيح وقال شيخنا الأكبر ميرزا الشهاب سبيل محمد أنور بؤس الله وجهه يوم القيامة ونفى آمين
 ان بعثة الأنبياء والمرسلين كلام عامة في حق التوحيد وخاصة في حق الشريعة فلا يجوز أن
 لا أحد ان ينكر دعوة نبي في حق التوحيد بل يجب على كل أحد اجابة دعوة النبي في حق التوحيد
 وان لم يكن هذا من القوم الذين بعث اليهم ذلك النبي صلى الله عليه وسلم - نعم بشرط بلوغ
 الدعوة واما التعبد بالشريعة فهو مختص بمن بعث اليهم ذلك النبي واذ علمت هذا فاعلم
 ان الظاهر ان عبد الله بن سلام وان لم يكن متعمدا للبشر بعبادة عيسى عليه السلام اذ لم تبلغه
 دعوة شريعته لكنه بلغه خبر عيسى عليه السلام فآمن به ولم يكذب به وهو الظاهر من كمال
 عقله وفهمه وحاشا ان يكفر مثله بعيسى عليه السلام فثبت انه لا خير المذكور وبالله اعلم
 المستطوع فعبد الله بن سلام كان مؤمنا ومصداقا لعيسى عليه السلام وان لم يكن واخلا في شريعة
 وخلق بين تصديق النبي والدخول في شريعته ولكن هذا الفرق في تبييننا محمد صلى الله عليه
 وسلم مشكلا فانه خاتم الانبياء ودعوتهم عامة لكافة الانام بخلاف دعوة موسى وعيسى
 فانها كانت خاصة لقومه فالفرق بين الدخول في شريعته وتصديق دعوتهم في حق سيدنا موسى
 وعيسى عليهما السلام واما في حق خاتم الانبياء فمشكلا لان دعوتهم عامة للخلق فقبول دعوتهم
 وتصديق نبوتهم هو الدخول في شريعته قال المناوي اعلم ان اهل الكتاب قسمان قسم غير داوود
 وما تركه ذلك فمكفرة وقسم لا وما تركه اقبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم فمؤمنون
 ولهم اجر واحد - وقسم ادر كوابعثة ودعاهم فلم يؤمنوا به فمكفرة وقسم آمنوا به فمؤمنون
 اجران والحد يث فيهم - ثم لا يلزم مر على ذلك ان الصحابي الذي كان كتابيا اجرة خراش اعلى كيد
 الصحابة كالحلفاء الاسر بعة لان الاجماع خصهم وانفرد بهم من هذا الحكم كذا في فيض القدير ص ٣٣٣
 وقال الحافظ العيني اختلفوا في المراد باهل الكتاب فقال بعضهم هم الذين بقوا على ما بعث به
 نبينهم من غير تبديل ولا تحريف فمن بقى على ذلك حتى بعث تبيينا محمد صلى الله عليه وسلم
 فآمن به فله الاجر مرتين ومن بدل منهم وحرف لم يبق له اجر في دينه فليس له اجر الا بايمانه
 به محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم يحتمل اجروا على عمومته اذ لا يبعد ان يكون طريان
 الايمان به سببا لا عطاء الاجر مرتين - مرة على اعمالهم الخيرية التي فعلوها في ذلك الدين و
 ان كانوا مبدلين محرفين فانه قد جاء ان مكفرة الكفار وحشائهم مقبولة بعد الاسلام ومرة
 على الايمان به محمد صلى الله عليه وسلم والحاصل انه يقبل ايمانه السابق ببركة الايمان الحقيقي
 حقا وان لم يعتن الايمان السابق بانقر اذ فكلما يتبدل السمات حسنات بالتوبة كذا في يتبدل
 الايمان السابق (وان كان سيئة) حسنة يفعله تعالى ورحمته والله يختص برحمته من يشاء -
 وقال السندي الظاهر ان المراد لهم اجران على كل عمل لان لهم اجرين على العملين اذ شربا
 اجرين على عملين لا يختص باحد دون احد نعم يمكن لغيره ان يكون لهم اجران على كل
 واحد من هذين العملين ولهم اجران على كل عمل من جميع اعمالهم والله اعلم انتهى -

وجاء فيه ان المقصود بيان مضاعفة الاجر في جميع الاعمال لهؤلاء الاصناف الثلاثة قوله ثم
اعتقها فتزوجها فله اجران المراد بحصول الاجرين له هنا بالاعتناق والتزوج فاحدهما
لاعتناقها والثاني لتزوجها والمقصود بيان الاجر على التزويج لنفسه مع ان الفعل الخاص
لوجه الله تعالى هو فعل الاعتناق فثبت له الاجر على ما فعله نفسه بتعا لما فعله لوجه الله تعالى
وقيل المراد بحصول الاجرين ههنا ان احدهما في مقابلة تعليمها وتاديبها والثاني لاعتناقها
وتزوجها لان رب الامة لما قام بما خوطب به من تربية امته وادبرها فقد احياها احياء التربية
ثم انه لما اعتقها وتزوجها احياها احياء الحرية التي احقها فيه بمنصبه فقد قام بها امر في الكفاية
تفسير الامام القزويني ١٩٣ وخص هذا الثلاثة بالاجرين لان الفاعل في كل منهما جامع بين
امر من بينهما مخالفة عظيمة فكان العامل لهما فاعل الضدين عامل بالمتنافيين بخلاف غيره
فان قيل ينبغي ان يكون للاخير اجر اربعة اسباب التاديب والتعليم والاعتناق والتزوج قلنا لم
يقتر فيها الا الاجرين اللذين هما كالمتنافيين كاخواته - كذا فيفيض القدير ص ٣٢٢ ج ٣ -
وقوله ثم اعتقها عطف بتم وذكر في اخواته بالقاء لان الاعتناق نقل من صنف الى
صنف ولا يخفى ما بين صنف الرقية وصنف الحرية من البعد بل ومن الضدية والمناقاة
في الاحوال والاحكام فجيئ بلفظ دال على التراضي بين حال الرقية وحال الحرية والله سبحانه
وتعالى اعلم .

تَبَيُّنٌ

عدد الثلاثة في الحديث لا مفهوم له لما ورد في حديث آخر ان المتصدق على قريبه
يؤتي اجرا مرتين بخلاف المتصدق على اجنبي فيؤتي اجرا مرة واحدة قال السيوطي ممن يؤتي
اجرا مرتين ابن ابي النجاشي عليه وسلم الآية وصريح بهن في حديث الطبراني
عن ابي امامة سرقه - اربعة يؤتون اجرهم مرتين وذكر الثلاثة واما ابن ابي النجاشي
عليه وسلم ومن يؤمن مرتين وحديثه في سنن ابن ماجه والذبي يقر
القرآن وهو عليه شاق وحديثه في الصحيح والمجتهد اذا اصاب في اجتهاده وحديثه
ايضا في الصحيح والمتصدق على قريبه وحديثه في الصحيح ومن عمر جانب المسجد الايسر
نقلة اهله وحديثه في الطبراني الكبير ولا بن ماجه عن ابن عمر قال قيل للنبي صلى الله عليه
وسلم ان ميسرة المسجد تطلت فقال من عمر ميسرة المسجد كتب له كفلان من الاجر
والغنى الشاكر كما شرف في تفسير ابن ابي حاتم وقد كملت بذلك عشرة وقد نظمتها في ابيات وهي
وجمع آتي فيها ويناك ٣٨١ يفتني لهم اجر رودة محققا

خلا وبمجهن بيان اجر صاحب داه است بر تزويج ادبرائه خود با آنکه فعل خاص لوجه الله اعتناق است
برين فعل ادبرائه جبر ثابت است شرح شيخ الاسلام دلهي ص ١٦٢ ج ١ -

فازواج خير الخلق اولهم ومن : يخص ذوي ارحامه ان تصدقا
 وقامر بجهد ذوا جهاد اصاب قل : لوضوء اثنى عشر والكتابي صدقا
 وعبد اتى حق الاماله وسيدا : وعامر لسيرى مع غنى له تقا
 ومن امة يشرى قاذب محسنا : وينكرها من بعد لا حين اعتقا
 ويناد على ذلك من سن سنة حسنة وحد يثله في الصحيح ومن عطل بالتميم بشر وجد الماء فاعاد
 الصلاة وحد يثله في سنن ابى داود - وفي مصنف ابن ابى شيبة عن عمر بن الخطاب الجوزى مرفوعا
 ليعيان اجربن وهو موسى صحيح الاسناد فيقال : ومن سن خير او اعد صلاته : كذا الكجيان للشقة الحقا -
 بشر وقفت بعد ذلك على خصال اخرى بلغت اربعين وقد افر دهرها بكراسة كذا في التوشيح

باب عظة الاصام النساء وتعليمهن

اي من جملة امور الدين بين العظة والموعظة وهي التذكير بالعواقب - ت - تبه بهذا الترجمة على
 ان ماسبق من النداب الى تعليم الاهل ليس مختصا باهلن بل ذلك مندوب للامام
 الاعظم ومن يتوب عنه واستفيد الوعظ بالتصريح من قوله في الحديث فوعظهن (ف)

باب الحرص على الحديث

اي على تحصيل الحديث النبوي لما فرغ المصنف عن فضائل العلم مطلقا شرع يذكر فضل
 الحرص على الاحاديث النبوية خاصة - والمراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف الى النبي
 صلى الله عليه وسلم وكانه اسريده مقابلة القرآن لانه قد يمر - والحديث حادث -

باب كيف يقبض العلم

اي في بيان كيفية قبض العلم والمراد بالقبض السرف والانتواء والمقصود بالباب الحث
 على حفظ العلم والاهتمام بتوصيله قبل ان ييقبض ويرفع فان بقاء العلم انما هو بالاستتغال
 به واقتناعا وعقد المجالس للعلم وفتح المداسس الدينية ونشرا بالتصنيف والتأليف حتى
 لا يضيع بالكتان قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نرا ادا احمد والطبراني في
 حجة الوداع - ان الله لا يقبض العلم انتزاعا عاى محوا من الصدور قال ابن المنبر مع انه جائز
 في القدر سارا الا ان هذا الحديث دل على عدم وقوعه قلت وفيه اشاراة الى كرامة العلماء
 على الله حيث لا ينزع منهم ما وهبهم - كذا في التوشيح -

على قوله ان الله لا يقبض العلم انتزاعا يعني عاده من العباد يعني عادت نرا ادا محمد بن كسندر
 ان سيرة علماء بسبب تكريم ايشان وليكن في ستانده علم راسبا زكرفتن ارواح علماء شيخ الاسلام

قوله الفربری هو من تلامذة البخاری و ليس هذا من كلام البخاری و عبارته و انما هو الحاق
من صاحب النسخة فهذا الاسناد عند الفربری من غير طريق البخاری و كثير ما يفعله الفربری
فانه كلما وجد اسنادا غير اسناد البخاری اتى به «فيض الباری» ۱۹۹-۱۰

باب هل يجعل للنساء يوم علي حجة في العلم

فيه مزيد بحث و تحريض على اشاعة العلم و افشائه حتى يجعل للنساء التي امرت بالستر
و القرأ في بيوتهن - يوم علماة للعلم و الموعظة و الله اعلم -

باب من سمع شيئا فلم يفهمه فراجع حتى يعرفه

ای بیہوشی مراد از مراجعتی کہ فیہ لا ینبغی لہ ان یترک المراجعة لاجل الحیاء بل المراجعة
لاجل الفہم مستحیة و امر مر غوب فیہا قال البدر العینی وجہ المناسبة بین البابین من حیث
ان المذکور فی الباب الاول و عظم النساء و تعلیمہن و فی فہمہن قصور و در بما یحتجین اسلے
مراجعة العالم و هذا الباب ایضا فی مراجعة العالم بعد الفہم فیما سمع منہ من قولہ لا تعرفہ
الاسراجعت فیہ هذا هو موضع الترجمة - قوله قالت عائشة فقلت اوليس يقول الله
فسوف يحاسب حسابا يسيرا ای سہلا ہیئلا یناقش فیہ و لا یعترض بما یشق علیہ کما یناقش
اصحاب بشمال و وجہ المعارضة ان الحدیث عام فی تغذیب کل من عوسب و الآیة یدل
على عدم تعذیب بعضهم و هم اصحاب الیمین و جوامہا ان المراد بالحساب الآیة العرض یعنی
الابراہم و الاظهار و عن عائشة رضی اللہ عنہا ہا ان یعرف ذنوبہ ثم یتجاوز عنہ کذا فی
شرح الکرمانی ص ۲۱۲ قوله فقال اما ذلك العرض ای لیس الحساب الیسیر الا مجرد عرض الحساب
لا مضاء العفو و المغفرة فان من یحاسب حسابا یسیرا ینقلب الی اہلہ مسرورا کما ہوا تتمتہ
الآیة الشریفة و اما حقيقة الحساب فی المناقضة و المؤخذة بان یقال لم فعلت هذا ولم
ترکت هذا فالحساب فی الحقيقة ہو هذا و ہو سبب الہلاک لا محالة و هذا السؤال فظہر
السؤال عن قولہ تعا ل الذین امنوا و لم یلبسوا ایمانہم بظلم و قولہم رضی اللہ عنہم انیالہم

محلہ یعنی نیت حساب آسان مگر عرض محض کہ کتاب اعمال بوسے بنایند و در گذرند و لیکن مراد انیت
کہ کسی کہ مناقضہ کردہ شود در حساب و وقت کردہ شود کہ چون کردی و چیرہ کردی ہلاک می شود و حساب
بہ حقیقت ہمیں است شیخ الاسلام ص ۱۶۵ خلاصہ کلام یہ کہ حساب سے مراد کہ یاد اور چہان بین ہے اور ظاہر
ہے کہ جب چھوٹے اور بڑے اعمال کی چہان بین ہونے لگے تو پھر بندہ کا بچنا بہت مشکل ہے اسلئے کہ انسان معصوم
نہیں کہ مناقضہ اور محاسبہ کی نکلے اور قسم ان کریم میں جس حساب کا ذکر ہے وہ در حقیقت حساب نہیں بلکہ
اس سے پیش کیا جانا مراد ہے جس کا مقصد محض اغماض اور مسامحت ہو گا اور بندہ کو چھوڑنا ہی مقصود ہو گا۔
اللہم حاسبی حسابا یسیرا آمین باب العالمین۔

ينظلم - والسؤال لاستكشاف الحقيقة مطلوب ومحمود واما سؤال انتعت فهو من مرموز كذا النى
عنه بقوله لا تسألوا عن اشياء -

فَائِدَةٌ

اعلم ان الترتيب المذكور في هذا الحديث هو الترتيب الصحيح وعليه يتوجه سؤال
عائشة ام المؤمنين وجوابه صلى الله عليه وسلم وقد انعكس الترتيب في بعض طرق الحديث
كما سيأتي في الصفحة الآتية فقد مر فيه قوله من نوقش عذاب ولا يثاقى عليه سؤال عائشة الصديقة
فانه صلى الله عليه وسلم لم يقل فيه من حوسب عذاب بل قال من نوقش عذاب ولا يتوجه عليه
سؤال فافهم ذلك واستقم -

بَابُ لِيُبْلَغَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ

مقصود ان الطالب اذا تعلم العلم وراجع العالم ما يفهمه حتى فهمه وعرفه ووعاه فعليه
ان يبلي العلم ولا يكتمه فان العلم يهلك بالسر والكنهان - قوله فقيل لا يشرع هذا كور ما قال عمر
بن سعيد المذكور في جوابك فقال قال عمر وانا اعلم منك يا ابا شريح ان مكة لا تعين عاصيا
يعني صومعها عت وحفظك يا ابا شريح لكن ما فهمت المعنى المراد من الحديث فان مكة لا تعصم
عاصيا ولا باغيا مقصود عمر وبذلك الكلام ان ابن التريير من العصاة والباغاة خرج عن طاعة
الامام فالحرم لا تعين العاصي الباغي المتجنى بالحرم ولقد حاد عمر عن الجواب - واتي بكلام
ظاهر لا حق لكن اسراده الباطل فان ابن التريير لم يرتكب معصية بل هو اولي بالخلافة من يزيد
بن معاوية وعبد الملك فانه صحابي وقد يوجب له قبله - قوله وكان محمد بن ابي سبيير
يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي فيما يفيد لا قوله ليبلغ الى آخره من الحاجة الى
التبليغ والله اعلم - كان ذلك هذ التهمة قول ابن سبيير وتكلمته وقعت في اشعاره الحديث
والمعنى وقع ما خبر به النبي صلى الله عليه وسلم انه سيسبق التبليغ بعد لا فيكون الامر في قوله
ليبلغ متضمنا للاخبار بها سيكون وهذا من ابن سبيير حسن ادب ونصديق لكلام النبي صلى الله
عليه وسلم قوله كان ذلك قال الكرماني (فان قلت) ذلك اشار الى ما لا دل عليه من ان
يشاير به الى ليبلغ الشاهد وهو امر لان التصديق والتكذيب من لوازم الخبر (قلت) امان تكون
الرواية عند ابن سبيير ليبلغ بفتح اللام فيكون خبرا واما ان يكون الامر في معنى الخبر ومعناه
اخبار الرسول صلى الله عليه وسلم بانه سيسبق التبليغ فيما بعد واما ان يكون اشارة الى تمهيد الحديث

على التمهيد قول ابن سبيير في روايته حديث واقعه شديدة يعني ليست در واقع انچه فرموده و اين حسن ادب و
تاكيد قصد يقين و اين تو جهيم بهتر از است از انچه شارحان کرده اند كه اشارت بخبر است يا به تمهيد محمد و
عسى ان يبلغ من ادعى منه يا به مضمون ما بعد وتكلفها كذا - شرح شيخ الاسلام ص ١٦٤ ج ١ -

وهو ان الشاهد عسى ان يبلغ من هو اوعى منه يعنى وقع تبليغ الشاهد الغائب او اشارة الى ما بعد ذلك وهو التبليغ الذى في ضمن الادلل بلغت يعنى وقع تبليغ الرسول عليه السلام الى الامة وذلك بحرقوله تعالى هذا افراق بيني وبينك - اهـ ركت وقال البدر العيني الجواب الاول موجب ان ساعدته الرواية عن محمد بفتح اللام وكون الامر بمعنى الخبر يجتنب الى قرينة اقول لم لا يجوز ان يكون للاشارة الى التبليغ الذى يدل عليه ليبلغ ومعنى كان ذلك وقع ذلك التبليغ الامور به من الشاهد الى الغائب (ع) وثبت ان سرب غائب اوعى واحفظه من سامع وقال شيخنا الشيرازي شيد احمد الكنگوهي معنى قوله صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم انه صدق فيما اشار اليه مما كان يخاف على امته من التقاتل وسفك الدماء فيما بينهم والقتل التي تقع بعد ذلك كما يشير اليه قوله صلى الله عليه وسلم فان دماءكم واماؤكم واعراضكم حرام عليكم فكان ذلك اى وقع سفك الدماء رسل السيوف فيما بين الامة -

باب اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم

اى في بيان حكم الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم اعادنا الله من ذلك وسائر المهمات الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم تعد احراما بالاجماع وكفر عند الجويني والداماد الحرمين فانه يفتح باب التحريف في الشريعة وذهب طائفة من الصوفية والكرامية الى جواز الرضخ في الترغيب والترهيب وقالوا هذا ليس كذباً عليه بل هو كذباً به وهو باطل لانه حينئذ يرفع الايمان من الشريعة ولعل البخاري اشهر بهذا الباب الى رد الكرامية الذين يجوزون وضع الاحاديث للترغيب والترهيب واشار ايضا الى انه يجب التثبت في الاحتياط في الرواية ولا يجوز فيها التخمين والمجازفة والمساهلة قال الشهاب العسقلاني مرتب المصنف احاديث الباب ترتيبا حسنا لانه بدأ بحدِيث عليه وفيه مقصود الباب وثني بحدِيث الزبير الدال على توقيف الصحابة وتحريمهم من الكذب عليه وثالث بحدِيث الشاذل على ان امتناعهم انما كان من الاكثار المفضي الى الخطأ لا عن اصل التحدِيث لانهم ما سرون بالتبليغ وختم بحدِيث الى هريرة الذي فيه الاشارة الى انه يجرى الكذب عليه في البيضة او المنام كذا في فتح الباري ص ١٨١ - قوله من كذب على فليتنا مقعدا من النار اى من وقع الكذب على ونسب الى ما لم يقله او لم فعله فليتنا مقعدا من النار وهذا كقوله تعالى فمن اظلم ممن افترى على الله كذاً باليفضل الناس - فالمراد به نسبة الكذب الى الله عز وجل وليس المراد بيان انه يجوز الكذب له ولا يجوز الكذب عليه فمعنى قوله كذب على نسبة الكلام اليه كذا باسواء كان له او عليه - قوله قال الشاذل ليعنى ان احداً تكلم حديثاً كثيراً - فلم يكثر الشاذل من الرواية على حسب علمه واطلاعه على احوال النبي صلى الله عليه وسلم وشؤنه فلم لم يمنع الخلف من الوقوع في الخطأ والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزد اكثر مما روى يكثر فانس بن مالك وان كان من المكثرين عند الناس لكنه من المقلين عند نفسه باعتباره

عليه ومعه فتد - قوله حد ثنا المكي بن ابراهيم هو حنفي من اصحاب ابي حنيفة وهذا اول
ثلاثيات البخاري وعند ابي حنيفة ومالك ثلاثيات كثيرة وعند ابي حنيفة احاديث ايضا
لانه تابعي سماعي سبعة من الصحابة الكرام وقد راوى عن بعضهم وفي كتب محمد بن الحسن
ايضا ثلاثيات كثيرة ولا بن ماجه ايضا ثلاثيات وفي جامع الترمذي ثلاثيات ولعن ابا داود
فليس فيه ثلاثيات وكذا ابوداود السجستاني ليس فيها ايضا ثلاثيات. (راجع المحطة ص ١٢١ و ص ١٢٢)

قوله ومن سماعي في المتأخر فقد سماعي فان الشيطان لا يتمثل في الحديث لان الشيطان مظهر
الغواية والاضلال وانا المظهر الا يتم للهداية والارشاد فكيف يمكن ان يتمثل الشيطان بمثل
وصورتي نعم يمكن للشيطان ان يتمثل في صورة الحق سبحانه وتعالى لان الله سبحانه يهدي
من يشاء ويضل من يشاء ويعز من يشاء ويذل من يشاء فهو سبحانه جامع بين شانه الارشاد
والاضلال والعز والذل فيمكن للشيطان ان يتمثل بصورة الحق سبحانه ليضل عباده
راجع تعظيم الامام ص ٢٢٢ ج ٢ من باب الميم في ذكر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والذهب
المتصور انه محمول على ظاهرة ولكن يرى كل علم حسب مرتبته وحالته والله اعلم

باب كتابة العلم

اي في بيان جواز كتابة العلم وضبطه في الكتاب واستحبابه وبيان انه ليس ببدعة بل
هو ما تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الكرام فكتابة العلم سنة بلا شبهة ولا يعجز
ان تكون واجبة عند خوف النسيان ويتعين الوجوب على من عليه تبليغه - وغرض المصنف
بهذا الباب بيان مشروعية كتابة الحديث لانه علم لا علم فوقه والعلم هو حق ان يكتب فان
اول وحى نزل عليه صلى الله عليه وسلم نزل فيه علم بالقلم - واول ما خلق الله القلم -
وقال تعالى ن والقلم وما يسطرون وقد فسرهما الحسن بالداراة والقلم بالجملة لاشتمال في
استحسان كتابة العلم النبوي واستحبابها لكن النبي صلى الله عليه وسلم في اول الامر صوف جمل
عنايته وهيمته الى كتابة القرآن الكريم وجمعه في الاوراق لانه متعبدا بتلاوته في نفسه وفي
الصلوات الليلية والنهارية بخلاف الحديث فان المقصود الاصل في المعنى دون اللفظ مثل
القرآن ولذا يجوز رواية الحديث بالمعنى دون القرآن فاهتم النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة
القرآن ونهى عن كتابة الحديث وكان مقصوده بذلك ان لا يهمل الاعنى بالكتابة هو الوحي
للتلو لا الوحي الغير المتلو ليظهر الفرق بين الكتاب والسنة والقديم والحادث فاحب صلى الله
عليه وسلم ان لا يكون جمع الاحاديث مثل جمع القرآن بان تحفظ الفاظها وكلماتها مثل كلمات
القرآن وحروفه ليظهر للناس ان السنة تالية للكتاب - وان الحديث في مرتبة ثنائية وان القرآن
كلام الله غير مخلوق وحديث الرسول حادث مخلوق وليتبع الفقهاء والمستنبطين مجال الاجتهاد

علم باب وبيان جواز نوشتن علم ودر صحائف واثور بودن آن تفسیر القاری ص ١٢٢ ج ١ -

والاستنباط فان الحديث الواحد اذا ورد بالفاظ مختلفة اتسع الدخول في قهر الشريعة من ابواب مختلفة فظهر ان زهيد عليه السلام في اول الامر عن كتابة الحديث انما كان للتنبيه على الفرق بين الكتاب والسنة باعتبار المرتبة والحكم وما تنبهوا على هذا الفرق اذن لمن استاذن للكتابة مثل عبد الله بن عمرو بن العاص حتى شاعت كتابة الحديث النبوي بين الناس باذنه صلى الله عليه وسلم وعلم الناس ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن في كتابة الحديث ونسخت وكثرت حتى صار يثبتها من يكرهها في اول الامر ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم ير من اوله من الله تعالى بكتابة حديثه صلى الله عليه وسلم فترهاهم عن فعل ما لم يؤذن له - ولما استجازوا عبد الله بن عمرو بن العاص اجازوا بعد تأمل فعله توقف في انتظار الوحى فاجازوا بعد ما نزل الوحى فيه هذا توضيح ما اذا لا شئنا الا كبر مولانا الشاه السيد محمد انور قدس الله سره في درس البخاري واستدل الامام الطحاوي بحجرات كتابة الحديث بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نذرتهم بين الى اجل مسمى فاكتبوه وقوله تعالى ولا تساموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله - وحديث النبي صلى الله عليه وسلم وعلمه ذنن على الامة فهو حق يلزم وما الكتابة وكيف وقد جعل حكم الكتابة اقوم للشهادة والنفي للاسباب حيث قال ذلكم اقسط عند الله واقوم للشهادة ولا تئى ان لا تروا قال ابو المظفر الهذلي البصري يعيرون علينا ان نكتب العلم ونذنه وقد قال الله عز وجل وعلما عند ربى في كتاب لا يضل ربى ولا ينسى اه - ثم ان الدعوى الى الحق سبحانه وتبليغ رسالاته من اعظم فرائض النبوة والرسالة وما لا يتوصل اليها الا بالكتاب والرسالة كما رسل سيدنا سليمان عليه السلام الهدى الى ملكة سبا وقال اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم الايات وكتب النبي صلى الله عليه وسلم الى الملوك والامراء اشهر من ان تذكر وقد جاء في الاباحه والنبي حديثان فحديث النبي ماسر والى مسلم عن ابى سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا عني شيئا الا القرآن ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه - وحديث الاباحه قوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لى شاة متفق عليه وروى ابو داود والحاكم وغيرهما عن ابن عمر قال قلت يا رسول الله انى اسمع منك شئ فأكته قال نعم قال فى الغضب والرضا قال نعم فاني لا اقول فيهما الا حقا - قال ابو هريرة ليس احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اكثر حديثا منى الا ما كان من عبد الله بن عمر وقامه كان يكتب ولا يكتب رواه البخاري -

الجواب عن حديث النبي

من ذهب الى الجواز اجاب عن حديث ابى سعيد بسوابه -

الاول

ان حديث ابى سعيد موقوف عليه وبه جزم البخاري وغيره اذ قال الصواب وقفه

كذا في فتح الباري ص ١٨٥ وشرح الفقيه السيوطي صلواته وكذا في التذريب للسيوطي صلواته
 (والثاني) ان النبي عن الكتابة انما كان في اول الاسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن
 فلما شاع القرآن بين المسلمين وتميز من الحديث نزال هذا الخفاف فسنخ هذا الحكم وكيف
 وان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالكتابة في مرض وفاته استوفى بكتاب اكتب لكم وهو آخر
 الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(والثالث) ان النبي انما كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لا ينهم كانوا
 يسمعون تاويل الآية فربما كتبوا معها فنهوا عن ذلك لخوف الاشتباك كما مر في عن ابي سعيد
 الخدري رضي الله عنه قال كنا قعودا نكتب ما نسمع من النبي صلى الله عليه وسلم فخرج علينا
 فقال ما هذا فقلنا ما نسمع منك فقال اكتب مع كتاب الله امحوا كتاب الله وخلصوا
 فجمعنا ما كتبناه في صعيد واحد ثم احرقناه. كذا في مجمع الزوائد ص ١٤١ ج ١.

فهذا يدل على انهم كانوا يكتبون مع القرآن ما يسمعون من النبي صلى الله عليه وسلم في
 قرطاس واحد فنسب النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة
 لتلايق الخلط بينهما ويلتبس كلام الله مع كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا هو المراد
 بقوله امحوا كتاب الله وخلصوا فان المراد به ان كل بالكتابة على حدة على حدة
 واول من اصداها الا من يجمع الحديث وتدوينه الى علماء الافاق على رأس المائة الاولى
 من الهجرة هو عمر بن عبد العزيز كما اخرج البخاري واخرج ابو نعيم في تاريخ اصبهان ان
 عمر بن عبد العزيز كتب الى اهل الآفاق انظروا الى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وروى ما لث في المطاوعة اية محمد بن الحسن الشيباني - ان عمر بن عبد العزيز كتب الى
 عامله وقاضيه على المدينة ابى بكر بن محمد بن عمر بن حزم ان انظر ما كان من حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فاني خفت درس العلم وذهاب العلماء - فكتب
 العلماء ما كان عندهم من الاحاديث ولكن لم يبلغنا من هذا الكتب شي والظاهر ان
 اصحابهم وتلاميذهم قد ادمجوها في مصنفاتهم لانها كانت محفوظة عندهم فادرسوها
 في مصنفاتهم فصارت محفوظة بهذا الطريق - والله اعلم

قَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ وَنُكْتَةٌ جَمِيلَةٌ

في بيان علماء الصحابة السنن في مصحف كما جعوا القرآن قال الشيخ ابو بكر بن
 عقيل الصقلي في فوائده على ما رواه ابن بشكوال انما لم يجمع الصحابة سنن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في مصحف كما جعوا القرآن لان السنن انتشرت ودفني محفوظها
 من مدخلها نزل كل اهلها في نقلها الى حفظهم ولم يبق كلوا من القرآن الى مثل ذلك والفاظ
 السنن غير محروسة من الزيادات والتقصان كما خرس الله كتابه بيد يوم انتظم الذي اعجز الخلق
 عن الاتيان بمثله فكانوا في الذي جمعوا من القرآن مجمعين وفي حروف السنن وفضل

نظم الكلام من نصام مختلفين فلم يصح تدوين ما اختلف فيه ولو طمعوا في ضبط السنن كما
اقتدروا على ضبط القرآن لما قصروا في جمعها ولكنهم غافروا دونوا اما لا يتنازعون فيه
ان يجعل العمدة في القول على الهدون فيكذبوا ما خرج عن الديوان فتبطل سنن كثيرة
فوسعوا طريق الطلب للاستهانة فاعتنوا بجمعها على قدر عناية كل واحد في نفسه فصارت
السنن عندهم مضطربة فمنها ما اصاب في النقل حقيقة الا لفاظ المدخولة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهي السنن السالمة من العلل ومنها ما حفظ معانها وشي لفظها و
منها ما اختلف السرايات في نقل الفاظها واختلف ايضا روايتها في الثقة والعدالة وهي تلك
السنن التي تدخلها العال فاعتبر صحيحها من سقيمها لاهل المعرفة بها على اصول صحيحة وادكان
وثيقة لا يخلص منها طعن طاعن ولا يؤمنها كيد كائد اهو هذا الكلام في غاية المتانة ونهاية
اللطافة وقد روي البيهقي في المدخل عن عروة بن الزبير ان عمر بن الخطاب اراد ان يكتب
السنن فاستشار في ذلك اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاشاروا عليه ان يكتبها فطفق عمر
يستخير الله فيها شهر اشهر اصبح يوم ما وقد عزم الله له فقال اني كنت اسرحت ان اكتب السنن
واني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتابا ذكروا عليها وتركوا كتاب الله واني والله لا البس كتاب الله
بشيء اسدا - اه - فكم لا عمر ان يكون كتاب ايضا هو كتاب الله العزيز وان يعامل الناس معه
معاملة المصحف فترت اسراده والله اعلم -

قال المحافظ الغزالي رحمه الله في الفقيه -
واختلف الصحابة والاتباع في كتبة الحديث والاجماع
على الجواز بعد هم بالجزم - بقوله اكتبوا وكتب السهمي
وحاصله ان الصحابة والتابعين كانوا مختلفين في جواز كتابة الحديث وعداهه ولكن بعد
الصحابة والتابعين انعقد الاجماع على الجواز بالجزم بحيث زال ذلك الخلاف لادلة منشرة
بين مجمهورها على فضل تدوين العلم وتقنينه بقوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا ولا ابسوا والكاتب
عبد الله بن عمر وابن العاص السهمي باذنه صلى الله عليه وسلم - ولذا روي عن الامام الشافعي ان
هذا العلم بينا كما تنال للكتب ولكن الكتب له حماة والاقلام عليه رعاة وعن احمد اسحاق لالا الكتابة
اشي شئ كئنا بالجملة قال في استنقذ الامر عليه الاجماع على الاستحباب بل قال شيخنا انه لا يبعد وجوبه
على من نشئ النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم ولا ينبغي الاقتصار عليها حتى لا يصير له تصور
ولا يحفظ شيئا فقد قال الخليل ليس بعلم ما حوى القمطر - ما العلم الا ما حواه الصدور - وقال
ثعلب اذا اردت ان تكون عالما فاكسر القلم انتهى كلامه في فتح المغني ما يخصه ومختصره وبالجملة
قد بدأت كتابة الحديث من عهد صلى الله عليه وسلم باذنه فمنهم من كان يكتب ومنهم من كان يكتفي
على حفظه في صدارة الى ان جاء عمر بن عبد العزيز فاصرا لاهل العلم بتدوين الحديث واول من
دون الحديث ابن شهاب الزهري وتلاميذه كل دون وصف على رايه في قرن خاص فاولها
الموطا واخرها هذا الجاهل مع الصحيح جزاهم الله تعالى عن الاسلام والمسلمين خيرا -

احاديث الباب الحدِيثُ الْأَوَّلُ

قوله عن ابي جحيفة قال قلت لعلي هل عندكم اي اهل البيت النبوي كتاب خصكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم واثما سأله ابو جحيفة عن ذلك لان الشيعة كانوا يزعمون ان عند اهل البيت لا سيما عند علي اشياء من اسرار علم الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بها لم يطلع غيرهم عليها وقد سأل عليها هذه المسئلة ايضا قيس بن عباد والاشتر النخعي وحدثني في سنن النسائي - كذا في التوشيح وغيره وحاصل جوابه رضي الله عنه انه ليس عندى سوى القرآن الذي هو كل الكل واصل جميع العلوم ومتبعها وهو معلوم لكل احد وليس سوا كتاب آخر يكون مخصوصا بي والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخص في التبليغ والا مرشاد احد اذ كان احدا بل كان تعليمه عاما وليس عندى سوى القرآن الا فهم يعطيه الله لبعض فيفهم منه ما لا يفهمه غيره وهذا الفهم يكون سببا لزيادة العلوم وتكثيرها والناس في مراتب الفهم واستعداد الاستنباط متفاوتون بعضهم فوق بعض - نثر ذكر ما في الصحيفة احتياطا لعل شيئا يكون في الصحيفة لا يكون عند غيره ولا يكون من جنس كتاب الله والله اعلم كذا في شرح

شيخ الاسلام ^ص مترجما من الفارسية بالعربية

قوله لا يقتل مسلم بكافر احتج بظاهره ما لت والنشافى واحمد على ان المسلم لا يقتل بكافر قصا وذهب ابو جحيفة واصحابه الى انه يقتل المسلم بالمعاهد لما روى الدارقطني عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بمعاهد ثم قال انا اكبر من وفي بذمتك واسأله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر فالمراد بالكافر غير المعاهد بل ليل ما ورد في بعض الروايات ولا ذ وعهد في عهدك فدل ذلك ان المراد بالكافر في الحديث الكافر الذي لا عهد له وهذا الاختلاف فيه لان قوله ولا ذ وعهد معطوف على قوله مؤمن ونحوه لا يقتل العباد - لا يقتل مؤمن ولا ذ وعهد لا بكافر ونظيره في القرآن واللائى يئسن من المحيض من نساءكم ان اسر تبتدع فعلهن ثلاثه اشهر واللائى لم يحضن ومعتلا واللائى يئسن من المحيض واللائى لم يحضن ان اسر تبتدع فعلهن ثلاثه اشهر انهم لو كان لفظ المحيض لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذى عهد في عهدك لكان المعنى على ما ذكره او لكن لما جاء ولا ذ وعهد بالرفع معطوفا على مؤمن كان نصا في المعنى الذي ذكره السادة الخنفية - وقال ابن الهمام ما حصله ان الحديث انما ورد في جماع الجاهلية والمعنى ان المسلم بعد اسلامه لا يقتل في قصاص كافر قتله في الجاهلية اذ لا ترفع

لدا عدى الجاهلية

بعد الاسلام

الْحَدِيثُ الثَّانِي

محل الترجمة فيه قوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لابي مشاة -

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ

محل الترجمة فيه قول ابي هريرة الا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب

ولا اكتب -

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ

حديث القرطاس ومحل الترجمة فيه قوله صلى الله عليه وسلم ائتموني بكتاب

اكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده -

قوله ائتموني بكتاب اكتب لكم كتابا قال القرطبي وغيره ائتموني امره كان حق الامور ان يبادر
للامتنال لكن ظهر لعمره وطائفة انه ليس على الوجوب وانه من باب الارشاد الى الاصل والافق
فكرهه ان يكفوه ما يشق عليه من تلك الحالة مع استحضار عمر قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب
من شيء وقوله تعالى تبينا لكل شيء فظن عمر رضي الله عنه وجل قد اكل الدين وبين في لسان
نبيه جميع ما يحتاج اليه في امر الدين فلا بد ان يكون هذا الكتاب الذي يريد ان يكتبه
صلى الله عليه وسلم ان يكتبه مشتملا على توصيته الامة على الاستقامة واتباع الاوامر
النهي وتأكيد ما امرهم قبل ذلك لا شيئا حيدا ولا شكا ان فعل الامر مطلوب وفي معنى
ولكن ليس من الضرورة والوجوب في درجة يكلف فيها النبي صلى الله عليه وسلم
ما يشق عليه في تلك الحالة ثم ان قوله صلى الله عليه وسلم ائتموني بكتاب به بعض من احواله
كان سبيل العرض والمشورة بناء على الشفقة ولذا جعله على اختيارهم ولم يأمرهم باحضار
الكتاب والقلم بعد الامكان ولو كان الامر امر عزيمة لم يتركهم فسكن الله صلى الله عليه وسلم
عن المعادة الى الامر بيد علي انه صلى الله عليه وسلم ظهر له ان المصلحة تركه او حى اليه
في ذلك ولذا قال البيهقي قصد عمر من التخفيف على النبي صلى الله عليه وسلم حين غلبه الجمع
ولو كان مراده صلى الله عليه وسلم ما لا يستغنون عنه لم يتركهم لا خلافا لهم اه فدل على ان
الامر الاول كان على الاختيار ولذا عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك اياما وخطب ايضا
بعد ذلك ولكن لم يعارض امره بذلك ولو كان واجبا لم يتركهم لا خلافا لهم لانه لم يترك
التبليغ لمخالفة من خالف وقد كان الصحابة يرجعون له في بعض الامور مالم يجزم بالامر
فاذا عزموا امتثلوا ولهذا اعد هذا من موافقات عمر للمواحي وظهر لطائفة اخرى ان الامر
ان يكتب لما فيه من امتثال امره وزيادة البصاح والحل وجهته هو مواليها ولما امر بعض الصحابة
على الكتابة قال عمر في حق ابي حنيفة ككتاب الله ولا يبعد ان يكون عمر خشي ان يعامل

الكتاب مثل معاملته كتاب الله فرائى تركت الكتابة اوفق لمصلحة الشريعة ولعل ابن عباس رضي
كان في ذلك الوقت صغيرا فلم يحيط بالقصة تفصيلها فنفى عن علمها الى علم الله تعالى بنية القائل
والاستبح اعاد الله تعالى من سوء الظن بهم وسر زنا حسن السخامة على محبة رسوله واصحابه
واهل بيته اجمعين واختلف العلماء في المراد بالكتاب الذي همم صلى الله عليه وسلم
بكتابه والاظهر ان الامر مبهم. وحقيقة الحال غير معلومة لا ندري ما كان النبي صلى الله
عليه وسلم يريد ان قال الخطابي يحتمل وجهين احدهما انه اراد ان ينص على انها مامة
بعدها فترفع تلك الفتن العظيمة كحرب الجمل وصفين وقيل اراد ان يكتب كتابا يبين فيه
مهمات الاحكام ليحصل الاتفاق على المنصوص عليه ثم ظهر للنبي صلى الله عليه وسلم ان للصحة
تركه او اوحى اليه به وقال سفيان بن عيينة اراد ان ينص على اسامى الخلفاء بعد ذلك حتى لا يقع
منهم الاختلاف ويؤيد ان الله عليه السلام قال في ادائل مرضه وهو عند عائشة رضي الله عنها
ادعى لي ابالك واخالت حتى اكتب كتابا فاني اخاف ان يتنمي مقمن ويابي الله والمؤمنون الا ابا بكر
اخرجه مسلم والبخاري معناه - ومع ذلك فلم يكتب وقال البيهقي وقد حكى سفيان بن
عيينة عن اهل العلم قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يكتب استخلافا لابي بكر ثم
ترك ذلك اعتمادا على ما علمه من تقدير الله تعالى وذلك كما هم في اول مرضه ثم ترك
الكتاب وقال يابي الله والمؤمنون الا ابا بكر ثم قد مر في الصلاة والله اعلم - ملخص من
عمدة القاري وقيل لما الحق عليه صلى الله عليه وسلم في الكتابة بين لهم بلسانه الشريفة
ما كان يريد ان يكتب لهم وهي الصابا التي وصاهم اياها كما يظفر من بعض الروايات انه صلى
الله عليه وسلم وصاهم بثلاثة امور والحق ان الحقيقة الحال مبهم لا نعلم ما كان يريد
صلى الله عليه وسلم ان يكتب لهم والله اعلم - قوله وعندنا الكتاب الله حينما جعل عمر رضي الله
عنه فرم من قوله صلى الله عليه وسلم لا تضلوا بعد ذلك انكم لا تتجهتون على الضلالة ولا
تسرى الضلالة الى كلكم الا ان لا يضل احد منكم اصلا ما قام عندنا من الادلة على ان
ضلال البعض متحقق بها محالة وفهم هذا المعنى من اشارات الكتاب والسنة مثل قوله
تعالى وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض وقوله تعالى
كنتم خير امة اخرجت للناس وقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع
امتي على الضلالة وقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة امتي ظاهرين ونحو ذلك
وهذا المعنى حاصل لهذا الامة بدون الكتاب الذي اراد صلى الله عليه وسلم ان يكتبه

على اي نزول كتاب خداست كه خود آورده است ما را بغير و آن پس است ما را كه در ان بيان هر چه است مخرج
وين است بكتاب وسنت حكيم ضروري باقي نمانده كه بدان اهتمام نموده آيد مگر بر آن نقر و وضع و تأكيد و اين
امر مستحب و مرغوب است ليكن بضرورت درين حال مصدع نمائيد شد و اين كلام در جواب كسي است كه
موكده بود از حاضران بر آنست طلب كتاب شيخ الاسلام ص ۱۴۲ ج ۱ -

ورأى أن ليس مراده صلى الله عليه وسلم بذلك الكتاب إلا زيادة الاحتياط في الأمر عن
كمال الشفقة ووفى الرحمة فأجاب عمر بما أجاب التنبيه على أنهم أحق بمبرأة الشفقة عليه
صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة التي هي حالة غاية الشدة ونهاية المرض وإن ما قصدناه
حاصل لما أن الله تعالى قد وعد به في كتابه وهذا معنى قوله حسبنا كتاب الله أي يكفي في
حصول هذا المعنى ما وعد الله تعالى به في كتابه وهذا مثل ما فعل أبو بكر يوم بدا حين رأى
النبي صلى الله عليه وسلم في شدة التعب والمشقة بسبب ما غلب عليه من البكاء والدعاء
والتنفوس فأخذ أبو بكر بيده فقال حسبت فخرج وهو يقول سيهزم الجمع ويولون الدبر وقال
أيضا مثل بعض مناشدات من كان الله منجز لك ما وعدك فقال كذلك شفقة عليه لما علم
أن أصل المطلوب حاصل بن وعد الله تعالى وهذا منه صلى الله عليه وسلم زيادة احتياط
بمقتضى كرم طبعه والله تعالى أعلم قل له قل من أعنى هذا خطاب لجميع أهل البيت
الحاضرين عنده في هذا الوقت وكان فيهم علي وعمر رضي الله عنهما فلا يختص الأمر
القيام لعمر رضي الله عنهما أن خطاب يتوفاي بكتاب لم يكن خاصا بعمر وكان علي حاضر في المجلس
عند هذا الخطاب - وقد روي أن عليا أيضا كان في هذا المجلس وكان رأيهم رأي عمر ثم إن
الحاضرين قد انتشروا وبعد اختتام المجلس ورجعوا إلى بيوتهم فرجع عمر أيضا إلى بيته و
ظاهر أن عمر لم يكن ملازم للنبي صلى الله عليه وسلم ليلا ونهارا مثل أهل البيت فلم
لم يعض على الدواة والقلم والقراطيس في غيبة عمر واستكتب النبي صلى الله عليه وسلم
في خلافته فافهم ذلك واستقم قل له فخرج ابن عباس من المكان الذي كان يجلس فيه
بهذا الحدوث بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وليس المراد به الخروج عن مجلس النبي
صلى الله عليه وسلم عند الوفاة - يقول إن الرزية كل الرزية أي أن المصيبة كل المصيبة
ما حال أي ما حزن بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه فكان رأي ابن عباس
أنه صلى الله عليه وسلم لو كتب كتابا كان أحسن لآله صلى الله عليه وسلم ولو كتب كتابا نص
فيه على إمامي الخلفاء بعد لا لم يقع بينهم خلاف - ولا يخفى أن عمر كان أفقه من ابن عباس
حيث اكتفى بالقرآن على أنه يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم ظهر له حين هم بالكتابة
مصلحة وظهر له أو حسي إليه بعد أن المصلحة في تركه ولو كان واجبا لم يتركه عليه
الصلاة والسلام لا خلافا فافهم لأن التبليغ لا يترك لأجل الاختلاف.

بَابُ الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ

أي باب في بيان إفادة العلم والتذكير والموعظة بالليل فهو جائز إذا كان أحيانا - لما
كانت الموعظة بالليل مظنة السأمة نبه هذا الباب على أنه يجوز التعليل والتذكير بالليل

عند الضمير وسرقة حتى يجوز للرجل ان يوقظ اهله بالليل ويأمرهم بالصلاة وذكر الله عز وجل لا سيما عند آية تتحدث او سر أو يا مغوفة واما النسي عن الحديث بعد العشاء فهو مخصوص بما لا يكون في الخير والله اعلم -

بَابُ السَّمْرِ بِالْعِلْمِ

اسراده التنبيه على ان السمر المسمى عنه بعد العشاء انما هو فيما لا يكون من الخير واما السمر بالخير فليس بمنى عنه بل هو مرغوب فيه كذا في العمدة وقال شيخ الاسلام الداهلي رحمه الله لا يبعد ان يقال ان المصنف اسراده بهذا الباب انه يجب من السمر بالعلم بعد العشاء وان لم يكن مشتملا على تعليم الاحكام والتذكير والمواعظة والتخدير والمذكور في الباب السابق جواز تقديم الاحكام والتذكير بالليل عند الضمير وسرقة وحينئذ يظهر الفرق والمناسبة بين البابين والله سبحانه وتعالى اعلم - انتهى كلامه مترجما من القاموسية بالعربية ويبقى ان ذلك ان اطلاق السمر في الاصل انما يكون في غير العلم كالقصص والحكايات فاطلاق السمر في العلم كاطلاق النقي في القرآن والمعنى ان كان السمر بعد العشاء فليكن في العلم قوله فان رأس ما ملأ منه لا يبقى ممن هو على ظهر الارض احد اى ممن هو موجود عليها الآن فخرج من في اسماء كعيسى عليه السلام ومن في السحاب كالحضر ومن في الهراء والناس كابليس ومن يولد بعد موت تيل ذهب البخاري وبعض اهل العلم الى ان الخفي عليه السلام مات واستدل بهذا الحديث كما ذكره الحافظ العسقلاني في الاصابة في ترجمة الخضر عليه السلام وهو ضعيف لان المراد بعموم اهل هو العموم المعروف في باعتبار سكان هذا الارض المعروفة لا العموم الحقيقي - والجزم وعليه انه ولي حتى محبوب عن الابصار وقد اتفقوا عن الاولياء واصحاب المكاشفات انهم بايعوه واجتمعوا به وهو لا يتصور اجتماعهم على الكذب والافتراء والاحترار والمسئلة من باب الكشفيات والكونيات - لا من باب الشرعيات فلا بد ان يكون كشف اهل الكشف وشهادتهم ومشاهدتهم حجة على من لم يلقاهم ولم يكشف له -

اذ السمر نثر الابل فسلم لا ناس سر أيا بالابصار

وقال النبي صلى الله عليه وسلم اسردي رؤياكم قد اتى اطأت فدل ذلك على ان مراد المؤمنين اذ اتى اطأت وتوافقت تكون حقا وصدا فكذا لت اذ اتى اطأت كشوف اهل الكشف ومكاشفاتهم ومشاهدتهم في ايضا تكون حقا وصدا قاله الله سبحانه وتعالى اعلم -

وَالْجَوَابُ

عما تمسكوا به - ان العموم المذكور في الحديث عموم عرفي لا حقيقي والحكم في مثل هذه العموم انما يكون باعتبار الغالب والاكثر واعتبار الظاهر والمحسوس المشاهد فالحظر ليس داخل في هذه العموم مثل الملائكة والجان فان الكلام في المرجح دين الظاهرين والمحسوسين

المشاهدين المعروفين عند عامة الناس والخضر ليس كذلك فانه من رجال الغيب غائب عن الابصار فهو ليس بيد اهل في هذه العموم ثم ان لفظ الاسرار محتمل ان يراد بها اسرار العرب خاصة قال القرطبي هذه العموم مردان كان مؤكدا للاستغراق وليس نضافه بل هو قابل للتخصيص فكما لم يتناول عيسى عليه السلام فانه لم يميت ولم يقتل وهو حي بنص القرآن ومعناه ولا يتناول الدجال مع انه حي بدليل حديث الجساسة فكذلك لم يتناول الخضر عليه السلام وليس مشاهد للناس ولا ممن يخالطهم فمثل هذا المحذور لا يتناول وقد قيل ان اصحاب الكهف احياء ويخرجون مع عيسى عليه الصلاة والسلام كذا في تفسير القرطبي ص ٢٢٢ وقد ساق الحافظ العسقلاني في الاصابة من ص ٢٣٦ الى ص ٢٥٢ الاخبار التي وردت في ان الخضر كان في سر من النبي صلى الله عليه وسلم وفي بقاءه بعد ما من رآه ومن نقيه فارجه اليه - وعلم انه قد اتى اثر الاخبار والآثار وملئت الدواوين والدفاتر بالحكايات عن الاولياء من مشايخ الصوفية قد اخبروا في مصنفاتهم انهم بالبعث واجتمعوا به واخذوا عنه ورواوا عنه كرامات نقله الشيخ الاكبر في الفتوحات المكية وابو طالب المكي في كتبه والحكيم الترمذي في شواهد سرايا وغيره من سادات الامم الذين لا يتصور اجتماعهم على الكذب والاجترار بهجود الاخبار النقلية تعاضد عن ذلك واخرج الامام ابن ابي عمير في كتابه اسرار السالكين في حكايات الصالحين انه وردت حكايات كثيرة عن المشايخ انهم سافروا وصاحبوا وحكموا عنه ما لا يحصى ويستغنى عن ذكرها واخرج السيوطي في تفسير سورة الكهف في الدرس المنشور اخبارا رواها من توقف في وجوده وتردد في حياته فلا كتفائه بهجود الاخبار الضعيفة عندنا وسئل البخاري عن الخضر والياس هل هما في الاحياء فقال كيف سيكون ذلك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبقى على سر اس امة ممن هو اليوم على وجه الارض احد - وقال الله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد - اقول - وبالله التوفيق هذا الكلام جار على الاكثر من اطلاق الجزء على الكل لان النادر من يعيش فوق المائة ولا حكم للنادر في الاطلاق الكلي لانه عاش كثير من الصحابة وتابعيهم فوق المائة الى قريب المائتين منهم سلمان ومعدى بن كريب وابو طفيل وكانوا موجودين في ذلك الزمان عند وقت اخباره صلى الله عليه وسلم ولا شك عند القلاء ان العمر الطبيعي مائة وعشرون سنة اذا سلم الطبع من الآفات عاش بمقتضى الاستعداد مقدرا ذلك ولكن كل شيء بقضائه وقدره وامان قال من العلماء لا يجوز ان يكون الخضر باقيا لاهل الدنيا بعد نبينا فلا غيره لكلامه - لانه ان ثبت انه حي فانه لم يمت بعد ما بل قبله كعيسى عليه السلام وذكر الشيخ في بعض كتبه انه يظهر مع اصحاب الكهف في آخر الزمان عند ظهور المهدي ويستشهده ويكون من افضل شهداء عساكر المهدي كما وردت الاشارة اليه في الخبر النبوي . ووردت في حياته احاديث كثيرة من طريق الاحاد اخرها السيوطي في الحجا مع الكبير والصغير يبلغ اجتماعها عند اهل الفرق والاختلاف ايضا في حياة الياس مع

الخضري عليهما السلام واما معتقد المحققين من اهل الكشف والكرامات انهما في الوجود
حياة البقاء الله تعالى لعباده حكمة ربانية يعجزها العارفون ويطلع عليها النكاملون و
المشهور في نسبه انه من ابناء الملوك فهدى ملكه وفي محاضرة السيوطي وفي توارخ
مصر ايضا ان الخضري هو ابن فرعون آمن بموسى عليه السلام وقيل ابن خالة ذي القرنين كان
في سفره معه وشرب من ماء الحياة فامد الله تعالى عمره الى الوقت المعلوم والمشهور لمقتل
عليه عند اصحاب التحقيق والله اعلم - كذا في خواص الحكم لعلي دد المولوي رح ص ١٨

حكاية

روى ابو نعيم عن ابي الحسن بن مقسم عن ابي محمد الحريري سمعت ابا اسحاق الرسائي
يقول رأيت الخضري فعلمتني عشر كلمات واحصاها بيده اللهم اني اسألك الاقبال عليك والاصغار
اليك والفهم عنك والبصيرة في امرك والنفاد في طاعتك والمواظبة على امر أدتك والمبادرة
الى خلد مثلك وحسن الادب في معاملتك والتسليم والتفويض اليك كذا في الاصابة
ص ١٠١ ج ١ - من ترجمة الخضري عليه السلام - قوله نام الغليم هذا هو محل الترجمة فان
هذا الكلام صدر منه صلى الله عليه وسلم بعد العشاء على سبيل المواساة ثم ان هذا
الحديث اخرجه المصنف بطريق آخر في كتاب التفسير بلفظ بت في بيت ميمونة ففوت
رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اهله ساعة وبهذا يظهر المناسبة بالترجمة اتم الظهور

بَابُ حِفْظِ الْعِلْمِ

(أ) باب في التحريض والتحريض على حفظ العلم وضبطه المقصود به البحث على حفظ العلم
والاجتهاد فيه وانه لا يتيسر الا بالتقليل من الدنيا وايتثار طلب العلم على طلب المال ولا
يجعل ان يكون اشارة الى جناس السمر والسمر لحفظ العلم فان ابا هريرة رضي الله عنه كان يشتغل
في اول الليل بحفظ الحديث واستحضار ما محفوظاته من الاحاديث فكان يمضي عليه
جزء كبير من اول الليل فلم يكن يستطيع ان يقوم آخر الليل فامر به النبي صلى الله عليه
وسلم بان يوتر قبل ان ينام والله اعلم - قوله بشيخ بطنه ويحتمل ان يكون المراد بالبطن
البطن الباطني فقد كان يملأه ابو هريرة رضي الله عنه بالحديث الذي كان يسمعه من النبي صلى الله
عليه وسلم والظاهر ان معتاده انه كان قائما بالقوات الذي يشيخ بطنه وكان يلازم النبي
صلى الله عليه وسلم وكان لا يشتغل بالتجارة ولا بالزراعة وكان فارسا عن هم للعاش
وانما كان همه حضور مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وحضري مالم يحضروا وشاهد ما لم
يشاهدوا وسمع ما لم يسمعوا وحفظ ما لم يحفظوا فهذا سبب كثرة رواياته وقوله عقلت من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائين اي نبي عيين من العلم الاول علم الشرائع والاحكام
فهذا اقد بلغته والثاني علم الفتن واخبار الكس اثن من امراء الجور واسامهم فلهذا العلم

لم يذكره للناس ولم اخبرهم به لان تبليغه ليس بواجب فكان ابو هريرة يكتفي عن بعضهم ولم يصرح به خوفا على نفسه منهم كقول له اعيذ بالله من رأس الستين وامارة الصبيان يشير الى امارة يزيد بن معاوية فانها كانت ستة ستين وقد استجاب الله دعاءه الى هريرة فمات قبلها بسنة قال الحافظ العسقلاني وفي المستدرک للحاكم حديث زيد ثابت قال كنت انا وابو هريرة وآخرون عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا لندعوات انا وصاحبي وامن النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا ابو هريرة فقال اللهم اني اسألك مغلا ماسا لحك صاحباي واسألك علما لا يفتنى فامن النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن كذلك يا رسول الله فقال سبقكمم بالعلم والداوسى كذا في فتح الباري.

باب الانصاف للعلماء

اي السكوت والاستماع لما يقوله العلماء فان الاستماع والانصاف صعبان في الحفظ كما تقدم من ابن عباس في تفسير قوله تعالى لا تعجل به لسانك لتعجل به ان علينا جمعه وشرآنه فاذا قرأنا له واسمع قرآنه اي اسقع له وانصت وبهذا يظهر مناسبه باب حفظ العلم

باب يستحب للعالم اذا سئل اي الناس اعلم في كل العلم الى الله تعالى

اي في بيان ان المستحب للعالم اذا سئل اي شخص من الاشخاص اعلم من غيره ان يقتض العلم الى الله العليم الحكيم الخبير فان نسبة العلم الى نفسه خلاف الادب ولذا استحسن العلماء ان يقول عند الجواب ويكتب عند انتهاء الكتاب والله اعلم وعلمه اتم واحكم قوله قلت لابن عباس ان نوحا البكالى بنو عمر ان موسى اي صاحب الحضر الذي قص الله عنهما في سورة الكهف ليس هو موسى بنى اسرائيل واسما هو موسى آخر وهذا اختلاف آخر وهو التماري في ان صاحب الحضر هو موسى بنى اسرائيل او موسى آخر وقد سبق ان التماري كان في صاحب موسى هل هو خضر او رجل آخر فهنا تماريان وكلاهما صحيحان والاختلاف باعتبار السجلين فمع رجل كان في موسى ومع رجل آخر كان في صاحب موسى فلا وهم في الرواية ولا اضطراب قوله كذب عدو الله قال الكرماني (فان قلت) كيف يكون عدو الله وهو مؤمن وكان عالما فاضلا اماما لاهل دمشق قلت قال العلماء هو علي وجه التغليب والنزجر عن مثل ذلك لانه كما يعتقد انه عدو الله ولداينه حقيقة وانما قاله ابن عباس في حالة الغضب مباغلة في انكاره وفي حالة الغضب تطلق الالفاظ ولا يراد بها حقائقها ذلك قوله هو اعلم منك اي في بعض العلم وقول موسى ايضا صحيح بالنظر الى بعض العلما فلا يلزم من الكذب في كلامه وهو مقتضى كلام الحضر الذي سيجي والله اعلم كذا في حاشية السندى رح.

على اي بيان خاص في سامعان از جهت علماء يعني برائے استفادة علوم ايشان تيسير القارى صلاحي.

قوله فجاءت عصفور فوق على حروف السفينة المقصود منه مجرد التمثيل والتشبيه في القلعة
والحقارة والإفان نسبة الرشحة إلى البحر نسبة المتناهي إلى المتناهي وإما النسبة إلى علم الله
فإنها نسبة المتناهي إلى غير المتناهي - قوله فخر قنبر التتخرق أهلها قال القزطي وفي التفسير عن أبي
العالية لم ير الخضر حين خرق السفينة غلام موسى وكان عبد الاتوك الأيمن الأيمن من إيراد الله له أن
يريه ولو سرك الغوم لمنعه من خرق السفينة وكذلك لم ير (أي الغلام الذي قتله
الخضر) إلا موسى ولو سرك أو لا الحواشي وبين الغلام أنظر ص ١١٩ وص ١٢٠ من تفسير القزطي

حكاية

وكتب ابن عباس إلى نجلدة الحارثي حين سأله عن قتل الخضر الغلام لم يكن
عندك علم بحال الأطفال والمال لجازلت أيضا قتل الغلام وشيخ الإسلام ص ١٨٤ ج ١
قوله تعالى سأنبئك بتاويل ما لم تستطع عليه صبرا وتاويل الشيء مأكله له أي قال له في الخبر
لم فعلت ما فعلت وقيل في تفسير هذه الآيات التي وقعت لموسى مع الخضر أنها حجة على
موسى وعجابه وذلك أنه لما انكر خرق السفينة تنادى يا موسى أين كان تدبيرك هذا وانت
في التابوت مطروحا في اليوم فلما انكر أمر الغلام قيل له أين انكراك هذا من وكنرك القبطي
رضاءك عليه فلما انكرا قامة الجدا من نودي أين هذا من رفعت حجر البئر لينات شعيب
دون الجركذا في تفسير القزطي ص ١٢٢ ج ١ - وبالجملة أن جميع ما فعله الخضر عليه السلام
كان بإذن الله وأمره سبحانه بدليل قوله وما فعلته عن أمري وإن كان الها صافا فلا إلهام أيضا
معتبر إذا لم يخالف الشرع وفي الحد يث المشهور استفتت قلبك وإن افتك المفتون والفق
العلماء والأولياء وإن الأحكام الإلهية لا تعلم إلا بسطة الأنبياء الكرام ومن ادعى طريق
للمعرفة غير طريق الأنبياء فهو من سدايق وملحد وكأنه يثبت النبوة والوحى بعد خاتم النبیین

باب مَنْ سَأَلَ وَهُوَ قَائِمٌ عَالِمًا جَالِسًا

قوله عالما هو مفعول سأل وجالسا صفة عالما والمراد بيان خواص السؤال في الحالة
المنكوسة من ذلك أن العالم الجالس إذا سأله شخص قائما لا يعد من باب من أحب أن
يتمثل له الرجال قيا ما بل هذا جائز بشرط ألا من من الإحجاب قاله ابن المنبر كذا في فتح الباري
وقال شيخ الهندس رحمه الله إمام البخاري أنه لا يجب على السائل البرك على ركبتيه عند
الإمام ولو العالم والمحدث كما مر بل يجوز له السؤال قائما عند الحاجة والله أعلم - و
مطابقة الحديث للترجمة في قوله وما نفع الله رأسه إلا أنه (أي سائل) كان قائما قال شيخنا
السيد الأنور مراد الترجمة أن السائل إذا كان قائما والمسئول عنه جالسا فهل يجوز السؤال
والاستفتاء في مثل هذا الحالة لأن مثل هذا الحالة يشترع بعد مالهته بالعلم والعلم

وقلة العناية وقد روى عن مالك ما يدل على انه كان يكره التحديث في مثل هذه الحالة
لا يهامله قلة الادب والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه غيره

باب السؤال والفتنة عند روى الجمار

اي في بيان جواز السؤال الى الاستفتاء عند اشتغال العالم بعبادة غير مانعة عن الجواب
مراد ان اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤال الله من العلم ما لم يكن مستغفراً قائماً بالملك
في الرمي وغيره من المناسك جائز وقال ابن بطال معنى هذا الباب انه يجوز ان يسأل العالم
عن العلم ويجيب وهو مشغول في طاعة الله لا يترك الطاعة التي هي فيها الا الى طاعة اخرى
والله اعلم

باب قول الله تعالى وما أوتيتم من العلم الا قليلاً

اي باب في بيان سبب نزول ذلك وما صدق انه لا يجوز للعالم ان يغتر بعلمه لان العالم
مما بلغ من العلم الذروة العليا لكن لا يمكن ان يزيد علمه على جملة فان علمه محدود ومتناهي
وجمله غير محدود وغير متناهي بالفعل وهذا معنى قوله تعالى وما أوتيتم من العلم الا قليلاً
ما أوتيتم من خزنة العلم الا علماً قليلاً وهو ما يمكن استفاداً بالعقل والحواس ولا يفهم انه
قليل جداً او اما الامور التي لا يدركها العقل ولا الحس في اكثر واكثر من ان تعد وتحصو الروح
ايها من الامور الالهية التي لا يدركها العقل ولا الحس لا يمكن معرفة كنهها وحقيقتها وانما يدرك
من الروح انه مدبر للبدان وشئ يعجز به الجسد اذا تعلق به ويموت اذا خرج من الجسد
انقطع تعلقه منه فلا يمكن ان يعرف الروح اكثر من هذا والله اعلم. اختلف اهل التاويل في
الروح المسأل عنه فقال بعضهم هو جبريل لانه الروح الامين وروح القدس وذهب اكثر
اهل التاويل الى انهم سألوا عن الروح الذي يكون به حياة الجسد وتدبير البدان وهو
الاظهر لان الروح بمعنى الملك لا يعرفه الا اهل العلم فينبغي ان يحمل لفظ القرآن على ما هو المتعارف
بين العرب والمتعارف عند اهلهم هو روح الانسان ثم اختلف اصحاب هذا القول فقيل
الروح هو النفس الداخل والخارج وذهب جمهور المتكلمين الى ان الروح جسم لطيف
سامي في البدان سر بيان ما الراس فيه اجري الله سبحانه وتعالى عاداته بان الحياة لا
تكون مع فقد الا قال البزدوي وهو قول عامة اهل السنة والجماعة انه جسم لطيف وبه

على اى داره نشرة انه مردم از علم مگر اندك استفادة مى كند آنرا بذا سطر خود اس خود واكتساب عقل معلوم
نظري را بديهي است كه متفكر از احساس جزئيات اندك و بسي چيزها است كه حس آنرا درك نكند و نه چيزى
از احوال آنرا كه معرفت ذات اند و روح انين قبيل است كه معرفت ذات او ممكن نيست مگر بغير ارض كه تميز دهند
او بانه انچه مشتبه است بدان مشهور شيخ الاسلام ۱۸۸ ج ۱-

قال الاشعري والدليل عليه قولي له تعالى فنفخنا فيها من روحنا ونفخ ذلت من الآيات والنفخ لا يتحقق الا في الاجسام اللطيفة - وقال تعالى قل لا اذ ابلفت العلقا وواستم حينئذ تنظرون والمراد منه الجسم فلان العراض لا يتحقق منه الفعل لكنه ربيع مخصوص والله تعالى اعلم بكل شيء كذا في اصول الدين ص ٢٢٢ وللروح صورة لطيفة على صورة الجسم لها عينان واذانان ويبدأ ان ويرجلان في داخل الجسم يقال بل كل جزء منه عضو نظير ما في البدن وقد اجمهر الله تعالى امور الروح وتزلت تفصيله ليعرف الانسان على القطع عجزه عن علم حقيقة نفسه مع العلم بوجوبها واذ كان الانسان في معرفة نفسه هكذا كان بعجزه عن ادراك حقيقة الحق اولى وحكمة ذلك تعجز العقل عن ادراك معرفة مخلوق مجاور له دلالة على انه عن ادراك خالقه اعجز وقولي له تعالى وما او تيتلمز من العلم الا قليلا اي فاجعلوا احكم الروح من الكثير الذي لم تنقوا فلا تسألوا عنه فانه من الاسرار اجمع فتع البارى ص ٨٣ ج ٨.

من كتاب التفسير وتفسير القرطبي ص ٣٣ من سيرة الاسراء -

بيان الفرق بين الروح والنفس

واختلف هل الروح والنفس واحد ام لا ولا يصح انهما متغايران فان النفس الانسانية هي الامر الذي يظير اليه كل واحد من ابقي له انا و اكثر الفلاسفة لم يفرقوا بينهما قالوا النفس هي الروح هي البخاري اللطيف الحامل لقوى الحياة والحس والحركة الاسرادية ويسمونها الروح الحيوانية وهي التي اسطوت بين القلب الذي هو النفس الناطقة وبين البدن كذا في مقدمة الفلاسفة وقال السهريلي وقد روي ابو عمر في التمهيد حدثنا ثابيدال على خلاف مذهبه في ان النفس هي الروح لكن هلله فيه ان الله خلق آدم وجعل فيه نفسا وروحا فافهم الروح عفافه وفهمه وحلمه وسخاؤه ووقاره ومن النفس شهوته وطيشه وسفه وغضبه ونحو هذا وهذا الحديث معناه صحيح اذ اني مل صح نقله ولم يصح وسبيلت ان تنظر في كتاب الله اولى الى الاحاديث التي تنقل مرة على اللفظ مرة على المعنى وتختلف فيها الفاظ المحدثين فنقول قال الله تعالى فاذا سويته ونفخت فيه من روحي ولم يقل من نفسي وكذا قال شمسوا ولا ونفخ فيه من روحه ولم يقل من نفسه ولا يصح من ايضا ان يقال هذا ولا خفاء بينهما بينهما من الفرق في كلامه وذات بيدل على ان بينهما فرقا في المعنى وبكس هذا اقرب له سبحانه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسي ولم يقل تعلم ما في روحي ولا اعلم ما في روحي ولا يحسن هذا القول ايضا ان يقول غير عيسى ولس كانت النفس والروح اسمين لمعنى واحد كالليث والاسد يصح قولهم كل واحد منهما مكان صاحبه وكذا قلت قولي له تعالى لا يبق لس في النفسهم ولا يحسن في الكلام يبق لس في اسرارهم وقال تعالى ان تقول نفس ولم يقل ان تقول روح ولا يبق له امر الى فام ان اكون النفس والروح بمعنى واحد لس لا الغفلة عن تدبر كلام الله تعالى ولكن بعيت حقيقة يعرف منها الاسر والحقيقة ولا يكون بين القولين اختلاف متباين ان شاء الله فنقول بالله التوفيق

الروح مشتق من الريح وهن جسم هو انى لطيف به تكون حياة الجسد عادة اجزاها الله تعالى لان العقل يوجب الا يكون للجسم حياة حتى يتفخ فيه ذالك الروح الذى هو فى تجاويل الجسد كما قال ابن قنارث وابن المعالي وابن بكرا المرادى وسبقهم الى نحو منه ابو الحسن الاشعري ومعنى كلامهم واحدا ومتقارب كذا فى الروح وض الانف ص ١٩٤ ج ١ اقل -

قوله سئل عن الروح اى لا تسألوا الا يحيى بشئ تكرهون انه لا ينهم كانوا يعلمون ان الانبياء السابقين لما سئلوا عن الروح سكتوا عن بيان حقيقة و اجابوا بهذا الجواب اى هو من امر ربى - فان اجاب النبو الا كسر مرصط الله عليه وسلم بما اجاب به الانبياء كان سببا لكراهتهم وندامتهم ويكون هذا السكوت ايضا علامة اخرى لنبوته وانتم تكرهونها قوله فسكت اى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سألوا قال ابن مسعود ذققت الله يوحى اليه ففقت حتى لا يكون مشى شاعليه او ففقت حائلا بينه وبينهم فلما انجلي عنه اى فلما انكشف عنه اثر الواسى الذى كان يتغشاه عند نزوله فقال وليسئرنك عن الروح ق الروح من امر ربى وما اوتوا من العلم الا قليلا اعلم انه قد كثر اختلاف العلماء والحكماء قديما وحديثا فى بيان حقيقة الروح وما هيته والذى اعتمد عليه عامة المتكلمين من اهل السنة والجماعة انه جسم لطيف ساكن فى البدن سرى ان ماء الورد فى السمراد باقى من اول العمر الى آخره لا يتطرق اليه تخلل ولا تبدل حتى اذا قطع جسم عضو من البدن انقبض ما فيه من تلك الاجزاء الى سائر الاعضاء ولهذا وصف بالخرى وج والنقبض وبلغ الحلقوم وهذا صفة الاجسام لا المعانى وهذا هو المختار عند اصا م الحرمين والغزالي والرازمي وغيرهم من المحققين وقال بعض مشائخنا هو جسم لطيف متصور على صورة الانسان داخل الجسم والانسان فى الاصل هو الروح وهذا البدن لباسه وقالت السادة الصوفية قد آلف الله تعالى بين الروح والنفس فالروح بمنزلة الروح والنفس الحيوانية بمنزلة الروح وجعل بينهما تعاشقا فاما فى البدن كان حيا يقظان وان فارقه بالكلية فالبدن هيت وان فادقه لكن لا بالكلية بل يبقى تعلقه بالبدن من وجبه فالبدن تاسم وعند الاطباء الروح هو البخار اللطيف المنزول فى القلب القابل لقوة الحياة والحس والحركة السارى فى البدن وقيل الروح هو عين الحياة وقيل هى قوة فى الدماغ مبدأ للحركة وقيل قوة فى القلب مبدأ للحياة وقيل هى جز ولا يجيزى من اجزاء الدماغ وقالت الفلاسفة الروح جوهر مجرد عن المادة متعلق بالبدن تعلق التدبير والنصرف وهو المختار عند جمهور الحكماء والله سبحانه تعالى اعلم -

على سبيل سديد ابن راند حقيقة روح كه چيست حقيقة روح كه در حيوان است مروي است كه مبدأ هو القوة تشرى و التفسير فى كنه روح را نبى نيت چه دره قوريت يتر مبدأ بود پس سكوت و ابهام دليل نبوت مى دانستند و قول بعض كبرياد كه تا نباده چيزى كه مكره دى و ابد نه ناظر به ان است شيخ الاسلام ص ١٨ ج ١ -

بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْأَخْيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فِيهِمْ بَعْضُ النَّاسِ فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ

أما في بيان أنه يجوز ترك بعض الشيء المختار أو ترك العلم والإخبار به مخافة أن يقع الناس لقصور أفعالهم في أشد وأعظم منه وفي نسخة في أشد منه بالسراة وفي أخرى في شدة منه بالسراة وحذف الهمزة - والحاصل - أنه يجوز ترك العمل بالمرجوح مع العلم بالسراة إذا كانت فيه مصلحة دينية لادنيوية أو سياسية وبالجمله فيه إشارة إلى المصلحة فم العوام وصبا نهم عن الوقوع في المغلطة كما أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك هذا من العبث لكونه ترويحاً العهد بالكفر فكذا لا ينبغي للعالم العارف أن يبتئ مسألة وحدانية الوجود والشهيد لمن لم يكن أهلاً له -

بَابُ مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْقَهُوا

هذا الترجمة قريية من الترجمة السابقة لكنها في الأقوال والسابقة في الأفعال - والمقصود أن العلم وإن كان عاماً لا يخص به الشريف دون السقيم ولكن ينبغي أن يخص من له فهم وإهلية ولا يبذل المعنى اللطيف لمن لا يتأهله فإن وضع العلم في غير أهله كالتفليل المختار من الجواهر والآل والفرق بين البابين أن الباب الأول كان في بيان ترك المختار العمل وهذا في بيان ترك المختار العلم وإن الباب الأول كان في بيان الفرق بين الفطن الذكي والبليد الغبي وهذا في بيان الفرق بين الشريف والسقيم والله أعلم - قوله الآخر أنه الله على الناس ليس المقصود به أن هذه الكلمة كافية في النجاة عن الناس ولا حاجة إلى الإجمال الصالحة بل المقصود به الدخول في الإيمان والسلام وإنما خص هذه الكلمة بالذكر لأنها أساس وأصل الأعمال كلها كما أصل الشجرة فمن كرس الأصل والمراد به المجموع من الأساس والبناء ولا يبعد أن يقال إن الشايع طبيب روحاني يترك خواص الآداب والروحانية ويحتمل الطبيب تاركاً يترك خواص المفردات وتاركاً خواص المركبات ومعلوم أن مزاج المفرد غير مزاج المركب فالمقصود من هذا الحديث بيان خاصية هذه الكلمة ومزاجها المفرد فهذه الكلمة بنفسها من حبة لتحريم النار وأما مزاج هذه الكلمة وخاصيتها عند انضمامها مع الأعمال فينبغي أن تطلب معرفتها من نصوص أخرى - وإنما يكشف مزاجها المركب يوم القيامة - عند الحساب هكذا أفادنا شيخنا السيد الأنور قدس الله سره وهذا مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قتات ولا نمام فالمقصود به بيان خاصية النميمية في حد ذاتها وبانفرد هاو ما إذا اجتمعت النميمية مع الأعمال الصالحة الآخر فعلمنا غير هذا الحكم فكذا ذلك المقصود من هذا الحديث بيان خاصية الإيمان صراحة وبيان خاصية الكفر إشارة

وضمناف المعصية مع الايمان كالدنس والرسخ يمكن انزلته بالصابون واما الكفر مع الحسنات فهو كالموت المغضض او المذقّب لا يمكن غسله بالصابون -

يَا أَيُّهَا الْحَيَاءُ فِي الْعِلْمِ

اى حكمه الحياء فى تحصيل العلم وتعلمه والمقصود ان الحياء منقسم الى مورد ومو
 قالمهمود منه هو الحياء فى العلم والمزمو منه هو الحياء من العلم اشارس البخارى
 بهذا الى الستى فيق بين الاحاديث المختلفة فى الحياء فحديث ابن عمر يلى على حسن الحياء
 وحديث عائشة راف على قبحه فقسمته المصنف على الحالات فجعله حسنا فى بعض الاحوال
 وقبيحا فى بعضها والله اعلم - وقال السندى قوله باب الحياء فى العلم معناه لا ينبغي ومثله
 لا يمتنى حياء شرعيا بل ضعفا فلا يمتنى الحياء من الايمان ويفهم ان الحياء فى العلم لا ينبغي من
 حديث ابن عمر بسبب قول عمر رضى الله عنه ما الله اعلمه والاظهر ان يقال ان مراد البخارى
 بهذا الباب ان الاولى والا فضل للطالب ان يجمع بين الحياء والعلم ان امكنه ذلك كما جيع
 على رضى الله عنه بين العلم والحياء حيث استعصى وامر غير لا بالسؤال والله اعلم -

باب من استحيى فامر غيره بالسؤال

ای فی بیان من استعجلی ان یسأل بنفسه من العالم فامر غیره بالسؤال والاستفتاء ای هو جائز
لحصول اصل الغرض من السؤال وليس بذاخل فی الاستعجال من الحق والحیاء المانع من
التفقه فی الدین واللہ اعلم۔

بَابُ ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْفَتْيَا فِي الْمَسْجِدِ

امى فى بيان جواىز ذلك وان اذت المباحثة الى سرفيع الاصوات - (ت) اشار بهذا التوجه
الى السرد على من توقف فى القاء العلم والفتيا فى المسجد لما يقع فى المباحثة من سرفيع الاصوات
فنبه على الجواىز كذا فى فتح الباسى - والاظهر ان مرادنا ان المسجد وان يبنى للصلاة لكنه
يجوز فيه من الكرامة العلم اذ السيشوش على المصلين لان العلم والفتيا ايضا من امور الاخرة
والله اعلم

بَابُ مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَلْتَرْمِيَّاتِهِ

ای لا یخبر بذلك عن قول الأصوبیین یجب مطابقة الجواب للسؤال اذ ليس المراد
بمعاد من الزيادة بل ان يكون الجواب مفيداً للحكم ولو بزيادة (ت) غير ضارة بالزيادة في
الحكم کسی که جواب را دو سائل را بحدی یادت از آنچه وی پرسیده پس اگر جواب عام باشد به نسبت سؤال مجاز
باشد و عمود آن معتبر و معقول گردد - شیخ الاسلام ص ۱۹۲ ج ۱ -

الجواب امير حسن لاسيما اذا كانت الزيادة تامة وتكملة لاصل الجواب غيبر اجنبية عن السؤال
 فان قوله صلى الله عليه وسلم فان لم يجد النعلين الخ - ثم زيادة في الجواب لان السائل سأل
 عن حالة الاختيار فمن اد النبى صلى الله عليه وسلم حكم حالة الاضطراب ان السؤال كان
 عما يليس المحرم والجواب جاء ببيان ما لا يليس صريحاً وما يليس ضمناً والحاصل ان الجواب
 ان كان اعم من السؤال جاز ذلك وكان عمومه معتبراً ومعمولاً به قد شربون الله تعالى وحسن
 توفيقه شرح ابواب العلم وتراجعه فالحمد لله رب العالمين سبحان ربك رب العزى عما يصفون
 وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين -

هـ ر ذى الحجة الهرام سنة ١٣٤٤ هجرى - يد مر الاحد جامعه اشرفيه لاهى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوُضُوءِ — كِتَابُ الطَّهَارَةِ

أي هذا الكتاب في ذكر أحكام الوضوء وشرائطه وصفته ومقدّماته وفي نسخة كتاب الطهارة وهي لكونها أهم من الوضوء انسب بالكتاب الوضوء وقد مرها على الصلاة لأنها شرط لها والشرط مقدم على المشرط وطبعاً فقد مر عليه وضوءاً والوضوء في الأصل النور والوضوء قد أخبرت الشيعة بن وضوء أعضاء الوضوء يوم القيامة ونقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة كما فرضت الصلاة وإنه لم يصل قط إلا بن وضوء قال وهذا مهمل لا يجزئ عالم وقال المحاكم في المستدرک وأهل السنة بهم حاجة إلى دليل السرد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة ثم ساق حديث ابن عباس دخلت فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي تبكي فقالت فقولي لأهل الملا من قریش قد تعاهدوا ليقتلوك فقال أئمتنا في بن وضوء فتوضأوا للحدايث وأخرج ابن أبي عمير في المعاني أن جبريل علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحى وهو مرسل وفاصله أحمد كذا في فتح الباري فالن وضوء باعتبار المشرع عليه مكي وباعتبار نزول الآية مدني - وبديل لذلك ما روى عن يزيد بن حارثة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبرائيل أتاه في أول ما أوحى إليه فعوله الوضوء والصلاة فلما فرغ من الوضوء أخذ غرفة من الماء فغسل بها فوجده سراً وأما أحمد والشافعي فلهذا أصح يرجح أن الوضوء نزل حكمه مع الصلاة في ابتداء البعثة

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا قُيِّمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ

أي ما جاء في تفسيره وافتتح بهذه الآية للتبرك أو لإصالتها في استنباط مسائله وإن كان حق الدليل أن يثنى عن المدلول - ت - قال ابن عبد الله أي البخاري وبيّن النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة غرضه من لفظ بيتين إلا شارة إلى أن المأمور في الآية هو القيام الفعل مرة واحدة لأنه الأقل المقتضى به ولأن الأمر بالشئ إنما يقضى بمجرد واحدة في الجملة ولأن الأمر بالشئ لا يقتضي المرة ولا التكرار بل هو معتقل لما ثبت في النبي صلى الله عليه وسلم أن المأمور منه المرة حيث غسل مرة وأكتفى بها إذا لم يكن الغرض إلا مرة واحدة لم يجز الاحتذاء بها والغرض من قوله توضأ مرتين وثلاثاً إلا شارة إلى أن الترتيب زيادة عليها مندوب إليها والله أعلم

كذا في الكونكب الدراري

والكونكب الدراري

بَابُ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَوَرٍ

هو بضم الكاء المهملة والمراد به ما هو اعم من الوضوء والغسل وهذه الترجمة لفظ حديث سوادا مسلم وغيره لكن ليس على شرطه ولذا ذكره في الترجمة واورد في الباب ما يقوّم مقامه (رفع) وقال القاضي عياض هذا الحديث نص في وجوب الطهارة.

بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ وَالْغُرِّ الْمُحَجِّلُونَ مِنْ أَثَارِ الْوُضُوءِ

لما ذكر في الباب السابق عدم قبول الصلاة الا بالوضوء ذكر في هذا الباب فضل الوضوء الذي يحصل به القبول ويفضل به على غيره من الامور (رفع) وقاله فضل الوضوء بالجر على الاضافة وقوله والغر المحجلون بالرفع وجهه انه يكون الغر مبتدأ وخبره محذوف والى مفضلون على غيرهم او نحو ذلك او يكون من آثار الوضوء وخبره اى الغر المحجلون منشأهم آثار الوضوء ويحتمل ان يكون مرفوعا على سبيل الحكاية مما وروى في الحديث وفي رواية الاصيل وفضل الغر المحجلين وهو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ان امتي يداعونني من القيامة غورا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع فليستمر ان يطيل عمره قليلا فذهب كثير من اهل العلم من الحنفية والشافعية الى استحباب اطالة الغرة واقتبوا بهذا الحديث ثم اختلفوا في القدر المستحب في التطويل في التحجيل فقبل الى المفك والركبة وقد ثبت ذلك عن ابي هريرة وابن عمر وقيل ان نصف العضد والساق وذهب طائفة من اهل العلم الى انه لا يستحب الزيادة على الكعب والمرفق لقوله صلى الله عليه وسلم من اراد على هذا فقد اساء وظلم وهذا هو المتصوص في القران الكريم وسائر النصوص وادعاه هو المتوارث المعمول به من السلف الى الخلف ولانه يجب رعاية الحدود التي حدّها الشارع ومن يتعد حدّ ود الله فقد ظلم نفسه قال الحافظ العيني رحمه الله تعالى ما حاصله ان الحديث الذي تمسكوا به فتمسكهم مني على ان يكون قوله فمن استطاع منكم الى آخره ايضا من الحديث المرفوع مثل السابق. وهو ممنوع لما قد ذهب بعض اهل العلم الى ان الحديث المرفوع قد انتهى الى قوله من آثار الوضوء. واما قوله فمن استطاع منكم الغر فليس من الحديث المرفوع بل هو من قول ابي هريرة مدارج في آخر الحديث ويبدل على ذلك انه قد روى الاحمد بن محمد بن طريق فليج عن نعيم وفي آخره قال نعيم لا ادري قوله من استطاع الى آخره من قوله عليه الصلاة والسلام ومن قول ابي هريرة رضي الله عنه وقد روى هذا الحديث عشرة من الصحابة وليس في رواية واحد منهم هذه الجملة وكذا سوادا جماعة عن ابي هريرة وليس في رواية واحد منهم غير ما وجد في رواية نعيم فهذا كله اما رواة الادراج والله اعلم. وقال الشيخ تقي الدين

القشيري ليس في الحديث تقييد ولا تحديد لمقدار ما يغسل من العضدين والساقين وقد استعمل ابوهريرة الحديث على اطلاقه وظاهريه من طلب اطالة الغرة فغسل الى قريب من المنكبين ولم ينقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا كثر استعماله عن الصحابة والتابعين فلذلك لم يقل به الفقهاء انتهى. كذا في عمدة القاري والظاهر عندى ان التطويل في الغرة والتعجيل سراج الى الا سباع في الوضوء والتكميل دون المجاوزة عن الحد ود التى ورد بها التنزيل وتحصل هذه الاطالة - بزيادة شئ على المقدار المحدود وهكذا كان عمل جمهور الصحابة والتابعين كانوا يطيلون الغرة بزيادة شئ يسير على المحدود وهكذا ينبغي لان فيه المحافظة على الحد والالتزام الى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقنوا من رمضان بصوم يومين او اثنين ولا ينال امتي بخير ما جعلوا الفطر واخره السحر وما ذلك الا للمراعاة الحدود والنهي عن الغلو والا فراط واما ما كان يفعله ابوهريرة فانهما كان يفعله الحال غلبت عليه من شدة الحرص على اطالة الغرة والتعجيل ولذلك كان يفعله سرا لا علانية كما سئل عليه ما سر ذلك فسلم فقيه استمرهنا يا بنى فمدح فدل ذلك ان ابوهريرة انما كان يفعل هذا الوضوء في الخلوة والاختفاء عن اعين الناس ولم يبداهم يروونه فلذلك اقال استمرهنا يا بنى فمدح وخلاصة الكلام ان اطالة الغرة مستحبة كحاجات به الاحاديث لكن لا ينبغي فيه المبالغة والمجاوزة عن الحد ود التى جدها الله ورسوله وان فعل ذلك احيانا فلا ينبغي ان يفعله امام الناس ام لا لا يقيموا في الغلط والاستتباب ولان كان ابوهريرة يفعله سرا لا علانية وانما كان ابوهريرة يفعله لحال غلبت عليه وهو شوق تنوير اعضاءه من القيامة وصاحب الحال يحذر ولا يقتدى به ولذلك كان ابوهريرة يفعله سرا لا يقتدى به احد واجاب القائلون باستحياب التطويل في الغرة والتعجيل عن تمسكهم بقوله صلى الله عليه وسلم من زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم - بان هذا استدلال فاسد لان المراد به الزيادة في عدد المرات والنقص عن الواجب لا للزيادة في تطويل الغرة والتعجيل

قَائِدَةٌ

اعلم ان الغرة والتعجيل من خصائص هذه الامة لثلاث تنبئ هذه الامة يوم القيامة سيما الامم فمن لم يكن له وضوء لا يكون له غرة وتعجيل فلا يجد ان يلتبس بالامر السابقة ويجرم عن الكوثر واما اصل الوضوء فلا يخش هذا الامة لاسيما في هذه الكتاب من وضوء سارية عند مرورها على جبار مصر - ووضوء جريج الراهب - وفي الحديث هذا وضوئى ووضوء الانبياء من قبلى -

قَائِدَةٌ أُخْرَى

قال شيخنا السيد الانصاري كانت الصلاة في بني اسرائيل لكنها كانت مقيدة بالبيع والكنائس

ولم تكن موزعة على الاوقات الخمس وايضا كانت فرضت عليهم صلاتان - وفرضت علينا
خمس صلوات في خمس اوقات مختلفة

بَابُ لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ

قال السندي اى لا يلزمه الوضوء الا ان لا ينبغي له ان يتوضأ لشك اذا كان في الصلاة
فلا ينبغي له افساد الصلاة كما هي مقتضى الحديث اهـ - والحاصل انه لا يجب الوضوء بالشك
حتى يستيقن بالحديث

بَابُ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ

اى هذا الباب في بيان جواز التخفيف في الوضوء «وعنه المراد بالتخفيف انه لم يتأت
فيه على دأبه وليس المراد به التخفيف في غسل الاعضاء مرة مرة كما سيأتى في البخارى انه توضأ
وضوءا حسنا قال النووي اى بين الاسراف والاقتار وهذا صريح في انه لم يقتصر على مرة
واحدة فانها الاقتار اذ لا وضوء بدونه كذا في الكس ثرا البخارى وقال شيخنا الا نؤمر بتحديد
التخفيف عسير جدا لانه قد يكون بحسب استعمال المياه وقد يكون بحسب التقليل في
مرات الغسل قوله مرؤيا لا نهياء وحى مرؤيا مسلم مرفوع عارت، قوله يخففه عمر و اى
يصفه بالتخفيف والتقليل وقال ابن المنبر يخففه اى لا يكثر الدلك ويخففه اى لا يزيده على مرة واحدة

بَابُ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ

اى اتمامه كما قال تعالى واسبغ عليكم نعمه اى اتمها قال شيخ الاسلام الداهلوى المراد
بالاسباغ ايصال الماء الى جميع الاعضاء المفروضة ومراعاة حد ودها وعدل ما همل شئ منها
ويحتمل ان يكون المراد بالاسباغ اكمال الوضوء بمراعاة السنن والآداب كما وكيفما قيل له
وقد قال ابن عمر اسبغ الوضوء الا نقاء الظاهر ان مراد لا غسل الاعضاء بحيث لا يبقى عليها
شئ من الدرن والراسخ والنتن والاقا التطهير من الحديث فهو ثمرة اصل الوضوء لا
فائدة في ذكره انتهى كلامه مترجما من الفارسية بالعربية وقال الشافعى الى الله الداهلوى
الاسباغ الاكمال وهى في الوضوء على اقسام الاستيعاب وهى فرض والتثليت (وهى سنة)
واطالة الغرغرة والتججيل والانتقاء اى ازالة الدرن بالذات (وهى مستحب) وهذا سنن
ومستحبات وآداب كذا في الرسالة فلا يبعد ان يكون البخارى اشارة بالباب الاول الى عدل وجوب
الدلت وبالباب الثانى الى استحباب الاسبغ بمعنى الدلت واطالة الغرغرة والتججيل والله سبحانه

على اى در بيان جواز سبكي كردن در وضوء يعني عدم مبالغه در بختن آب ومراعاة سنن وآداب -

وتعالى اعلم - وقال شيخنا السيد الانصاري المراد بالاسباغ تثليث الغسل واطالة الغرقة والتججيل
والنقطة بين الاسئلة والاسراف وقال شيخنا الاسلامي المصنف الظاهر ان المراد بالاسباغ الوضوء
غسل اعضاء الوضوء بحيث يزول عنها اثر النجس والسسخ والرائحة الكريهة والا فمعنى ازالة
الحدث فهو ثمرة اصل الوضوء ويحتمل ان يكون المراد بالاسباغ اكمال الوضوء بمراعاة
السنن والاداب والمبالغة في التنقية حتى لا يبقى شبهة في وصول الماء الى الاعضاء والله سبحانه
وتعالى اعلم انتهى كلامه مترجما من الفارسية بالعربية - انظر منه ص ۱۹۹ ج ۱.

بَابُ غَسْلِ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

مراد الا تنبيه على عدم اشتراط الاغتراف باليدين جميعا فان ابن عباس رضيهما عنهما
كفي وضوء النبي صلى الله عليه وسلم اخذ غُرْفَةً من الماء بيده اليسرى واحدة بغسل يمينه باليد الاخرى
ثم غسل بثلث الغرقة وجهه على ما يأتي ان شاء الله تعالى كذا في عمدة القاري قوله اجتناب
غرقة استيناف يبين كيفية غسل الوجه الذي تقدم فيه يبين ان المضطربة والاشتد في
مقدار ما عليه ويبين ان الماء لم يخذ بعد ذلك في احدى اليدين ثم يضاف الى اليد
الاخرى ثم يغسل بها الوجه ولا يخفى ان هذا انما يكون اذا صلب الماء من نحو الابريق
واما اذا كان حيا وحررا فلا يحتاج الى الاخذ باحدى اليدين كذا في الكوثر الجباري

بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعِنْدَ الْوَقَاعِ

لما لم يكن الحديث الذي روي في التسمية قبل الوضوء من قوله عليه السلام لا
وضوء لمن لم يذكر على شرط المؤلف اثبت سننية التسمية للوضوء بالحديث الذي اوردناه
في هذا الباب لئلا يلتزم على استحباب التسمية عند الوقوع الذي هو بعد الاحوال عن ذكر
الله تعالى الوضوء بالطريق الا ولا كذا في السئلة وقال شيخنا السيد الانصاري
المؤلف اثبات مشروعية التسمية عند الوضوء واما انه مستحب او واجب

فلم يصح به

والله اعلم -

على ظاهر مراد آنتست كه اعضاء وضوء وبتجوي بشويدي كه انچه از خاک وغيره امور عارض شده بهي
صاف و شسته گردند تا اثر كه است و نتيق از بدن بدرد و دوزنه بمعني پاكي كه بدن از حدث كه ثمرة اصل وضوء
است انقضائه قائده نه و بعد و تواتر كه مراد از اسباب اكمال آن براعات سنن و آداب باشد در
كيفية و كميت انه ابن عمر باسناده صحيح مروى است كه تحقيق و سعي شست بر دو پا به او در وضوء بهت
پا به پاين مبالغه در آن نه در سائر اعضاء بجهت بودن آن محل چسبكي است نقله العسقلاني

كذا في شرح شيخ الاسلام ص ۱۹۹ ج ۱

بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ

أي عند إرادة دخول الخلاء والخلاء موضع قضاء الحاجة وهو الكنيف والمرحاض ونحوه
وسمي به لأن الإنسان يتجلبو فيه ولم يذكر المؤلف ما يقول بعد الخروج منه لأنه ليس على
شرطه وهو أن يقول غفرانك (قس) ومعناه أسأل غفرانك اللاتق بجنابت أو الناشئ من فضلك يلا
استحقاق مني فلا يرد أنه لا فائدة في الإضافة إذ لا يتصور غفران غيره هناك قوله إذا أراد فيه إشارة
إلى أن هذا المدعاء يقهر عند الإعادة قبل دخول الخلاء لا بعد الدخول فيه -

بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ

ليتنى ضابطه الخارج منه أي في بيان وضع الماء عند الخلاء ليستعمله المتقضي بعد خروجه
منها (ع) أشار به إلى من أخر خذمة العالم بغير ضرورة ومراعاة حتى حال دخوله الخلاء
ليكتسب منه الدعاء -

بَابُ لَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبِيلَةَ بَغَائِطٍ أَوْ بُلٍّ إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ جِدَارٍ أَوْ حَوْصَةٍ

لما فرغ المصنف من بيان فرضية السجود وخففته من الأسباب والتخفيف شرع في آداب
الخلاء في هذه المسئلة جاء القول معارضاً للفعل فأشار المصنف رحمه الله إلى وجوبه
الجمع بينهما بأن القول في الصحراء والفعل في الابنية والدور كما هو مذهب الشافعي كذا في
الرسالة (قلت) اقتصر المصنف رحمه الله في الترجمة على ذكر الاستقبال - ولم يذكر الاستدعاء
فلعل التفصيل المذكور عند الإتمام في الاستقبال فقط وأما الاستدعاء فله جواز عند
مطلقاً فعلى هذا أن يكون مختار البخاري وسواء من ذهب الإمام الشافعي وإما الاستدعاء للمذكي
في قوله إلا عند البناء فهو ما هو في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال شيخ الإسلام ذكرى
الانصار - لا دلالة في حديث الباب على الاستدعاء المذكور وإنما يدل له خبر ابن عمر
الآتي في الباب بعد ذلك ذكره هنا لكان أولى به - وقيل إنما أخذ الاستدعاء بلفظ الغائط
فإنه في أصل اللغة اسم للمكان المطمئن في الأرض ثم انصرف فخص النبي بالفضاء وأباح
في البناء والمذهب المشهور في المسئلة أربعة (أول) المنع مطلقاً وهو مذهب أبي حنيفة
واحتمى به حديث أبي أيوب وبه قال أحمد في رواية وهو مذهب الشافعي وإلى أبي أيوب
والمذهب الثاني الجواز مطلقاً وهو قول داود الظاهري وإتباعه وخرجه عن حديث
أبي أيوب مشوخ - وناسخه حديث جابر أنها نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم من استقبال
القبيلة أو تستدبرها يبرأ ثم رأيت أنه قبل أن يقبض بعلم يستقبلها أخرجه ابن داود والترمذي
وقال حديث حسن غريب وأخرجه ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وخرجه عنه
صحيحه على شرط مسلم واحتجوا أيضاً بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم

بلغه ان اناسا يكرهون استقبال الكعبة بغير وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعلوها
حقا لو لم يقدروا على استقبال الكعبة لكانوا في مسند لا وابن ماجه باسناد حسن قاله النووي في

شرح مسلم ص ١٣

وَالْمَذْهَبُ الثَّالِثُ

انه يحرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء دون البنيان وبه قال مالك والشافعي
واحمد في رواية واستدلوا بحديث ابن عمر الا في ذكره -

وَالْمَذْهَبُ الرَّابِعُ

انه لا يجب من الاستقبال في الابنية والصحراء ويجب من الاستدبار فيهما وهو احدى
الروايتين عن ابي حنيفة رضى الله عنه وقال شيخنا السيد الانوارى لعل اختلاف الروايات عن
ابي حنيفة اشارة الى اختلاف المراتب في الكراهة فان كراهة الاستقبال اشد من كراهة
الاستدبار واحتج ساداتنا الحنفية بحديث ابي ايوب فانه صريح في ان المنع لاحترام القبلة
لانه صلى الله عليه وسلم ذكر القبلة بلفظها واغاث الاحترام اليها حيث قال لا تستقبلوا
القبلة فدل ذلك ان صلة النبي اكرم القبلة عن المواجهة بالنجاسة وهذا المعنى موجود في
الصحراء والبنيان وما يدل على ان الحرم للقبلة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من جلس لبول قبلة القبلة فذكر فانحرف عنها اجلا لا لها لم يقم من مجلسه حتى
يغفر له اخرج البزار وروى عن سراقبة بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اتى احدكم البزائر فليكرم قبلة الله عز وجل فلا يستقبل القبلة - وقال تعالى جعل الله
الكعبة البيت الحرام قياما للناس وقال تعالى ومن يعظم حرم مات الله فهو خير له - وقال تعالى ومن
يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب ولا يخفى ان استقبال بيت البول والبزائر يناه
احترامه وايضا قد ورد حديث ابي ايوب في البنيان لما عند الترمذى فقد منام الشام
في حيد نامراحيض بنيت مستقبل القبلة وللنساء منه انه قال والله ما ادرى كيف اصنع بمنزلة
الكراميين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وايضا حديث ابي ايوب اصح ما في
الباب واصح والنس في المرام وتشرح قولى وكلى وابتدأتى وليس فيه خفاء ولا ابرام فينبغى
ان يقدم على سائر الاحاديث الواردة في الباب وايضا ان ابا ايوب راوى الحديث فهم
منه غير ما ذكره البخارى وهو تعميم التمس والتسوية في ذلك بين الصحارى والابنية حيث
قال فقد منام الشام في حيد نامراحيض قد يتبين لنا نحو الكعبة كنانا نحرف عنها ونستغفر الله

ففى نفس الحديث ما يدل

على عكس ما قاله

البخارى

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ

ان ما رواه ابن عمر في افعلة حال لا تفيد العموم من منطلق الكلام مع انه لا يلزم من جواز الاستدلال بالبرهان في البنيان جواز الاستقبال فيه ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم في قعوده لا منحرفا عن القبلة انحرافا يسيرا بحيث يعجز عن مسافهة القبلة ولا يتميز مثل هذا الانحراف للرأى من بعيد والظاهر ان ابن عمر لم ير الحق الرؤية في مثل هذا الحالة فهو ما روى على سبيل التخمين والتقدير فلا يصح معارضته بالحديث الصحيح الصحيح والامعاضة بين المحتمل والواضح المفصل - ويحتمل ان يكون مقصود ابن عمر من هذا الكلام الرد على من كان يرى استقبال بيت المقدس مثل استقبال الكعبة ويشهد لما قلنا سابقا الحديث حيث قال واسع بن حبان كنت اصلي في المسجد وعبد الله بن عمر مستظهرة الى القبلة فلما قضيت صلاتي انصرفت اليه من شقني فقال عبد الله يقول ناس اذا قعدت لحاجتك فلا تقعد مستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال عبد الله ولقد سرت على ظهر بيت فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا للحاجته مستقبل الشام مستدبرا القبلة فهذا صريح في ان ابن عمر اراد بهذا الرد على من كان يكره استقبال بيت المقدس وكان يعدل كالمقبلة ويعامل معه مثل معاملته البيت الحرام ولذا لم يذكر في هذا الحديث استدلالا بالقبلة وانما ورد الانكار على من قال بالنبي من استقبال بيت المقدس مثل الكعبة وما ورد في بعض الروايات من ذكر استدلال الكعبة فهو امر استظهر ادى وتخصيني وانما المقصود الرد على من جعل كراهة استقبال بيت المقدس مثل كراهة استقبال الكعبة -

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ جَابِر

مثل الجواب عن حديث ابن عمر وهي انما واقعة عين يحتمل ان يكون لعذر او غير ذلك والظاهر ان رؤية جابر كانت في سفر من الاسفار في صحراء من الصحاري دون البنيان انما تكون له قرابة من النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما كانت لابن عمر فان ابن عمر لا جل اغتبه حفصة رضي الله عنها كان بمنزلة اهل البيت فالظاهر ان جابر ارضى الله عنه رآه صلى الله عليه وسلم في هذا الحالة في الصحراء رؤية عجلة وفلانة من بعيد ولم يتميز عند الاستقبال حق تمييز وخفي عليه الانحراف اليسير وقيل ان رواية جابر قصة المعجزة والبنيان لا قصة الصحراء

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ عُرَاكٍ عَنْ عَائِشَةَ

انه حديث منكر كما صرح الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن ابي الصلت الراوى لهذا الحديث وقال البدر العيني - وفي علل الترمذي قال محمد (ابن اسمعيل البخاري)

هذه احدى ثبوتات فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها لاذ في عداة القاري صنفه ولا يخفى ان
الموقوف لا يصلح ان يكون معارضاً للمرفوع وان سلمنا صحته ورفعه فنقول انه مجهول
على ما قبل النبي عن ذلك حين كان المسلمون ما موارمين باستقبال بيت المقدس ولم يكن
نزل قوله تعالى نزل وجهك شطر المسجد الحرام فلو لم يكن في ذلك الوقت حرمة الكعبة
كمثلها اليوم لم تكن كراهة بعض المسلمين استقبال الكعبة احتراماً لها قال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا
مقعد في القبلة فامرتهم ان يتحولوا من مقعدهم الى القبلة بياناً للحجج انهم بعد مودعة النبي عنه ثم لما امر
باستقبال البيت في الصلاة نهي عن استقبالها واستدبارها عند قضاء الحاجة وبالجمله الانكار
على من كره استقبالها بفرجه انما كان قبل النبي لا بعد النبي. ولذا قال ابن خزيمة في المعلى انه (اي
حديث عن النبي في القبلة) ساقط ولو صح لما كانت فيه حجة لان نصه صلى الله عليه وسلم
يقتضي انه انما كان قبل النبي لان من الباطل المحال ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن استقبال القبلة بالنسبة الى القائط ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل
وفي هذا الخبر انكار ذلك عليهم فلو صح لكان (هذا الخبر) منسوخاً بلا شك انتهى ملخصاً
وحاصله ان حديث عمر التامان يكون مقولاً ما على حديث ابي ايوب ومتأخراً عنه لا سبيل
الى الثاني اذ لا معنى للانكار بعد اصدار الامر فيه وكيف يمكن ان ينهواهم النبي صلى الله
عليه وسلم عن الاستقبال والاستدبار ثم يتعجب وينكر عليهم عند امثال امرة
والانتهاء عن نهية فتعين الاول وهو ان حديث عمر التامان مقولاً من سابق وحديث ابي
ايوب متأخراً عنه وناسخ له فثبت ان حديث عمر التامان منسوخ بحديث ابي ايوب بلا
شك والله سبحانه وتعالى اعلم. وقال شيخنا السيد الانوار نقول الله وجهه يوم القيامة
ونظر آمين حديث ابي ايوب نص صريح في المسئلة وتشريع قولى وكلى وحكم على وصف
معلوم منضبط وهذا الاحاديث اى حديث ابن عمر وحديث جابر لم يعلم سببها فكيف
يترك معلوم السبب بما جهل سببه وكيف يهدر الناطق بالسالك فاعتبر وكن على ذكر ثم
انشدنا الشئح م وهى جواب منظوم

لهذا الجواب المنشور -

يا من يئى مل ان تكون : ان له سمات قبوله
خذ بالاصول ومن نصو : ص تبيه ورسوله
نصا على سبب اتى : بالساعات المجهول له
دع ما يفسدك وجهه : بالبين المنقر له
وخذ الكلام بغوره : لا عرضه او طوله
ليس الوقائع في شرا : ثعه كمثال اصوله
لتطرق اهل عدا في : فعل خلاف اصوله

٥

بَابُ مَنْ تَبَرَّزَ عَلَى لِبْنَتَيْنِ

أي تغوط جالساً على لبنتين ليس المقصود به بيان جواز التبرز على لبنتين بل المراد به الإشارة إلى إيجاب الخلاء كما أشار إليه في الإيضاح السابقة وهو أن يجلس عند قضاء الحاجة على لبنتين ليؤتفع من الأمراض ويأمن من التلوث بالنجاسة والله أعلم قوله لعلت من الذين يصلون على ادراهم من سبته بهذا المقام تظهر من سياق مسلم فقي أوله عن واسع قال كنت أصلي في المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس فلما قضيت الصلاة انصرفت إليه من شقني فقال عبد الله يقول تاس فذكر الحديث فلعل ابن عمر رأى من واسع في حال سجنه أو شيئاً أشار إليه بهذه العبارة والله أعلم ولعله رأى من واسع في الصلاة افتراش الرجال بل يتبرأ من النساء فلما جاء يستل عن مسئلة استقبال القبلة جهرلة ابن عمر بناء على ما رأى منهن التوارك خلاف السنة وكان ابن عمر يتوارك بنفسه بسبب العذر لرسوخ رجلية والكبر سنه والله أعلم

قال شيخ الإسلام رحمه الله عليه قوله لعلت من الذين يصلون على ادراهم معناه أي من الجاهلين بالسنة في السجود من تتجافى البطن عن الركبتين إذ لو كنت ممن يعلم العرف الفارق بين القضاء وغيره والفارق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس كنت فقلت أي قال واسع فقلت لا إدراهم والله أي لا إدري أنا منهم أم لا ولا إدري السنة في الاستقبال بيت المقدس كنت وإنما قال هذا واسع إذ بالصحابي رضي الله عنه قال ماللت في تفسير الصلاة على الركبتين يعني يصلي ولا يؤتفع من الأمراض يسجد وهو لا يصق بالأسرى أي وصلاؤه كذلك باطله وفي الحديث أن الصحابة كانوا يختلفون بحسب ما بلغهم من العموم والخصوص

بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَاءِ

أي جواز خروج النساء إلى القضاء بقضاء الحاجة عند الضرورة إشارة إلى إيجاب هذا الباب إلى أن تبرأ النساء إلى البراءة كان أو لا بعد ما كنفت في البيوت وكان رخصة لهن ثم لما اتخذت الكنف في البيوت منعت عن الخروج منها إلا عند الضرورة وعقد على ذلك الباب الذي يأتي عقيب هذا الباب (ع) قوله أحجب نسائي ممنع من الخروج من البيوت فلم يكن

عليه شايد که تو ازان کافی که نماز می کنند بر سرینها ستم خود یعنی بر خلاف سهیت سنت سجده چیمیده می داری سرین را بر زمین و حکیمی کنی بر آن پس بمسندت سنت خلاصم آشنایان با حق تخصیص این صفت بزرگ بجهت وضوح مخالفت اوست مرهیت معسونه سنت را که ترک نمی کنند آنرا مگر جابل محض و بار نیشین تا در جابل

مخاطب ابلغ باشد

شیخ الاسلام ص ۲۱۶

رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك انتظارا للوحي اى لم يكن يفعل ما قال فخرجت
سودة الى فانزل الله الحجاب اى فانزل آية الحجاب وهى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا تدخلوا بيوت النبي الاية واتخذوا الكنف في البيوت وامتنعوا عن الخروج الى البيوت
اعلم ان ههنا اشكالا وهى ان هذا الرواية تدل على ان خروج سودة رض كان قبل نزول
الحجاب - وهذا الرواية بعينها قد اخرجها البخارى في كتاب التفسير وهى تدل على ان خروجها
كان بعد نزول الحجاب لما فيها فى صحيح منها خرجت بعد ما ضرب الحجاب فكيف السق فيق بين
الروايتين فاجاب عنه الحافظ العسقلاني بتفسير الحجاب الى حجاب الوجوه - وحجاب الاشخاص
فقال ان حديث هذا الباب محمول على خبر وجهها قبل نزول حجاب الاشخاص وحديث كتاب
التفسير محمول على خبر وجهها بعد نزول حجاب الوجوه والمراد بحجاب الوجوه - ستر الوجوه عن
الاجانب بالقاء الجلباب كما قال تعالى يا ايها النبي قل لا امرؤ واجل وبناتك وساء المؤمنين يدين
عليهن من جلابيهن والمراد بحجاب الاشخاص بحجب اشخاصهن في البيوت قال شيخنا الاكبر
مولانا الشاه السيد محمد النور الكشميري رحمه فيه نظر لان عمر رض كان يجب التضييق ولذا
قال قد عمر فذلك يا سودة حرمنا على المبالغة في التستر بان ينزل حكمه في الحجاب اضيق
من الاول ولكن لم يجب لاحل الضرورة فلو صح ما قاله الحافظ العسقلاني لكان معنى
قوله في الحديث فانزل الله الحجاب ان الحجاب الذي كان يعصه عمر قد نزل بهذا الآية
وان عمر قد اجيب الى طلبته وليس الا موكذلت فان الحديث الذي بعد لا يدل على
انه لم ينزل التضييق على حسب ما في الحديث الذي بعد لا قد اذن لكن ان تخرجين
في حاجتك فاذا لم ينزل التضييق على ما في الحديث فكيف يصح قوله فانزل الله الحجاب فانه يدل
على نزول التضييق الذي كان يعصه عمر رض فالصحيح في الجواب ان الصحيح ما في كتاب التفسير
واما حديث الباب فقد وقع فيه التقدير والتأخير من الراوى فكان خروج سودة رض
بعد ما ضرب الحجاب اى بعد ما نزل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي
فما تأمروا وقال يا سودة اياها والله مات خفين علينا وكان مقصودا رض بذلك ان لا يخرجين
اشخاصهن من البيوت ولو كن متسترات فادعى الله تعالى في ذلك الى نبيه صلى الله عليه وسلم
فقال انه قد اذن لكن ان تخرجين من بين تكتن لحاجتك فهذا الرواية كتاب التفسير رضي
في ان خبر وجهها كان بعد نزول الحجاب وكان عمر يجب ان لا يخرجين من بين تكتن
متلفعات بمرطهن فادعى الله صلى الله عليه وسلم في ذلك واذن لهن في الخروج من البيوت
لحاجتهن دفعا للمشقة ورفعا للحر - ولم يجب عمر الى اما كان يجب من التضييق بل هذا الحكم
باق الى هذا اليوم وينبغي ان يعلم ان هذا السوحي السنان نزل في الاذن لهن للخروج
من البيوت للحاجة لم يكن وجها متلو ابل كان وجها غير متلو - فظهر ان قوله فانزل الله
الحجاب مقدما في الاصل وانما اخره الراوى ههنا فادعى سوء الترتيب فان قوله فانزل
الله الحجاب بالغاء التثنية على ما تقدم مبدل على نزول التضييق على ما في عمر رض والوحي الذي

نزل في الاذن بيدل على التماسيح والله اعلمه قوله قد اذن لكن ان تغرجن في حالتيكن فاذن للنساء في الخروج من البيوت لحاجة ضرورية مثل قضاء الحاجة ولم يضيئ عليهن بمنع الخروج من البيوت مطلقا.

بَابُ الشَّرْكِ فِي الْبُيُوتِ

عقب المصنف هذا الباب - عقب الباب السابق ليشير الى ان خروج النساء للبر ان لم يستمر فان خروج النساء بقضاء الحاجة الى الصحراء او لا انما كان لاجل عدم الكنف في البيوت فلما اتخذت الاغلبية بعد ذلك في البيوت استغنيين عن ذلك ومنع عن الخروج الا للضرورة سراة والله اعلم واعرف.

بَابُ الاسْتِجَاءِ بِالمَاءِ

اي في مشروعية الاستجاء بالماء قصد البخاري بهذه الترجمة الرد على من كره الاستجاء بالماء والرد على من نفى وقوله من النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن حبيب عن الامامية انه منع الاستجاء بالماء لانه مطعون (ف) ومن اسراده السوف على الروايات الواردة في الاستجاء بالماء فليراجع عمدة القاري اعلم انه يجوز في الاستجاء الاقتصار على الماء والاحجار لكن الجمع بينهما افضل وابلغ في الطهارة والنظافة فان الحجر يذهب جرم النجاسة والماء يزيل رائحتها. وقد اخرج ابن ابي شيبة عن احمد بن محمد بن محمد بن عبد العزيز قال وجدت في كتاب ابي عن حماد بن عيسى بن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية في اهل قياضيه رجال يصبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين فسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا نتبع الحجارة الماء انتهى فمن اشكر الجمع بين الماء والحجر من اهل العلم فلعله لم يقف على هذه الرواية فانها غريبة وفادرة واخرج البيهقي في سننه باسناد جيد عن علي بن ابي طالب قال ان من كان قبلكم كانوا يصبون بعرى وانتم تثلطون ثلطا فاتبعوا الحجارة الماء ورواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما - كذا في نصب الراية ص ١٢١ وسراج روح المطالع ص ١٢١ والنباية للعين ص ١٢١ ج ١.

بَابُ مَنْ حُمِلَ مَعَهُ المَاءُ لِطَهُورِهِ

اي في بيان استحباب حمل الماء معه ليتطهر به وليتمكن به من الطهارة عند قضاء الحاجة من غير تاخير الى وجب ان الماء وفي بيان انه يجوز الاستحواض والاستعانة في الوضوء

على كسب كبر واستهتة شربا ولسان آب براسة طهارة او عام است از وضوء واستجاء شيخ الاسلام ص ١٢١ ج ١.

بهذه القدر اى بقدر حمل الماء وكذا يجوز الاستعانة في صب الماء على الاعضاء واما الاستعانة في ذلك الاعضاء فمما لا ينبغي وفي الحديث عند مة العالم وحمل ما يحتاج اليه وان ذلك شرف للمتعلم لان ابا الدرداء اثنى على ابن مسعود بذلك -

بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْإِسْتِجَاءِ

اى في بيان حمل العنزة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فكانت تحمل بين يديه صلى الله عليه وسلم وبعدا بين يدي ابي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم ليصلي اليها في القضاة وليستتر بها عند تضام الحاجة ولينبش بها الامراض فيتخذها سترة ويتقي بها عن السباع والامم ذيات - (ع)

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِجَاءِ بِالْيَمِينِ

اى الاستنجاء باليمين منى عنه ولكن لم يصحح بان النهي للتعريض او للتنزيه لانه لم يظهروه ذلك او لم يصحح لان الظاهر هو التعريض والله اعلم وانما نهى عن الاستنجاء باليمين لان اليمين شرف وعلا واليسار خسر ودنا - فلا يستنجى الا باليسار -

بَابُ لَا يُسَكُّ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ

ذكر في الباب السابق النهي عن الاستنجاء باليمين وذكر في هذا الباب النهي عن مسك الذكر بيمينه سواء كان عند البول او عند غير ذلك وان كان الاستنجاء بالشمال فظهر الفرق بين البابين والله اعلم -

بَابُ الْإِسْتِجَاءِ بِالْحِجَارَةِ

اى اذ بهذه الترجمة الرد على من زعم ان الاستنجاء مختص بالماء والدلالة على ذلك من قوله استنفض فان معناه استنجى كداسيا في (ف)

بَابُ لَا يَسْتَنْجِي بِرَوْثٍ

يعنى ان الروث لا يصلح للاستنجاء لان النبي صلى الله عليه وسلم اتقى الروث وقال هذا ركن فذل القاء لانه شئ لا يستنجى به - قوله ليس ابي عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود ذكره في اى حديثه ولكن ذكره في عبد الرحمن بن الاسود اى است اوى هذا عن ابي عبيدة وانما اورد به عن عبد الرحمن هذا اما اختار البخارى وخالفه الترمذى في جامعه فراجع حديث ابي اسحاق عن ابي عبيدة عن عبد الله على عكس ما فعله البخارى قال الشافعى والى الله الداهلوى هذا الموضع من جملة المواضع التى استدرك فيها الترمذى على

البخاري وهو ان البخاري يروي عن ابي نعيم عن زهير عن ابي اسحاق قال اي قال ابو اسحاق السبيعي ليس ابو عبيدة ذكره اي ابو عبيدة بن عبد الله بن مسعود ولكن عبد الرحمن فيكون الحديث متصلا ولا يشوبه شبهة الاقطاع وذلك لانه لم يثبت رواية ابي عبيدة عن ابيه بلا واسطة هذا تقرير كلام البخاري واما ما استدرت الترمذي فحاصله ان اسراشيل الذي هو اشهر اصحاب ابي اسحاق واثقهم يروي هذا الحديث عن ابي اسحاق عن ابي عبيدة وروايته ارجح من روايته زهير فلا سيكون الحديث على شرط البخاري لكونه منقطعا - واقول ان معنى قوله ليس ابو عبيدة ذكره اي ليس ابو عبيدة ذكره فقط بل عبد الرحمن بن الاسود ايضا ذكره فالحديث وان كان منقطعا من طريق ابيه عبيدة لكنه متصل من طريق عبد الرحمن فلا تناقض بين روايتي زهير واسراشيل ولا استدراك كما انتقده الترمذي - وايضا اقول زهير قال يجمعون ان يرجع الى زهير اي قال زهير ليس ابو اسحاق ذكره ابا عبيدة بل ذكره ابا عبد الرحمن بن الاسود ويكون في الواقع سمع ابو اسحاق من كل واحد منهما فلا استدراك ايضا على ان كون اسراشيل اشهر اصحاب ابي اسحاق واثقهم واكثرهم رواية عنه لا تقتضي ان يكون جميع ما رواه راجعا على ما رواه غيره فتنابر - انتهى كلامه في الرسالة -

وَحُلَاصَةُ الْكَلَامِ

ان معنى قوله ليس ابو عبيدة الخ اي قال ابو اسحاق ليس ابو عبيدة ذكره لي ولكن عبد الرحمن بن الاسود هو الذي ذكره لي بدليل قوله الا في حديثي عبد الرحمن كذا في شرح العيني رحمه وقال الكرماني رفاق قلت ما الفائدة في قوله ليس ابو عبيدة ذكره اذا سناد مبدونه تامر قلت غرض ابي اسحق ان يبين انه لا يروي هذا الحديث عن طريق ابي عبيدة كحمار واه غيره لان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه شيئا فاراد دفع من توهم ذلك فنقل البخاري لفظه بعينه انتهى -

بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً

اي في بيان حكم الوضوء مرة مرة يعني غسل كل عضو من اعضاء الوضوء مرة واحدة (ع) المقصود منه بيان صفة الوضوء وسنته -

بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

اي في بيان الوضوء مرتين

مرتين لكل

عضو (ع)

بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

أي في بيان الوضوء ثلاثا ثلاثا لكل عضو وكل ذلك ثابت في أوقات مختلفة ولعل الصحابة اختلفوا في بعض صفات وضوءه صلى الله عليه وسلم فاحتاج عثمان وعلي إلى امرأة صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم لرفع الخلاف وظاهر الحديث يدل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق - قوله لا يحدث نفسه بالنصب فالمراد منه الحواشي التي لاكتسابية الاختيارية لأن الحديث فعل اختياري فتبقى الروايات الغير الاختيارية خارجة عن هذا العموم ثم إن تلك الحواشي التي لا يحدث نفسه بالديننا المراد دفعه مطلقا ووقع في رواية الحكيم الترمذي في هذا الحديث لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا ومنها ما يتعلق بالآخرة فإن كان أحببنا شبه أحوال الدنيا وإن كان من متعلقات الآخرة فلا -

بَابُ الْأَسْتِنْشَاقِ فِي الْوُضُوءِ

المذكور في هذا الباب بعض المذكور في الباب الأول فظهرت المناسبة بين البابين (ع)

بَابُ الْأَسْتِجْبَارِ وَتَشَا

يعني أن الايتار في الاستجبار مستحب ومرغوب قوله فإن أحدكم لا يجد ريأين بانت يداه علمان في الإضافة إلى المخاطبين في قوله فإن أحدكم أشاراة إلى مخالفة نوايه عليه الصلاة والسلام ذلك فإن عينه تنام ولا ينام قلبه وفيه تنبيه وهو أنه ينبغي للسامع لا قوله صلى الله عليه وسلم إن يتلقاها بالقبول ودفع الحواشي التي لا يحدث نفسه بالديننا المراد دفعه مطلقا ووقع في رواية الحكيم الترمذي في هذا الحديث لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا ومنها ما يتعلق بالآخرة فإن كان أحببنا شبه أحوال الدنيا وإن كان من متعلقات الآخرة فلا -

بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

أي في بيان وجوب غسل الرجلين في الوضوء وعدم مسحهما على القدمين إذا كانتا عاريتين عن الخفين كما يقال الرجلان فضفاض لأن الرجلين المذكورين في الحديث صريح في أن القدمين لا يمسحان بل يغسلان وعليه إجماع الصحابة والتابعين وهو مبسك أهل السنة والجماعة قاطبة خلافا للروايات التي فيها فضفاض الرجلين فاستدلوا بالمرسوم على قراءة الخبر في الآية - المقتضية مسح الرجلين وسلب اختلافهم - اختلاف القراءتين في آية الوضوء من النصب والجر في أمر جلهم فانه إذا كان معجورا كان معطوفا على الرأس وأخلا تحت حكم المسح وإذا كان منصوبا كان معطوفا على الأيدي وأخلا تحت حكم غسل قدمي أهل السنة والجماعة رجحوا قراءة النصب وقالوا لما اختلفت القراءتان صار الحكم محتملا أو محتملا فوجئنا إلى السنة

فانها بيان لكتاب الله تعالى وقد اتت الاحاديث في وجوب غسل الرجلين فدل ذلك على ان مراد الله عز وجل هو غسل الرجلين لا مسحهما فجاء الحديث المتواتر بان المراد بهذا العمل غسل الرجلين فان غسل الرجلين ثابت قطعاً بالتواتر اسرأ العمل والتواتر القوي فلا بد من التاويل واسر تكاثر خلاف الظاهر في قراءة الآية الجرو ولا يخفى ان الى ضمير باعتبار المشروعية مكى شرع من ابتداء البعثة ومن اول الاسلام ومنه في باعتبار التلاوة فان سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن وانما المتناول المتواتر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الصحابة هو غسل الرجلين في الوضوء قبل نزولها وبعد الاية مقرر للوضوء الذي كان من قبل وهو الذي بقي الى الآن متواتراً ومتواتراً وهذا شاهد عدل وقربة قاطعة على ان الامر جل في الآية معطوفة على المفسر لا على المسح فكان وظيفتها الغسل لا المسح وهذا الطريق مقبول مما لا يثبت فيه اصلاً - انظر ص ١٩٦ من فوائد السرحمات

شرح مسلم الشيباني في خلاصة الكلام

انه لما اختلفت القراءتان صار حكم الآية محتملاً ومجهلاً وقد ثبت بالتواتر ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل رجله في الوضوء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فكان قوله وفعله صلى الله عليه وسلم بياناً للمراد بالآية - قال الحافظ العسقلاني قد تواتر الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوءه انه غسل رجله وهو المبيت لامر الله وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطوراً في فضل الوضوء يشو يغسل قدميه كما امره الله ولم يثبت عن احد من الصحابة خلاف ذلك الا عن علي وابن عباس والنس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن ابي ليلى اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور وادعى الطحاوي وابن حزم ان المسيح (عليه السلام) غسل القدمين من شروخ والله اعلم - كذا في فتح الباري وعمدة القاري ونقل الطحاوي باسناد لا عن عطاء الله لما سئل هل بلغت عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه مسح على القدمين قال لا - كذا في الخبير الجاري وفي التحرير وشرحه ص ١٣٣ قد اطبق من حكمي وضوء من الصحابة على غسله صلى الله عليه وسلم رجله ويقربون من ثلاثين بل

على خلاصة سخن در بين باب آن است که کتاب الله در بين حکم محتمل آمده دسترس رسول الله محمد شمرت و تواتر رسیده بیان کرد و روشن گردانید که مراد الله چیست که فی شرح شیخ الاسلام الله لاهی ص ١٠١ و شیخ نور الحق داهی می فرماید - که حق در بین مسئله آنکه آیت مجمل است و حدیث غسل (رجلین) که مجرد تواتر رسیده تعیین آنست - تیسیر الفتاوی ص ١٩٦ -

يزيدون على ذلك وقد اسعف المصنف (اي ابن الهمام) بذلك اثنين وعشرين منهم في فتح المقدير - عثمان رواه البخاري ومسلم وعنه رواه اصحاب السنن وعائشة رواه النسائي وغيره وابن عباس والمغيرة رواه البخاري وغيره - وعبد الله بن زيد رواه الستة وابن مالك الاشعري وابن هريرة وابن امامة والبيهقي بن عاصم بن ابي بكر رواه البزار واثاب بن حجر رواه الترمذي ونعيم بن مالك رواه ابن حبان وابن رباح رواه الدارقطني والبيهقي بن الانصاري وابن كاهل وعبد الله بن انيس رواه الطبراني والمقدم بن معد يكرب وكعب بن عمر والياهي والربيع بنت معوذ وعبد الله بن عمر بن العاص رواه ابو داود وعبد الله بن ابي اوفى رواه ابن يعلى وممن حكاه ايضا ياد على هؤلاء عثمان رواه عبد بن حميد وابن عمر وابي بن كعب رواه ابن ماجة ومعاوية رواه ابو داود ومعاذ بن جبل وابو اسحق بن جابر بن عبد الله وشمير بن غزيرة (لانصاري) ورمي المدسدا و امر مسلمة رواه الطبراني وعمر بن رواه الترمذي وابن ماجة وزايد بن ثابت رواه الدارقطني فبلغت الجملة اربعة وثلاثين وباب الزيادة مفتوح للمستقري فلهذا الترتيب الغسل عنه صلى الله عليه وسلم وهكذا حتى اسامى غسلهما من الصحابة اي اخذنا غسلهما ممن يلياناهم ذلك ممن يليهم وهكذا الى الصغار وهم اخذوا بالنظر ورقة عن صاحب الرمي فلا يحتاج الى ان ينقل فيه نص معين كذا في التقرير والتحجير ص ٣٠ - (للمحقق ابن امير الحاج) شهر ١٢ المحرم للشهر ١٢ الهمام (من فصل التماسر ض) -

نكته

قال شيخنا السيد الا نزره جعلت الآية الكريمة دليلا على الوضوء بالوجه واليدين في جانب الرأس والرجلين في طرف آخر كما ان الرأس والرجلين تسقطان في التيمم ويبقى الوجه واليدين فيه والله اعلم -

وقيل في وجه التخلص عن التعارض بين القرأتين ان قراءة الجهر تجعل على المسح على الخفين وقراءة النصب على غسل الرجلين اذا لم يكن في خفين وهو المنقول عن الامام الشافعي واختاره فخر الاسلام وهذا اولى فالتدبر في ان الآية مقررلة للوضوء الذي كان من قبل وقد كان على التثخيف المسح على الخفين وعلى عاري القدمين عن الخفين غسل الرجلين قبل نزول هذه الآية ثم نزلت الآية بقرايتين هاديتين الى فرائض وضوء المتخفف والعارى عن الخفين وما قيل انه يلزم على ما ذكر ان يكون مسح الخف مقيا الى الكعب مع انه لا غاية له فساقت لان الغاية حينئذ لا تكون غاية للمسح بل للتخفف المفهوم من الآية والمعنى - والله اعلم - وامسحوا بايديكم حال كونكم متخفين ساترين الى الكعبين اشارة الى انه لا مسح اذا كان مكشوف فاشي من الرجل الى الكعب فان هذا الوجه في غاية

الحسن واللطافة هكذا في من اتبع السرخسوت شرح مسلم الشرح ص ١٩٦ ج ٢ - رقلت هكذا
 اختار الشيخ علاؤ الدين الكاشاني الحنفى في بدائع الصنائع حيث قال وقع التعارض بين فقرتين
 نال حكم في تعارض الفقرتين كالحكم في تعارض الآيتين وهو انه ان امكن العمل بهما مطلقا
 يعمل وان لم يمكن للتناهي يعمل بهما بالقدر الممكن وههنا لا يمكن الجمع بين الغسل والمسح
 في عضو واحد في حالة واحدة لانه لم يقل به احد من السلف ولانه يؤدي الى تكوار
 المسح لما ذكرنا ان الغسل يتبع المسح والامر المطلق لا يقتضي التكرار فيعمل بهما في الحاليتين
 فتعمل قراءة النصب على ما اذا كانت الرجلان بايتين وتعمل قراءة الخفض على ما اذا كانتا
 مستقرتين بالحنفين تنفيها بين الفقرتين وعملا بهما بالقدر الممكن وبه يتبين ان القول
 بالتخيير باطل عند امكان العمل بهما في الجملة كذا في بدائع الصنائع ص ١٠١ -

بَابُ الْمَضْمُضَةِ فِي الْوُضُوءِ

اي في بيان سنة المضمضة في الوضوء او في بيان صفة المضمضة في الوضوء وفي بيان
 مشروعية المضمضة في الوضوء وهي عند السادة الحنفية سنة في الوضوء واجبة في
 الغسل وفي الحديث حكايه وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ولا دلالة فيه على وجوب
 المضمضة والله اعلم -

بَابُ غَسْلِ الْأَعْقَابِ

اي في بيان وجوب غسل الاعقاب وما يلحق بها مما قد يتساهل في اسباغه من الاعضاء
 ولهذا قال وكان ابن سيرين الخ وقال اشكاه الى الله الذي قصده بالباب الاول الحمد
 على من نراهم ان وظيفة الرجلين المسح دون الغسل وقصد بهذا الباب اثبات وجوب
 الاستيعاب في اعضاء الوضوء فافهم ذلك فانه قد عجز بعض الشراح عن الفرق بين
 البابين واتى بتجزيات لا يليق ذكرها وقوله وكان ابن سيرين يفيد الفرق الذي قد رثاه
 فتدبر كذا في الرسالة وقال شيخنا السيد الامام الملقص د بهذا الباب تنبيه العناية الى
 غسل الاعقاب خاصة فلان الانسان ربما يغسل رجله ولا يعمل الماء الى عقبيه لغفائهما
 والمناسبة بين البابين انه لما ذكر في الباب الاول غسل الرجلين ذكر في « في الباب غسل
 الاعقاب خاصة فانها جزء من الرجلين والله اعلم وقوله كان ابن سيرين يريد ان دليل
 وجوب غسل الاعقاب يدل على وجوب الاستيعاب في كل ما امر بنفسه من الاعضاء فكان
 ابن سيرين بسبب ذلك يأخذ منه وجوب غسل من وضع المخاض وبه ظهرت المناسبة
 كذا في حاشية

السندي

بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ وَالْيَسَّحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ

اى فى بيان وجوب غسل الرجلين حال كونهما في النعْلين وانه لا يجوز مسح على النعْلين كما يجوز مسح على الخفين قال الشافعي والى الله الدُّعْلَى هذا ايجتمل معنيين احدهما ان يكون في النعْلين متعلقا بالغسل اى غسل الرجلين كاشنتين فيهما غير منزعوبين عنهما وهذا اجل اذا وصل الماء الى تمام القدمين وثانيهما ان يكون ظر فاستقر اى لا يمسح الرجلان حال كونهما في النعْلين كما يمسحان حال كونهما في الخفين بل يغسلان والصحيح هذا هو المعنى كما يشهد به قصة ابن عمر رضي الله عنهما في الرسالة - وقال السني المقتضى من هذا الباب بيان ان الانسان اذا كان لا يس نعلين فيجب عليه غسل الرجلين في وقت لبس النعْلين عليهما ولا يجوز تركه الا كغسله بالمسح على النعْلين كما في الخفين وليس المراد انه يغسل الرجلين وهذا في النعْلين ولا ينزع عما حال الغسل كما لا ينبغي اشتى كلامه قوله ولا يمسح على النعْلين اى لا يكتفى بالمسح عليهما كما في الخفين واشار بيدك الى ما روى عن علي وغيره من الصحابة انهم مسحوا على نعالهم في السُّبُحِ وضوءهم صلوا - كذا في الفتح والعمدة (قلت) قد روى البيهقي في سننه عن علي رضي الله عنه انه توضأ ومسح على نعليه وقال هذا وضوء من لم يجد ثوبا - فندل ذلك ان المسح على النعْلين انما يكفي في السُّبُحِ وضوء على الوضوء وضوء المحدث فانهم ذلت واستقيم

بَابُ التَّيْمُنِ فِي السُّبُحِ وَالْغُسْلِ

اى فى بيان استحباب الشروع بجانب اليمين في السُّبُحِ والغسل ثبت بآول مؤرخي الباب التيمن في غسل الميت - وغسل الميت انما هو لتشيده بالحى في النقافة وان يكون آخره كما وله فثبت التيمن في غسل الحى بالطريق الاولى لكونه الاصل فانهم كذا في الرسالة

فَائِدَةٌ

مسئلة التيامن مختصة بالاسلام وليس هذا عند اليهود ولا النصارى فانهم ياكلون ويزيلون بون بل يكتبون ايضا بشماهم -

بَابُ التَّيْمُنِ فِي السُّبُحِ إِذَا حَانَتِ الصَّلَاةُ

اى فى بيان طلب الماء لاجل الوضوء اذا حانت الصلاة اى قرب وقتها مقصود البزارى ان عادة الصحابة كان ذلك وانهم كانوا يلقسون الماء ويتفحصون عنه وكانوا لا يكتبون بعدا من حضور الماء في جنائز التيمم واظهار المعجزة ايضا انما هو لتكثير الماء وكان ذلك تفصيلا للماء وتفشياله فلو كان عدما لمحض من كافيها اهتتم الناس

بالتماس الى ضواء ولما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ما فعل بعد ما لا احتياج فتأمل
كذا في اله سأل وقال الشيخ السيد الانور مقصود البخاري بذلك انه لا يجب الوضوء
ولا طلب الماء له قبل دخول وقت الصلاة ويشهد لذلك الاحاديث التي اخرجها المصنف
في الباب ولا يجب ان يكون اشارة الى انه لا يجب التيمم قبل التماس الماء والله اعلم

بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ

اي في بيان حكم الماء الذي يغسل به شعر الانسان اهل طاهر امر لا اشارة المصنف
الى ان حكمه بالطهارة لان المغتسل قد يقع في ماء غسله من شعرة فلو كان نجسا نجس
الماء بملاقاته ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم تجنب ذلك في اغتساله بل كان
يخلل اصول شعرة وذلك يفضي غالبا الى تناثر بعضه فدل ذلك على طهارته وهو
قول جبهه العلماء وفي رواية عن الامام الشافعي انه نجس فقد قال ابن بطال
امراد البخاري بهذا التبيين سر د قول الشافعي ان شعر الانسان اذا فارق الجسد نجس
واذا وقع في الماء نجسه ومن ذهب الى حنيفة انه طاهر وفي الحديث ان المؤمن لا ينجس
وقال شيخنا السيد الانور مقصود الباب بيان طهارة شعر الانسان لا بيان مسألة المياه
فانه سبب كراهته في باب علحده وانما امراد المولى هنا بيان مسألة الشعر والسوق
وانما وقع ذكر الماء تنجسا واستطراد لانه محل الوقوع والسوق غالب الا فالحكم
بما مر سبق ان كان الوقوع في الماء والطعام قوله وكان عطاء لا يبرى به باسا ان ينجس منها
النجس ط والجمال وعند ابي حنيفة لا ينجس من الانتفاع باجزاء الانسان كرامته له وتحفظ
تعمد اعراضهم عن الاهاتة هذه لا مسألة الانتفاع باجزاء الانسان فالمشهور عند
الحنفية انه لا ينجس وفي رواية عن محمد انه ينجس من وقوله وسور الكلاب ومعهما في
المسائل بالجرنيهما عطف على الماء في الترجمة والمعنى باب في بيان حكم الماء الذي
يغسل به شعر الانسان وببيان حكم سور الكلاب وحكم مرورها في المسجد فهذه
ثلاثة مسائل قصد البخاري بذلك اثبات طهارة سور الكلب كما هو مذهب الامام مالك
والحاصل ان المصنف رحمه جميع في هذا الباب بين مسألتين وهما حكم شعر الآدمي وحكم
سور الكلب فاختار في المسألة الاولى من ذهب الى حنيفة رحمه واختار في المسألة الثانية
من ذهب مالك رحمه وسور الكلب ليس نجس وان امر الشارع بغسل الاثام وارتاة
الماء تعبدى ليس ميثاقا على النجاسة فاشارة بهذا الباب الى ان هذا الحديث محمول على
التعبد لانه ثبت بالاحاديث عدم نجاسة سور الكلب قال البدر العيني هذا راى
القول بان الماء يغسل الامانة سبعا تعبدى بعيد جدا لان دلالة ظاهر الحديث
على خلاف ما ذكره على انا ولئن سلمنا انه محتمل ان يكون الماء نجسا
ويحتمل ان يكون متعبد ونكون مرجح الاول ما رواه مسلم طهره اناء لمداكم

اذا وبلغ الكلب ان يغسله سبع مرات ولو كان سور طاهر لما امر باراقتنه زج، ولما قال
 طهر راءا احدكم الخ فانه صريح في نجاسة الماء ولا ناء وبالجملة لاحاديث في نجاسة
 الكلب وسورة صريحة لا تحتمل التأويل نعم قد يستعمل لفظ الطهارة بمعنى النظافة
 مثل قس له صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم لكنه خلاف المعروفة والمتبادر ولا
 يمكن اسراة هذا المعنى في حديث وسوغ الكلب لان سياقه وسباقه كله في التطهير و
 انه الة النجاسة والاحاديث التي تمسك بها البخاري لا يصلح شئ منها للاستدلال قال العارف
 المشعراني قد اجمع اهل الكشف على ان الاكل والشرب من سور الكلب يورث القساوة في
 القلب حتى لا يصير العبد يحن الى من عطفه ولا فعل شئ من الخيرات وقد حارب ذلك
 شخص من اصحابنا المالكية فشرّب من لبن شرب منه كلب فملك تسعة اشهر وهو مقبوض
 القلب عن كل خير وقال على الخراسان سور الكلب يميت القلب فيجب اجتنابه كما يجتنب
 سم الافاعي من حيث صغرها - اه - ولما كان سور الكلب يورث في القلب الذي عليه
 مدار الجسد موتا وضعفا بمنعه من قبول المراء عظم اثره تداخله الجنة باغ الشارع عليه
 الصلاة والسلام في الغسل من اثره سبعة ايام بالتراب دفعا لذات الاثر بالكلية
 فانه جمع فيه بين الماء والتراب الذين اذا اجتمعا انبتا الزرع كذا في الميزان ص ٩٦
 والامر بالتسبيح للاستحباب وقيل هو خاص بالكلب العقور لاجل سميته راجع سداية
 المجتهد لا ين رشد وبالجملة ان عامة شراح هذا الكتاب المبارك ومهم الحفاظ على
 ذهب الى ان البخاري قصد بهذا الترجمة اثبات طهارة سور الكلب كما هو الظاهر المتبادر
 من صريح البخاري فانه سلك سور الكلب في سلك الماء الذي يغسل به شعر الانسان لذل
 ذلك ان حكمها عند البخاري واحد شمرانه اورس داثر الزهري الدال على الطهارة وقد
 قال العلماء ان البخاري اذا لم يصح بالحكم من الحيوان وعلمه فمختار لا يظهر من الآثار
 التي اوردتها تحت الترجمة - وذهب البدر العيني الى ان غرض البخاري انما هو بيان
 من اذهب الناس في المسئلة لا اثبات طهارة الكلب وسورة ولذا اقتصر على هذه اللفظة
 ولم يقل وطهارة سور الكلب - اه - وقال شيخنا الاكبر مولانا السيد محمد انور رح الظاهر
 عندي من صريح البخاري انه متردد وفي مسئلة سور الكلب لتعارض الدلة عندا في
 ذلك ولذا لم يصح بطهارة ترها ولا بنجاستها واحال الامر على نظر الناظرين ليختاروا وكذا
 فعل في الباب الذي بعد لا فقد اورد فيه الحديث الصريح في نجاسة سور الكلب واورد
 فيه الاحاديث التي نهيها ايها الى طهارة ترها فجعل الاحاديث الواحدة في هذه المسئلة بين
 سديت ولم يجزم باسد الجانبين فخذ منها ما عملت واخرت ما شئت والظاهر ان ابدا
 البخاري في الباب الاحاديث المختلفة الدالة على الطهارة والدالة على النجاسة يدل على انه
 متردد في ذلك فانهم ذلك

واستقمر

بَابُ إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي الْأَنَاءِ

عَدَى فِيهِ شَرِبَ بَعْضُ تَتَبَعًا لِحَدِيثٍ بِتَضَمِينِ شَرِبَ، مَعْنَى وَفَعَلَ - (دَت) هَكَذَا فِي نَسْخَةٍ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَابُ إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي أَنَاءٍ أَحَدٌ كَمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ الْخَمَّاسِيُّ وَهُوَ الَّذِي شَرَحَ عَلَيْهِ الْعَسْقَلَانِيُّ وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ وَسَقَطَتْ هَذِهِ التَّرْجُومَةُ وَالْبَابُ فِي بَعْضِ النُّسخِ لِأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصْبَلِيِّ - وَعَلَيْهِ مَشْرَحُ الْمُبْدَرِ الْعَيْنِيِّ - وَعَلَيْهِ مَشَى ابْنُ بَطَالٍ فِي شَرْحِهِ حَيْثُ قَالَ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ فِي الْكَلْبِ وَغَرَضُهُ فِي ذَلِكَ اثْبَاتُ طَهَارَةِ الْكَلْبِ وَطَهَارَةِ سُورَةِ - (هـ) دَقَلْنَا (الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ) بِإِدَالِ صِرَاحَةٍ عَلَى كَوْنِهِ أَغْلَظَ النِّجَاسَاتِ فَإِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَمْرِ بِغَسْلِ الْأَنَاءِ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَالْحَدِيثَ الثَّانِي فِي قِصَّةِ الْأَسْرَاسِيِّ وَفِيهِ فَأَخَذَ الرَّجُلُ خَفَّهُ فَجَعَلَ يَغْرِفُ بِهِ لَهْ بِلَعَقَتِي أَسْرَاسًا - الْخَمَّاسِيُّ إِسْتَدَالَ بِهِ الْبُخَارِيُّ عَلَى طَهَارَةِ سُورَةِ الْكَلْبِ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ إِدَالَةُ سَقَى الْكَلْبَ مِنْهُ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ الْكَلْبَ شَرِبَ مِنَ الْخَفِّ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَقَاةً مِنْ حَفْرَةٍ أَوْ مِنْ أُنْثَى آخَرٍ وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ الْخَفَّ لِأَجْلِ اسْتِغْرَاجِ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْرِ فَقَطُّ بَلْ هَذَا أَهْوَى الظَّاهِرِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ غَسْلُ خَفِّهِ بَعْدَ مَا سَقَاةً فِيهِ أَوْ لَمْ يَلْبِسْهُ وَلَمْ يَصِلْ فِيهِ عَلَى هَذَا شَرْعٌ مِنْ قَبْلُنَا فِي شَرْعِيَّتِهِ لِنَاخِلَاتٍ وَعَلَى تَعَدُّ يَرْشَعِيَّةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى أَنَّ لَا يَكُونُ مَنْسُوجًا بِنَصٍّ مِنْ نَصُوصِ شَرْعِنَا وَقَدْ تَوَاقَرَتْ الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى نَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَسُورَةٍ وَالْحَدِيثُ الثَّلَاثُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي أَقْبَالِ الْكَلَابِ وَإِدْبَارِهَا فِي الْمَسْجِدِ اسْتَدَالَ بِهِ الْبُخَارِيُّ عَلَى طَهَارَةِ سُورَةِ الْكَلْبِ إِذْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ الْغَالِبُ أَنْ لَعَابَهُ يَصِلُ إِلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ اللَّهِ وَتَقَرُّهُ وَسُورَةُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا مَرَّ بِغَسْلِ الْمَسْجِدِ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ ظَاهِرٌ وَاجِبٌ بِأَنَّ طَهَارَةَ الْمَسْجِدِ مُتَيَقِّنَةٌ وَمَا ذَكَرَهُ مُشْكُوتٌ وَالْيَقِينُ لَا يَرْتَفِعُ بِالنَّشْكِ شَرَّانِ دَلَالَتُهُ لَا تَعَارِضُ دَلَالَةَ مُتَفَرِّقِ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي عُنْصُلِهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ نَحْمَدُ أَنْ خَارِجِيَّةً إِلَى دَاوُدَ وَإِلَى نَعِيمٍ وَبِإِثْبَاتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شَيْبَةَ الْمَذْكُورِ مَوْصُولًا بِهَرَبِجِ الْحَدِيثِ قَبْلَ قَوْلِهِ تَقْبَلُ تَبْتُولُ وَبَعْدَ هَاوٍ وَالْعُطْفُ وَحِينَئِذٍ لَا حُجَّةَ فِيهِ مَنْ اسْتَدَالَ بِهِ عَلَى طَهَارَةِ الْكَلَابِ وَسُورَةِ الْأَنْفَاقِ عَلَى نَجَاسَةِ بُولِهَا وَالْأَقْرَبُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْحَالِ ثُمَّ رُدَّ الْأَمْرُ بِتَكْرِيمِ الْمَسْجِدِ وَتَطْهِيرِهَا وَجَعَلَ الْأَبُو إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ وَبِهَذَا الْحَدِيثِ اسْتَدَالَ الْحَنْفِيَّةُ عَلَى طَهَارَةِ الْأَرْضِ إِذَا صَابَتْهَا نَجَاسَةٌ وَيَبْسُتْ وَذَهَبَ أَثَرُهَا وَعَلَيْهِ بَيِّنَاتُ ابْنِ دَاوُدَ حَيْثُ قَالَ بَابُ طَهْرِ الْأَرْضِ إِذَا يَبْسُتْ وَالْحَدِيثُ الرَّابِعُ اعْتَجَبَ بِهِ الْبُخَارِيُّ عَلَى طَهَارَةِ سُورَةِ الْكَلْبِ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ لَعَبَهُ فِي أَكْلِ مَا صَادَ الْكَلَابُ وَلَمْ يَقْبِضْ ذَلِكَ بِغَسْلِ مَوْضِعِ فَمِّهِ وَلَعَابِهِ وَمَنْ شَرَحَ قَالَ مَا لَكَ كَيْفَ يَكُلُ صَيْدًا وَيَكُونُ لَعَابُهُ نَجَسًا وَاجِبٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا لَمْ يَأْمُرْ بِغَسْلِ لَعَابِهِ كَذَلِكَ لَمْ يَأْمُرْ بِغَسْلِ فَمِّهِ الَّذِي خُشِيَ مِنْ جِهَرِهِ وَكَذَلِكَ لَمْ يَأْمُرْ بِإِغْرَاجِ النِّجَاسَاتِ وَالْفَرِثِ وَغَيْرِهِ مِنْ كَرْمَتِهِ فَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اكْتَفَى بِبَيَانِ مَسْئَلَةِ صَيْدِ الْكَلْبِ وَأَمَّا مَسْئَلَةُ اللَّعَابِ وَالْدَّمِ فَقَدْ وَكَلَهَا وَأَحَالَهَا إِلَى

ما تقرر عندنا من الشارع عليه الصلاة والسلام فان امثال هذا القيود تلزم من الخارج
وتفوض الى فهم السامع ويكتفى على ما سبق له الكلام «عند دة الى غرض الباب ومقصوده»
قال شيخنا السيد الانوار لا يظن بمثل الامام البخاري ان يتسكت بمثل هذا الجهل والايما
ويترك النصوص المحكمات في نجاسة الكلب وسورها فالظاهر ان البخاري جمع في هذا
الباب صريح النبي صلى الله عليه وسلم وتنقيحاته وتلويحاته لينظر الناظر فيها وليحجم
باحد المجانبين والله اعلم.

بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجِينَ الْقَبْلُ وَالذَّبْرُ

اي باب في ذكر قول من لم ير الوضوء واجبا من مخرج من مخرج البدن كخرج
الفصل والحجامة الا من المخرجين القبل والذبر بغيرهما بدل او عطف بيان والقصر
في ذلك قصر اقرار اى الوضوء واجب من الخارج من القبل او الذبر دون الخارج
من غيرهما من البدن لا قصر مطلق اذ لو وضوء موجبات اخر كالمس والممس (وت)
لما فرغ المصنف رحمه من الوضوء واحكامه شرع في بيان من اقضه - لقوله تعالى (وجاء
احدكم من الغائط اى فاحد ث بخرج الخارج من احد السبيلين القبل والذبر هذا
ولكن ليس في الآية ما يدل على العصر الذي فهمه المصنف رحمه وغاية ما فيها ان الله
تعالى ان الله تعالى اخبر ان الوضوء والتيمم عند فقد الماء يجب بالخارج من السبيلين
وبملامسة النساء وليس فيها نفى وجوب الوضوء بما سوى ذلك وقال الشافعي والى الله الداهية
قد من الله سره ما قصود الباب مركب من امرين الاول وجوب الوضوء ما خرج من
السبيلين مع عموم ما خرج المعتاد وغير المعتاد والمنصوص في القرآن وغير المنصوص
فيه الثابت بالحد يث زيادة عليه والثاني عدم وجوب الوضوء عن غير ما خرج من السبيلين فان ثبت
ببعض ما ذكر في الباب الاول وبعض آخر الثاني - واستراح في هذا المقام يطبقون من
المؤلف رحمه على من ذهب الشافعي رحمه ويقبلون معنى ترجمة الباب من لم ير الوضوء
من الخارج الا بها خرج من السبيلين حتى يكون مس الذكر ومس النساء اللذان
هما ناقضان عند الشافعي باقين في الوضوء عندنا ايضا - لكن التحقيق في هذا الباب
ان من ذهب البخاري في هذا المسئلة وسواء من ذهب الشافعي وكلامه على ظاهره فلا
يكون عندنا في مس الذكر ومس النساء وضوء ويدل على ذلك قوله وقال جابر بن
عبد الله اذ وضعت الخ فتأمل وأثبت ببعض ما ذكر من الآثار في تعاليق الباب الجزء
الثاني من المدعى وقوله فقال رجل اعجبني ثبت به عموم ما خرج للبول والغائط او
غيرهما من المعتاد نساء وضوء اى زيادة على الكتاب واما عموم ما خرج للخارج غير
المعتاد فتثبت بقوله في تعليق الباب وقال عطاء الخ وقوله يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
هذا المسئلة كانت مختلفة فيما بين الصحابة فبعضهم كان يقول بسجواب الغسل في

لا أكسال وبعضهم بنى جواب الوضوء ولكن هذا من ذهب عثمان وجهه من الفقهاء على أن هذا
الحديث منسوخ ويجب الغسل في الأكسال كذا في الرسالة (قلت) وقد اجمعت الأمة
الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه إنزال وهو مروي عن عائشة امرأة النبي
وإبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن عبد الله وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وابن
عباس والمهاجرين وبه قال الأئمة الأربعة قال السدي حاصل استدلاله بأحد عشر باب
أن ما ورد من الحديث في الأحاديث الصحيحة كله من قبيل الخارج من السبيلين تحقيقاً أو
مظنة ففي حديث عثمان وأبي سعيد الحديث هو الخارج مظنة من حيث إن الجماع لا يغسل
عن خروج مذي وفي الأحاديث الباقية هو الخارج تحقيقاً وإما غير الخارج من السبيلين
فما صح فيه حديث فلا يصح القول بكونه ناقضاً وهو المطلوب والله أعلم وإما الآية
فقد تعرض فيها بل كرموجبات الوضوء ولم يرد فيها غير ما خرج عن السبيلين قوله وقيل
عطاء فبين يخرج من دبره الداء ومن ذكره نهي القملة يعيد الوضوء وهو من ذهب
إبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا وضوء فيما يخرج من الذكر لأنه نادراً
قوله وقال جابر بن عبد الله إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعيد الوضوء وهكذا ذهب
إبي حنيفة وأصحابه إن الضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الوضوء والفقهاء تبطلها جميعاً ويتسم
لا يبطلها واختلف الفقهاء في انتقاض الوضوء بالفقهاء من ذهب مالك والشافعي وأحمد
وأبو شمر وأرد وغيرهم أنها لا تنقض الوضوء واستدلوا على ذلك بأن القياس يأبى
انتقاض الوضوء بها لأنها ليست بنجس خارج حتى تكون حدثاً لا ترى أنها لا تنقض الوضوء
خارج الصلاة والجواب أنه لا مجال للعقل بعد ورد النقل واستلزام إنشاء الله تعالى وذهب
إمام ابن حنيفة إلى أن الفقهاء ناقض الوضوء إذا كانت في الصلاة وبه قال أبو موسى
الاشعري وأحمد بن حنبل والشافعي والشافعي ومحمد بن سيرين والشافعي وعبد الله كذا قال
البيهقي يعني من أن لا ناعبد الله الكرمي راحة الله عليه في هذا المسئلة مسألة
مبسطة سماها بالهسهسة بنقض الوضوء بالفقهاء طبع في الهند مراراً فمن أراد الكلام
البسيط فليرجع إليها ومن أراد الكلام الوسيط فليراجع نصب الآية في تخريج الأحاديث
الهداية للحافظ الزيلعي ومن أراد الكلام الموضح فليراجع ذلك فليراجع مدار الفوائد
للبيهقي فإنه أحسن الكلام وأوجز وحاصله أن لنا معشر الحنفية في هذا الباب أحد عشر
حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة منها أحاديث مسندة وأربعة أحاديث
مرسلة فتلك عشرة كاملة والحادي عشر علاوة على ذلك ونعم العلاوة.

أَمَّا الْمَسَائِلُ

قوله أحد عشر إبي موسى الأشعري قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إذ دخل
رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد وكان في بصرى ضربة فضحكت كثير من القوم وهم

في الصلاة فامر رسول الله ﷺ عليه وسلم من ضحكت ان يعيد الوضوء ويعيد الصلاة
رواه الطبراني وهو حديث صحيح

وَالثَّانِي

حديث ابن عمر مرفوعا من ضحكت في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة رواه
ابن عدي وهو حديث حسن وقد دل حديث ابن عمر هذا على ان المراد بالضحك في
ابن ميسرة هي الضحكة مع القهقهة فلان الضحكة له مراتب اعلاها القهقهة والا حاديث
يفسر بعضها بعضا.

وَالثَّالِث

حديث عمران بن حصين مرفوعا من ضحكت في الصلاة قهقهة (وفي رواية فترثرة)
فليعد الوضوء والصلاة اخبره الدارقطني وهو حديث حسن.

وَالرَّابِعُ

حديث انس قال كان رسول الله ﷺ يصلي بنا فنجاء رجل ضريرا البصر
الحديث بمثل الحديث الاول اخبره الدارقطني.

وَالْخَامِسُ

حديث ابي هريرة مرفوعا عاذا قهقهة اعاد الوضوء والصلاة اخبره الدارقطني.

وَالسَّادِسُ

حديث جابر مرفوعا من ضحكت منكم في صلاته فليترضا ثم ليعد الصلاة اخبره
الدارقطني.

وَالسَّابِعُ

حديث رجل من الانصار ان رسول الله ﷺ عليه وسلم كان يصلي فمر رجل في
بصرة سوء فتردى في بئر فضحكت طرائف من القوم فامر من كان ضحكت ان يعيد
الوضوء والصلاة اخبره الطبراني والدارقطني

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ

فهي اربعة اصحها مرسل الى العالية والثاني مرسل معبد الجني والثالث مرسل ابراهيم

الخفي والرابع مرسل الحسن البصري إماما مرسل إلى العالمية فقد رواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن قنادة عن أبي العالمية الربيعي أن أعمى ترذلي في بئر والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي يا أصحابه فضحكت بعض من كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فامر النبي صلى الله عليه وسلم من كان ضحكت منهم أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة - ورجاله رجال الصحيح - ثم إنه قد روي من طريق علي بن عيسى بعضهما بعضا -

وَأَمَّا مَرْسَلُ مَعْبِدِ الْجَهَنِّي

فقد أخرجه الدارقطني عن الإمام أبي حنيفة عن منصور بن نراذان عن الحسن بن معبد بن أبي معبد مرفوعا عن عاصم ققهقه في صلاته أعاد الوضوء والصلاة - وقال في الجوهري هو النقي هذا الحديث مشهور عنه رواه أبو ليلى سيف القاضي وأسد بن عمر وغيرهما

وَأَمَّا مَرْسَلُ النَّخَعِيِّ

فقد رواه الدارقطني عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال جاء رجل ضيق البصر والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي الحديث -

وَأَمَّا مَرْسَلُ الْحَسَنِ

فقد رواه الإمام محمد بن الحسن في كتاب الآثار فقال أخبرنا أبو حنيفة ثنا منصور بن نراذان عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بينما هو في الصلاة إذا قبل رجل أعمى من قبل القبلة يريد الصلاة والقوم في صلاة الفجر فوقع في نوبة فاستضحت بعض القوم حتى قهقهه فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان قهقهه منكم فليعد الوضوء والصلاة ورجاله ثقات وهو مرسل صحيح وكذلك رواه الشافعي في مسنده ولا ولكن لم يقبله لأجل إرساله - فهذا الأحاديث بعضها صحيح وبعضها ضعيف وبعضها مسند وبعضها مرسل ومن ذهب الإمام الشافعي إلى المرسل إذا أرسل من وجه واستند من وجه آخر فهو يقبل وهكذا من ذهب الإمام محمد بن حنبل فقلت فهذا الحديث أسند من وجه واحد وأرسل أيضا من وجه عدا سيادة فكيف لا يقبل ولئن سلنا إن الكل ضعيف فالحديث الضعيف أقوى من القياس والرأي كما اتفقنا عن الإمام أبي حنيفة أن الحديث الضعيف أقوى عند أي من رأي الرجال لا سيما إذا لم يكن في الباب ما يعارضه من الصحيح والحسن ولم يوافقوا ولا يوافقوا ومن ذكر في معارضته فأنما ذكر الرأى والقياس ولم يذكر أثر ولا خبر من السنة - وقال العاصم الصمد في الشيخ عبد الوهاب الشعراني سمعت سيدي عليا الخرقا يقول ليس لنا ناقض للطهارة إلا وهو متوالد من الإكراه في القهقهة عند من يقول بأنها تنقض الطهارة إذا وقعت في الصلاة لأنه لو لا شيخ ما قهقهه فان الجميعان لا

يكاد يتيسر فضلا عن القهقهة انتهى وقال ايضا جميع النواقض متولدة من الاكل فان من
لا يأكل ولا يشرب - لا ينام ولا يجرى له دم ولا يضحك في الصلاة ولا يتقيأ ولا يعصى ربه
بمعصية ما فضلا عن الكفر والشرك بل هي كالملائكة كذا في الميزان صليبا ولان القهقهة
لا تقع الا عن الغفلة الكاملة عن الله عز وجل - فجعلها ابو حنيفة حدثا ناقضا للوضوء ولذا
روى ما قهقهه نبي قط - قوله قال الحسن ان اخذ من شعرة او اظفاسه او خلع خفيه فلا وضوء
عليه وانما عليه ان يغسل قدميه فقط - وهو من اهل حنيفة وليتألف الموضوء عند
من يقول بوجوب الموالاة في الوضوء مثل مالك رحمه الله تعالى ويزيد عن جابر ان النبي
صلی الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فنزقه الدم فركع وسجد
ومضى في صلاته هذا الحديث اخرج ابن حبان والحاكم وابن خزيمة واحمد وابو داود
والدارقطني كلهم من طريق ابن اسحاق - والحديث صحيح لكن البخاري ذكره بصيغة الترهين
(اي يذكركم) فلعله متردد في صحته احتج بهذا الحديث الامام الشافعي ومن معه على ان
خروج الدم وسيلانه من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لان عباد بن بشر مضى في صلاته
مع نزول الدم من بطنه فدل ان خروج الدم لا ينقض الوضوء ولكن يشكك عليه
الصلاة مع وجوب دال في بدنه او ثوبه المستزمر بطلان الصلاة للتجاسة واجاب عنه شيخ
الاسلام مذكر بالانصاري باحتمال عدم اصابة الدم لاما اذا اصابه الشرب فقط ونزعه عنه
في الحال ولم يسيل على بدنه الا مقتدا ما يعقني عنه ولا يخفى انه تكلف ظاهر وذهب السادة
الحنفية الى ان الخارج النجس من غير السبيلين كاليقي والدم والسراة ينقض الوضوء وهو
قول جمهور الصحابة والتابعين كما صرح به الامام الترمذي في باب الوضوء من القتي
والرعا من جامع صلاحيته حيث قال وقد رأي غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي
صلی الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين الوضوء من القتي والرعا وهما قول سفيان
الثوري وابن المبارك واحمد واسحاق وقال بعض اهل العلم ليس في القتي والرعا
وضوء وهو قول مالك والشافعي رحمه الله تعالى انتهى -

وقال الحافظ العيني هو اي انتقاض الوضوء بالخارج من غير السبيلين قول العشرة
المبشرة بالجنة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وابي موسى الاشعري
وابي الدرداء وشايبان وصداور التابعين وقال ابن عبد البر روى ذلك عن علي وابن
مسعود وعلقمة والاسود وعامر الشعبي وعروة بن الزبير وابراهيم النخعي وقتادة
والحاكم وحماة والثوري والحسن بن حي والاذنراعي واسحق بن سراهويه وقال الخطابي وهو
قول اكثر الفقهاء كذا في البناء صلاحيته - واحتج ساداتنا الحنفية في ذلك باحاديث كثيرة
منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن ومنها ما هو ضعيف ولو كانت كلها ضعيفة لحصل مجموعها
قوة - اوردها مفصلة الحافظ الزيلعي في نصب الرأية والبيهقي في شرح الهداية
نذكر بعضها منها - فمنها ما رواه العالم الرباني امامنا محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الحجج صلاحيته

حيث قال - اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام احدكم في صلاة او قلس او راعف فليتنصت فليستحيا ثم ليبن على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم - واخرجه ابن ماجه عن عائشة مرفوعا - واعلمه غير واحد بانته من رواية اسماعيل بن عياش عن ابن جريج (الحجازي) - ورواية اسماعيل عن الحجازيين ضعيفة وقد خالفه الحفاظ من اصحاب ابن جريج فرواه عنه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ولذا ذهب محمد بن يحيى الذي هلهي والد اسقطني في العلل والبن حاتم الى ان روايته اسمعيل عن عائشة مسند خطأ والصحيح ما رواه اصحاب ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل كذا في التلخيص الحبير صلواته ملخصا قلنا ان المراسيل حجة عند ابي حنيفة ومالك واحمد في المشهور عنه ثم ان الحد يث اذا رواه بعض الثقات متصلا وبعضهم مرسل او بعضهم موقوف او بعضهم مرفوعا - او وصله في وقت ومرفعه في وقت ووقفه او ارسله في وقت فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين وقاله الفقهاء واصحاب الاصول وصححه الخطيب البغدادي ان الحكم لمن وصله او رفعه سواء كان المخالف له مثله او اكثر او اقل لا ينافي ثقة وهي مقبولة - كذا في التلخيص للسيوطي صلا ومنها ما اخرجه ابن داود والترمذي عن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فتركوا قال معدان بن ابي طلحة السراضي عن ابي الدرداء فلقيت شابا في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق وانما صبت له وضوء قال الترمذي هو اصح شيء في الباب واخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ومنها ما اخرجه ابن عدي في الزامل عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني ضو من كل دهر سائل وفي اسناد احمد بن الفرج وهو ممن لا يحتج به حديثه ولكنه يكتبه من رجال الحسن والبقية رجاله كلهم ثقات فالحديث - ان شاء الله حسن وفي الباب احاديث كثيرة تكفل ببسطها العلامة الكهنتي في السعاية شرح شرح الوقاية وباجملة هذا الاحاديث صحيحة وصحيحة احتج بها الامام ابو حنيفة والامام البخاري يجهت بالاثار خوانن بينهما - والله اعلم -

الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ الْأَنْصَارِيِّ

واجاب ساداتنا المحففة عن حديث جابر هذا ان هذا واقعة عينية لا عموم لها وانما الحجة هي الاحاديث القولية التي هي صريحة في العموم ومعنى هذا الحديث ان هذا الرجل شدة استغراقه في الصلاة غلبت عليه حلاوة العبادة فأنسته مراسلة الجراحة ع وما جرح اذا ارضاكم الم - كماروى عن علي رضي الله تعالى عنه انه من الناس بان ينزعوا عنهم من بدنه حين يشتغل هو بالصلاة فان هذا وقت التسكين وان التحدث يخلق احساسه ويذهب ادراكه وشعوره - وهذا العمري مشهور في اوليا الله

وعُشَّقَ قَدْ فَن دَخَلَ لِهَمْرٍ فِي حَرِيرِ الْمَنَاجَاةِ وَالْعِبَادَةِ تَسْكِينٍ لِهَمْرٍ وَتَخْلِيلٍ لِحَوَاسِمِهِ لِيُشْعِرُنْ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ مَا يَصِيبُهُمْ مِنَ الشَّدَائِدِ وَالْأَهْوَالِ فَمَا لَهُ الَّذِي سَأَلَ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مِثْلَ دَمِ الشَّهِيدِ لَوْ أَنَّ لَوْنَهُ الدَّمُ وَرُوحُهُ رُوحُ الْمَسْكُوتِ فَمِثْلُ هَذَا الْمَرْجُلِ لَيْسَ مِنْ رِجَالِ الدِّينِ بَلْ مِنْ رِجَالِ الْآخِرَةِ فَإِنَّ هَذِهِ حَالَةٌ عَجِيبَةٌ وَهَيْئَةٌ غَرِيبَةٌ لَا يَنَالُهَا إِلَّا الْفَرَادُ وَالْأَفْدَا إِذَا يَذْبَحُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحَالَةُ الْخَاصَّةُ مَخْصُوصَةً مِنْ أَحْكَامِ الْعَمَلِ مَوْلِدُ اسْكُتِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَأْمُرْ بِغَسْلِ الدَّمِ مِنْ بِلْدَانِهِ وَثَوْبِهِ فَمِنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ لَذَّةُ الْمَنَاجَاةِ وَالِدَعَاءِ هَكَذَا يَكُونُ مُسْتَفْهِمٌ مِنْ هَذِهِ الْحُكْمِ وَاجَابَ عَنْهُ الْعَلَامَةُ الْعَيْنِيُّ بِأَنِ احْتِجَاجُ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ مَعَهُ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ مُشْكِلٌ جِدًّا لِأَنَّ الدَّمَ إِذَا سَالَ أَصَابَ بِلْدَانَهُ وَجِلْدَ لَا وَرَبَّمَا أَصَابَ ثِيَابَهُ وَمَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ الدَّمَ مَعَ أَصَابَةِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ يَسِيرُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ عَنْهُمْ وَلَقَدْ قَالُوا إِنَّ الدَّمَ كَانَ يُخْرِجُ مِنَ الْجِرَاحَةِ عَلَى سَبِيلِ الزَّهْدِ حَتَّى لَا يَصِيبُ شَيْئًا مِنْ ظَاهِرِ جِلْدِهِ قُلْنَا إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهِيَ أَمْرٌ عَجِيبٌ وَهِيَ بَعِيدٌ جِدًّا كَذَلِكَ فِي الْعَمَلِ ص ٤٩ ج ١.

قوله وقال الحسن ما نزل المسلمون يصلون في جراحاتهم يمكن أن يكون هذا محمولا على مسألة المعدوس و هو هكذا الحكم عندنا للجمهور الذي لا يبرأ جرحه فإنه يصلي في جراحته - اعلم أن الإمام البخاري احتج في هذا الباب بالآثار والسادة الحنفية احتجوا بإلحاد حديث المرفوع عنه - وآثار الصحابة والتابعين علاوة على ذلك فاعرف الفرق بينهما قوله وبزق ابن أبي أوفى وما مضى في صلواته اعلم أن عبد الله بن أبي أوفى أخو من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وثمانين وقد كف بصره وقدر أكله أبو حنيفة وعمره سبع سنين - كذا في شرح القسطلاني ص ٢٥١ قوله يتوضأ كما يتوضأ للصلاة لا يقال إن هذا منسوخ كما سيأتي فكيف يصح الاستئلال به لأننا نقول المنسوخ منه عدم وجوب الغسل وتاسخه الأمر بالغسل وإما الأمر بالوضوء فهو باق لأنه متى سراج تحت الغسل والحكمة في الأمر بالوضوء قبل أن يغيب الغسل إما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو لملازمة المرأة أو لأجل المباشرة الفاحشة وهذا يظهر مناسبة الحديث للترجمة - (ف) وهي وجوب الوضوء من الخارج المعتاد -

تَنْبِيْهُ

قال شيخنا السيد الانوار - قد انعقد إجماع الصحابة على وجوب الغسل من مجزئ اللقاء المختارين في عهد عمر رضي ومنهم عثمان أيضا كما ذكره الإمام الترمذي في جامعوه فلعلى أمر عثمان بالوضوء منه كان قبل انعقاد الإجماع على وجوب الغسل أو كان مراداً أنه يتوضأ في الحالة السابقة يتخفف اثر الجنابة لأنه يريد نفى وجوب الغسل رأساً وكيف قد صح عن عثمان فتوى وجوب الغسل -

فَائِدَةٌ

في قوله كما يتوضأ للصلاة إشارة إلى أن للوضوء أقساماً في ذهن الراوي ولذا أقيده

بقوله كما يتوضأ للصلاة ولذا اجاز عن علي هذا وضوء من لم يحد ث -

بَابُ الرَّجُلِ يُوَضِّي صَاحِبَهُ

اي ما حكمه والمقصود انه يجوز للرجل ان يوضي صاحبه بان يصب الماء على اعضاءه فاشترى الى جواز من هذا الاستغانة في الوضوء بلا كراهة فان الاستغانة في الوضوء على ثلاثة اقسام الاول في الاستغانة في اعداد الماء وحمله للوضوء وهذا املا كراهة فيه اصلا. والثاني الاستغانة من الغير في غسل الاعضاء بان يباشر الا يجنب غسل الاعضاء بنفسه وهذا مكروه الاحتاج الى الاول هو الترتل والثالث الاستغانة من الغير في اسالة الماء على الاعضاء والمراد من الترجمة هو هذا القسم فاشترى البخاري الى بيان جواز هذا القسم من الاستغانة وحمل ابن بطال هذا على القسم الثاني والظاهر ان البخاري اسرأد ببيان جواز الاستغانة في الوضوء بصب الماء على الاعضاء وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وتعليم الاممة انه يجوز مثل هذا الاستغانة والا فمضى مكروهه بغير الضم وسرقة -

بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدَثِ وَغَيْرِهِ

اي هذا الباب في حكم قراءة القران بعد الحدثين الاصغر وغير القران مثل الذكر والسلام وسنحو هما بعد الحدث والمقصود بيان جواز الذكر للحدث مثل جواز التلاوة للحدث والغرض من ذلك استيعاب الانواع وبيان حكم التلاوة والاذكار على حدا على حدا فلا يلزم على هذا الوجه ما قيل انه اذا جازت القراءة بعد الحدث لجواز غيرها من الاذكار بطريق الاول فهو مستغنى عن ذكره ووجه عدم المنع وان المقصود التخصيص على حكم التلاوة وحكم الاذكار في حالة الحدث على حدا على حدا. ويحتمل ان يكون المراد بغير القران غير القران مثل الكتابة اي يجوز قراءة القران وكتابتها في حالة الحدث والا فلا فتوى والثاني فعل فيكون الكلام شاملا للقسمين فان قول متصو لا بن المعتمر عن ابراهيم الخفي يدل على قسمين احدهما قراءة القران بعد الحدث والثاني كتابة السائل وتصديرها بالبسملة في حالة الحدث وقيل وضمير غير كسراج الى الحدث ويكون المراد بالحدث الخارج من السبيلين وبغير الحدث الخارج من غير السبيلين وقيل المراد بغير الحدث ما هو مظنة الحدث كالحمام والنس من مثل نسائه صلى الله عليه وسلم فان نسائه صلى الله عليه وسلم بخصوصه وان لم يكن حدثا ولكن نفس النس من وجبته مظنة للحدث والاظهر عندنا ان ضمير غير كسراج الى الحدث وغرض البخاري بيان جواز القراءة والتلاوة والذكر في عموم الاحوال والاوقات فيجوز عند لا قراءة القران وكتابتها في حالة الحدث وفي الحمام الذي هو محل الاوساخ ونفاسات وعند السادة الحنفية يكره قراءة القران في الحمام ولا يجوز كتابته الا بحائل والله اعلم -

قوله عن ابراهيم الغنوي لا بأس بالقراءة للقرآن في الحمام ونقل السنن في الاذكار
عدم الكراهة عن الاصحاب ووجهه السبكي وعن ابي حنيفة الكراهة لان حكمه حكم بيت الخلاء
والماء المستعمل في الحمام نجس وعن محمد بن الحسن عدم الكراهة لظهوره من الماء عند الاغتسال
قوله وقال حماد بن ابي سليمان شيخ ابي حنيفة في الفقه عن ابراهيم بن كان عليهم السلام
والا فلا تسلم لان التسليم تارة يكون بالكلمات التي وردت في التنزيل العزيز مثل سلام
قولا من رب رحيم وبه يناسب الترجمة وايضا ان العاصم عن الاثر او بمنزلة القاع
لقضاء الحاجة. قوله فصلي ركعتين خفيفتين اي سنة الفجر والحكمة فيه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يبدأ بصلوة الليل بركعتين خفيفتين فلما دخل في وظيفة النهار
احب ان يبدأ بها ايضا بركعتين خفيفتين ليكون بداية صلوته النهار مثل بداية صلوته الليل

فائدة

حكم الطحاوي ان الامام ابا حنيفة كان يقرأ آتية جزء واحد في ركعتي الفجر. فلعله
كان يفعلها اذا فاتته حزبه من الليل فيطلق القراءة تلا فيا لما فات والله اعلم.

بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغُشَى الْمُثْقَلِ

اي باب في ذكر من لم يتوضأ من الغشى الا من الغشى المثقل. ت. اشار المصنف
بذلك الى الرد على من ادعى ان وضوء من الغشى مطلقا والتقليل به باب من لم يتوضأ
من الغشى الا اذا كان مثقلا كذا في الفتح وغيره الا شارة الى ما ذكره سابقا من ان
الناقض هو الخارج من السبيلين فقال ان الغشى المثقل ناقض للوضوء لان فيه مظنة
الخروج من السبيلين واما الغشى الغير المثقل فغير ناقض للوضوء ووجه استدلال
المصنف ان اسماء تجلها الغشى ولكنه لم يكن مثقلا ولذا كانت تصب فوق رأسها ماء
فندال ذلك ان الغشى كان خفيفا لا مثقلا فاشار المصنف بذلك الى ان الغشى فيه مراتب
الثقل منه ناقض للوضوء دون الخفيف. قوله حتى تجل في الغشى هي موضع الترجمة
لانها لو كان مثقلا كالاغناء لكان ناقضا للوضوء والدليل على انها لم يكن مثقلا انها كانت
تصب الماء على رأسها ليحول الغشى ويدال ذلك على ان حياها كانت حاضرة كذا في
الخير الجاسري قوله ما علمت بهذا الرجل اي النبي صلى الله عليه وسلم ولعل المبيت
يقم ان هذا الشارة الى النبي صلى الله عليه وسلم فان علما من الآخرة بديهة
لا تحتاج الى النظر والفكر.

على اشارت بشخص صاحب مثال است صلى الله عليه وسلم انما هي كند صورت مبارك رادرفين مبول
كه بدان في فهمه اين اشاره رادرفين شيخ الاسلام ص ٢٢٣ ج ١ -

بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ

أى وظيفة الرأس مسح كله كما هو من هب ما لك روح كذا فى الرسالة فالباء فى قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم من الشدة عند البخارى كما لك والقائلين بوجوب ذلك ولا يخفى ان الحد يث لادلالة له على وجوب مسح الرأس كله لانه مشتمل على ذكر غير المفروضات ايضا مثل المضمضة والاشتناء وتثليث الغسل نعم لو كان الحد يث مقتصر على ذكر الغسل فقط وخاليا عن ذكر السنن لكان له دلالة على وجوب مسح الرأس كله ولما ثبت بالحد يث الاخر الاقتصار على مسح الناصية حملنا على الغرض وحملنا حد يث مسح الرأس كله على الاستحباب جمعا بين الحد يثين وايضا لو كان المقصود مطلق البعض وكان مسح بعض الشعيرات كافيا لما ذكر الله مسح الرأس مستقلا لانه يحصل مسح بعض الرأس عند غسل الى جبهه لزوما وبقينا فى دل ذلك ان المراد به مسح الرأس بالمقدار المعتد به وهو الريع مثل قوله تعالى حاكيا عن نبيه يا ابن امرأ تأخذ بلبحيثى ولا برأس فالمراد بالرأس هو مقدار الناصية

بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

أى فى الواضوء يعنى ان الكعبين داخلان فى الغسل مع الرجلين فالى بمعنى مع والغاية داخله فى المغتيا وعليه الاجماع

بَابُ اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ

أى فى بيان استعمال فضل الماء الباقي فى الاثناء بعد الفراغ من الواضوء فى التطهير وغيره كاشرب والطبخ وت المراد من فضل الواضوء يحتمل ان يكون ما يبقى فى الطرف بعد الفراغ من الواضوء ويحتمل ان يراد به الماء الذى يتقاطر عن اعضاء المتوضى وهو الماء الذى يقول له الفقهاء الماء المستعمل واختلف الفقهاء فيه كذا فى العمدة فقيل مراد البخارى بالفضل هو المعنى الاول لانه المبتدأ و اختار الشهاب العسقلانى حيث قال المراد بالفضل الماء الذى يبقى فى الطرف بعد الفراغ اه وقيل المراد بالفضل الماء المتقاطر من الاعضاء وهو الذى يقال له الماء المستعمل والمقصود الرد على الحنفية فى نجاسة الماء المستعمل وبيان ان الماء المستعمل طاهر لا نجس والظاهر ان المراد بفضل الواضوء ما فضل من الماء فى الاثناء بعد الواضوء وقال العلامة السندى اسراد بالفضل ما يعبر الباقى فى الطرف بعد الفراغ والمتقاطر من الاعضاء وهو الماء المستعمل اه قلت شذاهو الا ظهر فان المراد بالفضل فى حد يث الى جعيفة يأخذ ويمن فضل وضوءه فيجسحون به فهو ما مال من اعضاء النبي صلى الله عليه وسلم

لا الماء الذي فضل عن وضوءه في الاثناء وما في حديث السائب بن يزيد فالظاهر من قوله
 فثبت من وضوءه ان المراد به الماء الباقي في الاثناء دون المتساقط عن الاعضاء وان كان
 يحتمل - وبالجمللة لفظ الفضل وان كان محتملا للمعنيين لكن الغرض الاصل من الترجمة
 هو بيان طهارة الماء المستعمل في حد ذاته الا ان المطلوب في الشرع التوقي والاحتراز
 عن الماء المستعمل فينبغي ان يحتتر منه وان كان غير نجس قوله ففعل الناس ياخذون
 من فضل وضوءه اي ما سال من اعضائه صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة بينة على طهارة الماء
 المستعمل واما مطابقة الترجمة لحديث ابي موسى فمن حيث استعماله عليه الصلاة والسلام
 في غسل يديه ووجهه وامره لهما بشربه واقراغه على وجبيهما ونحوهما فلو لم يكن طاهرا
 لما امر بهما به وهو وان لم يكن وضوءهما وكنه وضوءه في الجملة والله اعلم -
 قوله مثل نمر الحجلة اختلفت الروايات في التشبيهات والوجه في ذلك ان كلا قد شبه
 بهما اولا قرب واشبه فالاختلاف انما هو في العبارة لا في الحقيقة وكان هذا الختام
 علامة حسنة الختم نبوته فظهرت على ظهور الشريفة كما يظهر الكفر على وجه خاتم الدجالين
 بصورة كانت فامراء يقرب آية كل احدا -

فَائِدَةٌ

كان ابو حنيفة ينكشف له الحقائق فكان يعرف الذنوب بالماء المستعمل كما ان بعض الاطباء
 يعرف مرض المريض بمجرد رؤية قاسورة البول -

بَابُ مَنْ مَضْمُضٌ وَاسْتَشْتَقَ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

غرض البخاري بهذه الترجمة الاشارة الى استدلال من استحب الجمع بين المضمضة
 والاستنشاق بغرفة واحدة كما هو من هب الامام الشافعي لان هذا مقتضى عندنا فان
 معنى قوله باب من مضمض الخ ان هذا الباب في ذكر حجة من قلل باستحباب الجمع بين المضمضة
 والاستنشاق من غرفة واحدة فاشار بكلمة من الى ان من جمع بين المضمضة والاستنشاق
 خله اصل من السنة فمقصود المصنف بالترجمة بيان ان الجمع بينهما عمل جائز لا بيان انه مقتضى
 عندنا وذهب اسادة الحنفية الى ان الفصل اولى من الوصل - وقد اختلفت الروايات فيه
 والحق ان الكل سنة وانما الخلاف في الاولوية وزيادة الفضيلة لا في حصول اصل السنة

بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً

اشار به الى ان المسنون انما هو مسح الرأس مرة واحدة ولا يسن تكراره - كما هو من هب
 ابو حنيفة مرجح وهو الثابت بالاحاديث الصحيحة واحاديث الصحيحين ليس فيها ذكر

عدد المسح

بَابُ وَضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ وَفَضْلُ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ

اي في بيان جواز وضوء الرجل مع امرأته من اناء واحد اشار به الى الرد على من منع ذلك
وبيان جواز وضوء الرجل مع امرأته اي بالماء الفاضل في الاناء بعد فرائضها من الوضوء
اعلم ان تطهر المرأة بفضل الرجل جائز بالاجماع واما تطهر الرجل بفضل المرأة فهو جائز عند
ابي حنيفة ومالك والشافعي وجهاهير العلماء سوى ابي حنيفة له او لم يتخل وذهب احمد بن حنبل و
داود الى انها اذا خلعت بالماء واستعملته لايجوز للرجل استعمال فضلها وقال محمد بن الحسن في
الموطأ طائفة لا بأس بفضل وضوء المرأة وغسلها وسورها وان كانت حنيفة او حائضا بلغنا ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يغسل هو وعائشة من اناء واحد فمن فضل غسل المرأة الجنبة هو
قول ابي حنيفة رحمه الله - فاختر البخاري مذهب الجمهور ولا مذهب الامام احمد واما
الاحاد يثاب الوضوء في النية عن وضوء الرجل بفضل المرأة وعن وضوء المرأة بفضل
الرجل ففي صحيحه على كراهة التنزيه وعلى الاثر شاذ الى الاحتياط في باب الوضوء الغسل
سد الباب الوساوس والازهار من المجانبين فان الاحتياط في باب الطهارة ان يستعمل
ماء لا يكون في قلبه منه شيء ولا يبعد ان يكون النية عن فضل وضوء المرأة من باب النية
عن استعمال سائر المرأة فكما يشير اليه تبين بيب الطحاوي حيث يثاب او لا باب سوء الهرة
وباب ثانيا باب سوء الكلب وثالثا باب سوء بني آدم فاشار بالتبويب بهذا الترتيب الى ان
معنى النية في هذا الاحاد يثاب كلها هو معنى السوء مربية فلله ما أدق نظره واعمق فكره
ان الماء تسخنه النساء غالبا في البيت فهذا الاعتبار صار المحمدي بفضل المرأة وظهرت المناسبة
بالترجمة قوله تعالى فاعمر بالحميم مناسبة للترجمة من جهة ان الغالب ان اهل الرجل تبع له
فيما يفعل فاشار البخاري الى الرد على من منع المرأة ان تطهر بفضل الرجل لان الظاهر ان
امرأة عمر كانت تتقضا بفضل له ومعها فينا سب قوله وضوء الرجل مع امرأة وقوله و
من بيت النص انية هذا اثر آخر وجه المناسبة ان عمر تقضا بيهاها ولم يستفصل مع جواز
ان تكون تحت مسلم واغتسلت من حيض ليحل له وطؤها بفضل منه ذلك الماء وهذا وان
لم يقع النص يح به لكنه محتمل وجرت عادة البخاري بالتمسك به مثل ذلك عند عدم
الاستفصال وان كان غيره لا يستدل بذلك فقيه دليل على جواز التطهر بفضل وضوء
المرأة المسلمة لانها لا تكون اسوء حالا من النص انية - (ف)

قال الكرماني رحمه الله غرض البخاري في هذا الكتاب ليس منحصرا في ذكره متون الاحاد
بل يريد الا فائدة اعمر من ذلك ولهمذا ايدى كراهية الصحابة وقفاوى السلف واقرال
العلماء ومعلقى اللغات وغيرها فقصدها بيان التوضي بالماء الذي مسته النار وتسخن بها بلا
كراهة دفعا لقول مجاهد وبالماء الذي هو من بيت النص انية ما ذكره المن قال بان الوضوء
من سوء ما كرهه ولما كان هذا الاخير الذي هو مناسب الترجمة الباب من فعل

عن رضی اللہ عنہ ذکرہ الاموال ایضا وان لم یکن مناسبا لا یشرک لہما فی کس شہما من فعلہ
تکثیر اللغات و یحتمل ان یکن ہذا قضیۃ واحدۃ ای تو ضا من بیت النضرین من
ماء حلیہ و یکن المقصود ذکر استئصال سوار المرأة النضرین و ذکر الحلیہ انما هو
لیان الواقع فیکون مناسبتہ للترجیمۃ ظاہرۃ انتہی۔

قوله كان الرجال والنساء يتوضون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا
ای من اناء واحد کما ورد فی بعض الروایات فالمطابقة للترجیمۃ ظاہرۃ (ع)

بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَهُ عَلَى الْمُغْنَى عَلَيْهِ

یعنی ان الماء الذی یتوضأ بہ طاهر وانہ یجوز استعمالہ لرقیۃ المریض والمقصود بہ
تاکید طہارۃ الماء المستعمل والمراد بالوضوء اما الماء المتساقط عن الاعضاء والماء الباقی
فی الاناء والاول اظهر واقترب الی معنی الرقیۃ والبرکۃ

بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمَخْضَبِ وَالْقَدْحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ

ای یجوز من الوضوء والغسل فی الارواقی کلہا سوا کانت من الخشب او من جواهر الارض
ظاہرۃ لا کراهۃ فی استعمالہ قوله فخرج النبی صلی اللہ علیہ وسلم بین رجلین عباس وعلی رضی
اللہ تعالیٰ عنہما قبل اہممت عائشۃ الصدایقۃ اسم علی رضی اللہ عنہ لتکدر خاطرہا العاطر
منہ فی قصۃ الافک حيث قال علی والنساء سواھا کثیرہ ولم یقل هذا بہتان عظیم فہذا من
امر الحق منین انما یدل علی المسجلۃ والمعتبۃ لا علی البغض والحسد فان عائشۃ الصدایقۃ
وہا کانت تہجر اسم النبی صلی اللہ علیہ وسلم فکانت تقسم بر سر ابی ابراہیم کابرب محمد والوجه الآخر
للابیہما انہما کانوا اثلثۃ علی واسامۃ والفضل وکانوا یتناوبون فلم یکن علی متعینا واللہ اعلم

بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ التُّمْرِ

ای فی بیان حکم الوضوء من التمر والیتی مراد بہ من الاریق والمقصود بیان جواز
الوضوء من ظروف النخاس قوله کان نمی یکثر من الوضوء برفع الوضوء او بمعنی الماء ای سیرف من

بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمِلْحِ

ای فی بیان مقدار ماء وضوء علی اللہ علیہ وسلم وکل ما جاء فیہ محمول علی التقرب
لا علی التحدید اجماع علیہ انہ غیر مقدار بمقدار معين بل یکفی فیہ القلیل والكثیر والمقدار

علی درجہ از وضوء کردن از طرف مس وغیرہ بہ تفسیر القاری ص ۹۲۔ علی گفت نمی عم من انکشاری کرد یعنی
مصرف می کرد و در آب وضوء تفسیر القاری۔

طلان عند اهل العراق وطل وثلث عند اهل الحجاز فينبغي ان يختار في الكفارات وصداقة
القطر الصاع العراقي لانه الاحسن وفيه اداء الفريضة باليقين واما السوس ووالغسل فالامر
فيه موسع يستعمل فيهما اي الصاعين شاموا استدال الحنفية في ذلك بما رواه جابر قال كان النبي
ﷺ عليه وسلم يتوضأ بطلان و يغتسل بالصاع ثمانية امرارا اخرجه ابن عدي
وبما رواه اسحاق قال كان النبي ﷺ عليه وسلم يتوضأ بمد رطين و يغتسل بالصاع ثمانية امرارا
اخرجه السدا مر قطنى وعلى ذلك ظاهر الاحاد يثبت ان المد رطلان -

قال الشيخ السدي رحمه في بيان وزن الصاع

صلع كوفي هست اے مرو کیم : دو صد و ہفتاد تیرہ مستقیم
باز وینامے کہ دہم و اعتبار : وزن آن از ماشہ دین نیم و چارہ

وزن ادا علیہ شیخنا السید الانوار بیتین فقال

در ہم شرعی ازین سبکین مشہور : کان سہ ماشہ هست یک سرفہ دو جو

سرفہ جو هست سبکین پاو کم : ہشت سرفہ ماشہ ای صاحب کرم

اعلم ان اغتسالاته ووضوہ اثناء علیہ وسلم کانت فی احوال مختلفہ و اوقات مختلفہ
ولذا اختلفت الروايات في مقدار ماء غسله ووضوہ اثناء علیہ وسلم ولا اختلاف فیہا
فی الحقیقۃ لانہا معہولۃ علی اوقات مختلفہ واللہ اعلم -

بَابُ الْمَسِيحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ

ای فی بیان مشر وعبیۃ المسیح علی الخفیین وھو بدل عن غسل الرجالین وقدر روی عن ثمانین
صحاح یا رضی اللہ عنہم ومنہم العشرۃ المبشرۃ بالجنة ومن انکرہا یخشى علیہ الکفر والمقصود ہذا
الباب الرد علی الخی اراج فانہم ینکرون المسیح علی الخفیین ولذا روی عن الامام ابی حنیفۃ علامۃ
اہل السنۃ تفضیل الشیعین وحب الختین والمسح علی الخفیین واتفق العلماء علی جوازہا فلا فناء
للخی اراج لان القرآن لم یرد بہ وللشیعۃ الشنیعۃ لان علیا رضی اللہ عنہ امتنع منہ وھو خطأ
وحجۃ الجماعۃ انہ قد ثبت عن النبی ﷺ علیہ وسلم ثبوتہ لا مرحلہ -

قَائِدَةٌ

لم یخرج المصنف فی هذا الكتاب ما يدل على توقيت المسح لانه لم يكن على شرطه وقد
قال به الجمهور من حديث الذي ورد فيه وخالف المالكية في ذلك فلم يجمعوا للمسح
تاقتيا يا بامر مطلق بل يحج عليه ما لم يفعلوه او يجب عليه غسل قوله فقال عمر لعبد الله بن مسعود
اي متى قوله في الرواية السابقة اذ احد ثلث سعد شيئا عن النبي ﷺ عليه وسلم
فلا تسائل عنه غير ذلك - انما وفيه دليل على حجية اخبار الآحاد - قوله يمسح على صامته
اعلم ان البخاري اخرج حديث المسح على العمامة ولكن لم يعقل له بايا ولم يضم عليه

ترجمة فدل ذلك انه لم يقل بالمسح على العمامة وهكذا اعلمته ان الحديث اذا كان عند صحيحين ولكن يكون متروكاً في المسئلة التي تفهم من بعض الفاظه فلا يترجم على ذلك ولا يعقد له باباً اشاراً الى التردد في شئ من هذه المسئلة من هذا اللفظ والله اعلم وقال ابن بطل قال الاصيلي ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الرازي (قلت) اعلم انه قد ذهب الجمهور الى انه لا يجوز الاقتصار في المسح على العمامة فقط وبه قال غير واحد من الصحابة والتابعين انه لا يمسخ على العمامة الا ان يمسح برأسه مع العمامة وهو قول ابي حنيفة ومالك والشافعي وذهب احمد بن حنبل الى انه يجوز الاقتصار على المسح على العمامة -

وقال الخطابي فرض الله مسح الرأس والحديث في مسح العمامة محتمل فلا يترك للتيقن له محتمل اهـ - والاحاديث التي مراد فيها المسح على العمامة محمولة على الاختصار فان حديث المغيرة جاء على ثلاثة أنحاء في بعضها ذكر مسح الرأس فقط وفي بعضها ذكر المسح على العمامة فقط وفي بعضها ذكر المسح على الرأس والعمامة كليهما والواقعة واحدة فدل ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يقتصر في تلك الواقعة على مسح العمامة بل مسح على العمامة بعد ما مسح على الرأس فكان المسح على العمامة تكميلاً لمسح الرأس ليس يحصل الاستيعاب في الجملة فالمعنى انه مسح على العمامة بعد ما مسح على الناصية ويؤيد ذلك رواية مسلم ففيه مسح بناصيته وعلى عمامته وعلى الخفين ص ٢١٥. والحاصل ان احاديث المسح على العمامة محمولة على تكميل وظيفة الرأس بعد المسح على الناصية بدلالة حديث مسلم ومحمّل ان يكون المسح على العمامة في النواضع على النواضع كما في وضوء المحدث.

وان سلمنا انه صلى الله عليه وسلم اقتصر على المسح على العمامة فقط قلنا انه كان شراً نسخ كما صرح به الامام الرباني محمد بن الحسن اشيباني في مؤطا حيث قال - قال محمد بلغنا ان المسح على العمامة كان فتركته منك - وقال القاضي عياض واحسن ما عمل عليه اصحابنا حديث المسح على العمامة انه عليه الصلاة والسلام فعله كان به مرض منعه كشف رأسه فصارت العمامة كالجبيرة التي يمسح عليها للضرر وسراة - كذا في عمدة القاري ص ١١٩

بَابُ إِذَا دَخَلَ رَجُلِيَهُ وَهَاطَاهُ رَتَانِ

اي في بيان حكمه من ادخل رجليه وهما طاهرتان عن الحدث المقصود منه بيان ان شرط المسح على الخفين ان يكون ادخل رجليه وهما طاهرتان وفيه اشارات الى اشتراط الطهارة الكاملة عند اللبس وهو قول الشافعي واحتج بهذا الحديث وما ورد في معناه والمعتبر عند الحنفية - هي الطهارة الكاملة وقت الحدث لا وقت اللبس ولا يبعد ان يقال ان المصنف رحمه الله ان يترجم بلفظ الحديث ولم يرد به الا اشارات الى تحقيق المسئلة بان الشرط ههنا هو الطهارة عند اللبس او عند الحدث والله اعلم -

بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنَ الْحَمِّ الشَّاةَ وَالسَّوِيقِ

اي في بيان حكم كل لحم الشاة ونحوها وحكم تناول السويق ونحوه اختار ما ذهب اليه الخلفاء الراشدون وجاهير الصحابة من استحباب الوضوء منه ولذا لم يخرج احاديث الجانب الآخر الدالة على وجوب الوضوء منه وترك ايرادها بالكلية كما هو دأبه في مثل هذا الموضع وانما خص بالذكر لحم الشاة لكان الاختلاف في لحم الابل فقلا ذهب احمد بن حنبل الى وجوب الوضوء من لحم الابل بشأنه لم يقيد اللحم بكونه مطبوخا فلعلة ايراد التعميم وهو قول احمد واختاراه ابن خزيمة وغيره وفيه حديثان عند مسلم ومن المجائب ان رواية احاديث الوضوء مما مست النار كان عليهم بخلافه كما صرح به الطحاوي. فلعلم حملوها على الاستحباب

بَيَانُ الْحِكْمَةِ فِي الْوَضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ

والحكمة فيه على ما قال القطب الشعراني ان النار منظر غصبي وقهرى يعذب الله بها من يشاء من العصاة فلا يناسب من اكل مما مسته النار ان يقف بين يدي الله تعالى الا بعد التطهر منه طهارة كاملة - كذا في الميزان ص ١١٧ - ولذا امره الامر بالابراء بالظهر عند شدة الحر فانه من فيج جهنم واليضان الملاشكة منزهون عن الاكل والشرب فالكل يبدش الطبيعة ويبعدا عن الملكية فامر الشرع بالوضوء منه ليقر به الى الملكة المظهيرين ويكون تلاقيا لذات البعد الذي حصل من الاكل ثم اذ الحقته الصنعة البشرية من الطبخ وغيره ذهبت بركتته وتبدش بادناس البشرية وتبدل قارب عهدا ببريه بالبعد عن سربه والحاصل ان الوضوء من هذا الاشياء ليس كالوضوء من الاحداث بل هو باب التشبه بالملكاة وتحصيل القرب منهم فصار مستحبا لا واجبا ثم ان هذا الاستحباب انما هو للدخول الى اللعوى او من هذا القبيل استحباب الوضوء من مس الذكر ومس المرأة قوله السويقي قال ابن التين ليس في احاديث الباب ذكر السويقي واجيب بانه من باب الاول لانه اذا لم يتوضأ من اللحم مع دس منه فعلمه من السويقي اولي وعلله اشار بيذلت الى حديث الباب الذي بعده (ف).

بَابُ مَنْ مَضَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

هذا الباب من قبيل الباب في الباب لانه يشتمل على ما عقده (باب السابق مع فائدة اخرى وههنا كذا لانه ثبت بهذا الباب عدم التوضوء من كل السويقي الذي عقده الباب السابق واستحباب المضمضة الذي علم منه فائدة اخرى وهو حمل الوضوء الى امراد في السويقي وسائر ما مست النار على غسل الغمر واليدين فاحفظ هذا التقرير فانه سينفع في

من اوضح من البخاري كذا في الرسالة وقال شيخنا السيد الانوار اسرار البخاري بهذا الباب
ومنحوا ان يعدد جزئيات من قبيل ما مست الناس ويترجم لكل منها لحدوثها كما هو دأبه
والله اعلمه - وفائدة المضمضة من السويق وان كان لا دسر له ان يزول بها ما بقي منه
بين الاسنان ونواحي الفم فيشغله تتبعه عن احراز الصلاة وهو يدل على تداب للمضمضة بعد الطهارة

بَابُ هَلْ يُضْمَضُ مِنَ اللَّبَنِ

اي هل يجب المضمضة من شرب اللبن او يستحب او يتأكد على حسب الدسومة مع
ان اللبن ليس مهامست النار بل هو صوراثة مثالية للعلم كما تقدم في كتاب العلم وقد
كثرت الاحاديث التي فيها الامر بالمضمضة مثل قوله صلى الله عليه وسلم اذا شربتم
اللبن فمضمضوا فان له دسما ولكنه للاستحباب لا لليجاب لما في سنن ابى داود وان النبي
صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يضمض ولم يريق ضا وصلى وفي قوله من اللبن اشارة
الى ان هذه المضمضة من اجل شرب اللبن لا لاجل الصلاة -

بَابُ الْوُضوءِ مِنَ التَّوْمَةِ

اي في بيان حكم الوضوء من التومر يعني انه يجب الوضوء من التومر كما من
النعسة والخففة وآية التومر وآية النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه
«نفس» واختلفت الروايات في تومر الصمونية والصحيح انهم كانوا مختلفي الحال فمنهم
كان ينام على جنبه ومنهم من كان ينام مرتاعدا ويخفق سريره فمنهم من كان
يتنصنا ومنهم من لا يتنصنا كما في مجمع الزوائد - قوله اذا نكس احدكم وهو يصلي
فليرقط الظاهر ان هذا الحكم في صلاة الليل لا في الفرائض وقوله لعله يستغفر اي يريد ان
يستغفر فيسب نفسه اي يخرج من لسانه مكان الاستغفار ما لا ينبغي مثل ان يجهر في
لسانه من الدعاء على نفسه مثل اللهم عذبي والعني مكان اللهم اغفر لي واسمحي فيخشى
ان يوافق ساعة الاجابة وكان هو مترجيا للاستغفار ووقع الامر بضد لا يفهم منه ان
النعاس اذا كان اقل من ذلك ولم يغلب عليه فهو معفو عنه ولا وضوء فيه -

بَابُ الْوُضوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ

اي في بيان حكم الوضوء من غير حدث والمقصود ان تجد يد الوضوء ثابت
بالماء لا بالاستحباب والاولوية لا على سبيل الاستحباب والنظر ولذا اورد تحت هذا
الترجمة من الاحاديث ما يدل على الوضوء وما يدل على تركه ليشير بذلك الى

استحبابه وجوب امر تركه و سوامی ابن ابی شیبہ ان الخلفاء الراشدین كانوا يتوضؤون لكل
صلوة كما ذكره الشيخ الاسلام الداهلوی فی شرحه الفارسی ص ۵۵۱ ج ۱۔

ذِكْرُ اخْتِلَافِ السَّلَفِ فِي مَعْنَى آيَةِ الْوُضُوءِ

اختلف السلف في معنى آية الوضوء فقيل انه مطلق اسريدا به التقييدا والمعنى اذا
اسر د شتم القيام و انتمر محدثان او المعنى اذا قمتم الى الصلاة من مضاجعكم وقيل
الامر على عموم له من غير تقدير حد ف الا انه في حق المحدث واجب وفي حق غيره
مندوب وقيل كان ذلك واجبا في اول الامر ثم نسخ والاظهر عندى في معنى الآية
ما قال شيخ الاسلام الداهلوی حفيد الشيخ عبد الحق المحدث الداهلوی في شرحه الفارسی
وهو ان قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوب حكم هو خطاب لمن لم يكن
عند الوضوء قبل القيام الى الصلاة لان المقصود بتحصيل المطلوب على تقدير الاحتياج
اليه واما من كان عند الوضوء قبله وهو غير محتاج الى تحصيل الطهارة فلا حاجة له
ان يغسل وجهه ويديه الخ لان المطلوب حاصل له وهذا كقول الله تعالى واعدوا لهم
ما استطعتم من قوة فانه خطاب لمن لم يكن عند سلاح من قبل فان المقصود بتحصيل
هذا الامر المطلوب اذا لم يكن حاصل من قبل واما اذا كان حاصل فلا لان الشرائط
والآلات لا تكون مقصودة ومطلوبة لنفسها بل بغيرها ولا يرجع اليها الا بقدر التوسل
للتوصل والتحصيل على المطلوب فيكفي حصولها مرة ولا يطلب فيها التجدد والله اعلم

عنه قوله بيجزئ احدنا ما لم يحدث - بهين استذهب جمهور علماء انه اية انه بعدوا اكثر
اصحاب حديث وجيز ايشان كه گويد وضوء واجب نمی شود مگر آن حدیث وجع بر آئیند كه واجب است
وضوء برائے هر نماز بے عرض حدیث بظاهر مفهوم آیت وضوء كه تعلیق حكم بشرط اققنا می كند تكر حكم را
بتكر بشرط پوشیده نماید كه این قاعده نمره اكثر سے ممنوع است وكلمة اذا دلالت فكیند بر عموم تقادیر بلكه در
اهمال است از میان کلیت آن وغالب در امثال این عبارات قصد تحقق مطلوب بر تقدیر احتیاج است چنانچه
گفتی چون قصد جهاد كنید پس بخرید سلاح را و نیز كنید یعنی اگر می جود و تیار نباشد و ظاهر است كه وضوء
بعد تحقق منتفی و منتقض نمی شود بلكه بناقض و منافی آن - و قیام بنماز دیگر منافی نبود و شرائط و آلات
مقصود لذاته نباشند كه تجد و آن مطلوب گردد بلكه رجوع بآن بقدر توسل تحصیل انچه مقصود آنه ان است الى
ان قال وقدمے با ستمرا حكم و جوب رفته ونقل كرده ابن عبد البر انه علمه و ابن سيرين وغير ايشان و استنباط كرده
آئینداری و جزم كرده باستفراجه اجماع بر عدم وجوب و باید دانست كه عمل صحابه نیز و درین باب مختلفه
المرحوم ابن شاپين گفته نرسیده مرا كه کسی از صحابه و تابعین قصد می كرده وضوء را برائے هر نماز بلكه ابن عمر لیکن ابن
ابی شیبہ ردوایت كرده كه بودند خلفاء الراشدین كه وضوء می كردند برائے هر نماز و برین تقدیر تعلیق مؤلف در
باب من لم يتوضا من لحم النشاة عمول بر دفع مظنة وجوب باشد و الله اعلم كذا فی شرح شيخ الاسلام و داهلوی ص ۵۵۱ ج ۲۔

انتی کلامه مترجما من الفارسیة بالعربیة ویؤید ذلک قوله تعالی فی آیه الوضوء
ما یرید الله لیجعل علیکم من حرج ولكن یرید لیطهرکم فصیرح بان المقصود هو تحصیل
الطهارة فان كانت الطهارة حاصلة له من قیل فلا حاجة الی تحصیلها وان جعل یجدید
الوضوء واجبا وان لم یکن محدثا کان ذلک ضیقا وحرجا والله تعالی یقول - ما یرید
الله لیجعل علیکم من حرج - وقال تعالی ما جعل علیکم فی الدین من حرج -

باب من الکبائر ان لا یستتر من بوله

ای باب فی بیان ان من الکبائر التي وعد من اجتنابها بالمغفرة عدم التستر من البول
قال الشیخ الانوار قدس الله سره المراد بالک استتار من البول الاستتار من رشاş البول
لا التستر عن عیون الناس فعلى هذا یمکن الاستتار والاستتار متقاربان - والمراد
منه الاحتیاط فیہ والتستر من اصابة البول بدنہ او ثوبہ - قوله وما یعد بان فی کبیر ای
فی امر کبیر لشق علیها ترکہ بلی انه کبیر عند الله العظیم ای اثمہ کبیر وهو نظیر قوله تعالی
ویدعیبنہ هینا وهن عند الله عظیم - قوله لعله یمحق عنهما ما لم یتبیا لکن ثما - یمحان
ماد اما رطوبین لقوله تعالی وان من شیء الا یسبح بحمد الله ای یسبح کل شیء ماد امر حیا وحیاة
الفنص ماد امر طبا فاذا ینس مات وحققت اجزاءه بالعناصر فلا یسبح حینئذ تسبیح النباتات
بل یسبح تسبیح الجاد لان تسبیح کل نوع علی حد ذاته کما قال تعالی کل قد علم صلاته وتسمیحه
ولذا اقال الشیخ الا کبیر لا تسبیح بنسبة الکافر (ای هیئته التركیبیة) بل تسبیح اجزاءه
یعنی تسبیح العناصر والبساتط وقال شیخنا السید الانوار الکلب والحمار لا یمحان اصلا ولذا
جعل مردورهما قاطعا للصلاة - وكذلك المرأة اذا حاضت فانها ایضا لا تسبح. وعلی المراد
نفی التسبیح (الکونی) ولذا اجاب فی سنن ابی داؤد (ص ۱۱۱) یقطع الصلوة المرأة الحائضة
والکلب فحقیقا المرأة بالحائضة - والجهر من سر علی تعمیم الشیء کما هو الظاهر والله اعلم -

قائداة

هذا الحدیث دلیل علی ثبوت عذاب القبر علی عصاة المسلمین لان الظاهر انهما

علی شیخ الاسلام در شرح فارسی می نویسد علمه در اختلاف است در بناء این تخفیف جمع بر آنند که آنحضرت
سؤال کرده شفاعت بر اہم است ایشان پس قبول کرده شد شفاعت دے تخفیف تامدة عدم پس و بعضی
گفته اند نباتات تازمانے کہ ترو تازہ اند تسبیح می گویند حق را پس حاصل می شود تخفیف بہرکت تسبیح و مراد
بشیء دیگر میزدان من شتی الا یسبح بحمدہ ذی حیات است و حیات چوب تازمانے کہ خشک نشدہ و حیات
سنگ تا شکستہ نشدہ و بہرین تقدیر این حکم مطرد باشد و در جمیع انچه در دے رطوبت است از اشجار و غیر آن و تبرک
غیر کہ و تلاوت و شان بطریق آذنی مفید باشد شرح فارسی شیخ الاسلام ص ۱۱۱ -

كانا من منين اذ لو كانا كافرين لم يردع لهما بتخفيف العذاب عليهما قتل وسرد في بعض النجاسات
وما يفي بان الا في الغيبة والبول باداة الحصى الى الالة على انها لم يبعث باعلى الكفر -

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبُولِ

اي حكم بول الانسان الغسل لانه نجس ومنه هبة في هذا المسئلة ان مطلق البول
ليس بتنجس بل بول الآدمي والحيمون ان الغير المأكول لحمه واما بول ما يوكل لحمه فظاهر
عندنا وقيل بول جلد بعد هذا الباب باب آخر وليس في كثير من النسخ والصحيح عدمه
كثير في الرسالة وقوله ولم يرد كرسوي بول الناس اشارة الى ان المراد من البول للمذكور هو بول
الناس بلا شائرا الا بول - والادلف واللامر في قوله البول . للبهلاد المراد به بول الناس والمقصود
من نجاسة البول بما ذكره هنا خاص ببول الناس واما نجاسة بول سائر الحيوانات فلها دليل من كونه في محلها .

بَابُ تَرَكِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ

عرض الباب انه اذا قبل امر ان متعاسر ضامن في كليهما مفسدة اختيارا هو انها وقتا كان
في بول الاعرابي مفسدة تنجس المسجد وفي النبي تنوير البول فكان الا هو عند خلت
تركه حتى يظهر ان تنجس المسجد امر قد فرغ عنه فلا يفيد النبي طائلا الا اضرا
بالاعرابي واهلا كاذبا في الرسالة .

بَابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبُولِ فِي الْمَسْجِدِ

عرضه من هذا الباب اثبات الطهارة اما بصب الماء على البول في المسجد كما هو من هب
الشافعي رحمه الله وانه لا حاجة الى حفر المسجد ونقل التراب واما باسالة الماء من الارض
اذ لم تكن رطوبة كما هو من هب ابي حنيفة رحمه الله - كذا في الرسالة اعلم انه قد اختلفت
الروايات في حكمه الا مرضى التي اصابته نجاسة سرطانية ففي بعضها ان ذكاتها ييسها . وفي بعضها
الامر بصب الماء عليها ووراد في بعضها الامر بحفر الارض فذهب السادة الخنقية الى
ان الارض تطهر بالنجفات للصلاة دون التيمم واما يجرى ان الماء عليها وحفر التراب منها
فتطهر مطلقا فالاحاديث التي وردها الامر باسالة الماء وحفر الارض محمولة على
التنظيف ودفع الرطوبة الكسرية واذ هاب نون النجاسة او محمولة على التطهير الحالي
اي من امره تطهيرها حلا فليصب عليه الماء ثلاث مرات او محمولة على البيان

على كذا اشتق بغيره في رحمت خاص خدا باد به دمي و سلام و مردم آن باديشين بركه در مسجد بول می
مردانه نادانی بر آن عباد تا آنکه فارغ شد از بول که در آن خود مسجد شیخ الاسلام علیه السلام ۲۵۹ علیه رغبته آب
بر جانش بول افتاد و مسجد شیخ الاسلام ص ۲۶۱ ج ۱ -

طريقة الطهارة الكاملة المقيدة بحجج آخر الصلاة عليها والتيمم منها أو لا بصب الماء
لتطهير السطح الظاهر من الأرض والأمر بالمحضر، تطهير باطن الأرض من الأرض أو الأمر بالمحضر
فيما كانت الأرض مريضاً والأمر بصب الماء فيها كانت الأرض مريضاً صلبة - والله أعلم -

بَابُ بَوْلِ الصَّبِيَّانِ

أى فى بيان حكم بول الصبيان غرضه ان التطهير من بول الصبيان يجعل ياتباع
الماء لنضجه ولا حاجة الى الغسل كما هو من جهة الشافعى رحمه الله تعالى - كذا فى الرسالة -
قوله ولم يغسله وفى رواية مسلم ^{صلى الله عليه وسلم} ولم يغسله غسلًا ولا يَغْفَى ان المفعول
المطلق انما يأتى به لاجل التأكيد والمباينة فيكون معنى قوله ولم يغسله غسلًا انه لم
يبالغ فى غسله بالغسل قال القسطلانى قد ادعى الاصحى ان قوله ولم يغسله من كلام ابن
شهاب ليس من طريق كذا فى الدرر شاذ ^{صلى الله عليه وسلم} ج ١ - فلم يبق الا لفظ النضج - والنضج
هو الغسل لقوله عليه السلام فى المذى فلينضم نرجه سر - الا ابو داود وغيره
من حديث المقلاد والمراد به الغسل وكذا فى الدرر لفظ النضج فى غسله المضمين
فى احاديث البخارى -

بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا وَقَاعِدًا

أى فى بيان حكمه غرض الملوك اثبات جواز البول قائمًا فانه قال يعجز عن البول
قائمًا ايضا ولا يخصص جواز البول فى القعود فقط كذا فى الرسالة - قال بن بطال دلالة
الحديث على القعود بطريق الاولى لانه اذا جاز قائمًا فجاز قاعداً اجزى كذا فى فتح الباري
واما بول صلى الله عليه وسلم قائمًا فانه كان لمريض منعه عن القعود او لو جمع فى
صليبه او فى ركبته ولم يكن هذا عادة مستمرة -

بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَالتَّسْتُرِ بِالْحَائِطِ

أى فى ذكر البول عند صاحبه مع التستر بالجدار الغرض من عقد الباب ان مما نقل عنه
عن الله عليه وسلم انه كان اذا تبرز ابعده فى المذهب مخصص بالغايط لاكتشاف
العورة من كلا الجانبين واما عند البول فيجوز ان يبول مستترًا بالحائط وصاحبه خلفه كذا فى الرسالة

بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ سِبَاطَةِ قَوْمٍ

أى فى ذكر البول عند سباطة قوم - قصد الملوك اثبات ان البول على سباطة قوم
غير محتاج الى الاستئذان منهم لان سباطة القوم مرغبا لىكون محللا لا نجاس فلا ظهور
لهم بذلك فى الرسالة -

بَابُ غَسْلِ الدَّمِ

أى فى بيان وجوب غسل الدم وتطهيره والمقصود من الدم ما نجس به يجب غسله والتطهير بالغسل يدل على نجاسته كما قال بآب وجاء فى غسل البول - وبآب غسل المذمة والى ضوء منه وبآب غسل المعنى وفركه فدل ذلك ان الامام البخارى ذهب الى نجاسة الطمى مثل المذى والبول والدم.

قوله الى امرأة استخاض بضم الرضمة أى يتعمد الدم بعد ايام المعتادة اذا استخاضه وم يخرج من عرق يسمى بالعاذل فى غير ما وانه بخلاف دم الحيض فإنه يخرج من قعر الرحم فى اوانه فلا تطهر اى حيثما تقطع الدم من عرقى ولا انزال مثل طمى بالدم ولم يرد به الطمى الشرعية فادع الصلاة اى ان تركها والفاء عاطفة على مقدمتها اى يكون الى حكمها الحائض فادع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اى لا تدعى الصلاة قوله انما ذلك عرق اى انما ذلك دم عرق يسمى بالعاذل وليس بحيض لانه يخرج من قعر الرحم - اعلم ان هذه علة منصوصة من الشارع عليه السلام تدل صراحة على ان الخارج من غير السيلين ايضا ناقض للوضوء لان العلة كسرها مخرج لا خروجها من السيلين فالعلة هو مجرد خروج النجاسة وانما تحقق خروجها من السيلين حسب الاتفاق فمن ادعى الحكم على السيلين فقد ترك منطق الكلام كذا افاذا نشئنا السيل الا نرى قوله فاذا قبلت حيضك فهو من فيه كسر الحاء وفتحها فان كان بالفتح فمعناه المرة وان كان بالكسر فمعناه الحالة والهيئة فدعى الصلاة اى تركها واذا ادبرت المرأة بالاديار انقطاع الحيض فاعلى من الدم ولا شئ اغتسل شئ صلى اى صلاة تداركها - وقوله حتى يجيئ ذلك الوقت اى وقت اقبال الحيض.

بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ وَفَرَكِهِ وَغَسْلُ مَا يَصِيبُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ

أى فى ذكر غسل المني وذلك حتى يذهب اثره من الثوب وبيان غسل ما يصب الثوب او الجسد من وطأة غير المرأة عند مخاطبته اياها يعنى ان المني نجس ويجب غسله اذا كان مرطبا وفركه اذا كان اليابسا كما هو مذهب الامام ابو حنيفة وهذا هو غرض البخارى من هذا الترجمة كما يدل عليه ظاهر الاحاديث المتسوقة فى الباب ويشهد له ظاهر سياق الابن اب وسبقها فانه كله فى بيان تطهير النجاسات الا ترى انه قال بآب غسل البول وبآب غسل الدم وبآب غسل المذى والى ضوء منه فهدى الى الابن اب صراحة فى ان هذه كلها نجاسات يجب غسلها وكذلك قال ههنا بآب غسل المني الخ - وذهب مالك الى ان المني نجس ويجب غسله مرطبا كان او يابسا وعند الامام الشافعى واحمد ظاهر الامر بالغسل عندهما مع غسل على التدب والنظافة ولا يتغنى بعد ذلك ولم يخرج البخارى حديث الفرك بل اكتفى بالاشارة اليه فى الترجمة على عادته لانه ورد فى بعض طرق حديث عائشة رضى الله تعالى عنها.

فاشار البخاري رح بهذا الباب الى ان المني عند العتس وكن لتطهيره طريقتان الغسل -
والفرك كما ان الاسر حتى اذا اصابته نجاسة فلتطهيرها طريقتان مصب الماء عليها او يمسها و
حقاها وكذا ذلك الفعل اذا اصابته نجاسة فتطهيرها اما بصب الماء عليه او ذلك على الارض
فكذلك حتى من الشرع ههنا الاكتفاء بالفرك تسهلا لا مكره لا جل انه ظاهر فظهر ان الفرك
لا دلالة فيه على الطهارة كما لا دلالة للجفاف والدلت على الطهارة واكتفى البخاري
عن ذكر حديث فركت المني المذكور في الترجمة بالاشاراة اليه فيها كما هو عادته
وبالجمله ان اميراد البخاري رح هذا الباب في ضمن ابى ابى غسل البول والدم بديل على
انه يختار نجاسة المني وعلى ذلك بديل سياق الاحاديث المنسوقة في الباب فانها صريحة
في ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يهتم بازالة المني اما بالغسل او بالفرك ولم يترك
ذلك ايدا ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى في الثوب الذي اصابه المني
من غير ان يغسله او يفركه وهذا دليل النجاسة وتعليل الشافعية لطهارة المني بانه اصل
اولياء الله واختصاصه فيجب ان يكون طاهرا لتعليل من خرف لانه هو اصل اعداء الله ايضا
كمن ودونهم وهامان على ان نقول العلة اقرب الى الانسان من المني وهو ايضا اصل
الانبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام ومع هذا لا يقال انها طاهرة.

وقال ابن العربي في شرح الترمذي بعد ما اطال الكلام في المسئلة ان الاحاديث الصالح
ليس فيها اكثر من ان عائشة قالت كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمراد ازالة عينه فاما الصلاة فيه لذلكت فليس بمروي فيها بل المروي فيها غسله عنها
حديث عائشة رضي الله عنها بن يادة قوله فيصلى فيه من سراية علقمة والاسود متكلم
عليه وغمره الدارقطني فلم يبق الاحاديث الفرك وحده دون صلاة فيه فلا حجة فيه
كما بينا وهذا هي غاية المسألة انتمى مختصرا صلاحة.

بَابُ إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيَّرَهَا فَلَمْ يَذْهَبْ بِشَرِّهَا

اي باب في بيان انه اذا غسل الجنابة اى المني او غير الجنابة مثل الدماء البول فلم يذهب
اثره فماذا حكمه يعنى لا يضر بقاء اثر النجاسة مثل الرطوبة او اللون او الرائحة الكريهة بعد
زوال عيناها بالغسل او ربما تزول النجاسة عن الثوب لكن تبقى رائحتها الكريهة او لونها
وتبقى رطوبتها فهذا لا يضر في الصلاة فيه والمراد بالجنابة المني ونجاسته والمراد بغيره
او غيرها غير الجنابة من سائر النجاسات وفيه اشاراة الى ان المني نجس عند البخاري
والمقصود انه تصح صلاته في الثوب الذي يبقى فيه اثر الجنابة بعد الغسل والتطهير

بَابُ ابْوَالِ الْإِبِلِ وَالْدَّوَابِّ وَالْغَنَمِ وَمَرَاتِبُهَا

اي في بيان حكم ابوالايل والدواب والغنم وحكم استعمال مراتبها

للصلاة والعبادة غير هذه اثبات طهارتها إلى الابد والاب المأكولة اللحم كما هو من ذهب
مالك ومحمد بن الحسن وفيه ما فيه (كذا في الرسالة) وقيل من ذهب البخاري طهارتها
إلى الابد والاب كلها سوى (م) كانت مأكولة اللحم وغير مأكولة اللحم لان لفظ لسان
عام شامل لما كولة اللحم وغيرها فالظاهر انه اختار من ذهب داود والظاهر في ووافق
اهل الظاهر فذهب الى طهارتها إلى الابد والاب مطلقا سوى إلى الابد لان واذن باله
كما تقدم من قوله ولم تذكر سوى بول الناس ويؤيد ما قلنا قوله صلى في دار البريد
فان البريد كان يعمل على البغال والحمار وهي غير مأكولة اللحم واستدل بعدا يث
الغريبيين على طهارتها إلى الابد وبجملات الصلاة في موالض الغنم على طهارتها بذيال
الغنم قال (م) ما في ذهب اهل الظاهر الى ان بول كل حيوان وان كان لا يؤكل لحمه طاهر
غير ابن آدم وقول البخاري في الترجمة باب البول الا بل والدواب وافق فيه اهل
الظاهر وقاس البول ما لا يؤكل لحمه على البول الا بل ولذا قلت قال وصلى ابو موسى في
دار البريد ليدل على طهارتها إلى الابد وانما الدواب والبول لها ولا حجة له فيه لانه يمكن
ان يصلى على شئ بسيط فيه وفي مكان لا يعلق به نجاسة منه ولو صلى على السرقتين
بغير بساط لكان من هباله ولم يجز مخالفة الجماعة به وذهب ابو حنيفة والشافعي الى ان
الامر فاثبت كلها نجسة وقال مالك ما اكل لحمه فمروته طاهر كبراله انتهى كلامه (م) ما في ص ٣٨
ثم ان هذا من فعل الى موسى وقد خالفه غيره عن الصحابة كابن عمر وغيره فلا يكون
حجة (ق) وبالجملات قد ذهب الجمهور الى نجاستها والحجة لهم بقوله تعالى نسفكم مما في
بطونكم من بين فرث ودم لبنا خالصا سائلغا للشاربين - فجعل الفرث والدم صفتين
من الظاهر من هذه المقارنة بين المشاركة في النجاسة يعني من خروجه من بين نجسين دليل
لكمال قدرته تعالى وفي الحديث الثاني - ثمة واخذ الحجرين وفي الحديث ثمة عن اكل الجلالة والبانها
وفي الحديث من دخل المسجد فليمط الاذى عن فعلية وفي الحديث استنزهوا من البول
فان عامة مذهب القبر منه صححه ابن خزيمة وغيره وهو عام شامل لجميع البول سواء كان
بول ما يؤكل لحمه او بول ما لم يؤكل لحمه والبول عبيد انما ورد لاجل كونه بولا ونجسا -
لا لكونه بولا ما لم يؤكل لحمه خاصة وروى الحاكم بسند ضعيف في قصة وروى هذا الحكم
انه عليه الصلاة والسلام لما فرغ من دفن صحابي صالح ابتلى بعد اب القبر اي بضيقته
جاء الى امراته فسألهما عن اعماله فقالت كان يرعى الغنم ولا يتنزه من بوله فحينئذ قال
عليه الصلاة والسلام استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه فهذا اصح
في نجاسة بول ما يؤكل لحمه سراج الاستدراك الحسن ص ٤٨ -

وَالْجَوَابُ عَنْ أَشْرَ إِلَى مَوْسَى الْأَشْعَرِيِّ

انه لا دليل فيه على انه صلى على نفس السرقين ولم يكن بينه وبينه حائل بل الظاهر انه

صلّى في ناحية منه على السرير لان طهاراة المكان والثواب من النجاسة شرط معروف للصلاة
فلا يظن بابي موسى ان يصلي هو على نفس السهين

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ الْعُرَيْنِ

على ما قال شيخنا السيد الانوار رح ان اباحة شرب البوال الا بل انما كانت على سبيل التداوي
لاجل الضرورة لا لاجل الطهاراة ولا دليل ولا قرينة في الحديث ان الاباحة كانت لاجل
الطهاراة الا ترى انه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم اباحة لبس الحرير في الجهاد وثبت
عند الطحاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر عرقبة بن يثخن الغاصم من ذهب لمحقق من
ورق وكذا اباح للنبي بن العوّ امر وعبد الرحمن بن عوف لبس الحرير لحكمة كانت بهما فلهما
ان الا من يشرب البوال انما كان للتداوي ويدل على ذلك ما في صحيح البخاري من ان بابي
الزقن قال قد كان المسلمون يبتعدون بها اي بابل الابل ولا يرون بذلك بأساً فكل
ذلك ان المعروف بين المسلمين كان التداوي بالباب لا بل لا شر بها نيتي ان يحصل حد يث
العرنيين ايضا على المعروف بين المسلمين اي التداوي

جَوَابُ آخِرُ

ولا يبعد ان يكون هذا التداوي بطريق الاستنطاق لا بطريق الشرب كما مر وسي
عبد الرزاق عن ابراهيم بن الخفي انه لا بأس باستنطاق البوال الا بل وكانوا يستنشقون
منها فعلى هذا ايضا ان يكون الحديث من باب علفتها تبتا وماء باسدا والمعنى وان شربها
من البانها ويستنشق من ابوالها ويؤيد ذلك ان هذا الحديث اخرجه النسائي ص ١٦٦
وليس فيه ذكر الابوال وانما فيه ذكر الابان ثم في بعض الطرق ذكر الابان مقام
على ذكر الابوال كما هو عند النسائي والطحاوي ولكن الظاهر انهم شربوا من ابوالها ايضا
ولكن كان هذا الشرب على سبيل التداوي لا على سبيل الطهاراة ولا يبعد ان يقال انه
كان مختصا بهم اذ لم يثبت ذلك لغيرهم والله اعلم

قوله قال ابو قلابة فرموا لاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد ايمانهم وحاربوا الله ورسوله
يعني ان التغليب في عقوبتهم كان على قدر جانيهم قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي قبل ان يبنى المسجد في مراءيض الغنم استدلال به البخاري على طهاراة ابوالها وابعارها
لان المراءيض لا تخلو عنها والجواب ان هذا الاستدلال ضعيف جدا لانه استدلال

على اشارة است باعتبار ان كذا كذا انما هو مقصود انست در چنین جریمه عظیم این عقوبتها بقصد زجر و سیاق
نموده براسه علماء عالم ونظام آن كذا في شرح شيخ الاسلام ص ١٦٦ يعني ان من حيث ما نواع عقوبات
آن بهم را كشتند كذا في تيسير القاري ص ١٦٦

بعض الاحتمال والى هذا ان انهم كانوا يصلون على الارض بدون حائل والظاهر ان
صلاحتهم كانت على حائل دون الارض .

قَائِدٌ جَلِيلٌ

فكر التاج السبكي وغيره ان الامام البخارى كان شافعيًا وقيل انه كان مجتهدًا
وقلت لم يرد في الدنيا احد ينتج مذهب الامام البخارى مثل ائمة الاربعة
حتى انه لم يصنف احد من العلماء كتابا في مختصرات الامام البخارى كما وضعوا في
مختصرات الائمة الاخرين الا ترى ان شراح البخارى منهم حنفى ومنهم مالكي ومنهم شافعي
كل منهم يمشى على مسلك امامه المتبوع ولا يمشى على مسلك البخارى ومختصرا ولا كيف
وليس للبخارى مذهب مدون مثل مذهب الائمة الاربعة فافهم ذلك واستقم

بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النِّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ

اي في بيان حكم وقوع النجاسات في الماء والسمن وانه لا بأس ولا حرج في استعماله
ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه ولا فرق بين قليل الماء وكثيره فالماء ما لم يتغير
بوقوع نجاسة فيه فهو باق على طهارته كما هي مذهب مالك رحمه وقال الشافعي والى الله
السد هلوى رحمه عرض المؤلف اثبات ان الماء وان كان دون قلنتين لا يتنجس بوقوع النجاسة
فيه الا ان يتغير طعمه او ريحه كما هي المشهور من مذهب مالك رحمه كذا في الرسالة
وقال العلامة السندى رحمه يريد اى البخارى ان ماء الارض لا يتغير ولذلك امرنا
بالتقاضيها وما حرمها واستعمال الباقى وعد المسك متقابلا لما في حديث الشهيد فعند
التغير يظهر تغير الاحكام وعند عدمه لا يظهر بل ينبغي البقاء الاحكام الثابتة اذ عند
عدم التغير هو ذلك الشيء فيبقى حكمه وعند التغير يمكن ان يعتبر شيئا آخر فيكون
له حكم آخر - ويلزم على هذا انه اذ ابال احد في ابريق بنو لا قليلا لم يغير احد
او صاف ماء الا برقيق - يجب من السمن من ذلك الماء ويجل مقربة قال شيخنا
السيد الانصارى المقتضى من هذا الباب بيان مسئله المياك ولكن لم يخرج حديثا تعليلين
لانه ليس بثابت عندنا وكذا لم يخرج حديثا ان الماء طهر سرا لا ينجسه شئ لانه ليس
على شرطه ولم يذكرهما بضيعة التمر يرض ايضا قلعله ليكون اشارتهما الى انهما لا
يصلحان للاحتجاج في هذا المسئلة والظاهر من هنيئ البخارى انه اختار في هذه
المسئلة مذهب الامام مالك كما يدل عليه اثره هراى فانه صريح في انه اختار
مذهب مالك رحمه لكن الظاهر عندى ان الامام البخارى رحمه اختار في هذا الباب

ماروى عن الامام احمد من الفرق بين النجاسة الجاملة والمائعة يعنى اذا وقعت النجاسة الجاملة في الماء واخرجت من ساعته فالماء باق على طهر من بيته لا يتنجس بخلاف ما اذا وقعت المائعة فيه فالماء يتنجس فبين ما ذللت ان البخارى اخرج اولاً حديث القارة وهى نجاسة جامدة ثم اخرج حديث البول في الماء الدائم ثم - والبول نجاسة مائعة ولما لم تكن هذا الرواية عن الامام احمد مشهورة بين الناس لم ينقل الاذهان اليها وعملوا كلام البخارى على مذاهب ما لكت مع انه لا فرق عند ما لكت بين النجاسة الجاملة والمائعة فان الماء اسماً على التغير وقيل ان البخارى اختار في هذا الباب مسلك الامام ابى حنيفة فان الحديث الذى اخرج في الباب اخرج به ابى داود ورواه فيه وان كان ما نأخافه لا تقر ببول لا فهدا بيدل على ان الماء يتنجس مع انه لم يتغير احد اوصافه ثم ان قوله في الترجمة والماء بيدل على انه لا فرق عند ما لكت في النجاسة الجاملة والمائعة وايضاً كان مذاهبه من ذهب الامام احمد لما عقد بابين ونزجتين - قوله حديث ما لا يحصىه يقول عن ابن عباس عن ميمونة ايراد البخارى بذلك ان هذا الحديث من مسانيد ميمونة لا من مسانيد ابن عباس ومن روى هذا الحديث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة ميمونة فقد اخطأ -

بَابُ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ

لما ثبت في الباب السابق عدم تنجس الماء قليلاً كان او كثيراً لم يتغير طعمه او ريحه - قصداً بعقد هذا الباب ان قوله عليه الصلاة والسلام لا يبولن احدكم - ليس لاجل ان البول فيه يقتضى تغيراً (في الحال) بل لانه متى بال واحد بال آخر ثم آخر وهكذا الى ان يخرج الى النتن والفساد كذا في الرسالة ويتعطل ان يكون غرض البخارى بعقد هذا الباب بعد الباب السابق الاشارة الى ان النبي عن البول في الماء السواك ليس لاجل النجاسة بل لاجل النظافة على وجه النظافة والمعنى باب في بيان حكم البول في الماء السواك وانه لا ينبغي لاحد ان يفعل ذلك وان الحديث صريح في ان البول في الماء الدائم ينجسه وان لم يتغير احد اوصافه ولما لا اغتسال فيه ايضا ينجسه والظاهر ان النبي عن البول في الماء الدائم للغير ميمونة لا للتنزيه والنظافة - قوله نحن الآخر من السابقين اي نحن الآخرون في الدنيا زماناً

على ما كلفه ايراد ابن حديث نحن السابقون الخ مناسب بترجمة تدارد ظاهر آتت به نسخة ابى الغرناذ اخرج اذ ابى هريرة ما تدرج في نسخة ميمونة است ان تمام اذ ابى هريرة ولهذا الحديث يرد في نسخة ميمونة ورواه مثل انما هذا حديث بياره اخرج كبره انه شيخان غالب آتوا تدارد نسخة ان ان حديث نحن السابقون است ليس انما هذا تصدير كبره بخارى بين حديث رواه اخرج كبره انه شيخان غالب آتوا تدارد نسخة ان ان حديث نحن السابقون

و السابقون بحسب الفضل والدرجات في الجنة -

بَابُ إِذَا الْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَدْرًا وَجِيفَةً لَمْ تَفْسِدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ

ای باب فی بیان آنکه اذ القی علی ظهر المصلی شیء نجس او جيفة ميتة لم تفسد علیه صلاته غرض المصنف بهذا الترجمة لیکم ان عروض الاشياء التي تمنع انعقاد الصلاة ابتداءً في أثناء هالاً تفسد الصلاة - کذا فی الرسالة - وحاصله ان المقصود بیان الفرق بین الابتداء والبقاء فمن حدث له في أثناء صلاته ما يمنع انعقادها ابتداءً ولم يعلم بذلك وتمادى - لا يتبطل صلاته بقاءً وانتهاءً وعليه يتخرج ضيق الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد ان سالت منه الى ما يرى من سر ما واستدل البخاري لذلك بمحدث ابن مسعود في قصة سلاجز ورسب تمامه (والجواب) ان هذه القصة انما كانت قبل نزول قوله تعالى وثيابك فطهر كما ذكر الحافظ العسقلاني في تفسيره - سوسة المداثر حيث قال - اخرج ابن المنذر في سبب نزولها من طريق يزيد بن مرشد قال القى على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلاجز ورسب فزلت وثيابه فطهر كذا في فتح الباري ص ۲۸۱ -

والعجب من الحافظ انه لم يذكر في هذه الرواية في هذا الباب الله اعلم - ثمراته لا يذكر ان هذه الصلاة هل كانت فريضة او نافلة وهل اعادها بعد ما علم بذلك حين تفرق جميع هؤلاء المفسدين من هذا المكان او لم يعدها ولا يذكر ان الله علم بوضع سلاجز او لم يعلم به لشدة الاستغراق في صلاته فكيف يصح التمسك به مع هذا الاحتمالات وميل الحافظ العيني الى ان ظاهر الترجمة يمشي على مذهب من يرى بعد ما اشتراط اخر الة النجاسة لصحة الصلاة وعلى مذهب من يقول ان من حدث له في صلاة ما يمنع انعقادها ابتداءً لا يتبطل صلاته فان قوله لم يفسد علیه صلاته معناه عدم الفساد مطلقاً وليس بمقيد بالشق الثاني راجع عمدة القاسم ص ۹۳ ج ۱ -

والاظهر ان مراد البخاري بهذا الترجمة بيان انه اذا علم منه النجاسة في أثناء الصلاة ولم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة فصلاته صحيحة وليس عليه اعادتها لان الطهارة وان كانت شرطاً للصلاة ولكنها سقطت لاحل عدم العلم بها - وعند السادة الحنفية صلاته باطلة يجب عليه اعادتها ان علم بها والحي اب ان هذه الواقعة كانت قبل نزول قوله تعالى في سوسة المداثر وثيابك فطهر والله صلى الله عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره فاستمر في سجدة استصحباً بالطهارة قال ابن بطلال ولا شك انها كانت قبل نزول قوله تعالى وثيابك فطهر

علی چون انداخته شود بر پشت مصلى پلیدی در زمانه یا مردارے فاسد نمی شود و بعد نماز او یعنی اگر چه تاویر بر بدن بماند و ملوث گردد چه ظاهر است که اگر دو رکعت آخری از آن باقی نباشد صحیح است اتفاقاً شرح شیخ الاسلام ص ۱۰ ج ۱ -

فظهر أنها أول ما نزل عليه من القرآن قبل كل صلاة قواله وكان ابن عمر إذا رأى في توبه
 دما يصلي وضوءه ومضى في صلاته ولم يذكر فيه إعادة الصلاة ومذهب الشافعي وأحمد
 وجواب إعادتها وقيد هامالك بالسقوط فإن خرج فلا قضاء وعند السادة الخنفية إن كان الدم
 أقل من الدرهم فلا تجب إلا إعادة قال الحافظ هذا لا أثر وصله ابن أبي شيبة من طريق بن
 ابن سنان عن نافع عنه أنه كان إذا كان في الصلاة فرأى في ثوبه دما فاستطاع أن يفضعه
 وضوءه وإن لم يستطع خرج فغسله ثم جاء فينبني على ما كان صلى وإسناده صحيح وهو يقضي أنه
 كان يرى التغرقة بين الاستلام والدم وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والأوزاعي
 وإسحاق وأبي شاذان والشافعي وأحمد يعيد الصلاة وقيد هامالك بالسقوط فإن خرج
 فلا قضاء واستدل للأولين بحديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم خلع ثوبه في الصلاة
 ثم قال إن جبريل أخبرني أن فيهما قد ساء أخرجه أحمد وابن داود وصححه ابن خزيمة
 ولم يذكر في الحديث وهو اختيار جماعة من الشافعية كذا في الفتح ص ١٢٦ ج ١ -

قواله وقال ابن المسيب والشافعي إذا صلى وفي ثوبه دم أو جنابة أي أثرها وهو المني
 ولم يعلم به فهو مقيد بعد ما علم أو صلى بغير القبلة باجتهاد ثم أخطأ فيه أو تيمم
 عند عدم الماء وصلى وفي نسخة فصل أي بالتيمم بشراد سلك الماء في وقته لا يعيد صلاته
 وبالجمله المراد بمسئلة الدم ما إذا كان بغير علم المصلي - وكذا الجنابة عند من يقول
 بخباسة المنى -

حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ سَلَاخِرٍ

استدل به البخاري على أن من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداءً لا تبطل
 صلاته ولو تبادى وعلى هذا ينزل كلام المصنف فلو كانت نجاسة فازالها في الحال
 ولا أثر لها صحت اتفاقاً - كذا في الفتح ص ١٢٦ ج ١ - وأيضا استدال به وأشهد المالكى، على طهارة
 فريث ما يلى كل لحمه وعلى أن إزالة النجاسة ليست بفرض قال الإمام القرطبي والدلائل
 القطعية تنوجب أن البتة عن شوب المصلي وبطلانه والمكان الذي يصلي فيه ومنهم من
 فرق بين ابتداء الصلاة بالنجاسة فقال لا يجوز وبين طهرها على المصلي في نفس الصلاة
 فيطرحها عنه وتصح صلاته والمشهور أن من ذهب ماله قطع طهرها للصلاة إذا لم يمكن
 طهرها بناء على أن أثرها واجب - كذا في عمدة القاري ص ٩٢ ج ١ -

بَابُ الْبُزَاقِ وَالْمُخَاطِ وَنَحْوِهِ فِي الشَّوَابِ

المقصود أن هذا فضلات طاهرة لا تفسد الماء ولا الشوب وهذا أمر مجع عليه
 ليس فيه خلاف إلا ما روى عن سلمان أنه جعل البزاق غير طاهر وعن النخعي أن اللعاب
 نجس إذا فارق الفم وكرهه الحسن بن حي في الشواب -

بَابُ لَا يَجُوزُ الرُّضُوءُ بِالنَّبِيذِ وَلَا بِالْمُسْكِرِ

أى باب فى بيان عدم رجوع الرضوء بالنبيذ والمسكر أما عدم رجوع الرضوء بالمسكر
فمما لا اختلاف فيه بين أهل العلم وأما عدم رجوع الرضوء بالنبيذ رأى بالماء الذى
ينبذ فيه النمر ولم يبلغ إلى حد الاسكار) ففيه اختلاف بين الفقهاء فذهب الإمام
مالك والشافعى وأحمد إلى أنه لا يجوز الرضوء به وذهب الإمام أبو حنيفة إلى جواز
الرضوء بالنبيذ. أعلم أن المصنف رحمه الله عقد الباب لبيان عدم الرجوع لكن الآثام
التي أخرجها إنما تدل على جواز استعمال النبيذ للوضوء مع الكراهة كما يظهر ذلك بآدى
تأمل - واحتج الإمام أبو حنيفة بحديث عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال له (فى ليلة الجنب) ما ذا فى إذا وتلك قال نبيذ قال تمررة طيبة وماء طهور فتوضأ به
وصلى الفجر وهو حديث رجاله ثقات روى من وجوه عديدة وطرق كثيرة لا
يمكن ردها أو ردها الترمذي والعيني - فهو حسن لذاته وصحيح لغيره قطعاً و
تضعيفه ضعيف ثباتاً وجزماً ما بان بالنبيذ وإن صار إسماً لم يخرجه
عن الماء المطلق كما هو التلخيص وماء المد وماء الباقلاء وماء الأشجار فإن الماء الذى
دقعت فيه أوراق الشجر يجوز الرضوء به بالاجماع وكذلك ماء البحر يجوز
الرضوء به بالاجماع مع كونه فى غاية الملوحة والمراساة والنزهة فدل
ذلك أن التغير اليسير بالطهارات لا يخرج الماء عن المائية المطلقة بشرط بقاء
الرقعة والسيلان - والجزم لا يضعفون حديث ابن مسعود ويقولون إن سلم
صحته فهو منسوخ بآية الرضوء وآية منحر البحر لأنه كان بكلمة وآية التيمم
نزلت بالمدينة قلنا، قلنا علمت حال حديث ابن مسعود فإن تضعيفه ضعيف
وإنكاره منكر وأما حديث النسخ بآية الرضوء فهو مشكل فإن واحداً ماء البحر
مع كونه فى غاية الملوحة والمراساة والنزهة لا يصدق عليه فلم تجز وأما
فذلكت واحداً ماء النقى فيه تميرات لم تغتير وصفه وراقته وسيلانه لا يصدق عليه
فلم تجز وأما ما كانا كائناً ما كانا فذلك لان غالب مياههم لم تكن حلوة فيلقون
فيها تمرات ليعمل شربها فافهم ذلك واستقم وقال محمى الستة لكن ثبت حديث ليلة الجنب
نقول ذلك لم يكن نبيذاً متغيراً بل كان ماء معد للشرب فيه تمرات تحتج بملوحتها

بَابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ آبَاهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ

أى فى بيان جواز غسل المرأة الدم عن وجه أبيه والمقصود أنه يجوز الاستعاذة
بالغير فى إزالة النجاسة والوضوء والطهارة بالنساء إن كانت من المحارم أو شارس
فى ضمنه لأن من المرأة غير ناقص للوضوء وما غسل النساء المتحدمات فى المستشفيات جرح المرضى لا شئ

بَابُ السَّوَالِ

أى فى بيان استحباب السؤال وفضله وأنه لا يختص بالناس بل يسر عند الاستيقاظ من النوم وتغير الغم وغير ذلك والله أعلم - (تنبيه) قد تكررنا فى الأحاديث واستفاضت فى فضيلة السؤال ومع ذلك لم يخرج المصنف منها فى صحيحه ولم يهتم به فى تراجمه كما اهتم بغيره فلعلها ليست على شرطه والله أعلم -

بَابُ دَفْعِ السَّوَالِ إِلَى الْأَكْبَرِ

مقصود من هذا الباب اثبات فضيلة السؤال ووجه دلالة الحديث أنه كان من عادته صلى الله عليه وآله أن ييسر أن يعطيه من كان صغير السن من الحضر إذا أعطى إليه شئ ذو خطر أن يعطيه لكبير منهم وأعطى السؤال أولاً نظر إلى الظاهر فقل له كبر ففهم منه فضيلة السؤال وكونه ذو خطر عند الله عز وجل. كذا فى الرسالة قباله (سرا فى التسوالت أى فى المنام كما فى رواية - وفى رواية سأيت فى المنام رفته الباري) فى قصة الرؤيا وقيل هى قصة اليقظة فذهب بعضهم إلى التعدد وذهب بعض إلى أنه رأى أولاً فى الرؤيا ثم وقع فى اليقظة -

فَائِدَةٌ فِي مَعْنَى الرَّؤْيَا

أعلم أن ما يراة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فى اليقظة يطلق عليه أيضاً الرؤيا تشبهاً برؤيا الناسم فلان الناسم يرى الشئ فى النوم ولا يراة غيره وكذلك النبى عليه الصلاة والسلام يرى الشئ فى اليقظة ولا يراة غيره وفى صحيح ابن حبان أن نبأ سارة عيسى ورواها (أى) - وكانت سأيت فى اليقظة بنسرا عند ولادته الشريفة وكذلك وقع إطلاق لفظ الرؤيا فى سفر دانيال على مشاهدات الأنبياء فى اليقظة بحصول أنواع غيبية عن هذا العالم عند نزول الوحي فإن نبى الله عند نزول الوحي عليه من عالم الغيب. يغيب من عالم الشهادة فهذه الغيبية وإن كانت فى اليقظة لكن لما شابهت الرؤية المنامية أطلق عليها لفظ الرؤيا فافهم ذلك واستقم هكذا أفاد شيخنا الأكبر مولانا الشاه السبيل محمد انوار انوار الله وجهه بين ما لقيامته ونظر آمين - وبهذا التقرير يخل عقدة السراوية التى أوسدها ابن اسحاق فى ببدء الوحي ففهمها - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاهنى جبريل وأنا ناسم بمنط من ديباج فيه كتاب فقال اقرأ قال قلت ما اقرأ قال ففتحنى ظننت أنه الموت ثم اسرسلنى - إلى أن قال اقرأ باسم ربك الذى خلق إلى - علم الإنسان ما لم يعلم - قال فقرأتها ثم انتهت فأنصرفت عنى وهبت من نوى فكان ما كتبت فى قلبى كتاباً بالحديث فتقوله فى أول الحديث فجاهنى وأنا ناسم - وفى آخر

الحديث فهبت من نومي - مخالف لحديث عائشة في بلد الوحي وسائر الاحاديث
الاسرار دقة في ذلك المدالة على ان نزول الوحي كان في اليقظة لان عائشة امرأتين
قالت في اول الحديث اول ما بدا لي به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا
الصالحة فكان لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح ثم حجب اليه الخلاء الى قولها حتى جاء
الحق وهو في غار حراء فلما كبرت ان الرؤيا كانت قبل نزول جبريل عليه السلام على النبي
صلى الله عليه وسلم بالقرآن - فالمراد بالمراد في حديث ابن اسحاق - هي هذه الغيبة
التي تحصل عند نزول الوحي - وقيل وجه الجمع بين الحديثين ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم جاءه جبريل في المنام قبل ان ياتيه في اليقظة ثم طمأنه وتيسر له عليه ورفقابه
لان امر النبوة عظيم وعيبتها ثقیل والبشر ضعیف - والله اعلم -

بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضوءِ

اي في بيان فضيلة البيتة على الوضوء والطهارة فان النوم على الوضوء سبب
لعماد الروح الى السموات ومعين على مشاهد ما فيها - قال ابن بطال الوضوء عند النوم
مندوب اليه مرغوب فيه وكذا التداعاء لانه قد يقبض روحه في نومه
فيكون قد ختم عمله بالوضوء والدعاء الذي هو امن افضل الاعمال - اه
وليكون صدق لرسولنا كما واعد من تلاعب الشيطان به في منامه - فخذ بالله منه
قوله قال لا ونبئت الذي امرت قال صلى الله عليه وسلم ذلت اشارة الى ان
الفاظ الادعية يجب مراعاة خصوصياتها ولا يبدل لفظ بلفظ وان كانا مترادفين
او متساويين وفيه اسرار ليس هذا موضع ذكرها - كذا في الرسالة -

نُكْتَةٌ

ختم المصنف رحمه كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة انه آخر وضوء امر به
المكلف في اليقظة بقوله في الحديث واجعله آخر ما يتكلم به واشعر ذلك بتجتم الكتاب
ودل الحديث على انه ينبغي ان
يكون خاتمة عمله بالدعاء
الذي هو من افضل

الاعمال

كما ختمه

بالوضوء

والله اعلم

(قس)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْغُسْلِ

لما فرغ عن بيان الطهارة الصغرى شرع في بيان الطهارة الكبرى قوله وقول الله تعالى
وان كنتم جنبا قال لكم ما في عرضكم بيان ان وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن (ف)

نكتة

قال تعالى في سورة المائدة - وان كنتم جنبا فاطهروا - او من صيغة الاطهارة وقال في
سورة النساء حتى تغتسلوا صرح بلفظ الاغتسال لان المقصود في سورة النساء بيان
مسئلة الغسل فصرح بلفظ الاغتسال والمقصود في سورة المائدة بيان كيفية الوضوء
وذكر حكم الغسل بتعاضد واستظهار اذ انما تكفي بلفظ الاطهارة صيغة المبالغة ليدل على ان الطهارة

في الغسل يبلغ

بَابُ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغُسْلِ

اي في بيان استحبابه قبل الغسل يعني انه سنة ومستحب قبل الغسل ويدل على
بعدا وقد امر الوضوء على الغسل بفضل اعضاء الوضوء ولان تقديمه اكل

بَابُ غُسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ

اي من اثار واحد يعني انه جائز وفيه خلاف البعض - كذا في الرسالة -

بَابُ الْغُسْلِ بِالصَّبَاعِ وَنَحْوِهِ

اي بالماء الذي هو قدر من الصواع ونحوه اي نحو الصاع من الاواني التي تسع ما
يسع الصاع ثالثا يثبت الباب لمزيد كره فيه قدر الصاع ووجه الاستدلال ثبوت
ذكره فيه بطريق آخر - كذا في الرسالة وقوله ونحوه فيه اشاراة الى ان المراد به
التخمين لا التحديد والتعيين.

بَابُ مَنْ أَقَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا

اي في بيان افاضة الماء في الغسل على

رأسه ثلاثا

عز فئات.

بَابُ الْغُسْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً

أما في بيان حكمه قال ابن بطال يستفاد ذلك من قوله ثم أقاض على جسدي لأنه لم يقيد بعدد - فيحمل على أقل ما يسمى وهو المرة الواحدة لأن الأصل عدم الزيادة عليها

بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْحَلَّابِ أَوِ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ

أما باب في بيان من بدأ الغسل يا ثامر الحليب أو يا ثامر الطيب يعني أنه كان يبدأ آتاهة بطلب الحلاب وتارة بطلب الطيب وقد عقد البخاري الباب لأحد الأمرين فوافى بذلك كراهة وهما الحلاب وكثيرا ما يترجم ولا يذكرون في بعضه حد يثالا موارم التبيه عليها لكن في نسخة والطيب باسقاط الالف (ت)

قال العلامة السندي رحمه ظاهر صنيح المصنف رحمه يقيد أنه حمل الحلاب على أنه نوع من الطيب وعلى هذا فالمناسب أن يجعل قوله إذا اغتسل من الجنابة على معنى إذا فرغ من الاغتسال وكذا يجعل قوله عند الغسل أي عند الفراغ منه إذا استعمال الطيب قبل الاغتسال غير معهود واسمها المعهود استعماله بعد لكن الصحيح أن الحلاب نوع من الاناء لما لا اغتسال وقد أكثر كلامهم لتطبيق كلام المصنف على هذا الصحيح إلا أن كلامه آيب وما ذكره ولا تكلف والله أعلم انتهى كلامه ولذا قال ابن الأثير في النهاية ص ٢٢٨ في هذا الحديث في كتاب البخاري أشكال ربما طفق أنه تأوله على الطيب فقال باب من بدأ بالحلاب والطيب عند الغسل وفي بعض النسخ أو الطيب ولم يذكر في الباب غير هذا الحديث أنه كان إذا اغتسل دعا بشئ مثل الحلاب وأما مسلم فجميع الأحاديث الواردة في هذا المعنى في موضع واحد وهذا الحديث منها وذلك من فعله يدل ذلك على أنه أراد الآنية والمقادير والله أعلم ويحتمل أن يكون البخاري ما أراد ألا الحلاب بالجيم ومعرب كلاب بمعنى ماء السراة ولهمذا ترجم الباب به وبالطيب ولكن الذي يروى في كتابه إنما هو بالحام وهو بها شبه كان الطيب لمن يغتسل به الغسل اليقين منه قبله وأولى لأنه إذا بدأ به ثم اغتسل أذهب به الماء انتهى كلامه قال الشافعي وفي الله الداهلي قدس الله سره الحلاب بالحام المهملة قيل له معنيان - الأول الحلاب بمعنى المنحلوب من البذر وسراة المخرج من عصارته وكان العرب يستعملون منحلوب بعض البذر وفي إبداءهم قبل الاغتسال كما يستعملون الطيب قبل ذلك وميل المصنف إلى هذا المعنى بقريضة الضمما من قوله أو الطيب إليه (والثاني) أن يكون الحلاب

على مقصود مؤلف آتست كه آن حضرت صلى الله عليه وسلم نزد غسل گاه ظرف آیه می طلبید مانند حلاب و غسل آنرا می کرد و گاهی خوشبو می طلبید و ابتدا آن می کرد و تیسیر القاری ص ١٢٤

بمعنى الآتية التي يحلب فيها اللبن الابل فيكون معنى قوله دعاشئ نعو الحلاب اي امره
 ان يقرب اليه ذلك الاناء المملو من الماء ليغتسل منه وقال يعضهم الحلاب بضم الحيم
 بمعنى ماء الواسد والعرب يستعملون الطيب وماء الواسد قبل الاغتسال ويبقى منه اثره
 في ابدانهم بعد الاغتسال وهو ايضا محتمل الكتاب والله اعلم - انتهى كلامه في رسالة التراجم
 وقال القاضي عياض الحلاب والمحلب بكسر الميم اناء يملأ ثم قد رحل الناقة وقيل المراد في
 هذا الحديث محلب الطيب وهو ليفتح الميم وهو حب يتعمل في غسل الايدي قال وترجمة
 البخاري تدل على انه تنفتحت الى التاويلين كذا في المتن وقيل المراد بالطيب ما يغسل به الرأس والبدن كالنختم
 وغيره على ما روى عن ابن مسعود انه كان يغسل رأسه بالخطمي ويكتفي بذلك في غسل الجنابة
 كما أخرجه ابن ابي شيبة وغيره عنه ورواه ابو داود مرفوعا عن عائشة باسناد ضعيف -
 كما في فتح الباري ص ٣١٨ ج ١ - فاشابه هذا الترجمة الى اختلاف طرق السنادية فتا سارة كان يبدأ
 بالماء بيدون تقديرا للغسل وقاسرة كان يبدأ بالغسل من خطمي او طيب او نحو ذلك
 هذا لا نقول العلماء الا علام يبين ميلا يتخذ منها ما شئت والذي ظهر لي بعد النظر
 هو انه يجب ان يراد بالحلاب حب المحلب الذي يغسل به الايدي - ويجوز ان
 ان يراد به اناء يسع قدس حلبة ناقة والمعنى الاول وان كان غير معروف بحسب
 اللغة لكنه ليس بمخترع بالكلية وكيف وقد ذهب اليه الاعلام فان امر يد به حب
 المحلب فالمعنى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان تاسرة يبدأ بالغسل باستعمال حب
 المحلب وتاسرة باستعمال الطيب وكلمة او في الترجمة للتعليم لا المتردي والقول
 بان الطيب انما يستعمل بعد الغسل لا قبله مجرد استبعاد فان كثير من الناس
 يستعملون الدهن والصابون المطيب قبل الغسل ثم يفيضون الماء على رؤوسهم
 واهل الفتيان يستعملون اللبن في الرأس قبل الغسل يفعلون ذلك لتلطيف شعور
 وان امر يد به الاناء - فينبغي ان يقدر في المعطوف ايضا لفظ الاناء ليتناسب
 المعطوفان اذ لا مناسبة بين الطيب وظرف الماء وغرض البخاري بهذه الترجمة
 انه يجب من الغسل بكل اناء سواء كان اناء الحليب او اناء الطيب وانه لا بأس ببقاء
 اثر اللبن والطيب في الاناء فانه اثر شئ طاهر اختلط بالماء الطاهر فلا بأس باستعمال
 هذا الماء وان هذا الاثر القليل لا يخرج به عن الماء المطلق - وهذا يظهر التقابل
 بين الحلاب والطيب فان في الحلاب رائحة اللبن وهي رائحة كريهة وفي الطيب
 رائحة طيبة فان اناء اللبن يبقى فيه رائحة اللبن بعد الغسل واناء الطيب يبقى
 فيه رائحة الطيب بعد الغسل فاشابه البخاري بهذه الترجمة الى انه لا بأس

عليه ويؤيد ذلك ما ورد في بعض الروايات وعابا ناء مثل الحلاب كذا في عمدة القاري

بالغسل من إناء بقي فيه أثر شيء طاهر وقد ذكر الحلاب لانه المقصود بالبيان وإما
الطيب فقد ذكره استطراداً وتبعاً -

وَالْحَاصِلُ

ان هذا الترجمة تحتل المعنيين ولكل منهما وجه جيه والله اعلم وقال في
المسئلة في سر أيت عن بعض اهل العلم ولا حفظه الا ان المراد بالطيب في الترجمة
الاشاره الى حديث عائشة رضي الله عنها انها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم
عند الاحرام قال والغسل من سنن الاحرام وكان الطيب حصل عند الغسل فاشهر
البحار الى ان ذلك لم يكن مستمرا من عادته انتهى - وهذا احسن الاجوبة عندنا
واليقربا بتصرفات البحار الى الله اعلم كذا في فتح الباري ص ١٩٣ ج ١ -

وقال الشيخ سر شيا احمد الكنگي هي قدس الله سره حاصل الترجمة ان هذا
باب يذكر فيه جواز الابتداء بالحلاب من غير ان يتقدم طيب وجواز الابتداء
بالطيب وعدم الابتداء به لانه لما ذكر في الرواية ابتداءه بالحلاب علم جواز ترك
الطيب وان الابتداء بالطيب ليس بواجب وان كان جائز انظر الى ما مر في غير
هذا الحديث فانهم انه عزيز - انتهى -

بَابُ الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ فِي الْجَنَابَةِ

اي في بيان انهما مطلقان في الشارع اما على سبيل الوجوب واما على وجه السنية اي
انها من غسل الجنابة اعم من كونها واجبين ام لا اذ دلالة الحديث الباب على الوجوب
ولا على عدمه وقيل اسراد بيان عدم وجوبهما لان في بعض روايات الحديث ثم تروضا وضوءا
للمضوءة فدل على انهما للوضوء وقام الاجماع على ان الوضوء في غسل الجنابة غير واجب
والمضمضة والاستنشاق من تنزه الوضوء فاذا سقط الوضوء سقطت تنزهه - اهـ -
ولا يخفى ان لفظ تنزه وضوءه ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم وان شئت فزيادة
التفصيل فارجع الى حاشية السند اي رحمه الله تعالى -

بَابُ مَسْحِ الْيَدِ بِالتُّرَابِ لِتَكُونِ الْقِي

اي في بيان استحباب مسح اليد بالتراب لتحصيل مزيد التنظيف -

باب هل يدخل الجنب يدا في الإثناء قبل ان يغسلها اذ لم يكن على يده قذرة غير الجنابة

اي اذ لم يكن على يده قذرة اي شيء مستكره من نجاسة وغيرها. غرض الباب
جواز ادخال الجنب يدا في الإثناء قبل الغسل اذ لم يكن على يده شيء مستكره

غير الجنبية مع سنية الغسل لان الحديث الاول من الباب ثبت منه بطريق الدلالة على
جواز ادخال قبل الغسل والحديث الثاني ظاهر في الغسل فطريق الجمع بينهما ان يحمل
الاول على الجواز والثاني على السنية واما ثبوت الادخال قبل الغسل بالحديث الاول
بطريق الدلالة فلان قول عائشة رضي الله عنها تختلف ايدينا بيد على وقوع الغسالة
في الاناء ظاهر افلها لم يتنجس الماء لسقوط غسالة الجنب ولم يحتضر منه فظاهر انه لا يجب
الاحتراز من ادخال اليد فيه ايضا قبل الغسل اذ لا شيء غير الجنبية في اليد فتأمل كذا في
الرسالة وبالجملة المقصود ببيان جواز الادخال وعدم اثره في الماء مثل تأثير القذر
الحقيقي في تنجيس الماء - وقال الحافظ ابن الملقن رحمه الله تعالى مرادنا اذا كانت يدا
طاهرتا من النجاسات وهو جنب فجاز له ادخال يديه في الاناء قبل غسلها فليس شيء من اعضائه
نجس بسببها فالمس من لا يتنجس - كذا في مجمع البحرين وقال شيخنا الاكبر مولانا الشاه السيد
محمد انصار رحمه الله الاشارة الى ان الماء المستعمل طاهر كما هو مذهب الجمهور من وفيه
اشارة ايضا الى نجاسة المني وانه من الاقذار وانه اذ لم يمتدح في دم الحيض قوله ولم يبرأ
عمر و ابن عباس باساق حبيه الاستدلال به لترجمة ان الجنبية الحكيمية لم كانت تنثر
في الماء لا تمتنع الا غتسال من الاناء الذي تقاطر فيه مالا في بدن الجنب من ماء اغتساله
فتح البارى يقول له تختلف ايدينا والاختلاف لا يكون الا بعد الادخال فدل ذلك على انه
غير مفسد للماء اذ لم يكن عليها ما يتنجس يقينا - وقال العلامة الكرماني لما جاز ادخال اليد
في اناء الغسل قبل تمام رفع الحديث جاز في ابتداءه ايضا - قوله اذ اغتسل من الجنبية
غسل يديه كان يفعل هذا عند خواف تلوث اليدين ويتركه عند اليقين على الطهارة
والنظافة فلا تعارض بينهما ويحتمل ان يكون الغسل على وجه السداب والفرات

لبیان النجسوات

بَابُ مَنْ أَقْرَعَ بِسَمِيْنِهِ عَلَى شَيْئَالِهِ فِي الْغُسْلِ

اي في بيان كيفية افراغ النبي صلى الله عليه وسلم الماء في غسله مقصودا ببيان
استحباب التيامن في الاغتراف من الاناء وعند الاستحجام -

بَابُ تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ

اي في بيان جواز التفريق في افعال الغسل والسواك خلافا لمن اشتراط الموالاة
كما هو المشهور من مذهب مالك قال الكرماني رحمه الله مراد منه بيان عدم وجوب الموالاة
حتى يجوز في الغسل ادخال عمل آخر مبينه وكذا في الوضوء - ومن صنع الترجمة
هي قوله ثم ينحى من مقامه فغسل قدميه وهو ظاهر لا خلاف فيه -

ثبت بحديث الباب التفريق بين اعضاء السواك اي غسل الرجلين وبقيته

الاعضاء فثبت في الغسل ايضا بطريق المقاسية اذ لا قائل بالفصل -

بَابُ إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ فَرِحَ

هل هو جائز ولا - مقصود ذلك اثبات جواز ذلك مع سنية ان يتوضأ بين الجماعين وذلك ثابت بالأحاديث الأخر ذكرها الحافظ في الفتح - وحاصله ان الغسل مستحب عند كل جماع وقيل انه واجب - قوله فيطوف على نسائه كناية عن الجماع وبذلك تظهر مناسبة الحديث للترجمة - فتح الباري - قوله قوله ثلاثين وفي صحيح الاسماعيلى قوله اربعين وفي الحلية انه اعطى قوله اربعين كل رجل من رجال اهل الجنة وفي الترمذى وصححه ان قوله رجل من اهل الجنة كناية عن رجل كذا في التوشيح للسيوطي

بَابُ غُسْلِ الْمَذَى وَالْوُضُوءِ مِنْهُ

غرض الباب ما ذهب اليه بعض العلماء من ان المني يطهر بالفرات مخصوص به وليس في المذي الا الغسل وايضا لا يجب فيه الاغتسال بل الوضوء فقط ويحتمل ان يكون غرض الباب ان جواز الاكتفاء على استعمال الاجزاء ليس الا في الخارج المعتاد اعني البول والغائط واما في غيره فيجب استعمال الماء والغسل كذا في الرسالة وذكره في كتاب الغسل من جهة انه مظنة الغسل لما كلفه المني ولذا سأل عنه على رضي الله عنه -

بَابُ مَنْ تَطَيَّبَ ثُمَّ اغْتَسَلَ وَبَقِيَ أَثَرُ الطِّيبِ

اي في بيان من تطيب قبل الاغتسال من الجنابة ثم اغتسل منها وبقي اثر الطيب في جسده لا غرض منه من الباب انه لو لم يبلغ في ذلك وغيره عند الاغتسال حتى لا يذهب اثر الطيب الذي كان قد استعمله قبل فلا بأس به بل هو جائز ثابت الاصل كذا في الرسالة - وحاصله ان ذلك ليس بواجب في الوضوء والغسل خلا لما لفت رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم -

بَابُ تَخْلِيلِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ

اي في بيان تخليل الشعر في غسل الجنابة حتى اذا ظن انه اروى بشرته افاض جلدا بان اوصل الماء الى تحت شعرة افاض

الماء على

رأسه

وجسده -

بَابُ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْجَنَابَةِ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ وَلَمْ يَغْسِلْ
مَوْضِعَ الْوُضُوءِ مِنْهُ مَرَّةً أُخْرَى

غرض الباب ان إعادة سائر اعضاء الوضوء غير الاثر مرد الاستدلال بظاهر
الحديث كذا في الرسالة -

بَابُ إِذَا ذُكِرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جَنْبٌ يُخْرَجُ كَمَا هُوَ وَلَا يَتَيَّمُّ

اي باب في بيان انه اذا ذكر الشخص وهو في المسجد انه جنب خرج على الحالة
التي هو عليها من غير ان يتيمم غرض الباب ان التيمم لم يرد في المسجد الا سادة الخروج
منه غير الاثر مرد بل الاثر مرد كذا في الرسالة - وحاصله ان من ذكر
في المسجد انه جنب فعلمه ان يخرج على حالته ولا يحتاج الى التيمم وعرفى عن
الشيخ سري واسحاق انه يتيمم للخروج -

بَابُ نَقْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ

اي انه جائز وعندى ان غرضه اثبات طهارة الغسالة اذا انقض لا يخلو عن أصابة
المرشاش بالبدن فتأمل - كذا في الرسالة - وقال الحافظ ابن الملقن رحمه الله تعالى
مقصودنا بالترجمة ان لا يتخيل ان مثل هذا الفعل لا طهر العباد و نقض له
قننه ان هذا جائز ونبه ايضا على بطلان قول من زعم ان تركه المندبل من قبيل البقاء
اثر العباد عليه وان لا يمسح بها هذا وقت ظن المهلل هذا احتمال والترجمة تالفا -
وتبين ان هذا ليس مغتراة وانما ترك المندبل والله اعلم خفا من فعل المترفين
كذا في مجمع البحرين -

بَابُ مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ

يعنى ان البداءة بالايمن في الغسل مطلوبة - كذا في مجمع البحرين -

بَابُ مَنْ اغْتَسَلَ عَرِيَانًا وَحْدَهُ فِي الْخُلُوةِ وَمَنْ تَسْتَرَوُا تَسْتَرُوا فَضْلًا

اي انه جائز والاولى السترة في ذلك الوقت ايضا كذا في الرسالة اشار بهذه الترجمة
الى ان كشف العورة في الخلاء حاجة ولا يجوز من غير الضرورة وعليه يجعل
خبر ابى داود اذا اغتسل احدكم فليستتر - قال شيخنا السيد الانوارى وسرد في
بعض الروايات من اغتسل في الفضاء فليخط حوله خطا لان هنالك من عباد الله من

يأتي منهم - أو كما قال - والتستر مطلوب في كل حال قوله ففسر الحجة ليظهر براءة كليم الله
من عيب الادسرة بطريق آخر العادة ليكون ايضا دليلا على نبوته كما يكون دليلا على
برأته والله اعلم - قوله قال بهن بن حكيم عن ابيه عن جده اعلما ان بهن ثقة و
كذلك ابوه حكيم تابعي ثقة لكنهما ليسا من شرط البخاري وجده معاوية بن حيدة
يفتح الحاء وسكون الياء صحابي -

باب التستر في الغسل عند الناس

يعني انه واجب لكن لا بأس اذا كان بينه وبين الناس سترا يستتر عن اعين الناس
كما قال تعالى يا بني آدم قد انزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم ومرتباتا - وقال تعالى
قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا افئدتهم وقال تعالى ثلاث عورات
لكم وقال تعالى والذين هم لفرفرهم حافظون -

باب اذا احتلمت المرأة

اي فعلها الغسل اذا سأت الماء اشاراة - الى الرد على من منع منه في حق المرأة
دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن ابراهيم النخعي واستجد التودي
في شرح المذهب صحته عنه لكن سوادا بن ابي شيبه عنه باسناد جيد كذا في الفتح
وتخصيص المرأة بالذكر في الترجمة للاختلاف في حكم احتلامها كما ذكرنا او اجل
وقوع الشبهة في المرأة -

باب عرق الجنب وان المسلم لا يجنس

اي في بيان حكم عرق الجنب وان المسلم لا يجنس ولو اجنب ومن لا يراه طهارة
عرقه واما عرق الكافر فهو طاهر عند الجمهور ركان المصنف يشير بذلك الى الخلاف في
عرق الكافر وقال قسما انه نجس بناء على القول بنجاسة عينه كما سياتي - فتقدير
الكلام بيان حكم عرق الجنب وبيان ان المسلم لا يجنس واذا كان لا يجنس نعرقه ليس
بجنس ومفهومه ان الكافر يجنس فيكون عرقه نجسا - (فتح الباري)

باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره

اي في بيان انه يخرج من الجنب ان يخرج عن بيته ويمشي في السوق قال الحافظ
ابن الملقن رحمه الله تعالى لاسناد البخاري رحمه الله تعالى ان الجنب يخرج زلة
التصرف في اموره كلها قبل الغسل ويرد به قول طائفة من السلف وجبت عليه
السوا - سري عن سعد بن ابي وقاص انه كان اذا اجنب لا يخرج لحاجة حتى

يَتَنَزَّاهُ عَنْ الصَّلَاةِ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَثَلُهُ وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي
عَمْرٍو لَا يَشْرَبُ حَتَّى يَتَنَزَّاهُ وَحَكَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْيَضَاءُ عَنْ عَائِشَةَ الْيَضَاءُ وَشَدَّ
بْنُ أَوْسٍ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمَجَاهِدٌ وَابْنُ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْخُضَعِيُّ
وَأَسْتَدَالُ لَهُمْ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا سَرَّ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَأْكُلَ
تَوَضَّأَ وَضَمَّ رَأْسَهُ وَابْنُ دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ - كَذَا فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ -

بَابُ كَيْفِيَّةِ الْجَنْبِ فِي الْبَيْتِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

أَيُّ هَذَا بَابُ فِي بَيَانِ جَوَائِزِ كَيْفِيَّةِ الْجَنْبِ وَاسْتَقْرَإِ فِي بَيْتِهِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ الْغَسَالِ
بِعَنَى يَجُوزُ لِلْجَنْبِ الْمَلَكُ فِي بَيْتِهِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ الْغَسَالِ وَقِيلَ إِشَارَةُ الْمَصْنُوعِ بِهَذَا
الْمَرْجُوعَةِ إِلَى تَضْعِيفِ مَا سَرَّ أَوْ لَا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ عَلَى مَرْفُوعِ عَائِشَةَ الْمَلَكَةُ
لَا تَدْخُلُ بَيْتَانِيهِ كَلْبٌ وَلَا صَوْرَةٌ وَلَا جَنْبٌ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ
حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْجَنْبِ مَنْ يَتَرَاهُ وَلَا يَغْتَسِلُ وَيَتَّخِذُ بَتْرُكَهُ
عَادَةً حَتَّى تَقُوتَ الصَّلَاةُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْجَنْبِ مَنْ لَمْ يَرْتَفِعْ حَدَّثُهُ كُلَّهُ
وَلَا بَعْضَهُ لِأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ سَرَّ تَفْعُلُ بَعْضَ الْحَدَثِ - كَذَا فِي الْفَتْحِ وَالْعَمَلَةِ -

بَابُ نَوْمِ الْجَنْبِ

أَيُّ فِي بَيَانِ جَوَائِزِ النَّوْمِ لِلْجَنْبِ مِنْ غَيْرِ وَضوءٍ كَمَا سَرَّ وَبِهِ الْقَوْمُ مِنْ عَنِ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَامُ وَهُوَ جَنْبٌ وَلَا يَمْسُ
مَاءً وَلَكِنْ أَلَا وَلِيَّ أَنْ يَتَنَزَّاهُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ - وَهَذَا الْبَابُ سَائِقٌ مِنْ شَيْخَةِ لِاسْتِغْنَاءِ
عَنْهُ بِالْبَابِ الْآتِي رَدًّا - وَقَالَ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَوَابِ اسْأَلِ ابْنَ أَبِي قُرَيْبٍ
وَهُوَ جَنْبٌ أَيْ ابْنُ أَبِي قُرَيْبٍ إِذَا نَامَ ضَاغًا كَرَفْلٍ قَدْ أَيْ إِذَا سَرَّ إِذَا سَرَّ الْقَادِ
فَلْيَرَقْدْ بَعْدَ التَّوَضُّعِ فَالْأَمْرُ لَا بِأَحَدٍ الرَّقْدُ قَبْلَ الْغَسَالِ بِقَرِينَةِ الْأَجْمَاعِ
عَلَى عِلْمِهِمْ وَجَوَابُ الرَّقْدِ وَتَدْبِيرُهُ -

بَابُ الْجَنْبِ يَتَنَزَّاهُ ثَمَّ يَنَامُ

أَيُّ بَابُ بَيَانِ نَدَابِ الْوَضوءِ لِلْجَنْبِ إِذَا سَرَّ النَّوْمَ رَدًّا - وَالْمَقْصُودُ بِالْبَابِ
بَيَانُ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْجَنْبِ أَنْ يَتَنَزَّاهُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ وَاسْتِحْبَابُ الْوَضوءِ قَبْلَ النَّوْمِ
مِنْ هَبِّ الْأَمِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَهُوَ قَوْلُ جِهْمِ سَرَّ النَّائِمِينَ وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ
إِلَى وَجُوبِ الْوَضوءِ لِلْجَنْبِ قَبْلَ النَّوْمِ وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ كَيْفِيَّةٌ

عَلَى أَيْ إِذَا كَانَ وَنَاسْتَقْرَأَ وَبِخَانَةِ مَسْتَقَرِّهِ وَغَيْرِهِ كَمَا غَسَلَ بِمَاءٍ وَتَقَرَّرَ الْقَامِرُ -

النوم بدون الوضوء والحكمة في هذا الوضوء مع انه لا يرفع الجنابة - لتخفيف
في الحديث فانه يرفع الحدث عن اعضاء الوضوء ولئلا يقرب به الشياطين وليمكن صعود
سروحه الى السماء في النوم وسيرة في الملكوت فان الجنب لا يصعد بروحه وليبيت
على احدى الطهارتين خشية ان يموت في منامه.

باب اذا التقى الختانان

اي في بيان حكم التقاء الختانين وهو على ما قال الشافعي والى الله الذي اهلوى ان
الغسل عند ذلك احوط واولى ومن ذهب الى لف في هذه المسئلة هذا كما سيجرى
به (كذا في الرسالة) فبيل المصنف في هذه المسئلة الى ان التقاء الختانين بدون
الانزال ليس بموجب للغسل وانما يستحب الغسل عند الاحتياط وهذا مخالف لما
ذهب اليه الجمهور والى الله اعلم - ولا يبعد ان يقال ان مرادنا بالاحوط معناه
المتعارف عند السلف كما جاء لفظ الخير ولفظ ينبغي في القرآن بمعنى الواجب فلذلك
لا يبعد ان يكون لفظ الاحوط باعتبار ما معناه الا صلى متشا ولا للمرجوب والله اعلم -
ولذا قال شيخنا السيد الانصاري يمكن ان يؤول قوله هذا الى ان الاحوط
لا يخصص في الاستحباب بل يطلق على الواجب ايضا كما قال تعالى وايضا لتهن احق برون
فان فعل ههنا المجرد التاكيد لا للتمييز وبيان النسيان فليكون معنى كلام الامام البخاري
انه لما تعارض الدليلان واختلفت الآثار في المسئلة اخترت الواجب احتياطا كما
يقال الاحتياط في الواجب فيجوز ان يكون قوله مخالفا لاجماع الصحابة واتفاق الامة
الاربعة وهذا المعنى هو الابن بشان البخاري وجلالته ان لا يخالف اجماع الصحابة
واتفاق الامة الاربعة ولذا لم يترجم بوجوب ترك الغسل وانما ترجم ببعض ما
يستفاد من الحديث من غير هذه المسئلة قوله قال عثمان يترك الغسل ولا يصلي ذكره
الى الظاهر ان هذا كان قبل اجماع الصحابة على وجوب الغسل من مجرّد التقاء الختانين
وبدل على ذلك ما روى ان عثمان وعليهما وغيرهما كانوا يفتنون بوجوب الغسل
من مجرّد التقاء الختانين فهذا - رواية لما كان ولا شمس ومثل هذا الكثير في الرواية
فانهم يروون الاحكام المنسوخة ولكن يمكن عملهم وفتواهم على الناس لا على المنسوخ
ولا بأس برواية المنسوخ - قال الكرماني قال ابن المديني هذا حديث شاذ وقد روى
عن عثمان وعلي والى انهم افتوا بخلافه وقال يعقوب وهذا منسوخ وكانت هذه
الفتاوى في اول الاسلام ثم جاءت السنة لسوجب الغسل ثم حصل الاجماع به بعد ذلك
قال الطحاوي اجماع منسوخ للصيام والحج وموجب للحمل والمهر سواء انزل معه او لم
ينزل وكذا ان واجب الغسل سواء معه الانزال ام لا - انتهى - وقد انعقد اجماع على
وجوب الغسل في عهد عمر بعد مشاوره الصحابة - وعليه اتفاق الامة الاربعة والى خلافه

ذلت الاداء واد الطاهرى ولا يعاب بخلافه قال ابو عبد الله البخارى الغسل بضم الغين اس
الاغتسال من الايلاج بدون انزال احيطاى اكثر احتياطا من ترك الغسل وعن الاكتفاء
بغسل الفرج والنقى ضرر وذللت الاخر بفتح الحاء اى ذلت الوجه الاخر وذللت الحديث
الاخر الذى يدل على عدم وجوب الغسل وهو حديث عثمان وابي بن كعب وفي نسخة
الاخر بالماء وكسر الحاء وفي نسخة الاخير اى آخر الامرين من فعل الشارع انما بيناه لا خلا فيه
اى انما ذكرناه اشعارا باختلاف الصحابة في السجواب وعدمه او ذكره لا خلا فيه
المحدثين في صحته وعدمه كذا في شرح الكرماني وشرح شيخنا الاسلامي الانصاري
واما كان هذا الاختلاف قبل ان يبلغهم النسخ فلما بلغهم النسخ رجح من قال بالماء ضرر
في الاكسال وتروى عمله السابق فقد علموا ان الماء من الماء انما كان مخصصا في اول
الاسلام ثم امرهم النبي صلى الله عليه واله بالاعتسالة فاتفق الصحابة على وجوب الاغتسال
بالاكسال واجمعوا عليه وما سواه المني منون راي الصحابة الكرام حنا فهو عند الله حسن
قوله والماء القى اى النصف وهذا اللفظ انسب للنسخة الاخر بفتح الحاء ولفظ الاخر
يفتح الحاء اشارته الى حديث الماء من الماء وهو منسوخ باجماع الصحابة والتابعين
فقول المصنف المماز رحمه الله تعالى وذللت الاخر ان تروى بفتح خاء آخر كان منه
ميلا لمن ذهب داود الطاهرى وان تروى بالماء وكسر الحاء كان ميلا منته الى النسخ كما هو
من ذهب الجهمي راي ان حديث الماء من الماء منسوخ وعلى ذلت اجماع الصحابة والتابعين
واجماع الائمة المجتهدين فاللا يلق بشان الامام البخارى وشان امامته وجلالته ان
لا يخالف الاجماع وهو المعطوف في الدين -

باب غسل ما يصيب من فرج المرأة

اى انه لا امر فحين الاكسال وعدم الامناء كذا في الرسالة ثم كتاب الغسل والله
الحمد والمنة اللهم اغسل عنا الا وخرار واجعلنا من الطاهرين الابرار بحق سيدنا
مولا محمد بن سيدنا الصادق والامام خيرا وآله الاشراف الاطهار وانهم اجد الطيبات
الطاهرات واصحابها المهاجرين والانصار وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين -

على قوله قال ابو عبد الله الغسل احوط ففتى مؤلف ابو عبد الله البخارى ودين صيرت غسل كبرون ترويك
تر است باحتياط يعني به تقدسه كما تاسخ ثابت في ذلك الاخير انما بيناه لا خلا فيه ودين حديث آخر
كه دلالت على كونه بعدم وجوب غسل بيان نكره ام آخر انكره اذ جهت اختلاف صحابه كه بعضه فتوى يروى
وجوب داده انه وبعضه به وجوب والماء القى وآب يعني غسل كبرون ياكلب كسند تروى است
تيسير القارى ص ۱۱۳ - على اى ذكره شستن انچه مسير سد مردمانه فدرج نون نسرد

انتقاء بے انزال انه رطوبت وجبہ آن

شیخ الاسلام ص ۱۱۳ ج ۱ -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحيض

أى هذا الكتاب فى بيان أحكام الحيض وما يكون من عينه كالنفاس وما استخاضة
ولما قرئ المصنف رح من بيان أحكام الطهارة من الأحداث شرع فى بيان الطهارة من
الحيض الذى هو من الانجاس والحيض فى اللغة السيلان من حاض الوادى إذا سال -
وفى الشرع سيلان الدم من الرحم بعد البلوغ فى أيام متتادة على وجه الصحة -
والاستخاضة جريانها فى غير أوقاتها على وجه المرض من عرق فمه يادى الرحم يسمى
العاذل بالذال المعجمة قال ابن رشد اتفق المسلمون على أن الدم الذى يخرج
من الرحم ثلاثة دمر حيض وهو الخارج على وجه الصحة ودم استخاضة وهو
الخارج على وجه المرض وأنه غير دمر الحيض لقوله صلى الله عليه وسلم إنما
ذلت عرقى وليس بالحيضة ودم نفاس وهو الخارج مع الولد كذا فى بداية
المجتهد ص ٢٢٣ - قالوا ودم الحيض يخرج من قعر الرحم ودم الاستخاضة يسيل
من عرق فمه الذى يسيل منه فى أدنى الرحم وسمى بالعاذل - قوله وقول الله

عز وجل ودخلن قلبه من الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى الحيض ولا تقربوهن حتى
يظهرن - إلى قوله ويحب المتطهرين معنى الآية - أن الحيض قد سرائنته و
نجاسته فينبغى أن يعتزل عنه ويجتنب عن القربان والمباشرة فى حالة الحيض
ولكن إخراج الحائض من البيت كما كانت اليهود تفعله تخلوا فراط وقربانها فى
نم من الحيض كما كانت النصارى تفعله تفريطا لا اعتزال عن قربانهم ومباشرتهم مع
المخالطة معهم فى البيوت فى الأكل والشرب غاية الاعتزال ونهاية التوسط
بين إفراط اليهود وتفريط النصارى - ولما كان الاعتزال مختلف المراتب مختلف
الفقهاء فى تحديدها فمنهم من ذهب إلى أن المراد فى الآية هو الاعتزال فى الجماع فقط
بدليل قوله عليه الصلاة والسلام اصنعوا كل شئ إلا النكاح أى الجماع فقط ومنهم
من ذهب إلى أن المراد به الاعتزال فى الجماع وما فى حكمه من المباشرة القاضية تحت
اسرة إلى الرتبة فجعلوا ما يقرب من الجماع فى حكم الجماع وأدخلوا الجماع والمباشرة
كلها تحت الاعتزال

الما صوابه

وهذا

هو منشأ

الاختلاف -

باب كيف كان بدء الحيض

يعني انه كيف كان ابتداء هذا الجنس وكيف ظهر من ستر العدم الى بباطن الوحي و لا يخفى انه لا يختص بأول احواله اذ ليس المراد بيان اول الحال من احوال الحيض دون احواله المتوسطة و احواله الاخيرة بل المقصود بيان ابتداء هذا الجنس في عالم الجنس وهذا كما ذكرنا في بدء الوحي مفصلا فارجع اليه كرتين -

قوله و قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا شيء كتبه الله على بنات آدم يعني انه شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم تغذية لاجتهن خلافا لبعثهم فانهم قالوا كان اول ما ارسل الحيض على نساء بني اسرائيل ابتداء لهم بالتشديدات التي كانت عند هجر في الحيض كذا انه شرح بن الملحق والرسالة وقال الحافظ العسقلاني ما حاصله ان ابتداء الشدة في الحيض طول مكث النساء فيه انما كان من نساء بني اسرائيل والا فاصل الحيض ثابت من زمن خلقها بالسلا كما روي الحاكم باسناد صحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان ابتداء الحيض كان على حواء عليها السلام بعد ان اهبطت من الجنة انتهى محصله وقيل المراد بالارسال حكمه فان الحيض لم يكن له قبل ذلك حكم من حلة او حرمة فاول ما ارسل وانزل الحكم في ذلك كان على سان انبياء بني اسرائيل وقيل لان الله تعالى قطع عن نساءهم الحيض عقوبة لهن ولازواجهن لكثرة عنادهن ومضت على ذلك مدة ثمان الله تعالى رحمهم واعاد حيض نساءهم الذي جعله الله سبحانه جوارحهم فلما اعدا عليهن كان ذلك اول الحيض بالنسبة الى مدة الانقطاع فاطلق الاولية عليه بهذا الاعتبار لانها من الامور النسبية والله تعالى اعلم -

وقال تعالى في ذكرها عليه السلام واصلحنا من زوجة يعني سر الله اليها حيضتها فان المرأة اذا ارتفع حيضها لات حمل قوله غير ان لا تطهر في البتة واذ لا طهرات بالبتة فلا سجي ايضا اذا السجي مرتب على الطهرات بالبتة . قوله وصحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساءه بالبقر اي سبيح منهن . فان النساء في ذلك الوقت كن سبعاً -

باب الامر للنساء اذا انفسن

اي في بيان الحكم المتعلق بالنساء اذا خضن ما ذايغفن في وقت الحيض كذا و مراد في بعض الروايات وفي اكثر النسخ والروايات ساقط والمراد به الامر بالمحائض باداء مناسك الحج سوى الطهرات اذا حاضت فان المراد بالنساء في الحديث الحائض وحديث الباب ظاهر المناهضة بكلا البابين -

على معنى حيض كسب مشدوع هو اورد اسكافا كسب من هو اورد اسبابه من كذا احكام تامل هو -
على مروي است كذا ان وقت بلغت ثمن بوده انه - كذا في تيسير القاري ص ۱۱۵ ج ۱ -

باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله

أي تسريح شعر رأسه وتنظيفه والمقصود بيان جواز استعمال المرأة وجهه الحائض وهو
اجماع وأنه لا بأس بهذا القدر من المخالطة ولا يجب الاعتزال عن الحائض بالكلية كما توهم اليهود

باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض

يعني يجوز لقراءة القرآن في محل النجاسة ويقرب من موضعها إذا كانت النجاسة مستورة
غير مكشوفة - وكان الرجل في حجر امرأته نوع من المخالطة والقربان فلا بأس
بهذا القدر من قربه فتأتيه بالمصحف الخ إشارة إلى جواز حمل الحائض العلاقة التي فيها
المصحف لكن من غير مسسه ووجه إدخال حدث عائشة رضي الله عنها في الباب أن شيئا من منزلة
العلاقة والشارع بمنزلة المصحف لأنه حامله وفي جوفه -

باب من سبى النفاس حيضا

أي في بيان جواز إطلاق النفاس على الحيض وإطلاق الحيض على النفاس لا يتم سواء
في الحكم حاصل ما أساءه البخاري أن إطلاق الحيض على النفاس - والنفاس على الحيض
شائع فيما بين العرب فكان ما ثبت من الأحكام للحيض ثابتا للنفاس أيضا فلم يصح الشارح
بالفصيل هذا غرضه من حيث القصة فتدبر وتشكر كذا في الرسالة - واعترض بأنه
لا مطابقة بين الحديث والترجمة فإن الذي في الحديث أن النفاس احتضت فحى
الحديث تسمية الحيض نفاسا لا تسمية النفاس حيضا فكان ينبغي أن يقال باب من سبى
الحيض نفاسا - واجيب بأن البخاري أساء التنبيه على أن حكم دم النفاس وحكم دم الحيض
في ترك الصلاة واحد وهو واحد ولما لم يجد البخاري حديثا على شرطه في حكم النفاس استنبط
من هذا الحديث أن حكمها واحد لأنه إذا كان الحيض نفاسا وجب أن يكون النفاس حيضا
لاشترائيهما في التسمية من جهة اللغة لأن الدم هو النفس وقال شيخنا الأكبر مولانا الشافعي
السيد محمد النوار سرح غرض البخاري بهذا الترجمة الإشارة إلى أن دم النفاس هو دم
الحيض كان منصوبا إلى غداة الجنين فمتى تمت مدة الحمل وحصلت الولادة افتتح رحم الرحم
وخرج منه ذلك الدم فإذا حمل كان دم الرحم منسلا وكان دم الحيض محتبسا في الرحم منصوبا
إلى غداة الجنين فإذا افتتح رحم الرحم تنفس بالدم فالنفاس هو بعينه دم الحيض ففيه
إشارة إلى أن الحامل لا تحيض كما

هو مذهب

السادة

الحنفية

باب مباشرة الحائض

أى فى بيان حكم التقاء بشرتها ببشرتها بعلها بدون الجماع أى فى بيان حكم ملاصقة الرجل
ببدن الحائض بدون الجماع وهو أنه لا يجوز لمن لا يثيق بنفسه والمباشرة بمعنى ملاصقة
البشرية البشرية. لا بمعنى الجماع فإنه ظاهر الجماع. الحُرْمَةُ -
قال الشافعي رحمه الله تعالى قد سأل الله سبحانه عنى أنما جائز فيهما فوق الاضرار
وأما فيما تحت الاضرار فلا يجوز من خلا فالبعض العلماء قائمون بوجوب ذلك مع
التواقي عن الفرج ومن صنع الذمير وقوله أيكسر ميلك إربه الظاهر من هذا الكلام
أن هذا ذهب عائشة رضي الله عنها كراهة المباشرة لغير المتوثق بنفسه كذا فى الرسالة
والإسراء بكسر الهمزة وسكون الشاء وهو واحد أى فرجه وروى بفتح الهمزة
والشاء أى أى حاجته أى شهواته والمعنى أيكسر اضبط لفرجه أو شهواته فلا يغشى
عليه ما يغشى عليك ردت علم إن هذا ذهب إلى حنيفة وأبي يوسف ومالك و
الشافعي أنه يجزى عليه ما بين السرة والركبة وهو المراد بما تحت الاضرار (ربايل
حديث الباب) وروى أبو داود عن حكيم بن حزام عن عمه أنه سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل لى من امرأتى وهى حائض قال لك ما فوق
الاضراس ومن ذهب محمد بن الحسن وأحمد أنه لا يجزى ما سوى الفرج (ربايل حديث
مسلم عن أنس أن اليهودى دكانى إذا حاضت المرأة فيهم لم يمسوا فكلوها فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شئ إلا النكاح - وحديث الباب عن عائشة رضي الله
عنها ومحمد وأحمد ومحمول على الاستحباب لكن ياباة قولها فى الحديث أيكسر ميلك إربه
فأنه ظاهر فى التشديد والتعليق كما قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى فى شرحه الفارسي فى
ص ٣١٣ وقال العارف الشعرانى ويؤيد الأول أى قول الجمهور من ظاهر قوله تعالى ولا
تقر بوهن حتى يظهرن فإن ما بين السرة والركبة يطلق عليه قربان ومن حمله على الحمى
يؤيد ذلك أن يقع فيه انتهى وهذا الكقول له تعالى ولا تقر بوهن أى بمباشرة مباديه
القرينة أو البعيدة فضلا عن مباشرةه وكقوله تعالى ولا تقر بوهن الفواحش فلا يبعد
أن يقال إن المراد بالاعتزال فى قوله تعالى فاعتزلوا النساء فى المحيض هو الاعتزال
عن الجماع والمراد بالقربان الممنى عنه فى قوله تعالى ولا تقر بوهن هو المباشرة بين
السرة والركبة ويكون معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا النكاح - النكاح وما قاربه
ولا يبعد أن يكون القصر فى قوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شئ إلا النكاح قصر

له أى در بيان اختلاف نمودن مرد و پریستن بدن و سے یہ بدن حائض نہ بمعنی جماع کہ ظاہر الحرامت
است شیخ الاسلام ص ٣١٣ ج ١ -

اضافيا بالنسبة الى المأكلة والمشاربة والمساكنة مع الحائض لا بالنسبة الى المباشرة بل بغير
السرة والركبة . قوله امره ان تنزرن في فوارجها شربا شربا لها المراد بالمشقة ملاقات البهرة
البهرة وليس المراد به الجماع وقال ابن بطال في الحديث بيان قوله تعالى فاعتزلوا النساء
في الحيض ان المراد به الجماع لا المأكلة ولا المشربة في ثوب واحدا (ك)

بَابُ تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمِ

اي في ايام حيضها قبل تزلت ذكر الصلاة لان تركها الصلاة وافهم من اجل ان الطهارة
شرط في صحة الصلاة وهي غير طاهرة فلا يمكن اداءها في حالة الحيض بخلاف الصوم
فانه لا يشترط له الطهارة فكان تركها للصوم من باب التعبد . والظاهر ان عدم ذكر الصلاة
ههنا لاجل انه يعتقد لها بابا على حد كما سيأتي باب لا تقضي الحائض الصلاة وامتنان الصلاة عن
الصوم بان الصوم يجب قضاءه والصلاة لا تقضي اصلا لا اداء ولا قضاء .

قوله ما رآيت من ناقصات عقل ودين الى قوله قلن وما نقصان ديننا علمان هذا السؤال
يبيد دليل نقصان عقلمن ودينهن فانهم لاجل عقلتهن ونقصان عقلمن غفلن عن نقصان
عقلمن والمر اجعة في القول الى الرسول دليل نقصان الدين وفي الحديث دليل على
ان النقص من الطاعات نقص في الدين وان ملالت الشهادة العقل .

بَابُ تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا اِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ

اي توافي الحائض المناسك المتعلقة بالحج والعمرة سوى الطواف فانه اداء بالقضاء هو نفس
الاداء والفعل لا القضاء المصطلح واستعماله على هذا الوجه كثير مراده بذلك انه يجوز
للمحائض والجنب قراءة القرآن وروى عن مالك بن نوح . اي الحجوا انهم مطلقا وروى عنه
الحجوا انهم المحائض دون الجنب لان الحائض اذا قرأت قرأتها لم تنسب اليها القرآن بخلاف الجنب فان
مداة الجنابة لا تطول وذهب الجمهور الى المنع مطلقا . واعلم ان البخاري ذكر في هذا
اخبار ستة من الآثار واستدل بها على جواز قراءة القرآن للمحائض والجنب مطلقا سواء
كان قليلا وكثيرا وفي كل ذلك مناقشة واستدلال عليه الجمهور باحاديث صحيحة وردت

على قوله ما رآيت من ناقصات عقل ودين الخ انما يريد بهم انهم مكملات ومقدّمات جواب است ومقصود ان النقص
ادب باب عقل خالص مرد وانا ضابط وهرشابه باصفت نقصان عقل ودين انهاست منه آنكه در واقع ناقصات
عقل ودين سواسية اين فرقه با مشدك ودين صفت از باب اينهاست و قوله فذلك من نقصان دينها .
المراد ببعضه ببدن الله تعالى است وانه في ادب ان دخل نيت وانه ثم يكره وعلوم ياتر ونيك
همي پيدا كند وانه ما يبرين حال خط كند ودرجه انهاست از به اسع مردان

بفتح الجنب والحائض عن قراءَةِ القرآن - ومنها حديث عليّ بن ابي طالب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يجنبه عن القرآن شيء ليس الجنب براه ولا المحض بالسنن وقال الترمذي حسن صحيح وصححه ابن حبان
ايضا ومنها حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرب الحائض ولا الجنب شيئا من
القرآن اخرجه الترمذي وابن ماجه ومنها حديث عبد الله بن رواحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي
ان يقربوا من القرآن وهو جنب رواه الدارقطني وقال اسنادك صالح وقال الترمذي وهو قول اكثر
اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم مثل سفيان الثوري وابن
امبارك وانشافه واحمد وسحاق قالوا لا تقرب الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن - اخر
وقال اهل الحقيقة القرآن كلام الله تعالى والكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس
فلا يناسبه ان يبرس من محل موصوف بالقداسة كذا في الميزان الكبير للشعراني ص ١١١
ولما لم يصح عند البخاري في هذا الباب شيء ذهب الى جواز قراءَةِ القرآن للجنب والحائض
من غير تفصيل بين القليل والكثير والعبد والسيان على خلاف ما ذهب اليه الجمهور واستدل
بذلك بما صح عندنا ولكن لا يخفى انه استدلال بالعموم مات والاطلاقات المحتملات والجمهور
تسكوا بالنصوص الواضحات المعكمات وهي صحاح وحسان ولو كانت كلها ضعفا لكان المجموع
حجة كما قال الحافظ العسقلاني في هذا الباب لم يصح عند المصنف في هذا الباب شيء من الاحاديث
السواء في ذلك وان كان محمولا ما ورد في ذلك نقض مربة الحجة عند غيره -

قوله يذكركم الله على كل حيائه وجه الاستدلال منه ان الذكر اعظم من ان يكون بالفاظ
لغير آت و بغيرها - قوله فيكون يتكبيرهم ويذعنون بآراءهم والذماء اعظم من
ان يكون بالذماء المذكور في القرآن وفي الحديث - قوله ان هرقل دعا بكاتب النبي
على الله عليه وسلم وجه الاستدلال منه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث كتابا الى الكافر
وكتب فيه شيئا من القرآن مع علمه بانه كافر غير طاهر فحق من مستهم وقرأتم له فدل ذلك
على جواز القراءة للجنب - واوجب عنه بان الكتاب كان مشتملا على اشياء غير الآيتين فاشبه
ما لم يذكر بعض القرآن في كتاب الفقه والتفسير فانه لا يمنع قراءته ولا مشه عند الجمهور لانه ليس
بغير آت خالص بل هو غير القرآن خالص في اثناءه شيء من القرآن بطريق الاقتباس وايضا لم
تكن كتابة الآية في الكتاب لغرض التلاوة وانما كانت لمحض الذعن والقبول والبيان
تكن قراءته هرقل على قصد التلاوة ولم يكن يعلم انه قرآن وانما كانت قراءته هرقل
لأجل انه كتاب جاء اليه وقد جرت فقرء الحنفية قراة آية آيتين اذا لم يكن مقصود
التلاوة مثل ان يقرأ أسرى بنا اثنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار بنية
الذعاء - ومثل ان يقرأ أسرى الفاتحة بنية الثناء وقد نص احمد انه يجوز مثل
ذلك في المكاتبة لمصلحة التبليغ وقال به كثير من الشافعية - وغيرهم من اهل العلم
قوله اني لا ذبح وانا جنب وقال الله عز وجل ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
امراد ان الذبح مستلزم مرش عاكذ كرم الله والتسمية عند الذبح بمقتضى هذه الآية

فدال على انه يعجز عن المجذب تلاوة القرآن -

باب الاستحاضة

اي في بيان حكم الاستحاضة ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة لاشتماله على بيان حكم الاستحاضة وهو ترك الصلاة والصوم بل هو دم العرق يحكمه حكم السراة والجرح اسائل وليس بالحبيضة لانه يخرج من عرق منه في اقصى الرحم - ودم الاستحاضة ليس من الرحم بل من عرق آخر قريب من الرحم - ليس العاذل بالدال المعجمة

باب غسل دم الحيض

هذه الترجمة اخص من الترجمة المتقدمة في كتاب النجس وهي غسل الدم وفتح الباري علم انه قد اجمعت الامة على نجاسة دم الحيض ومع ذلك استعمل في غسله لفظ النظم والمراد به الغسل قطا ولذا قال السادة الحنفية ان المراد بالنظم في قوله صلى الله عليه وسلم ينضم بول العلام هو الغسل الخفيف لا مجرد الرش -

باب اعتكاف المستحاضة

اي في بيان جواز الاعتكاف للمستحاضة في المسجد عند الامن من تلويث المسجد ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاعتكاف في المسجد ابتداء ولم ير غيرهم في ذلك اصلا ولكن لما فعلوا ذلك بانفسهم لم يريه عنه صريحا و اشار الى كراهته بقوله البرامدون فهو اباحة مع الكراهة كحضورهم في الجماعة فانسكرت على اعتكافهم من باب الاحتياط وامسا محبة فقط

باب هل تصلي المرأة في شوب حاضت فيه

اي بعد غسل ما اصابه من الدم وقبله وكان مما يعفى عنه عن غير الباب اثبات جواز ذلك المكان اعتياد النساء قبل الاسلام بتبديل الثياب بعد انقطاع الحيض وكن يدين ذلك واجبا على انفسهم - كذا في الرسالة -

على استحاضة وان شدة غيظها استازفر من دمها في ثوبها وان خون اذ لم يمس بها بل اذ لم يمسها فليكن بركم است و ان اعدا في ثوبها فليكن بركم است و ان اعدا في ثوبها فليكن بركم است -

باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض

اي في بيان استحباب استعمال الطيب عند الغسل من الحيض للمرأة الغير المحرمة المراد بالترجمة ان تطيب المرأة عند الغسل من الحيض متأكد بحيث انه رخص للحاجة التي حرم عليها استعمال الطيب في شئ منه مخصص من دفعه الباري والحاصل ان التطيب عند غسل الحيض سنة مطلوبة.

باب ذلك المرأة نفسها اذا تطهرت من الحيض

اي بيان استحباب ذلك المرأة بدنها عند اغتسالها من الحيض واستعمال خرقة مطيئة بمسك او طيب اخر لازالة سرائحة كريهة والدلت مذكور في طريق مسلم ولم يخرججه المصنف لانه ليس على شرطه وبهذا يظهر المطابقة بين الحديث والترجمة والله اعلم. والمقصود بهذا الباب بيان كيفية الغسل من الحيض والغرض من ذلك الفهرصة المسئلة الاشارة الى المطابقة في ازالة النتن والدلت طريق من طرقها قوله فامرها كيف تغسل قال خذى فرصة من مسك فتطهرى بها اي تنظفي بها ولما كانت حقيقة الاغتسال معلومة لكل احد وكان السؤال عن القدر الشرائد في هذا التطهاراة المخصوصة امرشدها الى الامر الشرائد المخصص من بطهاراة الحيض والله اعلم.

باب غسل المحيض

بضم الغين والمحيض بمعنى الحيض - وافتح الغين والمحيض بمعنى مكان الحيض (ت) اي غسل دم الحيض يعني ان غسل المرأة من الحيض كغسلها من الجنابة سواء غير انه يزيد على ذلك استعمال الطيب (معجم البحرين) وعمدة القارى قوله توضى بها المراد به معناه اللغوى اي ينظفي وتطهرى (ت) بها اي بالفهرصة المسئلة.

باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض

اي في بيان استحباب الامتشاط اي تسريح شعر رأسها عند غسل الحيض فانه لما ثبت بالحديث الامر بالامتشاط عند غسل الاحرام فعند غسل الحيض بالطريق الاوّل لان المقصود منه التنظيف لا

عليه اي في بيان استعمال خوشبو مرزبان رانز وغل وى از حيف - شيخ الاسلام ص ٣٢٢ ج ١ -

باب نقض المرأة شعرها عند غسل المبيض

يعني هل هو واجب ام لا والظاهر من الحديث الواجب وانما سقط عن المرأة في غسل الجنابة لكثرة الابتلاء ولزوم ما خرج كذا في الرسالة وجواب النقض هو مذهب احمد والجمهور على الاستحباب التاكيدى ومطابقة الحديث بالترجمة من حيث انه لما ثبت نقض الشعر عند غسل الاخر امر ثبت عند غسل المبيض بالطريق الاول

باب قول الله عز وجل مخلقة وغير مخلقة

اي باب في بيان تفسير قوله تعالى مخلقة وغير مخلقة فاسماد البخاري تفسير هذا اللفظ من القرآن الكريم واسماد الحديث لان فيه ذكر المصنعة والمصنعة مخلقة وغير مخلقة وعرض البخاري من وضع هذا الباب الاشارة الى ان الحاصل لا تحيض لان اشتغال الرحم على الولد يمنع خروج دم الحيض لانه يصير غذا للجنين وهو قول ابي حنيفة والاشعري واحدا قولي الشافعي وقال مالك والشافعي في اظهار قوليه انها تحيض فقد اخرج الحكيم القزويني في من ادر الاصول وابن جرير وابن ابى حاتم عن ابن مسعود قال المخلقة اذا استقرت في الرحم اخذها مملكت الامرا عام بكفه فقال يارب مخلقة غير مخلقة فان قيل غير مخلقة لم تكن شمة وقد فرها الرحم دما وان قيل مخلقة قال يارب ذكر امر انثى شقى امر سعيد وما الاجل وما الاثر وما السرور وما البؤس تهوى المختبر وهو في حكم الموقوف قال ابن المنير ادخل المؤلف هذا الترجمة في اسباب الحيض لينبه بها على ان دم الحامل ليس بحيض لان الحمل لا يفرغ الرحم مشغول به وما ينفصل عنه من دم انما هو رشخ غذا لانه او فضله او نحر ذلت (من در فاسد فعلة) فليس بحيض وان لم يفرغ وكانت المصنعة غير مخلقة معجزها الرحم مصنعة مانعة حكمها حكم الولد فكيف يكون حكم الولد

على هر دو صفت مصنعة اند در قرآن و مراد از مخلقة ظاهر آنچه تمام شده خلقت او بعظم و لحم و دميدين روح و مالا بد آن بدليل خلقنا المصنعة عظاما لاية وغير مخلقة آنچه بنور باين آفرينش پرايه نيافته و باين اشارت مى كند فقط حديث چه نوشتن اين امور در بطن مادر در وقت تمام خلقت است و عرض اند ايراد اين ترجمه در كتاب الحيض چنانكه گفته اند تنبيه است بهر آنكه خون كه ظاهر شود حامله اند منخروج مقدار حيض نيست زيرا كه رحم مشغول است در اين هنگام بترسيم جنين بخون حيض و آنچه نمودار شود گاه به رشخ غذاست جنين و فضله او است يا ناشى از ذلت است و بسياسى از آثار و اخبار كه در آن ظهور حيض مقابل آمده ظهور حمل را و بخود آن شاهدند بهين دعا
آه شيخ الاسلام ص ۳۲۶ ج ۱

حيضا انتهى وباجملة غرض البخاري بهذه الباب تقوية عذبه من يقول ان الحامل لا تحيض وهو قول ابو حنيفة واصحابه والشافعي والاذهناشي واحمد بن حنبل واجموا لذلك بما روي عن ابي سعيد الخدري عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبأيا وطاس لا تلوطا حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة سرا واكاحمد وابوداؤد والحاكم واسناد حسن كذا في التلخيص الحبير ^{ص ١١١} فجعل النبي صلى الله عليه وسلم غير ذوات الحمل في مقابلة الحامل وجعل استبراء لها بالحيض فدل ذلك ان الحيض لا يجتمع مع الحمل وعن علي رضي الله عنه قال ان الله رفع الحيض عن الحمل جعل الداء مما تفيض الاسرار وعنه ابن عباس رضي الله عنهما قال ان الله رفع الداء عن الحمل وجعله رزقا للسل لدارواهما ابن شاهين وقد اتفق العلماء على ان الاستبراء انما يكون بالحيض فلو اجتمع الحمل مع الحيض لم يكن للاستبراء معنى فان الشرع جعل الحيض علامة لبراءة الرحم فلم يكن الحيض من الحامل له يبق الحيض اما رقة للاستبراء فكأنه رفع لباب الاستبراء من الشرع وهو كما ترى والله اعلم.

قوله فاذا اراد الله ان يقتض خلقه اى يتم خلقه وهذا هو المراد بقوله مخلقة وقد علم بالضرورة ان الله اذا لم ير خلقه تكون غير مخلقة وهذا وجه مناسبة الحديث للترجمة وقد صرح بذلك في حديث رواه الطبراني باسناد صحيح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال اذا وقعت النطفة في الرحم بعث الله ملكا فقال يا رب مخلقة او غير مخلقة فان قال غير مخلقة معها الرحم ذمها كذا في اسناد الساري وفيه اشارة الى ان كتابة هذا الامور انما تكون بعد تمام الخلقة والله اعلم.

باب كيف تهمل الحائض بالحج والعمرة

قال الشارح القسطلاني في معناه ليس المراد بالكيفية الصفة بل بيان صحة اهلل الحائض اى بيان جواز ذلك وعندى انه على الظاهر والغرض اثبات صفة الاهلال اذا اهللت الحائض وهي ان يكون اهلالها مقرونا بالغسل وان كان ذلك الغسل في أثناء الحيض وغسل عائشة رضي الله عنها يحنل ذلك كذا في الرسالة وغرض الكلام ان الحيض ليس من معظرات الاحرام فيجوز له الحائض ان تهمل بالحج والعمرة بممنوعة عن الاحرام والله اعلم.

باب اقبال المحيض وادباره

اى في بيان حكم اقبال المحيض وحكم ادباره وهو ان حكم الاقبال غير حكم الادبار كما هو ظاهر من الحديث او في بيان كيفية الاقبال والادبار هل هو بالوان او بامتنان ايام العادة او في بيان ما يعرث به اقبال الحيض وادباره او في بيان

علامة الاقبال والادبار وما يعرف به اقبال الحيض وادبارها اعلم انه قد اتفق
العلماء على ان اقبال الحيض يعرف بالدفع من الدم في وقت امكان الحيض وانظر
في ادبارها تقيل يعرف بالحفوف وهو ان يخرج ما يحشش به جافا وقيل بالقصة
البيضاء واليه ميل البخاري رحمه الله ان القصة البيضاء علامة لا انتهاء الحيض وابتداء
الطهر - واعتراض على من جعل الحفوف علامة للطهر - بان القطن قد يخرج جافة
في انتهاء الحيض فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض بخلاف القصة وهي ماء ابيض يذوب
الرحم عند انقطاع الحيض يتبين به ثقاء الرحم تشبها بالحصى وهي التوراة قال مالك
سالت النساء عنه فاذا هو امر معلوم عندهن يعرفه عند الطهر كذا في فتح الباري
وقال الحافظ العيني - وعند اصحابنا الحنفية علامة ادبار الحيض وانقطاعه الزمان و
العادة فاذا اصبحت عادتها تحررت وان لم يكن لها طين اخذت بالاكل والزمان والعادة
هو الفصل بينهما عند الحنفية واصحابه واما عند الشافعي واصحابه فاختلاف الالوان
هو الفصل وبه قال مالك واحمد كذا في باب غسل الدم من عند القاري ص ٩٠
فاقبال الحيض وادبارها عند الامام الشافعي بالصفة اي بصفة الدم فان كان اسود
فهو حيض والا فهو استحاضة وعند السادة الحنفية اقبال الحيض وادبارها بالعادة اي
بآتيان وقتها المعتاد للحيض وذهابها لا بصفة الدم وليؤيد ذلك النظر الصحيح على سائر
الاحاديث فان الروايات غير معتبرة كالعائط والبول وانما الاحكام في انفسها لا لوانها
وقال تعالى في دم الحيض قل هو اذى فلفظ الاذى لا يختص بلون دون لون واعلم ان
مسئلة اعتبار الحيضة والاستحاضة باعتبار اختلاف الالوان تسمى مسئلة التمييز بالالوان
وهذا مذهب الامام الشافعي - وعند الامام ابى حنيفة الالوان كلها طهرت وحيض
سوى البياض وظاهر صحيح البخاري في هذا الباب يدل على انه اختار مذهب ابى حنيفة انه
لا عبرة للالوان وانما العبرة بالعادة والايام فان قول امر المؤمنين لا تعجلن حتى ترين
القصة البيضاء صريح في ان الالوان كلها حيض سوى البياض والله اعلم -

وحقيقة المسئلة

انه لا بد من الفرق بين دم الحيض والاستحاضة لاختلاف احكامهما من تولد الصلاة
والصيام والطواف بالبيت واللبث في المسجد فاختلف الفقهاء في المستحاضة اذا استمضى
بها الدم متى يكون حكمها حكم الحائض كما اختلفوا في الحائض اذا استمضى بها الدم متى يكون
حكمها حكم المستحاضة فلا بد حينئذ من تمييز الحيضة عن غيرها لتمييز احكامها فهاهنا بالالوان
او بالعادة المعروفة عندنا فقال ابى حنيفة لا تقعدا يوم عادتها ان كانت لها عادة وان كانت
مبتدأة تعدت اكثر الحيض وذلك عند عشر ايام وما زاد على ذلك فهو استحاضة - ولا اعتبار
بالتمييز عندنا وقال مالك في المشهور عنه انه لا اعتبار بالعادة وانما الاعتبار بالتمييز فاذا كانت

مميزه سادت الى التميز والامر تحض اصلا وتصلي ابد هذا الى الشهر الثاني والثالث وما في
الشهر الاول فعنه روايتان اشهر هما انها تمكث اكثر الحيض وقال الشافعي يعمل على التميز ان كانت
من اهل التميز وان كانت من اهل العادة عملت على العادة وان كانت من اهلها معا فله في
ذلك مجالان احدهما تعمل على التميز والثاني على العادة فالمراد بالمميزه هي التي تميز بين
الحيضين اي التي تفرق بين دم الحيض ولا استحاضة باللون والقوام والريح فان دم
الحيض اسود ثخين ودم الاستحاضة رقيق احمر لا تنقله وبالجملة ان الشافعي رح اعتبر
التمييز بامر ين بكون الدم وبالعادة ورتب بينهما حيث قال اذا اجتمع الامر ان التميز
والعادة بان كانت لها عادة وتميز قد من التميز وان لم تكن مميزه ردت الى عادتها
وهي الصحيح من مذهب مالك رحمه - وقال احمد ان كان لها عادة وتميز ردت الى العادة
فان عد متهما ردت الى التميز فان عد متهما فعنه روايتان احدهما تمكث اقل الحيض و
الثانية تزد الى غالب عادة النساء وهو سبيل او سبيل فالامام احمد قد مر العادة على
التمييز على عكس ما ذهب اليه الامام الشافعي قوله لا تعجلن حتى تترين القصة البيضاء
قيل بعد اكنية عن خروج القطنه التي تحتش بها المرأة جافة كانها حبصة لا تخلطها صفى
والمعنى ان عائشة الصديقة رضيها جعلت لهن علامة الطهراسة عن الحيض سر و يتهن
القطنه شبهة بالحبصة وقيل القصة شئ كالخيط الابيض يخرج من قبل النساء
بعد انقطاع الدم فيكون علامة لطهرهن وعلى هذا الكلام على الحقيقة ليس فيها

على قال محدث الهند شاه ولي الله ملوي رح في شرحه الفارسي على المؤطا ص ١١٢ ظاهره ذهب
شافعي انست كما استحاضه راد حيض بدو ويزميون شفاخت ليك عادت ودوم تميز لون اما عادت
پس بدليل حديث ام سلمه تنظر عدد الايام والليالي واما تميز لون فلقد روى عنه عليه وسلم فانه دم
اسود يعرف ولقظ اذا قبلت الحيضة فاستركي الصلوة برودة المحتمل استيس الله ان راد عادت و تميز
دو متحقق باشه تميز متقدم ات در اعتبار والاؤدت الى العادة والوحيفة هي كويده بهر تقدير مستحاضه
راد عادت به بايد كود الله اعلم كذا في المصنفين ص ١١٢ على به وندندان كه مي فرستادند بسببه عائشه
بظرفي يا جامه پاره كه در آن لغز بود كه در دوى نردى بود از اشرخين حيض كه بعد نهادن آن در وقت
برائى امتحان تحقيق طهرى فرستادند پس مى گفت عائشه در جواب مشتايى نكسيد بدين نردى
تا آنكه به ميند لته بچو نردى - نريد كه در آن اشرز نردى و نحو آن نباشد - وكلام محمول بر استفادة ومعنى
تشبيهه است و بعضه تفسير كفته باب سفيده كه دفع مى كند اشرار هم نرد انقطاع حيض و مراد است از آنكه
كه پرسيد زنان را كه تفسير آن پس ظاهر شده كه آن چيز نديت معلوم نرد اينها كه مى ميند آن را نرد
طهر و برين تقدير كلام بے نحو ميند درست

باشد

شيخ الاسلام ص ٣٢٨ ج ١ -

کافیة ولا استغسرة تریک بذلت الطهر من الحيضة یعنی افقت عائشة للمستفتيات عن وقت
الطهارة عن الحيض بانها ما دامت الصفرة باقية ليست طاهرة بل لا بد من رؤيتهن
القطنة شبهة بالحصة نقية صافية رلت (قوله وبلغ ائمة شرايد بن ثابت ان نسائين عن
بالمصابيح من جوف الليل ينظرن الى الطهر ابي الى ما يدل على الطهر من القطنة رلت) -
قوله فقالت ما كان النساء يصنعن هذا وعابت عليهن وانما عابت عليهن ذلك مع ان
فيه حرصا على الطاعة ونحوه بالعبادة ليصلين العشاء في وقتها ان كان الدم قد انقطع -
لانه تكلف وتعمق لم يكن مثل هذا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم اذ ربما يكون في
آخر ايام الحيض ان المرأة ترى الطهر ساعة ثم يرجع الدم ونحو ذلك حيض فلا يحكم
بالطهر ما لم يغلب على الظن ان الدم قد انقطع بالكلية ولا يعود بعد ذلك مثل المرء
يتقل من المرض الى الصحة ثم يمرض ولا يحكم بوجوب الصوم عليه الا اذا غلب
على الظن انه حصلت له الفاقة على الصوم ويحتمل ان يكون العيب لكون الليل لا يتبين
به البياض الخالص من غيرة فيجب انهن طهرن وليس كذلك فيصليهن قبل الطهر كما في
التعليق المحمد ص ۲۰ وشرح القسطلاني ص ۲۰ ج ۲ -

وقال كثير من اهل العلم انما عابت ذلك لتكلفهن فيما لا يلزم عليهن اذ لا يلزم
عليهن تفحص الطهر والنظر فيه الا اذا اقموا بصلوة الصبح وفيه نظر لانه يجب النظر و
التفحص في الليل بالاتفاق ليصلين العشاء وان وجدن الطهر في وقتها والوجه - ان يقال
وجه العيب النظري والتفحص في وسط الليل وانما يلزم من التفحص عن الطهر في آخر الليل اذا
بقي من الليل قدر ما يمكن فيه الغسل واداء الصلاة والى ذلك يشهد لفظ حديث الليل
دان تنزلنا عن ذلك فعمد الى الكلام ووجهان آخران احدهما انه كان مقصودا من
النظر في جوف الليل التفحص عن لون الدم ومعرفة صفته وكذا سألته فيمكن بالطهر ان
كان اصفر فالعيب في الحقيقة متعلق بالغاء الصفرة والكداسة لا بالتفحص والتجسس وقد جاء
هذا المعنى عن عائشة الصديقة معها حافل اخرجه الدارسي عن عمرة قالت كانت عائشة
تغني النساء ينظرن ليلا في الحيض وتقول انه قد يكون الصفرة والكداسة والثاني انهن

على اراده داره عائث ان دين كلام بيان طهره ان حيضه که حاصلش ودين سفیدی خالص است ودين
است مذہب امام ابو حنیفہ و مالک وشافعی - شیخ الاسلام ص ۳۲۸ ع ۱۱ و خبر رسید دختر دین ثابت
که که جمع زنان بی طلبند چراغها در میان شب و می نگریستند سر طهر که حاصل شده یا نه بعد که سر
رنگ آن شیخ الاسلام ص ۳۲۸ ع ۱۱ پس گفت دختر دین ثابت نیز زنان محابه که میکردند این را
و عیب گرفت برین زنان که در تحقیق برین نمیدانند که در وقت شب اگر چه چراغ باشد مشخص نمیشود
و در آن رنگ آب تغییر القاری ص ۱۲۵ و شیخ الاسلام می نویسد و عیب کرد بر اینها این را بجهت بودن این تکلف
بے فائده زیرا چه متمیز نمی شود بچند از سفیدی خالص اندنیم رنگ ص ۳۲۸ ج ۱ -

كن ينظرون الى القطننة ليقضين صلاة العشاء فرددت عليهن وعابت وانما عابت عليهن لان
 قضاء العشاء غير لازم عند لها في مثل هذه الصورة وهو قول سعيد بن جبير وقال
 ابن حنيفة يلزمها قضاء صلاة العشاء ان ظهرت في آخر وقتها وعند الشافعي يلزمها قضاء
 المغرب والعشاء كليهما والله اعلم كذا في المرسى والمصنف للشافعي والى الله الداهلي ص ١٤
 وقال صاحب التلويح يشبه ان يكون ما بلغ اربعة ايام عن النساء كان في ايام الصوم
 لينظرون الطهر بنية الصوم لان الصلاة لا تحتاج لذلك لان وجوبها عليهن انما يكون
 بعد طلوع الفجر كذا في عمدة القاري ص ١٤ ج ٢ - وقال شيخنا السيد الانوار وجه العيب
 عندنا في التحق والتكلف الزائد على قدر الحاجة فان الشارع لم يكلفهن بهذا التضييق و
 التفحص بهذا الدارجة وانما كان يكفي لهن الاكتفاء ببلة الكر سف اذا كانت عادتهن
 معلومة لهن فاذا وضعت الكر سف ثم لم يرين عليها اثر من البلة حين يقمن لصلاة الصبح
 صليين العشاء ولا اثم عليها بهذا التأخير لعدم التبين لها في الوقت فصارت معدومة من
 هذه الجملة وانما بين الكر سف عند القيام من النوم مبلولة ملوثة عدلان أنفسهن
 جائضا قوله ذلك بكسر الكاف عرق بكسر العين يسمى بالعازل اي ان ذلك عرق يسمى
 بالعازل وليست بالحیضة بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن اكثر المحدثين وقيل بالكسر على
 اسرادة الحالة لكن الفتح هنا ظهر اي الحيض قال وقال النووي هو متعين او
 قريب من المتعين لانه صلى الله عليه وسلم اراد اثبات الاستحاضة وفي الحيض
 فاذا قبلت الحيضة قال النووي يعجز عن هذا الكسر والفتح جواز احسانه فان كان
 بالفتح كان المراد بها ايام حيضتك فيكون ردا الى العادة وان كان بالكسر كان المراد
 بها الحالة التي تكون للحيض من قوادة الدام في اللون والقوام فيكون ردا الى التميز
 بالالوان والعمل بالتمييز فندعي الصلوة اي تركها واذا ادبرت اي تولت اياما
 عاد تلت او حالة حيضتك فاعطسلى وصلى اي اغتسلى مرة واحدة واشتغلى بصرك

فائدة

قد انتهت في هذه المسئلة عنوانان وسياقان الاول سياق الاقبال والادبار
 والثاني سياق عدة الايام ونيلها في اخر جبهه مالت في الموطا من حديث امرسلة وهذا
 السياق صريح فيما ذهب اليه السادة الحنفية ان العبرة بايام العادة لا بالالوان
 والسياق الاول اقرب الى نظر السادة الشافعية فانه يؤمى الى التميز بالالوان فان
 لفظ الاقبال والادبار يشير الى ان دم الحيض شئ متميز بنفسه ومغاير لدم الاستحاضة
 ويؤيد ما جاء في رواية لا يلى داؤد فانه دم اسود يعرف وائمة الحديث ايضا
 يفرقون بين السياقين حيث يخطئون الرادى اذ انفرد بين كل واحد السياقين مكان
 السياق الآخر ويفر دون لكل عنوان وسياق بابا لمحمد وعليه مشي ابو داود في

سنه فتوب من قال تدع الصلاة في عدة الايام والليالي - وصورة اخرى .
باب اذا قبلت الحيضة تدع الصلاة الخ - وبالغ في الفرق بين السياقين حتى ان من
ذكر من الرواية احد السياقين مكان الآخر نسيه الى الوهم ولا يظهر من كلام البخاري
انه سماعي هذا الفرق ام لا - والذي يظهر من صحيح الرواية انهم لا يفرقون بين
هذين العنوانين حيث يدل كل واحد من احدهما مكان الآخر وهو لظاهر من روايات البخاري
قالت السادة الشافعية عنوان الاقبال والادبار يؤيد مسلك الذاهبين الى التمييز
باللون فان لفظ الاقبال والادبار يدل على ان دم الحيض متميز بنفسه يعرف اذا
اقبل واذا ادر فالاحالة على الدم مشعر بان دم الحيض مغاير لدم الاستحاضة
من جهة اللون والصفة كما مراد في رواية الى داء فانه دم اسود يعرف فانه
يدل على ان اعتبار دم الحيض بلونه وقوله يعرف معناه تعرفه النساء باعتبار لونه
وتحاشاه كما تعرفه باعتبار عادته قلنا ان لفظ الاقبال والادبار وان كان بحسب النظر
الظاهر اقرب الى القول بتمييز اللون لكنه في الحقيقة يؤول الى ان العبرة للعادة
لان الامام البخاري اخرج حديث الاقبال والادبار في صفة في باب اذا حاضت في شهر
ثلاث حيض - وفيه ولكن دعى الصلاة قدر الايام التي كنت تعيضين فيها - فظهر
انها كانت معتادة تعرف الاقبال والادبار بها لا باليوم التي كانت تعيض فيها لا لوان
واما قوله صلى الله عليه وسلم فانه دم اسود يعرف فان صح فهمي محمول على الغلب
اي ان دم الحيض في غالب الاحوال يكون اسود وليس المراد به ان دم الحيض لا
يكون الا اسود فانه خلاف الواقع اذ قد يكون احمر او اصفر كما يدل عليه رواية
الترمذي - ولا يخفى عليك ان اسما جلع سر وايات الاقبال والادبار الى عدة الايام
والليالي وقدرها هون واسهل من العكس فان احاديث عدة الايام والليالي
صريحة واضمة في معناها لا مجال فيها للتأويل وسر وايات الاقبال والادبار ليست
كذلك بل اذا جمعت جميع طرقها والفاظها ظهر لك انها اقرب الى اعتبار ايام العادة بل
تبين لك ان هذا الاختلاف انما هو اختلاف السياقات والعبارات فقط والمعنى واحد
ولما ظن حضرات المحدثين ان سياقات الايام والليالي تخالف سياقات الاقبال والادبار
الدالة على التمييز باللون ان حاولوا اعلان سر وايات عدة الايام والليالي ليس الامر كذلك
الهم ان يقال انما اسرادوا محافظة العنوانات والسياقات بتمامها لا يبدل سياق
حديث في سياق حديث آخر ويبقى كل حديث متميزا عن حديث آخر بسياقه وعنوانه رحمه الله تعالى عليهم
اجمعين وعلينا معهم بتطويعهم وببركة تواب اقدارهم آمين يا اسرارهم ارحمهم -

باب لا تقضى الحائض الصلاة

اي لا تنادي بها من الحيض ولا بعدة فالمراد بالقضاء هو مطلق الاداء و المقصود

بيان عدم وجوب الصلاة على الحائض وروى عن السلف انه ليستحب للحائض عند وقت كل صلاة ان تنوض وتجلس في مسجد بيتها تسبح وتقرأ مقدار اداء الصلاة لو كانت طاهرة حتى لا تسقط عادتها كذا في منية المفتي للحنفية وروى ذلك عن عقبة بن عامر ومكحول. وفي الدرر اية يكتب لها ثواب احسن صلاة كانت تصلي قوله اتجزى اي احد اثنان كان يفتقر التاء فعلا القضي احد الاصلان لا في لم تصلها في زمن الحيض ولفظ صلاتها حيدة من منصوب على المذمومة اي مفعول تجزي وان كان بضم التاء من الاجزاء فمعناه اتكفى اي احد انا الصلاة في الحائض اية صلاة ايامها طهر فقط ولا تختار الى قضاء الصلوات التي كانت لا تحل الحيض وعلى هذه تكون صلاتها منقذة على القاعلية.

باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها

اي في بيان جواز النوم مع زوجته الحائض والحال انها في ثيابها المعدة للحيض ولعل الغرض بذلك ان الاعتزال المأمور به في قوله تعالى فاعتزلوهن في المحيض اتماما في حق الجماع والمباشرة لا في حق النكاح والمضاجعة مع الحائض فكما تفعل اليهود -

باب من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر

اي في بيان مشروعية اتخاذها اي لا بأس باتخاذ ثياب للحيض على حد سواء سوى الثياب التي تيسر لها في حالة الطهر وتصل في ثيابها بل هو احسن وانزكى والطيب وليس من الاسرار قوله فاخذت ثياب حيضتي قال ابن بطال فان قيل هذا الحديث يعارض قول عائشة وما كان لاحد الا لثياب واحد فتجوز فيه قيل لا تعارض فان حديث عائشة في بدء الاسلام لقيام الشدة والقللة قبل الفتح من الغزاة فلم يفتح عليهم تسعت واتخذ النساء ثيابا للحيض سوى ثيابهن في اللباس فاخبرت امرأته عن ذلك اذ كانت في القارص -

باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلي

يعني ان شهود النساء من اطن الخير والبركة ومجالس العلم مستحسن بشرط ان يكون ذلك الشهود ما موانع الشر والمفسدة والخير ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه بانقلاط الشراي باختلاط الرجال وغيره وقال تعالى والرجز فاهجر. وقال تعالى ويحرم عليهم الخبائث وقال تعالى وذروا ظاهر الاشم وباطنه قوله واعتزل المصلي احترازا عن مغاطة الرجال وتزويجهم المكان الخير عن التلويث بالمعصية والفتنه قوله فحدثت عن اختها قيل هي امر عطيية وقيل غيرها وعليه مشي الكرماني وعلى تقدير ان تكون امر عطيية فلم نقف على تسمية زوجها ايضا.

باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق النساء في الحيض والحمل فيما يمكن من الحيض

اي في بيان حكم المرأة اذا ادعت انها حاضت في شهر واحد ثلاث حيض فهل تصدق فيه اشارة للخبر
الى ان ذلك ممكن وان المرأة تصدق فيه اذا ادعت ذلك فيما يمكن من تكرار الحيض والآية
دالة على ان قولها مقبول فيه وجميع تعاليم الباب دالة على انه ليس في الحيض تجديد وانما
هو مقتضى الى قول المرأة لكن فيما يمكن ومحل الاستدلال به حديث الباب تفويض الايام
اليهن من غير تعيين والله اعلم فان اطلاق الشارح قدر الايام صادق بان يكون في اشهر ثلاث
حيض وانها مصدقة في الحيض وقد سارا العلماء اختلافوا في اقل الحيض واكثره ولم يصح
فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولذا ذهب مالك الى انه لا حد لقل الحيض ولا
لاقل الظاهر الا بما بينته النساء ولعله غرض البخاري يشير الى انه لا حد لقل الحيض واكثره لكن
فيما يمكن كما فوض النبي صلى الله عليه وسلم الامر الى فاطمة واقل ايام الحيض عند الشافعي
واحد يوم وقليلة وعند ابي حنيفة رخص - ثلاثة ايام - واما اكثر الحيض فعند ابي حنيفة عشرة
ايام وعند مالك والشافعي واحمد اكثر الحيض خمسة عشر يوما واختم سادات الحنفية في ذلك
بقوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلاث واكثره عشر وقد روى هذا الحديث عن عبد الله
بن مسعود وابي امامة وابي سعيد الخدري ومعاذ بن جبل واثلة بن الاسقع والسنن بن
مالك وعائشة رضي الله عنهم ومن اراد ان يثبت على تخارجها فليراجع نصب السراية
المحافظ النزيلعي وعمل القاري ص ٣١٢ - لحافظ العيني وقد جاء هذا الحديث من طريق
مختلفة كلها ضعيف لكن يحصل بالمعجم قس - وليس في الباب حديث غير هذا حتى يؤخذ
به ويرجع الى هذا العمل به اولى من العمل بالبلاغات والحكايات المروية عن نساء مجهولات
ومع هذا لا تكفي بذلك بل نقول ما ذهبنا اليه ثابت بالآثار المنقولة عن الصحابة في هذا
الباب راجع لذلك محمد القاري واخر جاز الترمذي في كتاب الايمان ص ٩٦ - عن ابي هريرة
مرفوعا ما التيت من ناقصات عقل ودين اذهب لذي ذى الاالباب وذو المرأة اي منكن قالت
امرأة منهن وما نقصان عقلها ودينها قال شهادة امرأتين منكن بشهادة رجل ونقصان منكن
الحيضة فتمت احد اكن الثلاث والاسرار لا تصلح في هذا الحديث اشارة الى ان اقل ما تمكث
الحائض ثلاث فمهل لا عدلة احاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرق متعددة لا ترفع
الضعيف الى الحسن والمقدسات الشرعية مما لا بد من اى فالموقوف فيها في حكم المرفوع
بل تسكن النفس ويطمئن بكثرة ما جاء فيه عن الصحابة والتابعين ولم يعلم في خلافه
حديث حسن ولا ضعيف فينبغي ان يتمسك به ويعض عليه بالنواحي وكيف وهو
من ذهب جمهور الصحابة كما صرح به ابن الهمام والله سبحانه اعلم -

قوله انها حاضت في شهر ثلاثا صدقت وهو قول احمد وقال ابو حنيفة لا تصدق
 (المرأة في انقضاء العدة) في اقل من شهرين (اي في اقل من ستين يوما) وقال الخواري
 وابو يوسف ومحمد لا تصدق في اقل من تسعة وثلاثين يوما لان اقل الحيض عظام
 ثلاثة ايام وقال الشافعي لا تصدق في اقل من اثنين وثلاثين يوما بان تطلق ويبقى من
 الطهر لحظة فتحيض يوما وليلة وتطهر خمسة عشر شهرا هكذا (ت) قوله وقال عطاء بن
 ابي رباح اقراءها جميعا فقرأ بفتح القاف وضمها والمراد اقراءها في نهر من العدة ما
 كانت اى قبل العدة اى تصدق عند موافقة عادتها كيف كانت (ت) وقال الكرماني
 معتادا اقراءها في نهر من العدة ما كانت قبل العدة اى لو ادعت في زمان الا اعتداد
 اقراء معدودة في مدة معينة كفي شهر مثلا وان كانت معتادة بما دعتها فذلك (ت)
 قوله وقال عطاء ايضا الحيض يوم الى خمسة عشر اشهر بذلك الى ان اقل الحيض
 عند لا يوم مع ليلته وان اكثره خمسة عشر يوما بلياليها (ت) وهو من ذهب الهمام
 الشافعي وعند الحنفية اقل الحيض ثلاثة ايام واكثر عشرة ايام كما تقدم تفصيله
 قوله سألت ابن سيرين عن المرأة التي ترى الدم بعد قمرها بضم القاف ونحوها اى بعد
 طهرها لا حيضها بقدر بيضة لفظ الدم بخمسة ايام فهل يمكن ان يعد هذا الدم حيضا جديلا
 ام لا وهل يحتمل ان تكون هذه الخمسة الايام اقل الطهر ام لا قال النسائي اعلم بذلك
 يعني ان قلن انها حيض قبل هذا ما قاله الكرماني وسر ذلك غير بان ابن سيرين انما
 ذكر ذلك في امرأة سألت عن تحيض خمسة ايام ثم سرائت وما زادت عليها كيف
 يكون حكم النسيء فقال هي اعلم بذلك يعني التمييز بين الدمين وراجع اليها فيكون
 المرئي في ايام عادتها حيضا وما نرا د على ذلك استخاضة فليس المراد بعد قمرها بعد
 طهرها بل بعد حيضها (ت) وهكذا قال الحافظ العيني حيث قال - قال الكرماني قوله
 بعد قمرها اى بعد طهرها لا بعد حيضها بقدر بيضة لفظ الدم والغرض منه ان اقل
 الطهر هل يحتمل ان يكون خمسة ايام ام لا قلت ليس المعنى هكذا وانما المعنى ان
 ابن سيرين سأل عن امرأة كان لها حيض معتاد ثم سرائت بعد ايام عادتها خمسة
 ايام اقل او اكثر فكيف يكون حكم هذه المرأة فقال ابن سيرين هي اعلم بذلك
 يعني التمييز بين الدمين وراجع اليها فيكون المرئي في ايام عادتها حيضا وما نرا د على
 ذلك استخاضة وليس المراد من قوله بعد قمرها اى طهرها كما قال الكرماني بل المراد
 بعد حيضها المعتاد كما ذكرنا كذلك في عمدة القاري ص ٣٩٩ ج ٢ -

على يد سيد محمد بن سيرين ر (ان حكمه في ان يهيند خون را بعد از حيض خود به پيچر و ز يعني اين خون از حيض
 جديداي پيچر و نه اقل طهرمي تواند شد يانه قال النسائي اعلم بذلك كفت ابن سيرين زمانه وانه بان -
 شيخ الاسلام ص ٣٣٢ ج ١ انه گویند که حیض است قبول باید کرد تیسیر القاری ص ٣٩٩ ج ١ -

قوله دعي الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها وجه دها لته على الترجمة
 ايها قدر الايام ومد متعدين الشارع ذلك وهو محتمل على ان يكون في الشهر ثلاث
 حيض وكنها مصدقة في الحيض وقدره لانه فوض اليها ذلك

باب الصفرة والكدر في غير ايام الحيض

اي في بيان الصفرة والكدر امرأتين تراهما المرأة في غير ايام الحيض يعني انهما
 ليسا من الحيض ولا تمنعان الصلاة والصوم قال الحافظ العسقلاني في شرح بيضاوي هذا الى الجمع
 بين حديثي المتقدمين في قولها حتى تزين القصة البيضاء وبين حديث امر عتيبة المذكور
 في هذا بيان حديث عائشة رضي الله عنها في ما اذا سرت الصفرة والكدر في ايام الحيض
 واما في غيرهما فعلى ما قلناه امر عتيبة رضي الله عنها في الفتح يعني ان الكدر في الصفرة اذا كانت
 في ايام الحيض فهي تعد من الحيض كما يدل عليه حديث عائشة واما اذا ظهرت في غير ايام
 الحيض فليست من الحيض كما في حديث امر عتيبة فكذا نعلم الكدر في الصفرة شيئا يعني كذا
 لا يعد الكدر امرأة في غير الايام المعتادة شيئا لوجوب احكام دم الحيض من منع
 الصلاة والصوم وقراءة القرآن واما في ايام الحيض فكنا نعد كلا من الصفرة والكدر
 حيضا وذهب بعض اهل العلم الى ان الكدر في الصفرة حيض مطلقا سواء كان في الايام
 المعتادة او غيرها وهو قول مالك رحمه الله قال ابن بطال ذهب جمهور العلماء في معنى الحديث
 الى ما ذهب اليه البخاري في ترجمته فقال اكثرهم الصفرة والكدر في ايام الحيض
 خاصة وبعد ايام الحيض ليس بشئ روي هذا عن علي بن ابي طالب قال الشوري والاذاعي وابو
 حنيفة ومحمد بن النعمان واحمد واسحاق وقال ابو يوسف ليس قبل الحيض حيض و
 في آخر الحيض حيض وقال مالك حيض في ايام الحيض وغيرها واظن ان حديث امر عتيبة
 لم يبلغه كذا في عمدة القاري

وقال ابن رشد ذهب قوم الى ظاهر حديث امر عتيبة ولم يروا الصفرة والكدر شيئا
 لا في ايام الحيض ولا في غيرها ولا يشار الى ما بعد انقطاعه لقول رسول الله صلى الله عليه
 وسلم دم الحيض فانه دم اسود يعرف وكان الصفرة والكدر في غير ايام الحيض
 سائر الطوابع التي تزخيرها الرحم ومنهم من رجع حديث عائشة فجعل الصفرة والكدر
 حيضا سواء ظهرت في ايام الحيض او في غير ايامها مع الدم او بلا دم فان حكم الشئ الواحد
 ليس يختلف ومن راجع الجمع بين الحديثين قال ان حديث عائشة في ايام الحيض وحديث
 امر عتيبة في غير ايام الحيض كذا في بداية المجتهد صلوات الله عليه وهذا هو غرض البخاري بهذا
 الترجمة فافهم ذلك واستدق

باب عرق الاستحاضة

ای باب فی بیان ان دم الاستحاضة دم عرق لیس مثل دم الحيض وحکمها مختلف قال العلامة القاری - حاصله ان هذا الدم ليس من الرحم بل من عرق الفجر والنشق منال منه وهذا العرق اسمه عاذل وهذا العرق ذمه في ادنى الرحم فهذا الدم يخرج من عرق في اقصى الرحم ثم يجتمع فيه ثمران كان فيه جنين تغذي به ولم يخرج منه شيء وان لم يكن ثمه جنين خرج في اوقات الصحة على ما استقر له من العادة وهذا من عرق في اذنائه كذا في المرقاة ص ۳۳ - قوله فامرها ان تغتسل يا عتمل ان يكون امرها بالغسل لكل صلاة او امرها بالغسل في الجملة وفي رواية ابی داؤد فامرها بالغسل لكل صلاة فكانت تغتسل لكل صلاة امتثالاً للامر واحتياطاً وتنظيفاً من الدم والا فالامر لا يقتضي الشكر -

باب المرأة تحيض بعد الافاضة

ای فی بیان حکم المرأة التي تحيض بعد طواف الافاضة (ای بعد السجود من عرفات و طواف الزيارة) وهي التي تسمى ايضا طواف الزيارة وهي من اسركان الحج يعني هل تنفرد وتترك طواف الوداع فالحج اب نعمت ترك وتنفر - (ع) ای يجوز لها ترك طواف الوداع لاجل الحيض

باب اذا سرات المستحاضة الطهر

ای انقطاع الحيض لا انقطاع الدم اذ الكلام في المستحاضة حال نيام الاستحاضة وهي التي لا ينقطع دمها وكون الطهر بهذا المعنى ساعة باعتبار معرفتها دم الحيض ودم الاستحاضة قاله السندي ويثرب لا ما قال النبي مراد البخاري بقوله في الترجمة اذا سرات الطهر اذا قبل دم الاستحاضة الذي هو دم العرق الذي يوجب الغسل والصلاة وميزته من

عمله چون به بنید مستحاضه طهره بانقطاع خون یا بمرور ایام حیض که معتاد بود - گفته است ابن عباس در منصوصات غسل کند و نماز گذارد و اگر چه طهر یک ساعت باشد و بسیار یعنی جماع کند و در اشیه او بیان اباحت است از قول ابن عباس به خلاف آنچه منقول است از ایه ایهیم نحن وحکم و نهری و غیر ایشان از منع وطی و تنبیه کرد بر چنانچه آن بطریق عقل بقدر خود و الصلاة اعظم یعنی چنانچه جماع بطریق اولی است که چون نماز گذارد و جائز باشد و اگر چه نماز عظیم است و نزدیکی آن در هنگام عدم طهارت معذور و تشریح کرد که کذا فی شرح شیخ الاسلام ص ۳۳ - و در ترجمه حکم مستحاضه گرفته و در حدیث حکم حیض است گو یا اشاره تست بان که حکم انقطاع استحاضه مثل حکم انقطاع حیض است بلکه در اینجا قیاس با ولویت است چه استحاضه مطلقاً مانع از نماز نمیدارد -

دم حیضها وهی طهر من الحيض کذا فی شرح الکرماتی واختاراه الحافظ العسقلانی فی الفتح وذهب الحافظ العینی الی ان المراد بالطهر هو انقطاع الدام والمعنی لهذا باب فی بیان ان المستحاضة اذا رأت الطهر بان انقطع دمها تغتسل وتصلی ولو کان ذلك الطهر ساعة ولهذا هو المعنی الذی قصده البخاری بهذا الترجمة فان الترجمة قد نص فیها علی الطهر وحقیقته انقطاع الدام وتسمیة دم الاستحاضة طهرًا - معاجز الادعی ولا فائدة کذا فی عمدة القاری ص ۲۰۸ ج ۲ -

والاولی ان یقال ان غرض البخاری بهذا الترجمة الاشارة الی امرین الاول انه لا تحدید فی اقل الطهر واوردت اثرا بن عباس فانه یدال علی ان اقل الطهر عند ساعة وعندا ً هم المفقهاء اقل الطهر خمسة عشرین ماء والثانی انه یجوز وظن المستحاضة کما فی سنن ابی داود ودر جمعة كانت مستحاضة وکان یأتیها زوجهما - وقال ابن عباس الصلاة اعظم من الجماع وشاربذلت الی السرد علی من قال انه لا یأتیها زوجهما الا ان یغاف زوجهما العنت وضم البخاری الترجمة علی الاستحاضة واورد فیہ حدیث الحيض اشارة الی ان حکم انقطاع دم الاستحاضة هو حکم انقطاع دم الحيض

باب الصلاة علی النساء وسنتها

ای فی بیان جنس الصلاة الجنائز علی النساء وان كانت هی لا تصلی ولا تنصیر لکنها طاهره العین و فی بیان سنتها ای فی بیان طريقة الصلاة علی النساء من انه یقی من الامام عند وسطها - وهذا هو الحكم المطلق للمرأة وهی مذاهب الامام الشافعی رحم فی سنة القیام یقوم الامام بالرجل خذاً ساسه وللمرأة عند وسطها والمقصود من ایراد هذه الترجمة فی کتاب الحيض الاشارة الی اتحاد حکم الحائض والنفساء فی طهارة الذرات - لان ذراتها لی كانت نجسة لما قام النبی صلی الله علیه وسلم عندھا وبقر بها الصلاة علیها فدل ذلك ان حکمها حکم سائر النساء والله اعلم -

باب

هذا - باب بلا ترجمة لانه بمنزلة الفصل عن الباب السابق ذکر فیہ حدیث میمنه للاشارة الی ان عین الحائض والنفساء طاهرة وان قرب الحائض واصابة الثوب للحائض لا یضر فی الصلاة ثم شرح کتاب الحيض والحمد لله رب العالمین والصلاة والسلام علی سید الانبیاء والمسلمین وعلی آله واصحابه اجمعین -

علیه مقصود ان ایراد این ترجمه در کتاب الحيض اشارت بایجاد حکم حائض ولفساء است در طهارت ذات آنها چه اقبال بر نفس نماز وایستاده شدن نزد وی بنعت اتصال اگر ذرات و غیره بود و در اندک آن خصوصاً جناب مصطفی صلی الله علیه وسلم بلکه حکم آن حکم سائر زنان است در اقبال و اتصال بجماع بر سر آن شیخ الاسلام ص ۳۳۶ ج ۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
اجمعين أما بعد فهذه رسالة وجيزة سميتها الا فاضة والاستفاضة - في اشرح العجلى
لاحاديث الحيض والاستحاضة لتكون تكملة لشرح كتاب الحيض - فاقول وبالله التوفيق -
اعلم ان الكلام في الاحاديث الواردة في هذا الباب بحيث تنفق به الاخبار وتتجتمع فيه
الا تاسر ويطمئن به القلب والفكر وينشرح به الصدر وقد استصعبه العلماء الا علام وخاص فيه
اقول امر قتل الاقدام - فاقول لهذا العبد المستهان ان يقرب في هذا المقام ويلقى قلعه بين الاقدام
ولكن لا يخفى على ذوي البصائر والافهام ان مراتب من غير ما فاقول وبالله التوفيق
وببداية ازمة التحقيق - وبه الاعتصام - ان المسائل في هذا الباب كثيرة لكن المهم الاثنان بالتمام -

المسئلة الاولى في بيان الحيض والاستحاضة والنفاس

اعلم ان الدماء ثلثة دم حيض ودم استحاضة ودم نفاس واصله السيلان فخر بيان
دم المرأة من موضع مخصص في نوبة معلومة على وجه الصحة - حيض - واستمراره
من غير نوبة على وجه المرض والعلة استحاضة ودم نفاس هي دم الحيض - امسكها
الله تعالى في الرحم ليس لها عند الولادة ليزلق به سبيل خروج الولد وفقا بماه فيسهل
على المرأة به خروج الولد - ولذا اشتركا في منع الصلاة والصيام والقران -

والمسئلة الثانية في بيان الفرق بين دم الحيض والاستحاضة

اعلم انه لا بد من التمييز والفرق بين دم الحيض والاستحاضة فاعتبر الامام ابو حنيفة
التمييز بالعادة فقال تود المستحاضة المعتادة الى عادتها واعتبره بالالوان - واعتبر الامام
اشافى التمييز بامرين بالعادة وبالالوان اما الاعتبار بالعادة فما خوذ من حديث
امر سلمة رضي الله عنه لتنظر عدد الايام والليالي التي كانت تحيضهن من الشهر الحديث اخرجه
مالك في الموطا وابوداؤد والاعتبار بالالوان ما خوذ من حديث فاطمة بنت ابي
جيش اذا كان دم الحيض فانه دم اسود يعرف الحديث فان في هذا الحديث دلالة
على انه يعتبر التمييز بصفة اللون فاذا كان متصفا بصفة السود فهو حيض والاستحاضة
في قوله يعرف اشارته الى ان الفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة يعرفه النساء
واما قوله صلى الله عليه وسلم اذا قبلت الحيضة فدعى الصلوة واذا دبرت فاغسلي
عنك الدمار وصلي كما اخرجه البخاري ومسلم - فيجوز الامر من فعند الحنفية اقبال الحيض
مجيئ زمانه ودارية انقطاع زمانه وانقطاع ايام عادته وعند السادة اشافعية ان يكون
اسود واد باسره ان يتغير الى الصفرة - وسنلقى عليك -

عليه كما ذكره الشافعي في المصنف مشع ١ -

ان شاء الله تعالى ما هو السراج من الاحتمالين وما هو المروج منهما عندنا ثم رتب الامام الشافعي بين
الامرين فحيث يجتمع لهما الامران العادة والتمييز يقدرا التمييز بالاول وان لم يكن لهما تمييز
سردت الى العادة قال الخطابي في معالم السنن - في قوله صلى الله عليه وسلم فانه دم اسود يعرف
دليل على ان الدم اذا تميز كان المحكم له وان كانت لهما ايام معلومة فان اعتبار الشئ بهذا الله وبخاصة
صفة اولى من اعتبارها بغيره من الاشياء الخارجية عنه فاذا عدم التمييز فلا اعتبار
نلا ما مر على حديث ام سلمة انتهى بئر ان المخاطب يقول صلى الله عليه وسلم اذا كان
كان دم الحيض فانه دم اسود - الخ انما هي فاطمة بنت ابى جحيش التي هي المخاطبة بقوله
صلى الله عليه وسلم اذا قبلت الحيضة فدعى الصلاة الحديث ذل ذلك ان المراد
باقبال الدم وادياره هو التمييز بصفة الدم - وعند السادة الحنفية معرفة اقبال
الحيض وادياره انما هي بمعرفة العادة - وقالوا - المستحاضة اذا استمر بها الدم وان كانت
مبتدئة وحيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحاضة وان كانت معتادة ردت الى
عادتها فاقبال ايام الحيض في المبتدئة كمال وقتها المقدس وفي المعتادة ايام عادتها في
نوبتها واحتجوا بحديث ام سلمة المتقدم ذكره - وهو قوله صلى الله عليه وسلم تنظري
عدد الايام والليالي - الحديث والاستدلال مبني على قاعدة اصولية - وهي ما يقال
ان ترك الاستفصال في قضايا الاحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة عموم الاحوال
فلما لم يستفصلها النبي صلى الله عليه وسلم عن كونها مميزة او لا دل ذلك على ان الحكم
عام فيهما فعلى هذا ينبغي ان يحمل اقبال الحيضة على وجوب الدم في اول ايام العادة
واديارها على انقضاء ايام العادة وليؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت
ابى جحيش فاذا ذهب قدارها فاعسلي عنك الدم كما اخرجه البخاري بهذا السياق في باب
الاستحاضة ففيه اشارة الى ان اعتبار الاقبال والادبار انما هو باعتبار مقدار ايام العادة
والزمان لا بصفات الدم والاسوان وكذلك ما اخرجه البخاري في باب اذا حاضت في
شهر ثلاث حيض في حديث فاطمة بنت ابى جحيش هذا من قوله صلى الله عليه وسلم ولكن
دعى الصلاة قدار الايام التي كنت تحيضين مكان الاقبال والادبار ففيه اشارة الى ان اعتبار
الاقبال والادبار باعتبار ايام العادة لا بصفات الدم والوانه - واخرج ابن حبان في
صحيحه من حديث محمد بن علي بن الحسن بن شقيق سمعت ابى يقول ثنا ابى حمزة عن هشام
بن عروة عن ابيه عن عائشة ان فاطمة بنت ابى جحيش اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله اني استحاض الشهر والشهر بين فقال ليس ذلك بحيض ولكنه عرق فاذا قبل
الحيض فدعى الصلاة عددا يا ملت التي كنت تحيضين فاذا ادبرت فاعسلي وتوضي لكل
صلوة انتهى كذا في نصب الرأية لمخاطب النزيل صلى الله عليه وسلم - وسناد صحيح فهذا امر في
ان العبرة للعادة لا يكون الدم واحتمل ساداتنا الحنفية في الرد الى العادة بما اخرجه مسلم
في صحيحه من حديث ام حبيبة بنت جحش - امكثي قدار ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي

ثم
عموم المقال

والامام ابو داود وعقل ذلك بابا في سننه (باب في المرأة تستعاض ومن قال تدع الصلاة في عداة الايام التي كانت تحيض) واورد فيها احاديث غالبيتها هي يخرج في ان المستحاضة ترجع الى العادة اذا كانت لها عادة شمر عقد بعد ذلك بابا آخر باب من قال اذا قبلت الحيضة تدع الصلاة واورد فيه احاديث بعضها يدل على السرد الى العادة وبعضها على اعتبار التمييز بين فترات الدم - فلا يبعد ان يكون الامام ابو داود قد اذعن هذا الباب لمقلدين بتمييز الانسوان واشتار به الى ان الاقبال والادباس في الحديث معمول على تمييز الانسوان - او يكون الغرض من مجرد التفتن باعتبار اختلاف سياقات الحديث فالترجمة الاولى باعتبار سياق حديث امر مسلمة وهو حديث مالمت اخرجه في المؤطا - والترجمة الثانية باعتبار الاقبال والادباس وهو اشهر سياق في هذا الباب فهو سياق مالمت والبخاري ومسلم وكافة المحدثين - والجواب عما احتجوا به في تمييز الانسوان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيض فانه دم اسود الحديث ان هذا الحديث قد تكلم فيه اهل العلم فمنهم من صححه كابن عتيق والحاكم ومنهم من ضعفه كابن داود والبيهقي - وقيل ان قوله فانه دم اسود يعرف من مخرج في الحديث راجع لمشكل الآخرة ^{ثلاثة} والمعتصم من المختصر.

وان سلمنا صحته فهو معمول على الاغلب والاكثر اى في غالب الاحوال يكون اسود شذوذا لا ليس فيه الا بيان لوان دم الحيض ونحن لا ننكر كون دم الحيض كذلك فانه يكون اسود ولكن قد يكون احمر واصفر وغير ذلك كما اخرج الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان دم احمر فداينسا وان كان دما اصفر فنصف دينار ودل قول عائشة ربه فيها اخرجه البخاري لا تعجلن حتى تزين القصعة البيضاء على ان الصفر والكدراسة في ايام الحيض حيض وعن امر عطية كذا لا نعد الكدراسة والصفرية تعني بعد الطهر شيئا - وقال تعاطى ويسئلى نلت عن المبيض قل هو اذى فاعتدوا النساء في المبيض وآم الا ذى لا يخفى بالسواد فاذا امكن ان يكون دم الحيض اسود واحمر واصفر وكذلك دم الاستحاضة امكن ان يكون اسود واصفر وغيره فكيف يمكن ان يناط اعتبار الحيضة والاستحاضة على لون وكيف وان اللون يختلف باختلاف المزاج وان النفاس لم يعتبر فيه اللون مع انه كالحيض في الاحكام ويبقى سيد النظر الصحيح على سائر الاحاد فان الواثبات غير معتبرة كالفالط والبول وانما الاحكام لربما في نفسها لا بالسوا وانها وقوله صلى الله عليه وسلم اذا كان ذلك اشارة الى الحيض اى اذا وجد الحيض على حسب عادته كما نزل عليه رواية اخرى فافهم ذلك واستقم.

عليه كما قال الشيخ عبد الحق الهلوي رح في اشعة اللمعات حيث قال - بدو سقى آن مى با شدر
در قالب احوال خرم سياه - ١٣

المسئلة الثالثة

في ذكر سياقات احاديث الاستحاضة وبيان الفرق بينها

قال الامام احمد بن حنبل رح في الحيض ثلاثة احاديث حديثان ليس في نفسي منهما شيء حديث عائشة رضي في قصه فاطمة رضي وحديث امر سلمة رضي والثالث في قلبي منه شيء وهو حديث سمجة قال ابو داود وماعدا هذه الثلاثة ففيها اختلاف واضطر اب كذا في شرح الموطأ للعلامة الزرقاني وقال الحافظ ابن عبد البر في باب المنون في الحديث الرابع والسبعين نافع عن سليمان بن يسار عن امر سلمة رضي من كتاب التمهيد - قال ابو داود سمعت احمد بن حنبل رح يقول في الحيض حديثان والاخر في نفسي شيء قال ابو داود يعني ان في الحيض ثلاثة احاديث هي اصول هذا الباب احدها حديث مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن امر سلمة رضي والاخر حديث هشام بن عمر عن ابيه عن عائشة رضي والثالث الذي في قلبي منه شيء هو حديث سمجة بنت جحش الذي يرويه ابن عقيل قال ابو داود وماعدا هذه الثلاثة احاديث ففيها اختلاف واضطر اب قال واحاديث عدل بن ثابت والاعمش عن جبيب بن ابي ثابت وحديث ايوب بن ابى العلاء في كلها ضعيفة لا تصح انتهى كلامه ابن عبد البر في التمهيد - وقال في المغني وشرحه الكبير $\frac{3}{11}$ وصح $\frac{3}{11}$ الحيض على ثلاثة احاديث حديث فاطمة وامر حبيبة وسمجة وفي رواية حديث امر سلمة مكان حديث امر حبيبة رضي انتهى كلامه -

واذا علمت هذا فاعلم

ان الاحاديث التي وسرادت في الاستحاضة اشتهرت فيها ثلاث سياقات وعنوانات

الاول منها

سياق عدة النياي والايام وهو ما اخرج مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن امر سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ان امرأة كانت تمساق الدمار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها امر سلمة رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتتظري عدة النياي والايام التي كانت تعيضهن من الشهر قبل ان يصيبها الذي اصابها فلتترك الصلاة قدرا ذلت من الشهر فاذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستفر بشوب ثم تصلي - قال النووي في الخلاصة هو حديث صحيح رواه مالك والشافعي واحمد وابو داود والنسائي باسانيد على شرط البخاري ومسلم - انتهى وهذا السياق صريح في ان المستحاضة المعتادة تتردد عادتها - ميتر املا - وافق تمييزها عادتها ما غالفها وهو قول ابى حنيفة وهو مبني على ترك الاستفصال فانه صلى الله عليه وسلم لم يسألها هي مميزة ام لا وتركت الاستفصال في قضايا الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال ومن ههنا مالك منها تتردد عادتها اذ السم تكن مميزة والاسرادت الى تمييزها وهي اصح قول الشافعي -

والثاني

سياق الاقبال والادبار وهو ما روى عن عائشة رضي في قصة فاطمة بنت ابى جحش اذا قبلت
الحضة فلما صلى الصلاة واذا ادبرت فاعلم على عنت الدم وصلّى - وهذا السياق اخرجه مالك
والبخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي قال ابن منلة في صحيحه بعد ما
اخرجه من طريق مالك هذا اسناد مجتم على صحته وقال الاصيلي هو اصح حديث جاء
في المستحاضة -

والثالث

سياق ايام الاقراء والحادوى عن عائشة رضي قالت سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن المستحاضة فقال تلاخ الصلاة ايام اقرائها بشر لتغتسل غسلا واحدا ثم تنوضا
عند كل صلوة رواه ابن حبان واسناد لا صحيح كذا في آثار السنن ص ٢٩

فهذه ثلاث سياقات

السياق الاول منها محمول على المعتادة بالاتفاق كما هو من ذهب الى حقيقة مرض
وهو السياق الذي بدأ به مالك في المؤطا والسياق الثاني محمول على المهيضة عند
الشافعية وعلى المعتادة عند الحنفية لان قوله صلى الله عليه وسلم اذا قبلت حضنت
روى بالوجهين بفتح الحاء وكسرها ويظهر من كلام الامام البيهقي ان المحدثين يفرقون
بين السياقين حتى انهم ينسبون الروهم الى من يذهب الى احد العنوانين مكان الاخر -
والسياق الثالث داثر بين المحمدين المحتملين ولذا لم يترجم عليه ابو داود وعنده
بل ادرجه تحت السياق الاول فلعله عندنا اقرب الى مسلك الحنفية والنسائي ترجم
على هذا السياق الثالث ايضا فلعله اراد مجردا اتباع اللفظ الماشور وان لم يتخير
المصداق - وبالحيلة السياق الاول والثالث كلاهما الحنفية وبقي السياق الثاني فهو
بظاهره وان كان اقرب الى الشافعية لكنه بادى تأمل يمكن حمله على المعتادة لان
حديث الاقبال والادبار اخرجه البخاري ص ٢٢ في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض
وفيه ولكن دعى الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها فوسد فيه لفظ قدر الايام
مكان الاقبال والادبار فجمع سياق الاقبال والادبار الى سياق عدلة البالي والادبار
وهو سياق حديث ام سلمة الذي هو في حق المعتادة بالاتفاق فانضموا لاختلاف السياق
مجرد تفنن من الرواة وان المراد من قوله اقبلت وادبرت - ومن قوله قدر الايام
التي كنت تحيضين فيها - واحد لا اختلاف بين السياقين بحسب المعنى فصارت السياقات
الثلاثة للسادة الحنفية والله الحمد والمنة -

والمسئلة الرابعة

في مقدار اسرار الحيض - اختلف العلماء في اكثر ايام الحيض واقلمها والمذهب فيه معرفة وقال ابو حنيفة واصحابه اقله ثلثة ايام واكثره عشرة - بقوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلاث واكثره عشر وقد روى هذا من حديث ابى امامة ومن حديث داثلة بن الاسقع ومن حديث معاذ بن جبل ومن حديث ابى سعيد الخدري ومن حديث انس بن مالك ومن حديث عائشة رضي الله تعالى عنهم ومن اسرار اذ التوقيت على تخاريجهما و اسانيدهما فليراجع نصب الرأية ص ١٩١ للمحافظ النزيلعي رح وباجملة قد روى هذا الحديث من وجوه عديدة وطرق مختلفة كلها ضعيفة وليس في الباب حديث غيرة حتى يؤخذ به ويرجح هو على هذا وقال الامام ابو حنيفة واحمد بن حنبل الحديث الضعيف احب الى من رأي الرجال وروى عن الامام الشافعي في الجدي ان المرسل يجهت به اذا لم يبي حد سواء - قال المحافظ العراقي في الفتنه -

كان ابو داود اقوى ما وجد في رويته والضعيف حيث لا يبعد في الباب غيره فذلت عندك من رأي اقوى قاله ابن منداك

وايضا قد روى عن انس موقوفا قال ادنى الحيض ثلثة واقصاه عشرة اخرجه الدارقطني ورجاله ثقات غير جلد بن ايوب فهو مضعف لكن روى عنه الائمة مثل سفيان الثوري والحماد بن جهميز بن حاتم كذا في الاثر تدارك الحسن ضل ورواه الدارقطني ورجاله رجال مسلم كما في احياء السنن ص ١٣١ وروى عن عثمان بن العاص رضي الله عنه قال الخائض اذا جاد ثلث عشرة ايام ففي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصلى ورواه الدارقطني قال البيهقي بعد نقله لهذا الاثر لا بأس باسناده كما في البحر اهر النقي - كذا في احياء السنن ضل وقال المحقق ابن الهمام في الفتح والمقدارات الشرعية مهملات روى بالمرأى فالوقوف فيها حكمه السرفح - الخ كما قال المحافظ العراقي -

وما اتى من صاحب بحيث لا يقال رأي يا حكمه السرفح على ما قال في المحصول فهو من اتى فالحاكم السرفح له هذا اثبتا

المسئلة الخامسة في حكم المستحاضة

اعلم ان مجموع ما قيل في هذه المسئلة اربعة اقوال - الغسل لكل صلاة وثلاث مرات في اليوم والميلة - ومرة في كل يوم - ومرة واحدة في كل شهر والاول اشق ثروثه والا جرم على قدر المشقة - كذا في المعترض من المختصر وسبب اختلافهم في هذه المسئلة هو ورود احاديث مختلفة بحسب الظاهر اختلفت على اربعة انواع في بعضها يدل على انها تغتسل لكل صلاة وبعضها على انها تجمع بين الظاهر والعصر يغتسل

واحد وكذلك بين المغرب والعشاء وتغتسل للمصير غسلا واحدا - وبعضها يدل على أنها
تغتسل كل يوم مرة - وبعضها يدل على أنها تغتسل غسلا واحدا عند انقطاع الحيض فقط
ثم تنقضي صلاة لكل صلاة - ولما اختلفت الأحاديث على أربعة أنواع تحصل في المسئلة
أربعة أقوال وهذا الأحاديث المختلفة فتدبرها الإمام الرضا داود وفصلها تفصيلا
حسنا وعقد لكل قول بابا على حد - كما هو دأبه - قد روى الغسل لكل صلاة عن ابن عمر
وابن الزبير وعطاء بن أبي سباح وروى هذا عن علي وابن عباس رضي الله عنهما والجمع بين
الصلاة والغسل واحد قد روى أيضا عن علي وابن عباس رضي الله عنهما والغسل في كل يوم وليسلة
مرة واحدة روى عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله والحسن وعطاء - وعن
سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى أنها تغتسل من ظهر إلى ظهر - واستبعد ما لمالك فقال أنه
لا ظن حديث ابن المسيب من ظهر إلى ظهر إنما هو من ظهر إلى ظهر ولكن الوهم دخل فيه -
ولكن قال في المنتقى شرح الموطأ قد بين عبد الله بن أبي بكر في روايته عن سعيد بن
المسيب أنه من ظهر إلى ظهر فقال تغتسل كل يوم مرة عند صلاة الظهر - وعبد الله بن أبي بكر
قال القاضي أبو النوليد ومعنى ذلك عند أي أنه شرع لها الغسل في كل يوم مرتين
للنظافة وذلك الوقت أحق بالغسل لما يختص به من الحر وكثرة العرق وظهور الراس
التي تحتاج المسراة إلى إزالتها وخفة الغسل في ذلك الوقت ولذلك شرع غسل الجمعة
في ذلك الوقت دون سائر الأوقات (انتهى ما في المنتقى)

وذهب جمهور العلماء من أسلف والخلف إلى أنه لا يجب على المستحاضة الغسل بشئ من
الصلاة ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها وهو مروي
عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وهو قول عمر بن الخطاب والي سلمة
بن عبد الرحمن والي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رحمته الله تعالى عليهم - ومما يدل
على أن الغسل ليس بواجب على المستحاضة لكل صلاة قوله صلى الله عليه وسلم إنما
ذلك عرق وليست بالحضة فان دم العرق لا يوجب غسلا - ثم إن قوله صلى الله عليه
وسلم في حديث فاطمة غسلي وصلي أيضا يدل على أنه لا يلزمها الغسل لكل صلاة
حيث لم يأمرها بتكرار الصلاة ولو وجب لا مريه - وإيضاح أن النبي صلى الله عليه وسلم
علق الغسل ببقائها حيث قال وإن قويت بيتك فذلك بيتة عداك الوجوب - قال الإمام
الشافعي رحمه الله في كتاب الصلاة قال رقائق هل من دليل غير الخبر قيل نعم قال الله عز وجل
وليسألواك عن المحيض قل هي أذى إلى قوله فإذا تطهرن فذلك سنة من رسول الله
صلى الله عليه وسلم إن الطهر هو الغسل وإن الحيض لا تقضي والطاهر تقضي وجعلت
المستحاضة في معنى الطاهر في الصلاة فلم يجز أن تكون في معنى طاهر وعليها غسل
بإحدى ثلاث حضة وجبابة انتهى كلامه - فلما اختلفت طواهر هذا الأحاديث على أربعة أنواع
ذهب الفقهاء فيها أربعة مذاهب مذهب النجاشي - ومذهب الشافعي ومذهب الجمهور

والتوفيق - ومن ذهب التأويل -

(١) من ذهب الترجيح

فاما من ذهب من ذهب الترجيح فقد اخذ بعد يث فاطمة بنت ابي جبيش فانه حديث متفق على صحته وليس فيه الامر بالاغتسال لكل صلاة ولا بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد وانما فيه اغتسلي وصلي. وهو انما يدل على غسل واحد

(٢) من ذهب النسخ

واما من ذهب من ذهب النسخ فقال ان الامر بالاغتسال لكل صلوة منسوخ بما روي عن عائشة ان سهرلة ابنته سهيل استحيضت وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمها بالغسل عند كل صلاة فلما جرد لها ذلك امرها ان تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل واحد وتغتسل للصبح رواه ابو داود وشيخنا في الرواية عن عائشة رضي الله عنها ما يدل على غسل واحد وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذ اقبلت الحيضة قد عي الصلاة ولذا اذ برت فاغتسلي وصلي. وهذا هو فتواها التي افتت بها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اخرج الطحاوي عن قيس بن مرة مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت في المستحاضة تدعى الصلاة ايام حيضها ثم تغتسل تسلا واحدا وتتوضأ عند كل صلاة. فدل جوابها هذا ان هذا الحكم هو الناسخ للحكمين الآخرين لانه لا يجوز من عندنا عليهم ان تدعى الناسخ وتفتي بالمنسوخ ولو لا ذلك سقطت روايتهم فوجب القول به ولم يجز خلافه.

(٣) من ذهب الجمع والتوفيق

واما الذين ذهبوا من ذهب الجمع فقالوا ان حديث فاطمة ابنة ابي جبيش محمول على التي تعرف ايام الحيض من ايام الاستحاضة وحديث امر حبيبة محمول على التي لا تعرف ذلك فامرت بالطهر في كل وقت احتياطا للصلاة لانها لا يأتي عليها وقت الا احتمال ان تكون فيه حائضا او طاهرا من حيض او مستحاضة فيختار لها فتشترط بالغسل لكل صلاة - وحديث اسماء ابنة عميس محمول على التي لا تتميز لها ايام الحيض من ايام الاستحاضة لان دمها غير مستمرها قد يقطع عنها في اوقات ويعود في اوقات وهكذا في ايامها كلها فهذا اذا انقطع عنها الدم وجب عليها ان تغتسل وتصلي بهذا الغسل صلاتين

(٤) من ذهب التأويل

واما الذين ذهبوا من ذهب التأويل فقالوا الاحاديث التي دراد فيها الامر بالاغتسال لكل صلاة او لكل صلاتين او لكل يومين كلها محمولة على الاستحاضة عند جمهور اهل العلم

او على التنظيف او على العلاج والتدبير لتقليل الدمار بالتبريد فكان الا امر
 بالاعتسال لكل صلاة او صلاتين من قبيل التدبير لا من قبيل التشريع ويؤيد ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم انعت لك الكر سقا فانه يذهب الدمار ولما قالت
 هو اكثر من ذلك قال تلجئ في هذا الشارة الى ان هذا الامر من باب العلاج
 والتدبير لتقليل الدمار وجههوس اهل العلم على ان احاديث الغسل لكل صلاة او لكل
 صلاتين محمولة على النداب والاستحباب ولا يخفى ان الاديث المعروفة في هذا
 الباب ساكتة عن الامر بالغسل لكل صلاة وانما ورد فيها الامر بالوضوء لكل صلاة
 ولذا قال احمد وامحاق ان اغتسلت لكل فرض فهو احوط هذا آخر ما اردت ايرادا
 في هذا الرسالة والحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا
 محمد وعلى آله واصحابه اجمعين وعلينا معهم يا ارحم الراحمين -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب التيمم

أى هذا الكتاب فى بيان أحكام التيمم وسبب نزوله لما كان التيمم خلفاً عن الماء ذكر الأصل
أولاً ثم ذكر الخلف عقبيه والتيمم أصله من الإمارة وهو القصد سمي به لأنه يقصد التراب
فيتمسح به وفى الشرح قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة وهو مسح اليدين
والوجه لاستباحة الصلاة وامتثال الأمر وهو ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة -
وهى فضيلة خصت بها هذه الأمة دون غيرها من الأمم - (ح) قوله فى بعض أسفاره
هو غزوة بنى المصطلق التى وقعت فيها قصة الإفك وكانت سنة خمس أو ست كما قاله ابن
سعد وابن حبان وجزءه ابن عبد البر والصحيح أنها سفرة أخرى لما روى الطبرانى عن
عائشة رضى الله عنها قالت لما كان من أمر عقدة ما كان وقال أهل الإفك ما قالوا آخر حجة مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة أخرى فسقط أيضاً عقدة حتى حبس الناس على التماسه
وطلع الفجر فلقيت من أبى بكر ما شاء وقال يا بنية فى كل سفر تكونين غناء وبلا وليس مع
الناس ماء فأنزل الله السخنة فى التيمم فقال أبو بكر أنت ما علمت لمباركة قال أبادر العيني
استناداً جيداً حسن دكانى عهداً القارى ص ١٥١ طبع قد يبرحدا دوم -

فهذا أصريح فى أن آية التيمم نزلت فى سفرة أخرى وقعت بعد سفرة وقعت فيها قصة
الإفك ويشهد له أيضاً ما أخرجه الطحاوى ص ١٤١ باستناداً عن عائشة رضى الله عنها قالت
أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة له حتى إذا كنا بالمعسر قرياً من المدينة
تعتست من الليل وكانت على قلادة تدعى السوط تبلغ السرة فجعلت النفس فخر جيت من
عنقى فلما نزلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح قلت يا رسول الله خرت
قلادتي من عنقى فقال أيتها الناس إن أمكم قد ضلّت قلاذتها فابتغوها فابتغوها الناس ولم
يكن معهم ماء فاشتغلوا بابتغائها إلى أن حضرتم الصلاة ووجدوا القلاذة ولم يقدر واحد على
ماء فممنهم من تيمم إلى الكف وممنهم من تيمم إلى التمسك وبعضهم على جسدك فبلغ ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأنزل آية التيمم ففى هذا الحديث أن نزول آية التيمم كان بعد هذا
التيمم المختلف الذى بعضه إلى التمسك فعملنا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا وقد تقدّر عندهم
أصل التيمم وعلمنا بقولها فأنزل الله آية التيمم أن الذى نزل بعد فعلهم هو صفة التيمم
كذا فى شرح معاني الآثار فى باب صفة التيمم صلاح - قوله فأنزل الله عز وجل آية التيمم
التي بالماثلة وهذا هو المختار عند البخارى وذهب القرطبي وابن كثير إلى أنها آية النساء
لأن آية المائدة تسمى آية السجود وآية النساء ليس فيها ذكر للموضوع فينتج تخصيصها بآية
التيمم وقال الحافظ العسقلانى رحمه الله تعالى ما خفى على الناس من أن المراد بها آية المائدة
بغير تردد لى آية عمر وبن الحارث إذ صرح فيها بقوله فأنزلت يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم

الى الصلاة الآتية ولا شئت ان هذه آية المائدة ووقع في رواية الاصيلي فلم تجدوا امام
 التيمم الآتية وفي رواية ابي ذر الى وايد ليكم ولهم يقل منه وزيادتها لكم يمة والشبوسى
 وهى تعين آية المائدة دون النساء فان زيادتها منه انما هى في آية المائدة لا في آية النساء
 وايضا ذكر المصنف حديث الباب في تفسيره سورة المائدة فهذه ايدى على ان المراد بآية
 التيمم هى آية المائدة -

بيان الفرق بين آية النساء وآية المائدة

قال شيخنا السيد الانوارى الفرق بين آية النساء وآية المائدة ان آية النساء سبقت
 لبيان حكم الحد الاكبر اى لبيان حكم الجناية وبيان حكم التيمم من الحد الاكبر ولم
 يكونوا يعلمون التيمم من الحد الاكبر فتركوا الصلاة في انتظار الحكم فنزلت آية
 المائدة لبيان حكم الحد الاكبر وبيان ان التيمم من الحد الاكبر مثل التيمم من
 الحد الاكبر فحيث انكشفت غممتهم فقاموا وتيمموا وصلوا فعملوا التيمم من الحد الاكبر
 من آية النساء وعلموا التيمم من الحد الاكبر من آية المائدة - قوله نصرت بالسرايب
 سيرة مشهورة اى نصرت من الله نصرا خاصا بالقضاء السرايب في قلوب الاعداء مسيرة مشهورة
 من غير اسباب ظاهرة للقوة والشوكة كما قال تعالى في قصة اهل بدر بنى القصور وقد في
 قلوبهم السرايب يخربون بيوتهم بايديهم وايدي المؤمنين - لانتم اشد رهبة في صدورهم
 من الله ولم يحصل هذا المعنى لغيره صلى الله عليه وسلم من الانبياء السابقين وامارعب سليمان
 عليه السلام فكان نظرا الى ظاهرة قواة المملكة وشوكتها الخارقة وان كان هذا موجعا له
 عليه السلام ولكن ما اعطى نبينا صلى الله عليه وسلم من القاء سر غبه في قلوب اعداءه بلا اسباب
 ظاهرة اعظم اعجازا - قوله وجعلت الى الارض مسجدا بجلا من الاسم السابقة فانهم كانوا يصلون
 الا في كنائسهم ومحاسنهم وجعلت الى الارض طهرى سرايج من التيمم به بجلا من الاسم السابقة فلم
 يكن طهارتهم الا بالماء والطهارة بالتيمم فضيلة خصت بهذه الامة قوله وبعثت الى الناس عامة

عنه قوله نصرت بالسرايب سيرة مشهورة وظفر داه شده ام تيرس كه انداخته شده و در دل دشمنان دين بر مسافت
 يكماه به اسباب ظاهره از عشت وشوكت چنانكه سلاطين جبابره را بود تا آنكه گفته اند اگر تنها به شكر باشد همچنانست
 واين معنى بچكس را از انبياء پيشين حاصل نشده تا آنچه سليمان عليه السلام را بود نظر بشوكت مملكت واسباب
 زنده بود كه آن ثروت وقوت بعد از ان بمقتضاتى و نماز ديگرى را ميسر نگشته و امثال قضييه جلار بنى
 نصير و كرميه و قد في قلوبهم السرايب يخربون بيوتهم بديهم وايدي المؤمنين و آية ديگر لانتم اشد رهبة في صدورهم
 من الله تا آخر آية ثمانية ذكركم بانهم قوم لا يعقلون صريح اند در معنى رعب و ذكر سيرة مشهورة اند باعتبار
 آنست كه نبوة دميان بلاد شريف دى و ميان هيچ عدد اكثر از اين مسافت كذا في مشرح شيخ
 الاسلام ص ٣٣٩ ج ١ -

قيل ان دعوة سيدنا نوح عليه الصلاة والسلام كانت الى جميع من في الارض بل اهل اهلهم
واغنى اقم جميعا وقال تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا والجواب على ما قال ابن دقيق
العيدين ان دعوة الانبياء عامة في حق التواحييد وخاصة في حق الشريعة اهـ واجيب بان عموم
رسالة سيدنا نوح لم يكن في اصل البعثة وانما وقع لاحل الحادث الذي حدث وهو
انحصار الخلق في الموحدين معه بهلاك سائر الناس والا فبعثة سيدنا نوح عليه الصلاة
والسلام انما كانت الى قومه خاصة لقوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه واصحابهم
رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فقد كان في اصل البعثة وقال شيخنا السيد الانور قدس
الله سره ان سلمنا عموم بعثة نوح عليه الصلاة والسلام فكان عمومها في عرض الزمان
لا في طولها بخلاف نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فان بعثته عامة في عرض الزمان وطولها فانه
صلى الله عليه وسلم كان مبعوثا لجميع من كان على الارض في عصره ولمن سيولد بعده الى يوم
القيامة وبعثة سيدنا نوح عليه السلام ان كانت عامة فكانت لاهل زمانه فقط وهذا هو المراد
بعرض الزمان فبعثة سيدنا نوح عليه السلام ان كانت عامة لاهل الارض فكان عمومها مقتدا
بزمانه وبزمان معدود ومدة معينة وهي الميريات بعدة نبي آخر فلم يتجاوز بعثته عن
مدة معينة بخلاف بعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فانها عامة الى ممر الدهور والاعصار
اذ ليس بعدة نبي - وانما ينزل عيسى بن مريم في آخر الزمان حكما عادلا يحكم بشريعة نبينا
صلى الله عليه وسلم لا ياكل جيل - قوله قال ابن عبد الله قال ابو العالمية الصابئين فرقة
من اهل الكتاب يقرؤون النبوة وقال النسقي في منظر منته

الصابئين كالكتابيات في حكم حل العقد والذكاة

ومشحه ان ابا حنيفة يقول انهم يعتقدون نبينا ولهم كتاب فمثل مناحكة نسا ثم وتوكل ذبا ثم
وقال ابو يونس ومحمد بن يعقوب ون الكسكب فلا تحل مناحكة نسا ثم ولا شئ كل ذبا ثم
وكذا في عمدة القادسي وانما ورد في البخاري ههنا البيهقي الفرق بين الصابئ والمراد في هذا
الحديث والصابئ الممنسوب للطائفة المذكورة

وسمعت مشايخي رحمهم الله تعالى يقولون ان الصابئين كانت عقيدتهم انه يمكن الوصول الى الله
عز وجل بالايمان والبركة والكواكب ولا حاجة في الوصول الى الله الى النبوة والرسالة وحاصل
من ههنا الا شرأ بالله وانكاس النبوة والرسالة وهكذا كان من ههنا من ورد المراد
الذي حاجة سيدنا ابراهيم عليه السلام -

باب اذا لم يجد ماء ولا تريا

اي في بيان انه اذا لم يجد ماء للطهارة ولا تريا بالنسيم بان كان في سفينة لا يصل
الى الماء وسجونا في نكيف خمسة ارضه وحدا ارضه فماذا حكمه هل يصل امره لا فحكمه ان يصل
بغير وضوء ولا تيمم ولا إعادة عليه وهذا من ههنا المؤلف رح اي جواز الصلاة وضعتها

بلا وضوء ولا تيمم اذا لم يجد ماء ولا ترابا وعند الجمهور يتحرر من الصلاة عليه لان الطهارة شرط
للمصلاة وان ثبت الامام البخاري مسلكه بظاهر الحديث لانه صلى الله عليه وسلم لما شكوا القوم اليه
لم يأمرهم باعادة الصلاة الا ان فقد التراب للقوم المذكورين كان حكما بعد مرشعية التيمم
بعد وهذا فقد ان حقيقى وهو في حكم الحكمى في جواز الصلاة بعد مرشوءه وعادة فافهم كذا في
الرسالة وقال مالت والوخيفة يحرم الصلاة لكونه محذورا وتجب الاعادة (اي القضاء)
وعند الشافعى ايضا في الجبد ويندب في القديمر والمشهورة عن احمد انه لا تجب الاعادة
والقضاء واستدل الامام البخاري على وجوب الصلاة لقائد الطهورين (الماء والتراب)
بهل الحديث ووجه الاستدلال انهم صلوا معتقدين وجوب الصلاة عليهم ولو كانت الصلاة
حيث ممنوعة لا تكرر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم والجواب عنه ان الواقعة المذكورة كانت قبل نزول

باب التيمم في الحضر اذا لم يجد الماء وخاف فوات الصلاة

اي باب في حكم التيمم اذا لم يجد الماء حسا وشرا وخاف فوت وقت الصلاة ماذا حكمه
جعله مقيدا بشراطين خوف شر وجب الوقت وفقد الماء والجواب محذوف اي يجوز له
ان يتيمم ولا يجوز عند ابى حنيفة الا في ثلاث صور للجنازة وللعيدين اذا خاف الفوات
وللمجنب اذا خاف البرد من الاغتسال - كذا في مدونة القارى والحديث الذي اوردنا
في الباب انما يدل على مشروعية التيمم واستحبابه للذكري لا للصلاة ويستحب الوضوء ولا ان كان
عند الحنفية ايضا اذا لا يشترط الطهارة للذكري بالاجماع واما صلوة ابن عمر بماء التيمم
بالتيمم فلم تكن في البلد فان مريد النعم موضع قرب المدينة على ميل او ميلين ويجوز
التيمم في الحضر عند السادة الحنفية اذا كان الماء بعيدا عنه بميل او ميلين -

باب المتيمم هل ينفخ في يديه بعد ما يضرب بهما الصعيدين

اي باب في بيان ان المتيمم هل ينفخ في يديه بعد اخذ التراب اي يستحب له ذلك اذا
تعلق بالاعضاء تراب كثيرا ثم راعى المشكلة (كذا في الرسالة)

باب التيمم للوجه والكفين

اي باب في بيان ان التيمم للوجه والكفين بضميمة واحدة هو الواجب المجزئ من
المؤلف في هذه المسئلة مثل ما يقتضيه اصحاب الظواهر وبعض المجتهدين من ان التيمم
الواجب المجزئ هو ضربة واحدة للوجه والكفين فقط ولا يلزم المسح على الكفين
خلافا للجمهور ومعتاة ان مسح الوجه والكفين كاف في التيمم وما زاد على الكفين ليس
بضرر (قلت) لا يبعد ان يكون المراد ان التيمم انما هو للوجه والكفين لا للرأس والرجلين
مثل الوضوء فان التيمم لما كان خلافا للوضوء كان مجالا لان يتقوهم متوهم ان التيمم ايضا

ن باب ينفخ في يديه بعد ما يضرب بهما الصعيدين للتيمم

يكون للاعضاء الاسبعة مثل الوضوء فتيقظ البخاري لا نراه في هذا الوضوء وصوح بان
 التيمم انما هو للوجه والكفين فقط لا يتجاوزهما الى الرأس والرجلين وقال الشافعي
 ولي الله الداهلوسي رحمه الله انما يكفيه الخصر اذا كان في بالنسبة الى نفى التمرغ وليس معناه
 اثبات الضربة الى احدية ومسح الكفين فقط بدليل ما مر في الحديث الصحيح مرفوعا
 عنه صلى الله عليه وسلم ضرب في اثنين احدهما للوجه والاخرى لليدين الى المرفقين
 وقال السندي ان هذا الحديث (اي حديث انما يكفيت هكذا) ليس مسوقا لبيان عدد
 الضربات ولا لبيان تحديد اليد في التيمم وانما هو مسوق لهدم ما روي عن عمار بن
 ان الجنب يستوعب البدن كله والقصر في قوله انما يكفيت معتبر بالنسبة اليه حكمها هو
 القاعدة ان القصر يعتبر بالنظر الى من عمر المخطاط بالمعنى انما يكفيت استعمال الصعيدين
 في عضنين وهما الوجه واليد وأشار الى اليد بالكف ولا حاجة الى استعماله في تمام البدن
 وعلى هذا يستدل على عدد الضربات وتحدد اليد بادللة اخرى كحديث التيمم ضربة
 للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين وغير ذلك فانه حديث صحيح كحاض عليه بعض
 الحفاظ وهو مسوق لمعرفة عدد الضربات وتحدد اليد فيقفد مرفعا غير المسوق
 لذلك والله اعلم انتهى - اعلم انه قد جاءت الروايات في صفة التيمم على خمسة اقسام
 المسح الى السبعين والمسح الى نصف الساعد والمسح الى المرفقين والمسح الى نصف
 العضد والمسح الى المذاكب والآباط فاخترنا الجمهور ومنها احاديث المسح الى المرفقين
 لما روي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين
 الى المرفقين رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وقال الذهبي ايضا اسنادا صحيحا ومثله عن
 ابن عمر مرفوعا رواه الدارقطني - راجع عمدة القاري ص ٣٤١ - اعلم ان الله سبحانه وتعالى
 ذكر في الآية السواء اي مرفوعا بقوله الى المرفقين وسكت عنها من غير بيان في
 آية التيمم فمن دأب القراء ان الاجمال والسنة تفصله ثم هذا الاجمال يكون منشأ الاختلاف
 بين الفقهاء ولكن لا يخرج الفقهاء اصلا عن دائرة السنة بيد ودون فيما جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ثم ان حديث الكفين يحتمل ان يراد به اليد ان اذ يطبق الكف
 ويراد به اليد مثل قوله تعالى كباسط كفيه الى الماء اي باسط يده وقدر روى عن عمار
 بن ياسر قال كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب اذ لم نجد الماء
 فضربنا ضربة واحدة للوجه ثم ضربة اخرى لليدين الى المرفقين رواه البزار وقال
 الحافظ في الدراية ص ٣٦ اسنادا حسن -

باب الصعيد الطيب وضوء المسلم بكفيه من الماء

اي في بيان ان الصعيد الطاهر هو وضوء المسلم اي في حكم الوضوء يغنيه عن الماء
 عند عدمه حواشي اخره من عقد الابواب اثبات ان التراب له حكم الماء عند عدمه

وحيده انه فاي اتيمم يصلي به ما شاء من القصر انقض والسؤال ما لم يجد ما يحكم الماء
وهذا من ذهب الامام ابي حنيفة وقال الائمة الثلاثة لا يصلي الا فرضا واحدا لانه طهارة
ضرورية وصح الاستشهاد في حديث الباب قوله صلى الله عليه وسلم عليك بالصعود
فانه يكفيت لان الظاهر المتبادر من الكفاية ان يكون له حكم الماء والا كانت الكفاية
ناقصة مع ان المطلق ينصرف الى الكامل فتأمل كذا في الرسالة وحاصله ان التيمم طهارة
مطلقة كالوضوء كما هو من ذهب ابي حنيفة لا طهارة ضرورية كما هو من ذهب الامام
الشافعي فاقتار الامام البخاري ان التيمم طهارة مطلقة كما هو من ذهب ابي حنيفة والغرض
الثاني من هذه الترجمة الاشارة الى انه لا يشترط في التيمم كون التراب مضمنا كما هو
من ذهب ابي حنيفة رد بالحجة قد اشار البخاري بهذه الترجمة الى مسألتين اختار فيهما من ذهب
الى حنيفة والله اعلم - قوله وقال يحيى بن سعيد لا بأس بالصلاة على السبخة والتيمم بها المقصود
بهذا ان السبخة ايضا اخلة تحت الصعيد الطيب بمعنى الطاهر فان المدينة المنورة طابة وطيبة
وطاهرة فلا بد ان تكون سبختها ايضا كذلك و اشار ايضا الى انه يجزى التيمم بكل ما كان من
جنس الارض كما هو من ذهب ابي حنيفة شرح فافهم ذلك واستقم قوله عن عمر ان قال كنا في
سفر واختلف في تعيين هذا السفر فقيل كان ذلك عند رجوعهم من خيبر كما في مسلم وعند
اقباله صلى الله عليه وسلم من المدينة ليلا كما في ابى داود او بطريقين بولت كما في دارل
البيروت والظاهر انها وقعت في ليلة التعريض وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة
او اكثر اعني نومهم عن صلاة الصلوة فجزم الاصيل بان القصة واحدة وقيل
انها متعددة فان بعض الروايات يدل على تعدد القصة والتفصيل
في فتح الباس -

وقال شيخنا السيد الاخير رحمه الله في انما الواقعة لا واقعات متعددة وانما جاء الاختلاف
من اختلاف التعبيرات عن الرواية والاسم عن الذي ان هذه الواقعة عند الرجوع من خيبر
قوله حتى استيقظ بصوته اي بسبب صوته النبي صلى الله عليه وسلم وانما استعمل التثنية لسلوك
طريقين الارب و الجمع بين المصلحتين وخص التكبير لانه اصل الدعاء الى الصلاة ولا يشك
الحديث بخبر ان عيسى تامان ولا ينام قلبه لان القلب انما يدرك الامور المتعلقة به كالادام

عليه قوله حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم بايد وانست كه طلوع وغروب كار چشم است نه دل چون چشم
در خواب باشد طلوع وغروب را ندرك باني شود اگر چه دل بيدار است و نیز باوجود بيداري دل تو را ندك
در آن وقت حادث و مشهور است و ادركه در آن مستغرق مانده و از ماسواست مشهور از جميع صور
معاني و اهل و غافل و غشمانه و بعض اعيان در حالت وحى و بيدار پس باعث عدم تنبيه نوم قلب
نبوده و باشد كه حكمت در وقوع فوت بيان تشریح اين حكم است بفعل كه آن واقع است در نفس چنانكه در قصه
سهره آنحضرت صلى الله عليه وسلم در نماز و الله اعلم - شرح شيخ الاسلام فارسي ص ۳۲ ج ۱ -

والحدث لا ما يتعلق بالعين لانهما نائمة والقلب يتقن (ت) فحاصله ان الطلوع والغروب اسما
يذكر بعاسة البصر لا بالقلب قوله ارتحلوا الوجه فيه ما في صحيح مسلم عن ابي هريرة عن ابي
هذه منزل حضر فيه الشيطان وقيل كان ذلك لاجل الغفلة كما في سنن ابي داود من حديث
ابن مسعود عن ابي هريرة عن مكاتم الذي اصابكم فيه الغفلة (ع)

وقلت) وكما ينبغي الارتحال عن مكان الشيطان كذلك ينبغي الارتحال من زمان الشيطان
وهو الاورع فارتحاله كان ليخرج عن زمان الشيطان فان الصلاة في وقت الشيطان مكر وهمة
قوله ونظرناي رجالنا خلوت بصوم المعجدة جمع خالف اي غلب لان رجال النساء خرجوا للاستقاء
وخلوا النساء او غابوا - وفي نسخة خلوا فبالنصب بكان المقدرة (ت) قوله فافزع فيه من افوا
المرادتين والمراد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه فتضمن في الماء واعادة في افوا المرادتين
وبهذا لا الزيادة تظهر الحكمة في ربط الافوا بعد فتحها وعرف منها ان البركة انما حصلت لا خلاط
سابقة المباركة بالماء والحاصل ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الماء القليل او من افوا المرادتين
شما فزعه في الاناء ومضمض فيه شما عاده في المرادتين شما اطلق العزالي واخذ الماء من الافوا
السفلى للمرادتين والعزالي جميع العزلاء وهو خير المراداة الاسفل ويخذه منه ان الشئ المباركة
ينبغي ان لا يفتح فيه - لان النبي صلى الله عليه وسلم اطلق العزالي واوكا فتم الاعلى للمرادتين
قوله ما رزنا من مائت شيئا لان النبي صلى الله عليه وسلم ما اخذ من ماؤها شيئا منه
وانما اخذ ما رزنا الله تعالى واوحدا ببركة ريقه الطاهر المباركة ولم ياخذ من ماء تلك
المرأة في الحقيقة وان كان في الظاهر مختلطا وهذا ابدع واغرب في المعجزات - ع
شما انما كانت حربية ويحيى من الثغور في مال اهل الحرب بدون اذ نهم بخراشه صلى الله
عليه وسلم عن ضمها ما اخذ من ماءها

باب اذا خاف الجنب على نفسه المرض والموت وخاف العطش يتيمم

يعني يجوز التيمم عند خوف المرض او العطش من استعمال الماء مع وجود الماء ولا يشترط
خوف الهلاك والتلف وهو من هب الي خيفة صلى الله عليه وعنده وعند الشافعي رطل لا يجوز الا عند
خوف الهلاك قوله حدثنا بشر بن خالد اخبرنا عن راح القصة المذكورة تحت هذا الاسناد
مقلوب الترتيب الصحيح لقصة ابي موسى مع ابن مسعود ما حدثه عمر بن حفص

عنه دكره مروان ما ليس مائة اند جمع خالف يعني يس مائة دكره ياله ابن حنبل اخبره دكره و صحابي رآنها
يذكر اشنة نريد دكره اب مروان - شيخ الاسلام ٣٢٩ - عنه پس ريخت يعني اسكرمه برختن اب مروان طرف
از دهنه ناست هر دو مشک و بست دهنه ناست هر دو را و كذا دهنه ناست پايين به شيخ الاسلام ٣٢٩ -
يعني كذا دهنه پايان مشک ١٢ - تيسير القاري ٣٢٩ -
عنه يعني تيمم كند باوجود آب -

عن أبيه وحاصله ان ابن مسعود لما انكر التيمم من الجنابة اورد عليه ابي موسى قصة عمر
مع عمار فلما اجاب عنه ابن مسعود بقوله الم تر عمر لم يقنع بقول عمار وورد عليه ابو موسى
الآية الدالة على التيمم فلم يرد ابن مسعود ما يقول في جواب الآية وسلك مسلك التأويل
واظهر مراده فقال لو فرضنا التيمم في هذا النسخ فظهر ان ابن مسعود لم يكن منكر التيمم
من الجنابة مطلقا وانما كان ينكره لاجل هذا المصلحة . وظهر ايضا ان الملازمة في
الآية عند ابن مسعود محصورة على الجماع والا لا يمكنه ان يقول في الجواب ان المراد
من الملازمة هو لمس المرأة دون الجماع والتيمم المذكور في الآية انما هو التيمم من
الحدث الا صغرا من الحدث الاكبر فتسليمه لا يحتاج الى من يسي بالآية على التيمم من
من الجنابة دليل على ان المراد بالملازمة عندنا انما هو الجماع وبهذا يظهر ان التيمم كما
هو بديل عن الطهارة الصغرى كذلك هو بديل عن الطهارة الكبرى ايضا وقول الجمهور
وذهب بعض الى انه بديل عن الطهارة الصغرى فقط لا عن الكبرى وسبب الاختلاف ان من
جعل الملازمة في قوله تعالى ولا مستثم النساء بمعنى الجماع جعل الخطاب منزها الى المحدث
والجنب جميعا ومن جعله لهما بمعنى لمس باليد جعل الخطاب مقصورا على المحدث بالحدث الاكبر
والتفصيل في بداية المجتهد ^{صه} قوله لعمركم قنع بقول عمار وانما لم يقنع عمر بقول عمار مع
انه كان حاضرا معه لانه لم يتيقن كمال القصة فارتاب في ذلك ولم يقنع بقوله

باب التيمم ضربة

عرضه اثبات ما يقوله بعض العلماء خلافا للجمهور فانه يجب عند هم ضربتان او حجت
فيه ايضا قصة ابي موسى مع ابن مسعود وهي ايضا مقبولة الترتيب اذ بعد ذكر الآية
في التيمم واقرار ابن مسعود بذلك واظهار مراده بالمنع عن التيمم لا معنى لذكر
قصة عمر مع عمار رضي الله عنهما والله اعلم

باب حدثنا عبد الله بن

هذا الباب لا ترجحة له ولا يوجب في النسخ الصحيحة وهو الصحيح فمناسبة حديث
الباب بترجمة الباب السابق باعتبار ان قوله عليه الصلاة والسلام عليك بالصعيد فانه
يكفيك كما انه عام بالنسبة الى الارض الصعيد كذلك له عموم بالنسبة الى كيفية فيجمل ان يكون
بضربة او بضربتين فتأمل كذلك في الرسالة -

هذا اخاتمة شرح كتاب الطهارة التيمم طهرنا من ارجاس معصيتك وادناسها برحمتك
يا ارحم الراحمين وادخلنا برحمتك في عبادك آمين يا رب العالمين . سبحان ربك رب
العرش العظيم وعلينا يفضون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كتاب الصلاة

أى هذا الكتاب فى بيان أحكام الصلاة - لما فرغ من بيان الطهارة التى هى من شروط الصلاة شرع فى بيان المشروط وهى الصلاة والصلاة هى أفضل العبادات وأشرف الطاعات وأدلى الواجبات بعد الإيمان لأنها هوية خارجية وصورة شغفية وهىة جسمانية لمعنى الإخلاص والالتزام ولذا أصارت عماد الدين -

بيان معنى الصلاة لغة وشرعاً واشتقاقها

الصلاة شرعاً هى العبادة المخصوصة وأصلها فى اللغة الدعاء والتبرك منه قوله تعالى وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم وقوله تعالى وصلوات الرسول وفى الحديث الصائم إذا أكل عند صلاة عليه الملائكة أى دعته له وفى الحديث الآخر إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب وإن كان صائماً فليصل أى فليدع لاهل الطعام بالمغفرة والبركة - والدعاء على نوعين دعاء عبادة ودعاء مسألة والتأبدل بالنعى عين ولذا قال ابن القيم والصواب أن الدعاء يسمى بالنعى عين قال وهذا أثر فى الاشكالات السائدة على اسم الصلاة الفشرعية هل هى منقول عن موضوع فى اللغة فيكون حقيقة شرعية لا مجازاً شرعياً فعلى هذا تكون الصلاة باقية على مسماها فى اللغة وهو الدعاء والدعاء عبادة ودعاء مسألة والمصلى من حين تكبيره إلى ما لاه بين دعاء العبادة ودعاء المسألة فهى صلاة حقيقة لا مجازاً ولا منقولة ولكن خص اسم الصلاة بهذا العبادة المخصوصة كسائر الالفاظ التى يخصها اهل اللغة والعرف ببعض مسماها كالدابة والسرأس ونحوهما فهذا غاية تنقيح اللفظ وقصره على بعض موضوعه وهذا لا يوجب نقلاً ولاخراً وجاعاً عن موضوعه الاصلى - انتهى - وقيل ان أصلها فى اللغة التغطير سميت العبادة المخصوصة صلاة لما فيها من تغطير الرب تعالى وقيل الصلاة مشتقة من الصلوة تشبیه الصلاة وذلك لأن المصلى يحركت بدنه فى الركوع والسجود وقيل مشتقة من المصلى فى خيل الحلبة وهى الفرس الثانى من خيل السباق لأن من كان عليه يكون عند الصلاة كالمصلى ومنه حديث على بن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وثلاث عمره فالإمام هو المعلى أى الفرس السابق فى سباق العبادة والمعتد أى الفرس الثانى فى هذا العبادة يصلى بصلاة الإمام يركع بركتى معه ويسجد بسجدة معه وهذا هو المختار فى وجه التسمية عند شيخنا الأكبر مولانا الشافعية السيد محمد النوار بنو الله وجهه يوم القيامة ونصير آمين - وفى عن إسماعيل المعاصر ما معناه ان اشتقاق الصلاة من الصلوة وهو دخول النار والخشبة إذا تحقق عرفت على النار فتقضى مرو فى الصلوة أعوجاج لوجهاً نفسه الامارة بالسوء والمصلى يصب من دهر السطوة الإلهية والعظمة الربانية ما يروى به أعوجاجه ثم يتحقق معراج به فهو

كل مصلي بالنار ومن اصطفى بنار ومن ال بها اعى حاجه لا يمرض بالنار ثانياً الا متحلة القسم قبل القول
باشتقاق الصلاة من صليت العود على الناس بمعنى قوا متة باطل لان لام الكلمة في الصلاة
واو بدل ليل الصلوات وفي صليت ياء فكيف يصح الاشتقاق (واجيب) بان اتفاق الحروف
الاصلية انما يشترط في الاشتقاق الصغير دون الكبير والاكبر.

بيان الحكمة في مشروعية الصلاة

اعلم ان الحكمة في مشروعيةها تحقيق العبدية واداء حق الربوبية والتقرب
الى الله عز وجل والفتح لباب رضائه بجملة وثنائه ومناجاته ودعاء وتكفير خطيئته
واذهاب سيئاته بمحسناته كما ورد في الحديث تقبل الملائكة عند دخول وقت الصلاة
يا بني آدم قموا الى نيرانكم التي اوقدتنوهما فاطفوها. وقد جمع الله سبحانه وتعالى
في الصلاة جميع عبادات الملائكة والاسفل لمن يعقلها فان الملائكة منهم قيام في القيا
من خلقهم - لا يلتفتون الى بيوم القيامة ومنهم ركع لا يخرفون ومنهم سجد لا يرفعون
ومنهم قعود لا يقرون فجمع الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا مته جميع تلك
العبادات في ركعة واحدة.

حكمة اخرى

وقال تعالى الم تر ان الله يسبح له من في السموات والارض والطير صافات كل قد
علم صلاته وتسبيحه - ولا يخفى ان الاشجار والنباتات دائما في القيام - والبهايم كلها في الركوع
والاحجام والحجارات دائما في القعود وحشرات الارض دائما في السجود فجمع الله تعالى
لهذه الامة في ركعة واحدة ما فرق على الكائنات من انواع العبادات وقد اجتمع فيها من عبادات
العلم يجمع في غيرها من الطهارة والصمت واستقبال القبلة واستفتاح بالتكبير والقراءة
في القيام والتسبيح في الركوع والدعاء في السجود في مجموع عبادات عديدة.

حكمة اخرى

وايضاً ان هيئة الصلاة مشتملة على قيام وركوع وسجود ومراتب التعظيم مثلاً
الا ابتداء والوسط والنهاية فالقيام مبدأها والركوع وسطها والسجود آخرها فبايتها
بقى الجلوس للتشهد فهو تمة وتكملة لها لان القيام والركوع والسجود كانت لله خالصة
وجلوس التشهد مشتمل على الثناء على الله تعالى والصلاة والسلام على الرسول عليه
الصلاة والسلام والسلام على عباد الله الصالحين واقرار الحق حيد والرسالة فصار
الجلوس للتشهد ختام المسلك للصلاة جاء جامعاً لما حق الا لى هيئة وحق النبوة وحق الاخوة
الايمانية.

بيان الحكمة في السر في الظهر والعصر والجهر في العشائين والفجر

قال شيخ مشايخنا واستاذ اساتذتنا مولانا محمد قاسم النانوتوي قدس الله سره.
ما حاصله هذا - لا يخفى على اهل العلم ان النهار نور وجود الليل عدم وظلمة جعل
الله الليل لباسا والنهار معاشا فالنهار امر آفة النواسر وتجلياته ومظهر جودها وعناياته
التي يتقوا منها معاشه وحياته ودينه ودنياه وليس الليل كذلك فكان العبد في
النهار واقف على حاشية بساط القرب الا ان يجرى حاجاته بخضرة ربه الا كمر
بالشئاء الخفي ويناجيه سرا امر اعلة لادب القرب وهذه التجليات والعنايات التي
كانت في النهار تغيب في الليل فكان العبد في الليل له نوع بعثي عن ربه فيناذيه ويجهر
في مناجاته اولان النهار مظهر العظمة والجلال فخشعت فيه الاصوات للرحمن ولم
تسمع الا همسا والليل مظهر الجمال صار سببا لفاقة العبد عن سكرة الهيبة فانطلق سانه
ثقة باللطف والافضال وطهر في الجود والنوال ومعلوم عند اهل العلم ان الجمال
يطلق والجلال يخرس فجعل النهار اخرس الداعي واخفى صوته وجمال الليل انطقه
ولذا اجاء صلاة النهار بحجاء اولان النهار يغتنى فيه المحبة الكاملة في القلب بباريه تعالى
لاجل شواغل المعاش وتسكن فيه جذبات الحب فان نطق نطق بالتكلف وينبغي للمحب
الصالح ان يكون بريئا من شوائب التكلف والتضع ويكون قاله تابع الحاله واما
اذا قبل الليل فقد استغفرت الحجب الساترة للحب عن القلب وهاج الشوق والطلب
واد برسلطة الخلق واقبل سلطنة الحق وحان له ان يظهر لمواعج حبه ويجهر في مناجاة
ربه اولان المحب الغيور لا يجب بخضرة الحبيب ان يجهر بالكلام اما في غير
و انما ينظر استئناس الاغيار عن الانظار فلما رأى المحب في النهار كثرة الاغيار وانتشار
سكوت وصمت وصبر وسأى في الليل ان الاغيار قد غابوا واستترت واشتدت الخلوة
بالخلوة وغلب الشوق وبهر فتن وحبه - انتهى كلامه مترجما من الفارسية بالعبارة
من مکتوبه الحادي عشر في الفيوض القاسمية ص ٣ - وقال القطب القسطلاني قدس
الله سره في مراد الصلاة ص ٣ الحكمة في طوال القراءة في الصبح والجهر فيها و
اختصاصها بركعتين ان المصلي لها ينتقل من منى ميل طويل وغفلة كبرى فكانت القراءة
طويلة تتكرر على السمع وتستقر في الذهن فيترقى فهمه للتلاوة ويكثر تدبره لما
يسمعه منها اولاً فاولا وحتى يدرك الصلاة من قصد لها من بعد ولترفع الملائكة
المتعاقبة الى السماء بعمل سركي فيه على النفوس مشقة (واما الجهر) فلان اللسان قد
سكن عند النوم والفكرة قد اتصلت بما كان عليها مستوليا ولذا التزم بالذكر والقرآن
عند النوم وقد جالت الروح في عالم الملكوت بما غلب فافتقت الحكمة ان يخالف بين
الغويين وخصت هذه الصلاة بالجهر ليكون السر تابع للجهر والجهر شاغلا عن الفكر

ناقل عن السكون الى الحركة ولان الافعال المعسوسة تدرك اما بالسمع او بالبصر والبصر يتعلق بالنهار والسمع بالليل وهي بصلاة الليل اشبه لاتصالها بأخرى فاقضت الحكمة ان يكون الحكمه تابعه روا اما اختصاصها بركعتين فلانه لما سبق الوتر لصلاة الليل وحصل عند الصلاة به كارتجاع عليه وقع البداية بالشفع وهو مثل الوتر ليقع الختم بالوتر لصلاة النهار بالمغرب فجعل الشارح للصلوات الخمس وترين المغرب لصلاة النهار والوتر لصلاة الليل - (رواهما الظاهر) فاما اول صلاة ظهرت بفعل جبرئيل عليه السلام فسميت بذلك اولها تفعل وقت الظهيرة وهي شدة الحر وظهور سراج فكانت سر الان النهار القضي الحركة والبطش والنفس فيه متيقظة ساعية في طلب معاشها فامرت ان تصرف بعض ما هي فيه من يقظتها الى سرها وتعميرها بالتلاوة والتدبر وحصر الحركات على هيئة واحد واختصت بالحصر باسم يع ليتعرف الناظر مراتب الاعداد فان مراتب الاعداد اربع الاعداد والعشرات والمئين والالوف وكانت القراءة فيها طويلا لانها تقام في وقت الاشتغال بطلب المعاش والالفة لها فطقت القراءة فيها حتى يحصل التكفير لما مضى والاسف على ما فات من البطالة والاشتغال بغير ذكر الله تعالى ولان المشركين بمكة كانوا يسبون القران عند سماعه فكانت الظهر والعصر سريحتي لا يسمح للمشركين ما يتلى فيهما والنهار هي مظنة اجتماعهم روا اما صلاة العصر فكانت القراءة فيها اقل من الظهر لقرب العهد بالصلاة فيهما بين النقيتين واختلاف في سننها فقل ليس لها سنة وقيل بل سنتها اربع حركات فيها من الغفلة السابقة ويجزى في صلاته روا اما صلاة المغرب فكانت ثلاثا والقراءة فيها قصيرة وبعضها سر وبعضها جهر لانها ما توفر من الخمس او وتر الصلاة النهارية والاولى انما وتر المجمع من فرض الليل والنهار ولاجل ذلك كانت في الوسط حتى توتر السابق واللاحق وجمع فيها بين السر والجهر حتى تضرب مع كل منهما ينصبون فتحت بالجهر اشعارا ودلالة على دخول الليل وحتمت بالسر ليقع الوتر لما تقدم من فرض النهار بنوعه روا اما العشاء فكانت اربعاء والقراءة فيها متوسطة ونصفها المتقد مخفي والآخر سر (ان تكون من نوع صلاة النهار السر باعية في الليل ويتميز الاول بالجهر للدلالة على انها ليلية والسر فيها تبع والتابع فيها يتأخر عن المتبوع والنزول من الليل فكان الجهر اسبق والله اعلم كذا في مرآة الصلاة -

باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء

اي هذا الباب في بيان كيفية فرضية الصلاة في ليلة الاسراء اشار به الى ان الاسراء والمطرح

عليه وايضا قيل است از مؤلف با آنکه معراج در شب اسراء بود و در آن اختلاف است چنانکه در مجلس مبين
گردد شيخ الاسلام رحمه الله ج ١ -

كان في ليلة واحدة لا كما قيل انهما كانا في ليلتين مختلفتين. وحديث الباب من حيث انه يفيد انها فرضت اول خمسين نثر تقرر الامر على الخمس يثبت كيفية من كيفياته واما قوله قال ابن عباس حدثني ابو سفيان الخ فمناسته مع ترجمة الباب باعتبار ان فرضية الصلاة كانت في اول الاسلام حتى بلغت اقصى مراتب الاشهر وشاعت في بعيد الاقطار فورد هذا الحديث ههنا بادني مناسبة بترجمة الباب ليكون بيان نفس فرضية الصلاة ترميداً وتوطئة لبيان كيفية فرضيتها والا فالحديث لا يدل على كيفية فرضية الصلاة بخلاف حديث ابي ذر الذي فان دلالة على كيفية فرضية الصلاة ظاهرة.

فائدة جليلة

فرضت الصلوات الخمس في ليلة المعراج ولكن ثبت بالاحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من ابتداء البعثة فكانت قبل الاسراء صلاتان صلاة الفجر وصلاة العصر كما قال تعالى وسبح بحمده ربك بالعشي والابكار ثم فرضت صلاة الليل حين نزلت سورة المزمل ثم فرضت الخمس في ليلة الاسراء راجع فيض القدير ص ١١ في شرح حديث اتاني جبريل في اول ما اوحى الى الخ

قوله ففرض صداري اي شق صداري فان قيل شق الصدر انما وقع وهو صغير فالجواب انه وقع مرتين الثانية عند الاسراء وتجديد الشطرين ونزول ابي حمزة الثالثة عند البعث كذا الت بغير حراء اخر جده الطيالسي كذا في التنويع.

قوله مرجعاً بالنبي الصالح الصلاح صفة جامعة لجميع الصفات الجميلة كما قال تعالى في حق الانبياء الكرام وكل من الصالحين فان الصلاح ضد الفساد فالمراد بالصلاح هنا الصلاح اللائق لمقام النبوة والمراد بصلاح المؤمن صلاحه المناسب لمقام الايمان وهو طهارة قلب المؤمن من من الامور المفسدة لا يمانه. وصلاح النبي هو نزاهته عن الامور المخلة في منصب النبوة وحيث ان نبينا صلى الله عليه وسلم هو افضل النبيين والمسلمين يكون صلاحه كاملاً مطلقاً والله اعلم. قوله هذا آدم وهذا الاسوة عن يمينه وشماله تسميته المراد اسراراً وواح بنى آدم ويحتمل ان يكون هذا باعتبار الظهور والا فكشف فان الجنة عن يمين آدم والنار عن شماله فلعله كان يلتفت تاسراً الى يمينه فيكشف له اسراراً وواح المؤمنين وتاسراً الى شماله فيكشف له اسراراً الكافرين ويحتمل ان يكون هذا على سبيل العرض فكان هذا في وقت العرض على آدم عليه السلام والا ففي الاوقات الاخرى في مقاماتهم والمراد بقوله تعالى لا تفتنهم ابواب السماء عدم الفتنة بطريق الاكرام والرحمة والانعامة. قوله قال جبريل الخازن السماء اي حارسه وبوابه ومعنى حوالد السماء - افتح اي باب السماء - قوله مراد ريس عليه السلام قال مرجعاً بالنبي الصالح والاخ الصالح احتج به من قال ان ادريس عليه السلام لم يكن من آباءه والا لقال

بالابن الصالح كما قال آدم و اجيب عنه بانه لا يبعد ان يكون هذا القول عنه على سبيل
التعطف والتأديب والتواضع لتمام النبيين وسيد المرسلين وان الانبياء كلهم اخوة -
قوله حتى ظهرت اى علوت لمستوى اى لمصعد اسمع فيه صريف الاقلام اى صوت
ما يكتبه الملائكة من ا قضية الله و وحيه وما ينسخه من اللوح المحفوظ وما شاء الله
من ذلك ما يكتب قوله فقال هل وعلا هي خمس بحسب الفعل وهي خمسون بحسب
الثواب لا يبدال القول لداى اى القضاء المبرور - وقال شيخنا السيد الانوار قدس الله سره
لم يكن هذا التمثيل كان القاء الامر شيئاً فشيئاً وايضاح المراد آخر - والمقصود منه التذكير
فى اللطاف والعنايات ليعلم آخر الله غاية الغايات ونهاية النهايات وتطير ما ساقى فى
فضل اسجد من هذا الكتاب المستطاب من قصة آخر اهل النار دخلا الجنة يعطى العهود
والمواثيق - ثم ينقضها - ويسأل الله عز وجل حتى اذا انتهت به الامانى قال الله عز وجل
لست ذلت ومثله معه وقوله صلى الله عليه وسلم اترضون ان تكونوا ثلث اهل
الجنة اترضون ان تكونوا نصف اهل الجنة اترضون ان تكونوا ثلثى اهل الجنة وقوله
صلى الله عليه وسلم يجاب بعنى لعزلت شمس ردي عليه لغيره و ثمة فهذا كله من باب
الملاطفة والتدريج فى العناية ليكشف حقيقة الامر آخر عند النهاية لا من باب التسخير
فا فهم ذلك واستقروا - قوله استحييت من ربي وجه استحيائه من ربه ومع انه سأل ربه
قبل ذلك تسع مرات انه لو سأل الرفع بعد الحس لكان كأنه قد سأل رفع الخمس
بعينها فلذلك استحي من ان يرجع بعد ذلك ولا سيما سمع من ربه لا يبدال القول لداى آخر
(عمدة القارى) فاستحي صلى الله عليه وسلم فى هذا المرة لانه لو سأل فى هذا المرة
لم يكن سؤالاً للتخفيف بل كان سؤالاً لرفع التكليف وهذا لا يليق بشان العبودية وقوله
حتى انتهى الى السدرة المنتهى اى الشجرة التى فى اعلى السموات وسميت بالمنتهى لان علم
الملائكة ينتهى اليها ولم يجاوزها احد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه ينتهى اليها
ما يهبط من فوقها وما يصعد من تحتها وينتضى اليها روح الشهداء وارواح المؤمنين فقل
عليهم الملائكة المقربون (والله اعلم) قوله حياثل اللؤلؤ المراد به موضع مرتفعة كجبال
المرمل كانه جمع حباله والحباله جمع حبل على غير قياس وجر يظهر مناسبة هذا الجملة
بالجملة الآتية وهي واذا تراها المنسلت - يعنى ان تراب اسرها منسلت وتلاها وحبالها لؤلؤ
وقيل المراد بالجبال القلائد والعقود وذهب كثير من الائمة انه تصحيف وانما الصحيح
هى جنابى بالجيم والنون والذال المعجمة جمع جنبد وهو ما لا ترفع من الثنى واستدار
كالقبة كما وقع عند المصنف فى احاديث الانبياء وكذا عند غيره جمع جنبد معرب

على ان الله لم يردم به محله هو اركه مى شخو دم در ان محل آواز قلبها كه ملائكة الامم كبر وند قضايا و احكام
انه لوح محفوظ - تفسير القارى ص ٣٨٨ ج ١ -

كُنْبُدُ وَهِيَ الْقُبَّةُ فَهِيَ فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ أَصْلُهُ كُنْبُدٌ بِمَعْنَى الْقُبَّةِ -

باب وجوب الصلوة في الثياب

أى هذا الباب في بيان وجوب الصلوة في الثياب والمقصود به بيان أن ستر العورة من شرائط الصلوة وأن المراد بالثيبة في قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أى كل صلوة هو ستر العورة بالثوب مطلقاً لا الثياب المزينة المنقشة فإن نفس الثوب أيضاً زينة للابس وإن كان خرقاً مرقعاً فمن صلى ملتجئاً في ثوب واحد كفاة وذلك لأن المقصود هو الستر وهو يحصل بالاتحاد لا بالتحاشي لا تنكشف عورته في اتصالات الركوع والسجود ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم تزرعوا ولو لبشوك فامرأ بالزينة من الوقوع عن بدنه ومن وقع نظره على عورته حالة الركوع فدل على أن ستر العورة فرض في الصلوة فالمقصود بقوله ومن صلى ملتجئاً في ثوب واحد وهو من تمام الترجمة بيان وجوب ستر العورة في الصلوة بأى وجه كان وإماماً سياسياً أى من باب الصلوة في الثوب ملتجئاً به فالمقصود به بيان مشروعية الالتجاء وبيان كيفية استدال أيضاً بامرأ صلى الله عليه وسلم أن لا يطوف بالببيت عمرياً على اشتراط ستر العورة في الصلوة لأنه إذا كان شرطاً في الطواف فاشتراطه في الصلوة أولى وأجدر وإيضاً الطواف في حكم الصلوة قوله ما لم ير فيه أى منياً وفيه دليل على نجاسة المنى وقوله لتلبسها صاحبتهما من جلبابها هذا محل الترجمة لما فيه دلالة على وجوب الستر -

نكتة

الستر وإن كان لا جل الصلوة لكن القرآن خصه بالمسجد حيث قال خذوا زينتكم عند كل مسجد فالوجه فيه أن الصلوة في نظر القرآن ليست إلا في المسجد واليه يشير قوله تعالى لا تأتون الصلوة إلا وهم كسالى فإن المراد بالأتان المحضور في المسجد -

نكتة أخرى

لما ذكر الحق سبحانه قصة سيدنا آدم عليه الصلوة والسلام وما وقع له من انتزاع اللباس عنه حتى طفقاً يخصفان عليهما من ورتقى الجنة انتقل الحق سبحانه وتعالى إلى ذكر مسألة الستر واللباس فقال تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد فهذه الآية لا ريباً ما قبله

باب عقد الأثر على القفا في الصلوة

ذكر هذه الترجمة لتأكيد ستر العورة لأنه إذا عقد الأثر على قفا لم تبد له عورته في ركوعه وسجوده - كذا في العمدة ولعل هو لا كما لو من أهل الصفة فإن

هذه الصفة كانت لأصحاب الصفة أهل الصلوة كما سيأتي في باب من ما راجع إلى المسجد وإنما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن لهم سمراد ويلات فكان أحد هم يعقد امرأته في قفاه ليكون مستورا إذا ركب وإذا سجد ولا ينكشف عورتها عند الركوع والسجود قوله ليروا في الحق مثل ذلك الذي لا يميز بين الواجب والسنة والمستحب وصفه بالحاجة لأنه يادرس إلى الإلتباس والاشتغال قبل التأمل في الحال قال الكرماني (فإن قلت) كيف وجه جعل امرأة الاصحق عن صاقلت الفرض بيان من ذلك العقل فكانه قال صنعتها ليروا في الجاهل فينكر على بجعله فظهر له من إزالته وفيه تنبيه على مراعاة التأدب وترك الطعن والإعتراض على الأكابر والعلماء الساجدين الذين عرفوا رسوخهم في العلم واستقامتهم في الدين وأيضا كان يمكنه الاستفسار عن الحقيقة بطريق التأدب لا بطريق الاعتراض ولذا عقبه الإمام البخاري بحدِيث ورد فيه التصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا صلى في ثوب واحد ليتحقق جواز الصلاة في الثوب الواحد حتى يتحقق فضلا جابر في الثوب الواحد كانت لاسراة الاصحق جواز مثل ذلك

باب الصلاة في الثوب الواحد ملتغيا به

أي في بيان أن من صلى في الثوب الواحد ملتغيا به فقد أتى بالناس أحب العلم أن الفقهاء قد اجمعوا على جواز الصلاة في ثوب واحد ولكن ذهب بعض السلف كابن مسعود وابن عمر ومجاهد إلى أن الصلاة في ثوب واحد مكروهة إذا كان قادرا على ثوبين وإن لم يكن قادرا أصلا على ثوب واحد يكره أيضا أن يصلي به ملتغيا ومثملا به بل السنة أن يتركه واحتجوا في ذلك بما رواه الطحاوي بإسنادة عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فالله أحق من تزتين له فإن لم يكن له ثوبان فليتركهما إذا صلى ولا يشتمل أحدكم في صلاته اشتمال اليهود - وذهب جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين إلى أن الصلاة في ثوب واحد جائزة بلا شبهة وقد جاءت الأحاديث الصحيحة في ذلك عن جماعة من الصحابة جابر - وأبي هريرة وعمر بن أبي سلمة - وسلمة بن الأكوع رضي الله تعالى عنهم والإمام البخاري اختار من ذهب الجمهور والأحاديث التي أوردها في الباب صحيحة في جواز الصلاة في ثوب واحد وأما ما روي في هذا الباب من منع الصلاة في ثوب واحد فهو محمول على إرشاد الفضل لا على عدم الجواز أو محمول على التنزيه لا على التخيير والله أعلم ملخص من عمدة القاري ص ٢٢ ج ٢ -

باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه

أي في بيان أنه إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل شيئا من الثوب على عاتقيه وفي بعض النسخ على عاتقه بالألف أي من من الرقاق والسقوط والمقصود بذلك تاركيا ستر العواتق في الصلاة مستقلا وإن فهم هذا الحكم من أحاديث الباب الأول لكن أورده

لتأكيد ستر العواتق وهو مستحب عند الجمهور ويحوز تركه ايضا لان المقصود ستر العورة
فبأى وجه حصل جازوا ايضا ان العاتق ليس من العورة فلا يجب ستره ولكن لا ينبغي
ان يصلى وليس على عاتقه شئ وقال احمد لا يصح صلاة من قدر على وضع شئ على عاتقه
الا بسبب صفة لظاهر الحديث وعن احمد رواية انه تصح صلاته ولكن ياشر بتركه وحاصله
انه يجب عند احمد ان يجعل على عاتقه شئاً ان قدر عليه - وانما مناسبة الحديث بالترجمة
فمن صيف ان المخالفة بين طرفي الثوب سبب لوقوع شئ منه على عاتقه شئاً - (ولكن) لا
ندري ان المصنف رحمه قائل بالوجوب او بالا استحباب لكن قوله باب الصلاة بغير رد او ينير
الى انه قائل بالا استحباب وفي حديث جابر الذي يتلو هذا الحديث ايضا جازوا الصلاة من
غير شئ على العاتق قلعه ظن ان الاشتمال والمخالفة بين الطرفين لا يكونان سائرا على وجه الكمال
فقال الى ذلك ليكمل السطر -

تنبيه

هذا اى جعل الثوب على عاتقيه اعم من وجه من الا تخاف المذاكوس في الباب السابق
وهذا الحكم وان كان قد علم من الاحاديث المتقدمة لكن جعل له بابا لمحاذاة للتنبيه على
افادة هذا الحكم بغير موصه - والمقصود منه تأكيد ستر العواتق -

باب اذا كان الثوب ضيقا

اى باب في بيان انه اذا كان الثوب ضيقا ولا يمكنه ان يلتحف وينتج به هذا الفعل المصلى
اى فينبغي له حيث ان يترس ولا يلتحف لانه سبب لا تكشاف العورة وكأن هذا الباب منزلة
الاستثناء من الباب السابق -

باب الصلاة في الحجة الشامية^{عليه}

اى في بيان جواز الصلاة في الثياب التي تنسج الكفار ما لم تتحقق نجاستها وانما علب
بالشامية مراعاة للفظ الحديث وكان هذا في غزوة تبوك والشام اذ كانت دار كفر
ووجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم لبسها ولم يستفصل وروى عن ابي حنيفة كراهية
الصلاة فيها الا بعد الغسل وعن مالك ان فعل يعيد في الوقت كذا في الفتح والصلاة

تنبيه

اعلم ان ما ورد في الاحاديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم لبس الحجة الشامية او الشامية
عليه نماز ورجية بافته ثمانين كفارة گفته اند مراد بيان جواز بافته مطلق كفارة است ما دام كراهية نشود
نجاست آن و تغيير بشاميه بر عايت لفظ حديث است ١٢ شيخ الاسلام ص ٣٢٦ ج ١ -

او القباطي او البرود اليمانية فليس المراد بها انهما كانت ملابس مخصوصة للكفار من شعائر
كفرهم بل المراد انهما كانت من مصنوعات تلك البلاد ومنسوجاتها فالنسبة نسبة الصنعة
لنسبة اللبسة الكفرية فلا مُتَشَكِّك فيها للشبان المتفرجين في لبسة البنطلون والملحون و
سائر الملابس الا فرنجية اعادنا الله منها قولا وقال معمر رأيت النهرى يلبس من الثياب
ما يصغى بالبول الظاهر انه لم يصل فيه الا بعد غسله ذلك وكان يلبسها في غير الصلاة ان
كانت جائزة وفي الصلاة بعد غسلها رت، قوله وصلى على من الى طالب في ثوب غير مقصود
الظاهر ان هذا الثوب كان منسوجا للكفار لقرينة الباب (دخ).

باب كراعية التعرى في الصلاة وغيرها

المقصود به بيان ان ستر العورة فرض مستمر لانه فرض خارج الصلاة ايضا ولذا قال
العلماء الفرق بينة المستمرة في كل آن وزمان بعد الايمان انما هي فرض بيضة ستر العورة - في
جميع الاحيان ولما هبط اليونا نآدم من امنا حواء عليهما السلام من السماء وانتزع عنهما لباسهما
طفقا يخصصان عليهما من ورق الجنة نيواسا يسوا آتتهما فانه ل مسئله احتاج اليها ابونا واما عليهما
الصلاة والسلام انما هي مسئله ستر العورة -

قوله فحله فحله على منكبيه فسقط مفتيا عليه (علماء ان هذا التعرى انما كان كتعري موسى
عليه السلام لتبرئته عن القبائح واخلاق الجاهلية ببيان نزاهته عن المعائب قبل النبوة
وبعداها والله اعلم - وروى في غير الصحيحين ان الملائكة نزل عليه فشقا عليه ازاره (قسطاني)
وفي الحديث دليل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في صدغهما مضمونا عن القبائح
واخلاق الجاهلية رت).

باب الصلاة في القميص والسراويل والتبائن والقباء

اي في بيان حكم الصلاة في القميص الى آخره والمقصود بيان انه يجوز الصلاة في ثياب
واحد من هذه الثياب مما يكون ساترا للعورة الغليظة والا وفي الجمع في اثنين منها لمن وسع
الله له وجواز الصلاة في التبائن فقط (والتبائن سراويل صغير مقدار اسنبر ليس ستر العورة المخلطة
يكون للملاحين) يوافق هذا ذهب مالكا لان التبائن انما يستر نصف الفخذ لا كلها ومناسبة حديث
ابن عمر بالترجعة من حيث انه يدل على جواز الصلاة بدون القميص والسراويل في الثياب
الغير المخلطة مع كون اهل الثوب واحدا كذا في الرسالة - قوله والتبائن وهو سراويل صغير
مقدار ما يستر العورة الغليظة يكون للملاحين رت) وقال السيوطي التبائن سراويل ليس له رجلان قريبا

ملح اى باب در بيان حرمان نمازگزاران در پیراهن دراز و ده خت و آنرا بر سه که ستر عورت غلیظه می کنند و در قبا
تیسیر القاری ص ۱۳۶ چنانکه کشتی گران و ملاهان را باشد شیخ الاسلام ص ۳۶۵ - ۱ -

باب ما يستتر من العورة

أي في بيان الشيء الذي يجب ستره في الصلاة أو خارجها وفي بيان حد العورة والعورة
سورة الانسان وكل ما يستحي من اظهره اشار به ذلك الى ان وجوب ستر العورة لا يختص
بالصلاة بل هو عام في جميع الاحوال في الصلاة والطواف وغيرهما والظاهر من نصه انه
يرى ان الواجب ستر السوءاتين فقط وهو قول اهل الظاهر انه لا عورة من الرجل الا القبل و
الدبر وقال شيخنا الاكبر مولانا الشافعية السيد محمد انوار رحمة الله عليه في الجواهر
كلية ما - ومن فيتمثل ان تكون مامعة ارية او مرسولة ومن فيتمثل ان تكون بيا نية
او تبعية والفرق بينهما ان من البيا نية يطرأ فيها الحكم على جميع افراد من خولها ومن التبعية
يقتصر فيها الحكم على بعض ماصدقات من خولها - والظاهر عندنا ان الامام المهتم في اكثر
المواضع يريد بها التبعية - وهذا الموضع ايضا منها يريد به الاشارة الى مراتب العورة
فان من العورة ما يجب ويتأكد ستره ومنها ما ليس كذلك الا ترى ان العورة عندنا
من السرة الى الركبة - ولكن فروع الفخذ ليس كاصل الفخذ في تعتم الستر ونظيره الاستقبال
والاستدبار عند قضاء الحاجة فالاستدبار اهلون من الاستقبال والنجاسة الخفيفة اخف
من النجاسة الغليظة وان اشتركا في اصل النجاسة ولما تعارضت الادلة في كون الفخذ عورة
اشار البخاري الى مراتب الستر بعضها دون بعض فان تعارضت الادلة بين وجب الخفة في حكم
المسئلة فالى الامام البخاري بكلمة من التبعية للاشارة الى مراتب السرة والخفة في ستر
العورة وبرهن ايندفع ما قيل انه كيف يستقيم التبعية في ستر العورة فان العورة بتمامها
واجبة الستر لا بعضها - وجه الادعاء ان المقصود هو الاشارة الى المراتب والله
اعلم ونظيره اختلاف الفقهاء في تقسيم النجاسة الى الغليظة والخفيفة لتعارض الادلة
ولا اختلاف الصحابة فيها فافهم ذلك واستقم قال ابن بطال اختلفوا في حد العورة فقال
اهل الظاهر لا عورة من الرجل الا القبل والدبر وقال الشافعي ومالك حدها ما بين
السرة والركبة وقال ابو حنيفة واحمد الركبة ايضا عورة ذلك

باب الصلاة بغير رداء

أي في بيان جواز الصلاة بغير رداء -

على انهم پوشيده شود و واجب است پوشيدن آن از عورت بمعنی اندام شرم مردم و هر چه از نمودن و بدین
آن شرم آید شیخ الاسلام ص ٣٦٥ ج ١ -

باب ما يذكر في الفخذ

أي في بيان ما يذكر في حكم الفخذ هل هي من العورة أم لا والمسألة اختلف فيها في مختلفه
 فذهب مالك إلى أن الفخذ ليس بعورة وهو الذي اختاراه البخاري ههنا وعند أبي حنيفة
 والشافعي الفخذ عورة يجب سترها وهذا وجه المناسبة لما بين اب الستر والاحاديث في
 هذا الباب متعارضة قال الشافعي ولي الله الله هاوي رحمه الله الجمع بين الأحاديث أن الفخذ
 ليس بعورة بالنسبة إلى خاصة الرجل ومعارضه إسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير والدخول
 عليه ويشد يد التردد إليه وأما بالنسبة إلى العامة ومن يزور الرجل غبا فإنه عورة
 يدا لك على هذا التطبيق حديث دخول عثمان على النبي صلى الله عليه وسلم وستره فخذ لا
 مع كشفه إياه عند أبي بكر وعمر فدل أن الستر أحاط وأما ما ذهب إليه مالك رحمه الله من أنه يجوز
 لأهله والمحاليين ومثاله لا تقتصر على ما دون الفخذ في الصلاة فلا شبهة في صحته عندنا
 لما روي من طرق كثيرة حتى حصل العلم بغيره وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكفهم ولا
 أمثالهم تبتر الفخذ إلى الركبة في الصلاة وههنا قاعدة وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم يستر
 وجهين من الصلاة صلوة المحسنين وصلاة عامة المسلمين وكمر من أشياء قد حرمها في الثانية
 ونهى عنها في الأولى وانت إذ حفظت هذه القاعدة سهلت عليك أكثر الموضع المتناقضة في
 باب الصلاة والله أعلم كذا في الرسالة وقيل إن أبا بكر الصديق كان عن يمين النبي صلى
 عليه وسلم وكان عمر عن يساره فلما جاء عثمان جلس بين يديه فكشف عليه ما لم يكشف عليهما
 والأحكام تختلف باختلاف الأحوال قوله قال أبو عبد الله البخاري ويروى عن ابن عباس
 وجبر هذا ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة هذا تعليق بصيغة
 الترمذي وإسراة عن ثلاثة أنفس الأول عن عبد الله بن عباس أخرجه الترمذي عنه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال الفخذ عورة وقال هذا حديث حسن غريب -
 (والثاني) حديث جبر هذا أخرجه مالك في الموطأ عن ابن النضر عن زهدة بن عبد الرحمن
 بن جبر هذا عن أبيه عن جده قال كان جدي من أهل الصفة قال جلس رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عندي وفخذ مني مكشوفة فقال خمر عليك أما علمت أن الفخذ عورة
 ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه (والثالث) حديث محمد بن جحش فرواه
 الطبراني عنه قال كنت أصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فصر على معمر وهو جالس عند
 داسره بالسوق وفخذاه مكشورتان فقال يا معمر غط فخذيك فإن الفخذ من عورة ورواه
 أحمد ورجاله ثقات كما في مجمع النور وابن أبي عمير وهو محمد بن جحش عن محمد بن جحش بن جحش بن جحش
 إلى عبد الله ولا يهبط عبد الله صحبة وزينب بنت جحش أم المؤمنين هي عمته وكان محمد صغيرا
 في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد حفظ عنه وقال الواقدي كان مولدا قبل الهجرة
 بخمس سنين هاجر مع أبيه إلى المدينة له صحبة والله أعلم ملخص من عمدة القاري -

قوله قال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَخْذٍ لَا سِيَّانِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ عَنْ قَرِيبٍ قَوْلَهُ
وَحَدِيثُ الشَّيْخِ أَسَدُ الْحَرَامِيِّ وَاحْسَنُ سَدِّ الْأَلَاةِ أَنْ التَّحْلِيلَ بِحَدِيثٍ جَرَّ هَذَا حَوْطًا وَاقْتَرَبَ
إِلَى التَّقْوَى لِلخُرُوجِ عَنْ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ وَلَا جُلْ هَذَا الْفَتْوَى لِمُقْبَلِ الْبُخَارِيِّ بِأَبِ الْفَخْزِ عَوْرَةً
وَلَا قَالَ أَيْضًا بِأَبِ الْفَخْزِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ بَلْ قَالَ بِأَبِ مَا يَذْكُرُ فِي الْفَخْزِ قَالَ شَيْخُنَا السَّيِّدُ الْأَنْصَارِيُّ
الظَّاهِرُ مِنْ صَنِيعِ الْمُصَنِّفِ وَكَلَامُهُ أَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى مَنْ هَبَّ مَالَتْ وَيَحْمِلُ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ
جَرَّاهُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمَا عَلَى الْإِحْتِيَاظِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَأَنْ شُكَّ فَقُلْ إِنَّ الْمُصَنِّفَ الْأَمَّامَ
يَمِيلُ إِلَى مَنْ هَبَّ الْأَمَامُ مَالَتْ بِإِعْتِبَارِ الْأَسْتَدِّ لَالٍ وَقُوَّةِ الْأَسْتَدِّ وَيَمِيلُ إِلَى مَنْ هَبَّ
الْأَمَامُ إِلَى حَقِيقَةِ بَاعْتِبَارِ الْإِحْتِيَاظِ -

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ الشَّيْخِ

فَهِيَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ اخْتِيَارِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ بِسَبَبِ إِنْزِاجِهِ
النَّاسَ بِدَلٍّ عَلَيْهِ مَسْرُوكَةٍ الشَّيْخِ فَخْذٍ لَا سِيَّانِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّا تُنْجِي بِحَالِهِ الْكَرِيمِ
أَنْ لَا يَنْسَبَ إِلَيْهِ كَشْفُ فَخْذٍ لَا قَصْدًا مَعَ ثَبَاتِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَخْزُ عَوْرَةٌ
وَيَحْتَمِلُ أَنْ الشَّيْخَ رَضِيَ مَا سَأَلَ فِي فَخْذٍ لَا سِيَّانِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكْشُوفًا ظَنًّا أَنَّهُ كَشَفَهُ فَاسْتَدَّ
الْفِعْلَ إِلَيْهِ وَفِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مِنْ أَجْلِ الزَّحَامِ وَمِنْ قُوَّةِ الْحَرَامِيِّ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ
فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ حَسَرَ الْأَمْرَ مِنْ فَخْذٍ لَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ صِيغَةُ الْمَجْهُولِ وَالذَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ
هَذَا مَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ صَنِيعٌ ٢ - فَقَدْ كُنْزَ فَخْذٍ لَا وَكَذَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ فِي
مُسْنَدِهِ وَرَوَى الْأَسْمَاعِيلِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَفْظُهُ فَاجْرَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي زَقَاتٍ
خَيْرٍ إِذَا خَرَّ الْأَمْرَ وَلَا شَكَّ أَنْ الْخُرُوجَ وَمَعْنَى الْوُقُوعِ فَيَكُونُ لَا زَمْرًا وَكَذَلِكَ الْأَنْصَارُ كَمَا فِي
رَوَايَةِ مُسْلِمٍ فَظَهَرَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكْشِفْ إِنْزَارَهُ عَنْ فَخْذٍ لَا قَصْدًا وَأَمَّا كَشْفُ
عَنْ فَخْذٍ لَا لِأَجْلِ الزَّحَامِ وَلَقَوْلُهُ أَجْرًا هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْكَشَفَ إِنْزَارَهُ حِينَ أَجْرَى
مَرْكُوبَهُ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْمًا إِلَى أَنَّ الْفَخْزَ عَوْرَةٌ لِحَدِيثِ جَرَّاهُ
وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَآخِرُ دُونَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ لِحَدِيثِ الشَّيْخِ فَاجِبٌ عَنْهُ الْأَوَّلُ بَانَ كَشْفُهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ قَبْلَ الْحُكْمِ بِأَنَّهُ عَوْرَةٌ وَبَانَ كَشْفُهُ إِيَّاهُ لَمْ يَكُنْ بِإِخْتِيَارِهِ بَلْ بِسَبَبِ إِنْزِاجِهِ
النَّاسَ بِدَلٍّ مَسْرُوكَةٍ الشَّيْخِ فَخْذٍ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ ثَبَتَ فِي رَوَايَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكْشِفْهُ
وَأَمَّا كَشْفُ إِنْزَارِهِ حِينَ أَجْرَى مَرْكُوبَهُ وَإِنْ سَمِعْنَا أَنَّهُ كَانَ بِقَصْدٍ وَإِخْتِيَارٍ فَقَدْ كَانَ قَبْلَ
الْحُكْمِ بَانَ الْفَخْزُ عَوْرَةً وَإِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ غَلَبَ الْحَرَامُ -

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ قِصَّةِ سَيِّدِنا عِثْمَانَ

فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ لَا حُجَّةَ فِيهِ فَقَدْ قَالَ الْأَمَامُ الشَّافِعِيُّ وَالَّذِي رَوَى فِي قِصَّةِ عِثْمَانَ
مَنْ كَشَفَ الْفَخْزَ يَنْ مَشْكُوكَةٍ فِيهِ لِأَنَّ الرَّوَاةَ قَالَ كَأَشْفَا عَنْ فَخْذٍ يَهُ أَوْ سَاقِيَهُ فَنَالَتْ ذَلِكَ

على ما قاله الطحاوي ان اصل الحديث ليس فيه ذكر كشف الفخذين وقال ابو عمر هذا حديث مضطرب وقال القرطبي ويرجح حديث جر هذا ان تلك الاحاديث المعارضة له قضايا معينة في اوقات واحوال مخصوصة يتطرق اليها الاحتمال ما لا يتطرق لحديث جر هذا فانه اعطى حكما كلياً هذا كله من عمدة القاري وقال شيخنا السيد الانوار مرجح ان قوله غطي النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه يحتمل ان يكون الراوي اطلق الركبة واسماد به ما يقرب من الركبة فالمراد ستر ما يقرب من الركبة لا ستر نفس الركبة فانها كانت مستورة من قبل فلما جاء عثمان بن ستر النبي صلى الله عليه وسلم ما يقرب عن الركبة ايضا مراعاة لحياثه رضي الله عنه فتواله وقال نزيدي بن ثابت الخ فيه نظر لانه لا دلالة فيه على ان فخذاً صلى الله عليه وسلم كان منكشفاً ولو سلمنا نكشافه فلا نسلم ان ذلك كان باختياره عليه اسلامه حتى يكون دليلاً على جوازه اللهم الا ان يقال المصنف رحمه الله اعتمد على ظاهر الحال وعلى انه صلى الله عليه وسلم كان نبياً وهو في حالة الاختيار وعدمه مصرون عما لا ينبغي جر يانه عليه صلى الله عليه وسلم ولو سلم فكان ينبغي ان يثبه عليه بعد تلك الحالة كحائثه عليه بعد ما وقع منه مرة فتأمل كذا في الرسالة - قال السندي كانه بنى الاستدلال بذلك على استبعاد وضع الفخذ على فخذ غيره لو كان الفخذ عورة ولو محائل كالفرج ونحوه فالوضع دليل على انه ليس بعورة ولم يرد الاستدلال بانه وضع الفخذ بلا محائل لان الاصل عدمه فانه باطل بشهادة العادة بالمحائل في مثله فصار الاصل هو المحائل كما لا يخفى والله اعلم -

قوله فلما دخل القرية الخ في هذا الحديث فقد يبر وتاخير لان دخوله صلى الله عليه وسلم القرية وخروجه القوم الى اعمالهم كان قبل اجراء النبي صلى الله عليه وسلم ركوبه في الرقاق وسككها كذا في الرسالة -

باب في كم تصلي المرأة من الثياب

عقد الباب بهذا العنوان ان الحديث امر سلمة التي اسرد في هذا الباب انها قالت تصلي المرأة في خمار وقميص وأشار بقوله كان عكرمة الخ الى ان المطلوب لذاته في ثياب المرأة ليس الاستر جميع الجسد ما خلا الوجه والقدمين وقول امر سلمة تصلي في خمار وقميص ليس الا لانها ليست ان جميع جسد ها ولو حصل ذلك ثوب واحد لكفى ايضا كذا في الرسالة فالواجب عليها ستر جميع بدن ها فان حصل ذلك ثوب واحد كفى والنسب زيادة على الثوب الواحد الساتر لبدن ها مستحب ومرغوب -

باب اذا صلى في ثوب له اعلام ونظر الى غيرها

هذا باب اذا محذوف اي هل تكره الصلاة امر لا تشاء اي لا تشاء صلاته لكن تركه اولى كذا في الرسالة -

قوله فانما الهتني أنفا عن صلاتي أي شغلتنني اتفاتة الى هذا النقوش عن الاستغراق في المناجاة والغناء والمحضور والعروج وذلك لان القلوب الصافية والنفوس الطاهرة قد تشأثر وتتكدر من الصور والنقوش الظاهرة بمقتضى البشرية وهذا التأثير مع كمال صفائهم ونسرايتهم وغاية لطافتهم لان الشواب الابيض يظهر فيه نقطة من السواد والوسخ بخلاف اصحاب القلوب المظلمة فان قلوبهم مثل الشياب السود لا يظهر فيها اثر السواد والوسخ والمقصود منه تعليم الامة في الاحتراز عن مثل هذه الملابس والمشاعل والملاهي هذا وفي طريق آتية لهذا الحديث فاحاف ان تفتني فذل انه لم يقع من ذلك شيء وانما خشي ان يقع منه شيء فانه وقع.

باب ان صلي في ثوب مصلب اوقيه تصاوير هل تفسد صلاته

وما ينهي من ذلك

أي ان صلي ثوب مصلب بفتح اللام المشددة أي منقوش بصور الصليان او تصاوير اى في ثوب ذي تماثيل غير صور الصليان فماذا حكمه يعني لا تفسد صلاته لكنه مكروه كذا في الرسالة فتواله هل تفسد صلاته جري المصنف على عادته في ترك الجزم فيها فيه اختلاف وهذا من المختلف فيه بناء على ان النبي هل يقتضي الفساد ام لا والعلم من على انه ان كان المعنى في نفسه اقتضاها والا فلا رت قوله وما ينهي من ذلك أي من جنس ذلك المذكور.

تنبيه

المقصود منه بيان حكم استعمال الثوب المصقول لا بيان حكم التصوير فان التصوير سواء كان صغيرا او كبيرا فهو حرام بالاجماع لاشك في حرمة فاعرف الفرق بينهما قوله وما ينهي عنه من ذلك كلمة من ههنا ايضا تبعية التي بها الاشارة الى مراتب النبي في الصلاة في الثوب المصقول يريد انه يجرم الصلاة فيه اذا كانت الصورة كبيرة او مستبينة لظهور اعضاءها واما اذا كانت صغيرة جدا او مستقيمة او تحت قدميه فلا بأس بالصلاة في مثل هذا الثوب

باب من صلي في فروج حرير ثم نزع

أي هذا باب يذكر فيه من صلي في فروج من حرير ثم نزع وهو حكاية من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك والفروج هو القباء المفروح من خلفه أي الذي شق من خلفه قيل اول من لبسه فرعون وقوله ثم نزع ثيابه اشارة الى انه لا تفسد صلاته لكنه مكروه لانه صلى الله عليه وسلم لم يعد الصلاة ولكن نزع كالكرا له وهذا صريح في الكراهية

وانما ذكر النزوع تبعاً للحدِيث والافلا حاجة اليه في الترجمة وقوله لا ينبغي هذا للمتقين هذا
تمهيد لتحريم الحرير ان كان النزوع لاجل الحرير وهو تمهيد للنهي عن التشبه بالكفار ان كان
النزوع لاجل انه كان من لبوس العجم والكفار وشعار اهل الكفر وكان لبسه صلى الله
عليه وسلم هذا الفروج مع انه من ملابس العجم قبل نزول الوحى في النبي عن التشبه
بالكفار في الملابس والنبي صلى الله عليه وسلم كان متبعاً للوحى في طعنه والباسه لا للقوم كما يزعم حملة رأية القومية
الله اعلم قولي فانهم لا يعلمون

باب الصلاة في الثوب الاحمر

اي في بيان حكم الصلاة في الثوب الاحمر يعني انها جائزة بلا كراهية ان كان الاحمر
غير مصفر وقل بعضهم يشير الى الجواز والخلاف في ذلك مع الحنفية فانهم قالوا كراهية قلت لا خلاف للحنفية
في جواز ذلك وانما قالوا بالكراهية لما روى ابو داود من حديث عبد الله بن عمر وقال
مر بالنبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان احمران نسلم عليه فلم يرد عليه وقال
الترمذي عقيب اخر اجهه هذا الحديث - هذا حديث حسن كذا في الحمد في ويظهر من
بعض الروايات ان هذا الثوب لم يكن احمر خالص بل كان مخططاً بخطوط حمراء ولا كراهية
فيه عندنا - وبالحجة غرض المصنف من هذا الا بواب المصنف بيان ان هذا لا الامور
المذكورة لا تفسد الصلاة وانما هي مكروهة فقط وقال شيخ الاسلام الداهلي
ان المكروه عند الحنفية انما هو الثوب المصفر المصبوغ بالعصفر لا الاحمر مطلقاً
والله اعلم - شرح شيخ الاسلام ص ٣١٤ ج ١ -

باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب

اي باب في بيان جواز الصلاة على السطوح المعروفة والمنبر المرفوع عن الارض والخشب
غرضه من عقد هذا الباب ان ما مراد في الحديث وجعلت في الارض مسجداً لا يقتضي
لزم الصلاة على الارض بل يجوز على غير ذلك كالمنبر والخشب والسطوح ايضا اذا
كان طاهراً كذا في الرسالة وحاصله انه يجوز الصلاة على غير حبش الا سراض مطلقاً
اذا كان طاهراً وان كان مرتفعاً عن الارض خلافاً لبعض المالكية في المكان المرتفع هل
كان اماماً قوله بشرح الفقهاء اعلم ان وقت الامام على المقام المرفوع لاجل التعليم
جائز بالاتفاق لا خلاف في جوازه وانما الخلاف فيما اذا لم يكن للتعليم وجوه صلى الله
عليه وسلم فقهاء كان عملاً قليلاً يخطئ تين وكان ممتعاً فاصلاً وان كان كثيراً فكان قبل

على مقفه بود بيان جواز اصل نماز است بر مثال ابن چيز با به اسے دفع تو ہم عدم خواند به ہم جد بودن آن انه
زمین یا قطع نظر از خصوص بودن مصلى امام یا مقتدى برین تفتہ بر این دو تعلیق حسن وابن عمر وجهی نماید و خلاف
مالکیه و بعض تابعین در جواز مکان بلند امام را آن مسئله جدا است اگر چه در ضمن این باب معلوم شود شیخ الاسلام ص ٣٤٦
١٦٤

تحرير التعليل الكثير قوله قال وانما اسرادت اى قال على بن المديوني انما قصدت بذكر هذا الحديث
وسر وانيته الا علام والاخبار بان النبي صلى الله عليه وسلم كان اعلى وارفع من الناس فلا
باس به قوله الى من نسائه ليس المراد به الا يلاء المتعاسرات بين الفقهاء بل المراد باليلاء
معنا لا اللغو اى وهى التفسير على عدم قران النساء شهرها قوله فجلس في مشربة له فصلى له
صلى الله عليه وسلم على الراح المشربة وخشيها وبهذه يظهر مطابقة حديث المشربة بترجمة
الباب بالصلاة على الخشب.

باب اذا اصاب ثوب المصلي امرأته اذا سجد

يعني لا بأس به ولا تدخل في لمس النساء حتى تفسد صلاته كذا في الرسالة وايضا لا تفسد
الصلاة اذا وقع ثوب المصلي على نجاسة يابسة وانما المفسد هي النجاسة التي يجرها المصلي
في صلاته

باب الصلاة على الحصى

يعني انها جائزة - والمقصود من اثبات جواز الصلاة على الحصى هو ما يتخذ من
سعف النخل وشبهه فتدس اطوال الرجل واكثر نفى له وم الصلاة على التراب الذي يمكن
ان يتقصر من قوله عليه السلام جعلت لى الارض مسجدا - وقوله عفر وجهك وقوله
لا فلاح ترب ترب - وقس على ذلك قوله -

باب الصلاة على الخمرة

الا ان ايراد لفظ الخمرة لكونه واقعا في الحديث والخمرة السجادة الصغيرة فان
كان لفظ الخمرة بمعنى الحصى فلا تكرار لان الترجمة بلفظ الخمرة لاجل مطابقته لفظ
الحديث وفس على ذلك ايضا قوله -

باب الصلاة على الفراش

اى في بيان جواز الصلاة على الفراش من اى نوع كان من انواع ما يبسط فخر منه
من هذا التراجم المختلفة بيان جواز الصلاة على غير جنس الارض فباب
الصلاة على الحصى - وباب الصلاة على الخمرة وباب الصلاة على الفراش بيان وتعليق
للجزيئات الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة على غير الارض ومن عادة
البنارسى انه يثبت على لا لفاظ المختلفة الساردة في الاحاديث وان كان المعنى واحدا

على باب رد ذكره من نسخة بربر يائى كلان - شيخ الاسلام سنة ٣٤٩ هـ -

على باب رد ذكره من نسخة بربر سجادة خرد شيخ الاسلام سنة ٣٨٨ هـ -

وقال الحافظ العسقلاني أشار البخاري بهذا الباب الى الحديث الذي رواه ابو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لحفا فكان له لم يشب عندك ادراكا شادا وقد بين البود (وذكره) (ف)

باب السجود على الثوب في شدة الحر

اي يجوز ان يكون المصلي على الارض ويكون سجود المصلي على ثوبه مثل ذيله ومكة لاجل شدة الحر والبرد والتقيد بشدة الحر للمحافظة على لفظ الحديث والا فهو في البرد كذلك ولعل مقصود البخاري بهذا التقيد انه يجوز في ذلك عند الضرورة ولا يجوز عند غير الحاجة وبه قال ابو حنيفة ومالك واحمد لهذا الحديث وقال الشافعي لا يجوز له الا اذا كان جريحا - (ك)

باب الصلاة في النعال

اي في بيان جواز الصلاة في النعال وهذا اذا لم يكن فيه مانع من جازة لانها من الرخص لامن المستحبات لان ذلك لا يبدل في المعنى المطلوب من الصلاة وهو وان كان من ملابس النريئة تكن من ملامسة الارض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصده عن هذا الترتيب واذا تعارضت مصلحة التحسين ومراعاة امر الله النجاسة قد تمت الثانية لانها من دفع المفاسد والاخرى من جلب المصالح الا ان يرد دليل بالحاجة بما يتجمل به فيرجع اليه ويتزلزل هذا النظر وهذا المعنى الذي يتقيد اذا دأب الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد بالجملة المقصود بيان جواز الصلاة في أصل النعال اذا لم يمنع مانع عن الصلاة في النعال لبيان الجواز في كل حال سواء مشى بها على مواضع نجاسة رطبة او دخل بها في الاغذية او مرابض الدواب ولا يخفى ان التنزه عن النجاسة فمؤلاز قال الحافظ ابن حجر قوله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم دليل يرجع اليه فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة وسر في كون الصلاة في النعال من النريئة المأمور باخذها في الآية حديث ضعيف جدا وفي ابن عدي في الكامل وابن مردويه في تفسيره من حديث ابى هريرة والعقبلي من حديث انس وقال شيخنا السيد الانوار حقيقة الامر في ذلك ان سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام لما ذهب الى الطوار ناداه الله عز وجل فقال اني انا ربك فاطلع نعليت فعمله اليهود على التوجيب فلم يجز من الصلاة في النعال فجماعت الشريعة المحمدية واصبحت هذا

على راجع غاية المقال في ما يتعلق بالنعال للشيخ عبد الحمى الكنتوي فانها غاية المقال في تحقيق مسئلة الصلاة في النعال وراجع اعلام السن ٣٦٤ ج ٢ -

العقيدة الفاسدة واخبرت ان الصلاة في النعال جائزة وان كان الاوفق بالادب هو خلع النعال
وعليه جرى العمل من السلف الى الخلف وفي قوله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود اشارة
الى ان مشروعية الصلاة في النعال لاجل مخالفة اليهود دلالة لانهما مطلقان في نفسهما ومقتضود
ببطلانها وظاهر القرائن ان الاقرب الى الادب هو خلع النعلين ويؤيد ذلك التعليل بقوله قلت
بالوادي المقدس طوى اهـ واخرج ابن ابي شيبة عن مجاهد قال كانت الانبياء اذا اتوا
الحرم نزعوا النعال كذا في غاية المقال ص ١٢٥ وروى ابو داود بسند رجاله ثقات و
سكت عنه هو والمنذرى عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي حافيا ومتنعلا - راجع عن المعصوم ص ٢٢٥ ج ١ - وراجع غاية المقال
في ما يتعلق بالنعال للشيفر عبد الحمى الكهنوتي رح ص ١١٠ -

قال الامام القزويني - قيل امر بظرح المسلمين لانها نجسة اذ هي عن جلد غير من كفى قاله
كعب وعكرمة وقد ادة وقيل امر بذا لئلا يترك الوادي المقدس وتمس قدما مائة ثرة
الوادي قاله علي بن ابي طالب رضي الله عنه والحسن وابن جريح وقيل امر بخلع النعلين
للمخشوع والتواضع عند مناجاة الله تعالى وكذلك فعل السلف حين طافوا بالبيت وقيل
اعظاما لذل الامور كمان الحرم لا يخل بنعلين اعظاما له قال سعيد بن جبير قيل له
طرا الارض حافيا كما تخلص الكعبة حافيا والعرف عند الملوك ان تخلص النعال ويبلغ الانسان
الى غاية التواضع فكان موسى عليه السلام امر بذا لئلا يترك الوادي المقدس وتمس قدما مائة ثرة
من ميتة او غيرها وقد كان مالت لا يرى لنفسه سراكوب دابة بالمدينة بربا بزيها للخطوة
على الجبهة الكريمة ومن هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام نبشرون الخصاصية وهو
يمشي بين القبور بنعليه - اذ كنت في مثل هذا المكان فاخلع نعليك قال فخلعتها - وقول شمس
ان ذلت عبارة عن تفريغ قلبه من امرا لا حل والوالد وقد يعبر عن الادل بالخلع وكذلك
هو في التعمير من رأى الله لا يلبس نعلين فانه يتزوج وقيل لان الله تعالى بسط له بساط
النور والهدى ولا ينبغي ان يثا بباط سرب العالمين بنعله كذا في تفسير القزويني ص ١٢٦ ج ١ -

سورة طه وقال الامام الطبري في تفسيره واولى القولين في ذلك بالصواب قول من
قال امر الله تعالى بخلع نعليه بياض بقدميه بركة السادي لانه لا دلالة في ظاهر التنزيل
عليه انه امر بخلعها من اجل انها من جلد حمار ولا نجاستها ولا خير بذلت عن يلمز بقوله
الحجة وان في قوله ذلك بالوادي المقدس بعقبه دليلا واضحا على انه امر بخلعها لما
ذكرنا وليس كان الخبر الذي حدثنا به عن ابن مسعود عن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال
يوم كلم الله موسى كانت عليه حبة صوف وكساء صوف وسراويل صواف ونعلان من
جلد حمار غير مذكي صحيحا لم نعد الى غيره ولكن في اسناد لا نظير يجب التثبت فيه اهـ -
ص ١٢٦ ج ١ وص ١٢٦ ج ١ - وقال المفسر النيسابوري ص ١٢٦ ج ١ - في تفسير قوله تعالى فاخلع نعليك
ومن ههنا كسر بعضهم الصلاة والطوائف في النعل وكان السلف يطوفون بالكعبة حفاة

ومنهم من استعظم دخول المسجد بنعليه وكان اذا وقع منه ذلت تصدق انه صبيح ١٦.

والحاصل

ان اللائق بالادب والاحترام هو خلع النعلين عند دخول المسجد وهو مذكور في النص القرآني - وعليه عمل السلف والخلف واستجاب الصلاة في النعال ليس من حيث ذمتهم بل لا حيل مخالفة اليهود وقد كرهه النبي صلى الله عليه وسلم النخامة والبزاق في جدار القبلة فكيف لا يكره النعال الملوثة بقاذورات الاخلية والطرق الاترى ان الامور السارفة في الحد يث يقتل الاسوديين في الصلاة بالنعل اليسرى والامر بالمقابلة لدفع الممارسين يدي المصلين من باب الرخصة لا من باب الوجوب فكذا الامر بالصلاة في النعال من باب الرخصة لا من باب العزيمة فظهر ان حين اخر الصلاة في النعلين مقيد بما لم يكن فيهما نجاسة معققة او مظنوننة لانه يشترط لصحة الصلاة طهارة النعل والخف بالاجماع كما يشترط طهارة الثياب وطهارة الافراس فقد جاء عن ابي سعيد الخدري مرفوعا اذا جاء احدكم للمسجد فلينظر فلان رأى في نعليه قدس او اذى فليمسحه وليصل فيهما سراة ابو داود وسنكت عنه واخرج الدارقطني في الافراد والخطيب في التاريخ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعاهاذا وانما لكم عند البواب المساجد واخرج ابن نعيم في حلية الاولياء عن ابن عمر مرفوعا عاتقوا وانما لكم عند البواب المساجد واخرج الخطيب في التاريخ والطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تشارعتم الى الخير فامشوا حفاة فان الله يضاعف اجره على المتنعل وروى الطبراني في الكبير عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبلوا القبلة وامشوا حفاة قال العلامة ابن حجر المكي الهيثمي الشافعي يستفاد من قوله امشوا حفاة وما اشبهه من الاحاديث نداء الحفا ولم اسر من صرح به على اطلاقه من اصحابنا ينبغي التفصيل في ذلك وهو انه ان قصد به التواضع وامر من تجسس رجله من والا فلا يؤيد ذلك قول اصحابنا ليس الحفا عند دخول مكة ان امر من تجسس رجله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يركب فرسا تاسرة عريا وتاسرة غير عري ويمشي مرة سرا جلا متنعلا ومرة حافيا وفي خبر ضعيف البذل اذ من الاربعة وهي ثلاثة الهيئة وفي حديث حسن ايضا ان الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده ولا تنافي بين الحديثين لان الاول يتعين حملة على من اثر نعمته لئلا يضيع لا غير والثاني على ما اذا قصد بليس الحسن اظهار نعمته الله فان قلت ما الا فضل من هاتين قلت ينبغي ان يفعل تاسرة هذا وتاسرة هذا انتهى كلامه قلت هذا التفصيل حسن لا يخالف مقتضى قول اصحابنا الحنفية فاعتمد عليه كذا في غاية المقال في ما يتعلق بالنعال.

باب الصلاة في الخفاف

أى فى بيان جواز الصلاة فى الخفاف إراد بايراد هذه الترجمة عقيب الترجمة الأولى الاشارة الى حديث شاذ بن اوس فقيه خالفوا اليهود فأنهم لا يسهلون فى نعالهم ولا خفافهم رواه ابن داود وسكت عليه وصححه الحاكم واقره الذهبي وقال الزين العرا في شرح الترمذى اسنادا حسن - فهذا الحديث جامع بين الصلاة فى النعال وفى الخفاف فاشارة البخارى بايراد هذا الترجمة - بعد الترجمة الأولى الى هذا الحديث لجمعه بين الامرين قوله فكان يعجبهم لان جبريرا كان من آخر من اسلم لانه لما كان اسرا معه بعد نزول آية الموضوع التى فى المائدة انقطع احتمال نسخ المسح على الخفين بآية الموضوع كما تراهم بعضهم واعلم انه قد وردت فى المسح على الخفين عدة احاديث تبلغ التواتر وقال ابن عبد البر مسح على الخفين سائر اهل بدار والحديبية وغيرهم من المهاجرين والانصار وسائر الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار ولا ينكره الا مغذول مبتدع خارج من جماعة المسلمين ولهمذا قال الكرخى اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين كذا فى عمدة القارى -

باب اذ لم يتم السجود أى فقد خالف السنة

باب يبدى ضبعيه ويجا فى جنبه فى السجود

أى ليقطع عضديه والغرض منه انه لا يباصق عضديه بجنبه فى السجود ويجا فى أى يباعد عضديه عن جنبه ويرفعهما عنهما صدق علمان هذا بين البابين وان دعا ههنا عند أكثر الرواة لكنهما لم يرقعا ههنا أصلا عند المستمل وهو اعظم لان محلها اللاتق وهو ابواب صفة الصلاة وهذا الابواب انما هى بيان شرائط الصلاة لا لبيان صفة الصلاة لكن عدم اتمام السجود وكذا المجافاة فى السجود ربما يكون مغلا فى ستر العورة فلذا اورد ههنا لبيان ان هذا القدر من الانكشاف لا يكون مبطلا للصلاة وقد اورد المصنف رح هاتين التزجنتين فى محلها اللاتق بهما ايضا أى فى ابواب صفة الصلوة صلا من جهة كيفية السجود واورد ههنا من حيث ان المجافاة فى السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطلة للصلاة - ومناسبة الترجمة الأولى لابواب ستر السورة الاشارة الى ان من تزلت شرطا لا تصح صلاته كما لا تصح صلوة من تزلت ركنا -

باب فضل استقبال القبلة

لما فرغ المصنف من بيان احكام ستر العورة شرع فى بيان استقبال القبلة على

الترتيب لان الذي يريد الشروع في الصلاة يحتاج اولاً الى ستر العورة ثم الى استقبال القبلة وذكر ما يتبعها من احكام المساجد كذا في العمدة - والمقصود من هذا الباب بيان مشروعية استقبال القبلة بجميع ما يمكن من الاعضاء كذا في الفتح قوله من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا واكمل ذبيحتنا هي كناية عن اظهار شعائر الاسلام وقبول الاحكام ومن هنا اخذ لقب اهل القبلة لاهل الاسلام لان هذا كالا مومراً علام الاسلام يتميز بها المسلم من غير المسلم وانما خص هذا الثلاثة لانها من خواص دين الاسلام لانها اظهر علام الاسلام يتميز بها المسلم عن غيره كظواهر العلم ان لكل عبادة صورة وحقيقة وظاهر وباطن فالاحكام الظاهرة كترلت التعرض بالنفس والدم والمال تغلق بالصوت الظاهرة للعبادة والاحكام الاخرى كالمصدا والقبول منوطة بحقيقتها الباطنة والصوت بالصورة والحقيقة بالحقيقة وذكر استقبال القبلة بعد ذكر الصلاة ثم ذكر اهل القبلة لان اليهم دبرنا نحن ايل القبلة كانوا يشنعون علينا ويقبحون قبلتنا وكانوا يتخرجون عن اكل ذبيحتنا فجعل النبي صلى الله عليه وسلم للاسلام شعائر وعلائم مميزة عن الكفر واهله كذا في الشرح القارسي شيخ الاسلام السد هوى مترجما من الفارسية بالعربية وفي الحديث دليل على ان امور الناس محمولة على الظاهر دون باطنها فمن اظهر شعائر الاسلام اجره عليه احكام اهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك ولا يكشف عن باطن امره كغيره عليه نرى المسلمين يجعل على مسلم حتى يظهر خلافه - والله يتولى السرائر والله اعلم -

باب قبلة اهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة

يعني ان قبلة اهل المدينة واهل الشام ليس في ناحية المشرق والمغرب بل في جانب الجنوب والشمال يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم اباح لهم قضاء الحاجة في جهة المشرق منهم والمغرب والمراد بالمشرق مشرق البلاد العربية لا مشرق العالم كله وبالحجلة المقصود بالترجمة ذكرى سميت قبلة اهل المدينة واهل الشام خاصة لاسميت قبلة الناس كافة ولذا وردت تحت حديث الى ايوب الانصاري المشتمل على بيان حكم اهل المدينة وفيه ذكر الشام ايضاً حيث فيه فقد من الشام -

باب قول الله عز وجل واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى

الظاهر ان مقصود البخاري بهذا الباب تفسير هذه الآية وبيان انه يجب استقبال القبلة في الصلاة عند مقام ابراهيم قوله قال ابن عباس في حديثه ولم يصل حتى خرج

هذا الحديث من مراسيل ابن عباس ولعل ابن عباس لم يكن مع بلال في ذلك الوقت حين دخلوا الكعبة فلم يطلع على صلاته صلى الله عليه وسلم في البيت ولو سلمنا أنه كان معهم فلعل عامة الناس كانوا مشتغلين بالدعاء حين دخلوا البيت وفي أثناء ذلك صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين خفيفتين ولم يطلع عليه ابن عباس ولكن روى قول بلال لأن معه زيادة علم قوله قال وهذا لا القبلة معناه إن أمر القبلة قد استقر على استقبال هذا البيت فلا ينسخ بعد اليوم فصلوا إليه ابدأ - (ص)

باب التوجه نحو القبلة حيث كان

أي في بيان وجوب التوجه إلى جهة القبلة وتوجيهها حيث كان المصلي في سفر أو حضر والمراد بذلك صلاة الفريضة كما يتبين ذلك في الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر إنا سمعنا هذا الباب إلى أن المراد بالشطر في قوله تعالى فوالله لو أوجس هكمر شطر لا هو معنى الجانب والجهة وضمير شطر يرجع إلى المسجل الحرام وهو القبلة التي أمرنا باحترامها وتعظيمها وهو أمر واحد لا يختلف باختلاف الأماكن والأشخاص فيجب استقبالها حيث كان والله أعلم بهذا الباب ما خاض من القرآن الكريم كما علمت قوله فمخروفت القوم حتى توجهوا إلى الكعبة أعلم أن التحول لا يخلو عن المشي بالأقدام ونقل الخطوات لكن لم يكن هذا مبطلا للصلاة لأنه كان قبل تحرير العمل الكثير في الصلاة كما لم يكن المشي بالأقدام في قصة ذي اليمين مبطلا للصلاة قوله إنما أنا بشر مثلكم أطلع على النظر أهمل على البواطن قوله إذا شئت أحكمكم في صلاته فليختر الصواب أي فليطلب الصواب بغالب الظن حتى يحصل له الظن الغالب بأحد الجانبين فليتم عليه أي فليتم صلاته على هذا الظن الذي حصل له بالخبر وإن تساوى عند الجانبين ولم يقع تحريه على شيء فليعمل على يمينه أي يمينه على الأقل وقال الشافعي إن في كل حال البناء على اليقين وهو الأقل وقد كثرت الأحاديث في الأمر بالخبر - وحقيقة الخبر بحسب اللغة إنما هي غلبة الظن لا الأخذ بالأقل كما ظنه علماء الشافعية -

باب ما جاء في القبلة ومن لم ير إلا عادة على من سها

فصل في غير القبلة

أي هذا الباب في بيان ما جاء في القبلة غير ما تقدم ذكره ظاهر هذا الترجمة الإشارة إلى ما ذهب إليه خيفة رحمه من أن المصلي لو أخطأ في تحري القبلة في ليلة ظلماء وصلى إلى غير القبلة بعد التحري فصلاجه جائزة وليس عليه أن يعيد لأنه كان ما موصرا بالخبر عند اشتباه وقد فعل خلافا للشافعي رحمه فعندنا لا يجب إلا عادة إذا ظهر خطأ بيقين واستدل البخاري

لذلك بفعله عليه الصلاة والسلام فإنه أقبل على الناس والنصرت من القبلة ومع ذلك بنى على صلاته وأمر ببيتا نف والفرق بين هذا الباب والباب المتقدم أن الباب المتقدم كان في بيان حكم التوجه إلى القبلة وهذا في بيان حكم من سها فصولي إلى غير القبلة وإشراك إلى حكمه يقوله ومن لم ير إعادة لأن هذا المسئلة قد اختلف فيها العلماء فمنهم من رأى إعادة ومنهم من لم ير عليه إعادة وبه قال إبراهيم النخعي والشعبي وعطاء وسعيد بن المسيب والثوري والوحنيفة وأصحابه واليه ذهب البخاري رحمه الله ووافقت سراجي في ثلاث تمنع الصلاة على المنافقين وعدم الغداء في أسارى بدر وتحرير آخر قوله صلى الله عليه وسلم الظاهر في هذا الظاهر على مذهب الشافعية وعند السادة الحنفية يلزم القعود على الترابعة وإن لم يقعد فيها تحولت فريضة نافلة - قال شيخنا السيد الأسنو - المسئلة اجتهدية ليس فيها نص للاحد وملحظ فقهاء نافي هذا المسئلة أن الصلاة في الدين ثنائية وسباعية وثلاثية - ومعلوم أن مشنوية الصلاة ورباعيتها لا تقى مرو ولا تفعل إلا بالقدرة الأخيرة فلا بد أن تكون فريضة لأن مقدمة الواجب واجبة - ولا يخفى أن هذا ملحظ دقيق وعميق -

تنبيه

اعلم أن الامام البخاري أخرج في صحيحه أحاديث السهم بطرق كثيرة في مواضع عديدة ووضع عليها ترجمات مختلفة ولكن لم يترجم عليه ترجمة جواز الكلام ناسيا في الصلاة كما ذهب إليه السادة الشافعية فدل ذلك أن البخاري لا يقول بجواز الكلام ناسيا في الصلاة بل يراه مفسدا للصلاة كما هو من ذهب السادة الحنفية

باب حلق البن ا ق باليد من المسجد

لما فرغ المؤلف من أحكام القبلة شرع في بيان أحكام المساجد ويتعلق بها فضائل استقبال القبلة وأحكامها كذا في الرسالة والمعنى هذا الباب في بيان استحباب حلق البن ا ق باليد أي بنفسه سواء كان بالة أو لا فلا ينافيه الحت بالعرجون كما ورد في سنن أبي داود قوله فحكت ببداة ظاهرا أنه حكه ببداة الشريفة لا بالة والصحيح في مثله أنه حكه بنفسه ولم يأمر بذلك غيره سواء كان الحلت ببداة أو بحصاة ونحوها قوله فلا يبرز قن احدكم قبيل قبلته علة النبي أما احترام القبلة أو احترام المسجد وجباة أو احترام الصلاة أو احترام المناجاة الإلهية التي تحصل بالصلاة أو احترام كاتبة الحشاشات أو احترام جانب اليمين أو صيانة المصلين عن الإيذاء وكل ذلك ما هو من إشارات النصوص والحق أن الكل له مدخل في النبي ﷺ أعلم قوله وإن يره بيته وبين القبلة هو منح من التجلي قوله ولكن عن يسارة الخ هذا محمول على غير

المسجد بقربينة قوله عليه الصلاة والسلام ان يراق في المسجد خطيئة وكفارتها
دفعها كذا في الرسالة

باب حك المخاط بالحصي من المسجد

اي او بغيره وفي نسخة بالحصاء غرض المؤلف من عقد هذا الباب ان ما ذهب
اليه بعض العلماء من ان المخاط نجس وتمسكوا به من الحد يث حيث قالوا ان حكمة
عليه الصلاة والسلام كان للتطهير لا للتنظيف فيحتمل ان يكون غرضه ابطال ذلك
المذهب ومثل ذلك يفعل المؤلف في كتابه هذا الكثير او يريد تحقيق الباب لاجل هذه
المناسبة وههنا ترجية آخر مطر دس في اكثر المواضع وهو احوال التوجيهات عندنا
ونحن انه من دآب المصنف ان يورد حاشيا واحدا متعلدا بالطرق سرا سرا
متعددا ولا يعقد كل ترجية بلفظ آخر واقع في ذلك ومقصوده ليس الا اكثر
الطرق كما وقع في هذا المقام - كذا في الرسالة - وكان الباب السابق في الحلت
باليد وهذا في الحلت بالحصي لان المخاط غالبا يكون له جرم ليزج فيحتاج في قتله
الى معالجة وهي بالحصي ونحوه والبصاق ليس كذلك فلذا قال في الباب السابق باب
حلت البصاق باليد وفي هذا الباب باب حلت المخاط بالحصي ومن عادة المصنف
انه اذا كانت عنده جزئيات من باب واحد ترجم لكل واحد باللفظ الوارد فيه او بما
يناسبه - قوله على قدر بنال معجزة ما يستخذ من طاهر او نجس

باب لا يصبق عن يمينه في الصلاة

اشارت الى ان النهي عن البصاق عن اليمين انما هي في الصلاة ولا بأس به
خارج الصلاة - كانت البخاري يرد قول من منع البصاق عن اليمين في كل حالة داخل
الصلاة وخارجها والله سبحانه وتعالى والاقراب الى الادب هو المنع في كل حال كما روى
نحوه عن ابن مسعود ومعاذ بن جبل وعمر بن عبد العزيز فانهم كلهم هو البصاق عن
اليمين في غير الصلاة ايضا -

باب ليسرق عن يساره او تحت قدمه اليسرى

اي هذا الباب يذكر فيه ليسرق عن يساره وفي بعض النسخ ليمسك ومعناها واحد

معه باء وانست که چهار جانب چپ در صورتیست که بنا شده در آنجا نب احدی و اگر باشد باین
سوی نیز نگردد و در بعضی احادیث صریح است که اگر جانب چپ توفاه رخ باشد و اگر نه آن نیز ممنوع است و براق کند
ندیر پاسے خود و بمالد - شیخ الاسلام ص ۳۹۲ ج ۱ -

ن
لیبصق

ذكر في هذا الباب حديثين أحدهما حديث ابن عباس وفيه التقيد بالصلاة والآخر عن أبي سعيد وليس فيه التقيد بالصلاة (وهذا القاري)

باب كفارة البزاق في المسجد

يعني ان كفارة خطيئة البزاق في المسجد انما يكون بدفعه في تراب المسجد اذا كان في المسجد تراب او رمل - وان لم يكن في المسجد تراب او رمل تعيين اخراجه منه كان ياخذ لا يخرج عود - قوله البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها في البزاق في المسجد سواء كان من المصلي او غيره ولو لم يجد خطيئة وعمرام معاقب عليه لا بد منه فتدبر المسجد واسترانة به وكفارتها دفنه في ارض المسجد ان كانت ترابية او رملية والاعتين اخراجه منه كان ياخذ لا يخرج عود وخروج التقيد الى رملية والتراب في المسجد الملبط والمرخم قد لهما فيه ليس دقنا بل بزيادة فتدبر كذا في فيض القدير ص ٢٢ ج ٣ - اختلف العلماء في المراءى في البزاق فجمهور اهل العلم على انه الدفن في تراب المسجد وسرمله وحصائه ان كانت فيه هذه الاشياء والا يخرج به وقال النووي هذا في غير المسجد واما المصلي في المسجد فلا يبرز الا في شربه والاول اظهر لانه قد ورد في اعادة بيت كثيرة ذكر دفن البزاق في المسجد راجع عهد القاري وشرح العسقلاني -

باب دفن النخامة في المسجد

اي في بيان جواز ذلك فان قوله اذا دام احدكم الى الصلاة بيد على ان المراد به الدفن في المسجد -

باب اذا بدسرة البزاق فليزق بطرف ثوبه

يعني اذا غلب عليه البزاق ولم يجد رمل على دفعه فليأخذ المصلي بزاقه بطرف ثوبه وليس في الحديث الذي مراده المصنف ذكر مبادسة البزاق لكنه من كور في حديث مسلم وابي داود والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على شرطه فاشار اليهما كما هو دأبه والله اعلم

باب عظة الامام الناس في اتمام الصلاة وذكر القبلة

اي باب في بيان وعظ الامام الناس بان يتموا صلاتهم ولا يتركوا منها شيئا فقله الناس منصوب على المفعولية وقوله في اتمام الصلاة اي بسبب ترك اتمام الصلاة وقوله وذكر القبلة بالجر عطف على العظة اي وفي بيان القبلة وورده ههنا بمناسبة هذا الباب لما قبله ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان في هذا الحديث وعظا كبيرا وتنبها بان لا يخفى عليه ركوعهم وسجودهم - وهم يظنون انه لا يراهم لكن قبلته في هذا الجهة

ومن استقبل شيئا استدبر ما وراءه ولا ليس الامور كذلك بل لانه يرى من خلقه مثل ما يرى
من بين يديه والظاهر ان هذه الرؤية كانت رؤية بصرية لا كشفية ولا علمية وقد حصل
له صلى الله عليه وسلم بطريق آخر العادة وحذا ذلك من معجزاته ولذا اخرج المصنف
هذه الحديث في علامات النبوة وكذا نقل عن الامام احمد وغيره وقد ثبت بالاكتشافات
الحديثة انه يمكن الرؤية بكل جزء من البدن وبالمسام ولا بعد ان يقال ان البخاري اراد
بهذه الباب بيان ان المعتبر في استقبال القبلة انها هو استقبال السجدة والصد لا استقبال
البصر والنظر فان الصحابة البصر عن القبلة جائز في الصلاة كما يدل عليه قوله صلى الله عليه
وسلم اني لاسر اكرم من وراء ظهري واما انحراف الصد فيفسد الصلاة واما انحراف الوجه
فقط فيمكرك ولا يفسد الصلاة والله اعلم قوله بل تزود قبلتي ههنا استقبها ما انك لا يلزم
منه اي انظرون اني لا ادرى فعلكم لكوني في هذه الجهة فوالله اني لاسر اكرم من وراء ظهري
قيل المراد به العلم بالوجه والصواب انه على ظاهره وانه ابصار حقيقي خاص به صلى الله
عليه وسلم خرقا للعادة كذا في التنويع ونقل عن معجمه انه كان في جميع احواله يعني
ما كانت مختصة بحالة الصلاة

باب هل يقال مسجد بنى فلان

انما اهتم المصنف باثبات ذلك لان كسب المساجد مملوكة لله تعالى غير مملوكة لاحد
او هم ان لا يجوز من اضافتها الى احد فلهذا في هذا السور ثبت انه يجوز من الاضافة لعلاقة
ما كالبناية او التولية او القرب او من حيثها كذا في الرسالة فهذا لا النسبة عند الجمهور للترتيب
والتمييز ولا باس بهما

باب القسمة وتعليق القن في المسجد

يعني ان مثل هذا الامر لا يتبع من جنس الصلاة ولا من جنس الاذكار ويجوز من
فعلها في المسجد احيانا وضروفا لا عانة المحتاجين والمساكين واما استمراره او اودع او ما في ضرورة
فلا يجوز من لان المساجد لم تبني لهذا وانما قسم النبي صلى الله عليه وسلم المال في المسجد
لانه لم يكن عند البيت مال فيجلس فيه ويقسم والحجرة الشريفة كانت صغيرة جدا
والضاحك يمكن النبي صلى الله عليه وسلم من خل المال في بيته والامام البخاري انما يضيع
مثل هذا النزاع في مثل هذا الامر لا ثبات جنس الفعل ولا يكون غرضه التوسيع
والاطلاق على الاطلاق فيمنع ان لا يعد مثل هذا النزاع من الامام البخاري مخالفا
لما ذكره الفقهاء من كراهة هذه الامور فان الجواب ان جنس الفعل والكراهة راجعة الى المداومة
والمواظبة على ذلك الفعل من غير ضرورة شرعية ويحتمل ان يكون هذا التعليق والتقسيم
في الصفة التي كانت تدعى بالمسجد لا في المسجد حقيقة فان ضمن المسجد ايضا يسمى مسجدا

العام في الدخول او يتوقف على اذن صاحب المنزل فيصلي حيث امر لكن ينبغي ان لا يكون ذلك مقرونا بالتجسس الممنوع عنه - كذا في الرسالة وغيره لانه عليه الصلاة والسلام اذا دخل في موضع الصلاة ولم يصل حيث شاء ولعله اشارة الى ادب الدخول فانه ينبغي للدخول في بيت ان لا ينظر يمينا وشمالا مثل المتجسس بل يجلس حيث يأمره رب البيت ويصلي ويدعو له فان قيل هذا الحد يث لا يقتضي ان يصلي حيث شاء وانما يقتضي ان يصلي حيث امر فالجواب ان في بعض طرق الحد يث اشارة الى ان عثمان بن مالك قَوَّضَ الامر اليه صلى الله عليه وسلم في تخصيص المكان فلم يصلي حيث شاء جازن لكن سرده الامر اليه تبرعاً والله اعلم كذا في الرسالة قوله وصنفنا خلافة فصلي ركعتين ، فيه جواز السواخل بالجماعة في البيوت - (عبد القاري) قلت كان على سبيل الاتفاق لا على سبيل التداخي فانهما كان مقصود الصمائي ان يصلي صلى الله عليه وسلم في بيته فيتحقق هذا المكان المباركة مصلي نفسه ولم يكن مقصوداً صلاة النظار بالجماعة والله اعلم -

باب المساجد في البيوت

اي في بيان جواز استغناء المساجد اي مراعى الصلاة في البيوت للبركة وليس المراد به المسجد الشرعي الذي يخرج عن ملك صاحبه حتى يجري عليها احكام المساجد لان مسجد البيت يجري فيه الميراث وهذا الحد يث اصل عظيم في التبرك بآثار الصالحين والتبرك بمصلي الصالحين بل دليل على طلب التبرك - قوله فانا نرى وجهه ونصيحته الى المنافقين لعله كان له عند ربي ذلك كما كان الحاطب بن ابى بلتعده وهو ايضا ممن شهد بدر والتفصيل في عهد القاري - قوله قال ابن شهاب ثم سألت الحصين بن محمد لاطمينان القلب لان محمودا وان كان عدلا لكنه تعلمه حال الصبا واختلعت في قبول المتحمل في من الصبا (ع) -

باب التيمن في دخول المسجد وغيره

اي في بيان استحباب البدء باليمين في دخول المسجد وغيره مثل دخول المنزل والبيت والله ينبغي مراعاة التيمن في الدخول قوله في طهورة وتنعله وترجله ذكره هذا الثلاثة على طريقة التمثيل وكل ما كان من باب التثريب والتكرير والتنزيه فهو من هذا القبيل -

باب هل تنبش قبور مشرکی الجاهلیة وتیحزن مکانها مساجد

ای باب فی بیان آنکه اذ اسرار انسان ان یتحزن مقبرة المشرکین مسجد افهل له ان یزبل قبورهم و یستخرج عظامهم منها حتی لا یبقی للقبور علامة و اثر لئلا یکون متیحزن للقبور مساجد امر که در الاستفهام للتقریر مثل قوله تعالی هل اتی علی الانسان حین من الدهر والمعنی انه یجوز ان نبش قبور المشرکین الذین هلكوا فی زمان الجاهلیة و اتخذ المساجد مکانها و قید الجاهلیة اتفاقی فان قبور جمیع المشرکین حکمها کذلک و اما الصلاة فی المقابر ففی مکروهة و مع ذلک فلا عادة علیه کما یدل علیه اثر عمر رضی الله عنه و قوله قبور مشرکی الجاهلیة ای دون غیرها من قبور الانبیاء و اتباعهم لما فی ذلک من الالهانة لهم بخلاف المشرکین فانه لاحرمه لهم و اما قوله بقول النبی صلی الله علیه و سلم لعن الله الیهود و اتخذوا قبورهم مساجد فوجه التعلیل ان اتخذوا قبورهم مساجد اما ان یکون بالسجود و العبادة او بنیثنها و سجد عظامها و الاول افراط و غلو فی التعظیم و الثاني تغریب فی الالهانة و هذا الافراط و التغریب محظور و مع ذلک فی قبور الانبیاء و الصالحین و موجب للطعن و اللعن و اما الکفرۃ العجیزة فلا حرج فی الالهانتهم و نبش قبورهم لانه لاحرمه لهم و قوله و ما یلک من الصلاة فی القبور ای هذا باب ایضاً فی بیان کراهیة الصلاة

عنه ای باب در بیان آنکه انباشته شد قبرهای کافران پیش از ایام اسلام استفهام تقریر است چنانکه واقع شده بل اتی علی الانسان حین یعنی جائز است که قبرهای مشرکان دور کنند و بجای آنها مساجد بکشند و قید جاہلیت اتفاقی است نه اعتزازی (دقیرهای سائر مشرکان هم حکم داده اند) تغییر القاری ص ۱۶۲ ج ۱ -
عنه و جزا این امر از جهت قول پیغمبر است رحمت کند حق بر دوس لعنت کرده است خدا یهود را و انچه میخواست که گم فتنه اند قبرهای انبیاء و خیر مساجد خواہ به نبش اند راہ امانت یا به نبش اند راہ غلو در تعظیم عبادت قبرها و سجده که در آنرا پس معلوم شد که موجب لعن و طعن همین دو چیز بود و است و مشرکان مستحق امانت اند و بجای قبرهای ایشان مسجد گم فتنه اند راہ تعظیم نیست بلکه از قبیل تبدیل سیه مجذبات است پس رواست که بجای قبر اینها مسجد بکشند بعضی شارحان تقریر استلال چنین کرده اند که موجب لعن نبش قبور انبیاء است و کسی که تلو ایشان است از او بیار و صلوات اعم نه نبش قبور غیر ایشان و تقریر اول اولی و احری است که فی تیسیر القاری ص ۱۶۲ ج ۱ -

عنه و انچه مکرر است بکراهت تحریم از نماز میان قبرهای یحوی که قبر پیش باشد که در آن مشایخ تعید و تعظیم که مقصود است دفع آن درین باب چنانچه از فقره اول ترجمه مقصود دفع مشبهه امانت است به نبش و اما کراهیت نماز در مقابر مطلقاً پس آن بابی است ملحوظ که بعد از سه باب مذکور شد و تعلیق نیز ظاهر است در آن که گفت و در آی عمر انس بن مالک یصلی عنده قبرای بسیرت قبر چنانچه مریدان در روایت ابی نعیم شیخ مزلف بلفظ الی قبر آمده - پس گفت عمر القبر و لم یأمره بالاعادة پس معلوم شد که مکروه است نماز در سرزمین قبر باطل نیست - شیخ الاسلام ص ۲۰۲ ج ۱ -

في القبر إذا كان القبر أمام المصلي وبجذائه فان فيه شائبة التعبد والتعظيم وحمله
القسط (في) على العموم بحيث قال سواء كانت (أي الصلاة) عليها أو إليها أو بينها - والمقصود
ان الصلاة إلى القبر مكرهة لا باطلة وأيد المصنف مرجع هذا المقصد بقول عمر حيث
لم يأمرهم أن يعادوا صلاته تلك فتدل ذلك ان هذا ليس بحجب الكراهة لا الفساد والبطون
وأما الكراهية الصلاة في القبر مطلقاً فتأتي لها باب عمدة بعد ثلاثة أعلم ان كلمة
من ههنا تبعيضية على حسب ما سبق وفيه استقامة إلى مراتب الكراهية فان اشك الكراهية
إذا صلّى والقبر أمامه - ودونه في الكراهية إذا صلّى والقبر بجانبه ولا يكره إذا كان القبر
خلفه والله أعلم -

و خلاصة الكلام

ان الترجمة مشتملة على مسألتين - الأولى اتخاذ المساجد في مكان القبر والثانية
الصلاة بين القبر واستدال المصنف للأول بقوله صلى الله عليه وسلم لعن اليهود
اتخذوا قبور أنبياءهم مساجد سواء كان ذلك بالنش أو بغير النش والأول فيه
استهانة والثاني فيه مغالاة في تعظيمهم ليسجد وعبادة وكلاهما من موم ويلحق بالأنبياء
اتباعهم من الصالحين من أمهم فظهر ان ما يجب اللعن هما هذان الأمران وهما متفقان
في حق المشركين فيجب نفيها واتخاذها مساجد لا نتفاء العلتين المذكورتين إذ لا يخرج
في استهانتها واتخاذ المساجد مكانها ليس من قبيل التعظيم بل من قبيل تبديل السيئة
بالحسنة واستدل للثاني واستدل للثاني بقول عمر بن الخطاب فانه أمر الش بن مالك
بالاجتناب عن الصلاة إلى القبر ولم يأمره بالاعادة وهو ظاهر في الكراهية والله أعلم
وأما اتخاذ مسجد بجوار قبر من أجل صالح فلا كراهية فيه لقوله تعالى في قصة أصحاب
الكهف وقال الذين غلبوا على أمرهم لننخذن عليهم مسجداً - قوله لعن الله اليهود
اتخذوا قبور أنبياءهم مساجد كان ذلك في مرض موته صلى الله عليه وسلم إشارة
إلى ان لا يفعلوا ذلك بقبرة الشريفة ولذا لما احتاجت الصياغة رضى والتابعون إلى زيادة
مسجد عليه الصلاة والسلام رضى على قبرة حيطاً ما مرتفعة مستديرة حوله فلا تصل
إليه العوام (القاري) وقد ذكر الحافظ قصة تبع إليها في مفصلة فليراجع إليها -

باب الصلاة في مزابض الغنم

أي في بيان جواز الصلاة فيها تقدم هذا الباب في أبواب النجاسات واعادة ههنا
لأجل كونه مصلي ومسجداً وفيه تصريح بان الصلاة في مزابض الغنم إنما كانت تبطل
ان تبني المساجد وقد تقدم هذا الباب في ضمن أبواب النجاسات من حيث كونه محل
نجاسة وأورد المصنف ههنا من حيث كونه مصلي ومسجداً -

فائدة

اختلف في مراتب البقر فقليل انها ملحقة بمراتب الغنم قاله ابن المنذر فلا تكسر الصلاة فيها وقيل ملحقة بمراتب الابل قال الحافظ وقع في مسند احمد من حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مراتب الغنم ولا يصلي في مراتب الابل والبقر وسندك ضعيف فلو ثبت لا فادان حكم البقر حكم الابل بخلاف ما ذكره ابن المنذر ان البقر في ذلك كالغنم في الباري ص ٢٢٧ ج ١-

باب الصلاة في موضع الابل

اعني معاطتها ومباركتها كانه يشير الى ان الاحاديث الواردة في النبي عن الصلوة في مبارك الابل ليست على شرطه كانه يرمي الصلوة فيها جائزة وكذلك الاحاديث التي اردت في التفريق بين مراتب الغنم ومبارك الابل ليست على شرطه وكسر الصلوة فيها مالت روح الشافعي لنفادها السالب للخشوع او كونها من الشياطين كما رواه ابن ماجه ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة ان كونها من الشياطين لو كان مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها امام المصلي وكذلك الصلاة سرا اليها وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي النافلة وهي على بعيره كما سيأتي في ابواب الوتر والله تعالى اعلم ووجه الفرق بين مراتب الغنم ومبارك الابل ما رواه ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين وفي حديث البراء عند ابى داود وسئل عن الصلوة في مراتب الغنم فقال صلوا فانها بركة وعند الطبري من حديث عبد الله بن مغفل فانها بركة من الرحمن وعند السرا من حديث ابى هريرة فانها من ذواب الجنة وايضا ورد في الحديث وصف اصحاب الابل بالغلظ والقسوة ووصف اصحاب الغنم بالسكينة

باب من صلى وقد اصابه تنور او شيء مما يعبد فاراد به وجهه

الله عز وجل

مراد ان من صلى وقد اصابه تنور او ناس او شيء مما يعبد كالاصنام والاوثان ولكن اسراده المصلي ليعمله بعد اوجه الله سبحانه وتعالى فصلاته صحيحة لا كراهة فيها كما هو قول الامام الشافعي نعم كراهة الخفية لما فيه من التشبه بعبيد النار كالمجوس وعبد الاوثان كالمشركين عن غير المؤلف من عقد هذا الباب دفع توهم من توهم انه لا يجوز صلاة الرجل وقد اصابه تنور للتشبه بالمجوس وهذا اولى جميع الاستدلال ان كون الناس

قد اماره صلى لس كان غير مرضى عند الله ومفسد الصلاة لما ساع ذلك في حق حبيبه
 ونبيه ولما احضرها الله تعالى قد امار نبيه عليه الصلاة والسلام كذا في الر سالة
 وهذا اذا كان قد امله شئ مما يعبد واما اذا كان سراجا او قنديل فلا باس به لاشقاء
 سبب الكراهية وكره الفقهاء لاجل التشبه بالمجوس وايها م التعبد واحتجاج المصنف
 بقوله صلى الله عليه وسلم عرضت على النار خارج عن محل النزاع لان هذا العرض
 لم يكن بطريق وضع الشئ امام الشخص وانما كان بطريق رفع الحجاب وكشف الستركما
 كشف المسجد الاقصى عند سوال المشركين، ثم ان هذا النار لم تكن من جنس النار
 التي تعبد كالمجوس، ثم ان هذا العرض لم يكن في عالم الحس والشهادة ثم انه لم يكن
 باختياره صلى الله عليه وسلم وارا دته ونيته بل كان ذلك العرض من الله عز وجل
 لتنبية العباد وتذكيرهم فلم يكن ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم حتى يصح به
 الاستدلال والعذر للمصنف في مثل هذا الاحتجاجات ان المصنف يريد تفصيل
 الجزئيات ويتحرى استنباط حكمها من الاحاديث لكن اذا لم يجد على شرطه يضطر
 الى مثل هذا الاستنباطات البعيدة الغريبة التي تحتاج الى اعمال التفكر في مثل هذه
 المناسبات المبدئية، والله دمر رحمة الله عليه ولا يجب ان يقال ان عرض المصنف
 بهذا الباب ان النار اذا كانت امام المصلي لكن تكون مستورة عن اعين الناس بحيث
 لا يلزم من كونها قد امار المصلي التشبه بالمجوس وعباد النار فلا تكم الصلاة في مثل
 هذا الحالة وحينئذ لا يكون كلام الامام البخاري مخالفا لكلام الفقهاء

باب كراهية الصلاة في المقابر

يغنى ان الصلاة في المقبرة مكروهة في الجملة اي في بعض الاحوال كما في حديث
 الى سعيد الخدري روى عن ابي داود والترمذي بسند رجاله ثقات مرفوعا الى الاسر
 كلها مسجد الا المقبرة والحمام لكن ليس على شرط المؤلف فاشارة اليه والكراهية هي
 مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي - وذهب احمد واهل الظاهر الى تحريم الصلاة
 في المقبرة سواء كانت مقبرة المسلمين او مقبرة الكفار فالمقصود بهذه الترجمة
 بيان كراهية الصلاة بين القبر مطلقا - وما سبق في باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية
 من قوله وما يكره من الصلاة في القبر فالمراد به بيان كراهية الصلاة الى القبر خاصة
 بحيث يكون القبر امامه فعلى هذا لا تكم الصلاة في المقبرة قوله لا تتخذوها قبورا حمل
 المؤلف هذا الحديث على منع الصلاة في المقابر واستنبط منه ان القبر ليست بمحل
 للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة ولهمذا اترجم به وتعقب بانه ليس فيه تعرض لجواز
 الصلاة في المقابر ولا منعها بل المراد منه المحث على الصلاة في البيت فان الموقفي لا يصلون
 في بيوتهم كانه قال لا تكونوا كالموقفي في القبر حيث انقطع عنهم الاعمال واسر تفعت

التكليف كذا في الاسر شاد والفتح.

باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب

ما حكمها مقصودة من عقد هذا الباب الاشارة الى ان الصلاة في مواضع العذاب مكر وهمة كما يدل على ذلك اثر على رضى وقد وبخ الله عز وجل على الاقامة في مواطن العذاب والعقوبة فقال تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربناكم الامثال فيمضي للعبد ان يتعصى لصلاته مكان الرحمة لا مكان العقوبة كما امرت حل النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة التعريس من مكان الغفلة وقال هذا وادبه شيطان وقال النبي صلى الله عليه وسلم ابرءوا بالظهور فان شدة الحر من فيج جهنم والحاصل ان الصلاة في مواضع العذاب مكر وهمة لان الصلاة فيها تقتضي النزول فيها وقد امرنا بعد من النزول فيها ولان اليقظة التي نزول فيها العذاب مشؤمة وقد امرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالارتيحال عن اليقظة التي اصابتهم بغفلة فيها ليلة التعريس فكيف ييقظة العذاب قوله وبينكم ان عليا كره الصلاة بخسف بابل المراد بالخسف المذكور ما في قوله تعالى قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القوا اعد قوله لا يصيبكم ما اصابهم هذا مثل قوله تعالى لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة فمن مر بموقع العذاب يفتش عليه ان يصيبه من الغفلة والفسوسة التي صارت سببا لعذابهم والدخول في مواقع العذاب ومساكن الظالمين ظلمهم يجعل داخله من الذين ظلموا منكم

باب الصلاة في البيعة

اي في بيان حكم الصلاة في البيعة والكثيبة وهي بكسر الباء الموحدة معبد النصراني والمقصود ان الصلاة في البيعة مكر وهمة اذا كانت فيها صور وتماثيل واما اذا لم يكن فيها صور وتماثيل فلا بأس بالصلاة فيها والبيعة بكسر الباء معبد النصراني كالكنائس لليهود والصوامع للربهاون والمساجد للمسلمين ويقال الكنائس للنصارى ايضا كالبيعة - قوله قال عمر ان لا تدخل كنائسكم من اجل التماثيل التي فيها الصور الموصولة للصنع للكنائس لا للتماثيل لفساد المعنى -

باب

بمنزلة الفصل من الباب السابق يشير الى ان فعل التصوير مذموم مطلقا مرجح لللعن

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا

فتبين الصلاة على اى جزء كان من اجزائها والتميم مستبها - ايراد هذا الباب

عقيب الابواب المتقدمة اشارة الى ان الكراهة فيها ليست للتحرير لان عموم قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا يدل على جواز الصلاة على اى جزء كان من اجزاء الارض قال ابن بطال قد خل في هذا العموم المقابر والمرابض والكنائس وغيرها كذا في العمدة فالارض كلها محل الصلاة والكراهة لعارض تقتصر عليه والله اعلم - والحاصل ان كراهة الصلاة في المقابر والكنائس لعارض لا لئلا يقال انها قوله نصرت بالرعب قال السندى كانه صلى الله عليه وسلم امر اذ به الرعب من غير الآت واسباب ظاهرة للشوكة والحشمة تقتضى ذلك عادة كما كان في حقه صلى الله عليه وسلم والله اعلم

باب نوم المرأة في المسجد

اى في بيان جواز نوم المرأة في المسجد اى هو جائز في الجملة وان كان احتمال ورود الطهث لكن المذهب ان المرأة اذا حاضت خرجت من المسجد ولا يجوز عليها النوم والاقامة في المسجد ابتداء كذا في الرسالة ولكن انما يجوز هذا عند الضرورة بشرط الا من من العتنة ويشترط ان لا يكون لها مسكن غيرها وهذا هو غرض البخارى وليس غرضه الترغيب للنساء في المسجد وانما غرضه اثبات جش هذا الفعل بالحد يث النبوى وبيان جواز اصل الفعل في حد ذاته لا بيان جواز مطلقا في عموم الاحوال فيكون هذا من باب الرخص لا من باب العزائم مشروطا بالشرايط المعتبرة في الشرع

باب نوم الرجال في المسجد

اى بيان الرخصة للرجال في نومهم في المسجد عند الحاجة اى هو جائز مع احتمال الاحتلال وهو قول الجمهور وروى عن ابن عباس كراهية الا لمن يريد الصلاة وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكمه له وبين من لا مسكن له فيباح له وانما هو ان المعتكف مستثنى من ذلك والحاصل انه يجوز للرجل النوم في المسجد في حد ذاته عند الضرورة اذ لم يكن له مسكن ثل له كان اصحاب الصفة الفقراء وكذا هم فقراء يستلزم بالنوم العادى ان يكونوا ينامون في المسجد اذ لم تكن لهم مساكن مملوكة فهذا الوجه المناسب مع الترجيح قوله ما من رجل عليه مراد اى مع انرا

باب الصلاة اذا قدم من سفر

اى في بيان استحباب الصلاة في المسجد عند الرجوع من السفر يعنى ان الصلاة في المسجد عند النقول من السفر مستحبة قبل ان يدخل بيته - وهكذا كان دأبه صلى الله عليه وسلم لم يكن

عليه نبودا ايشان مردے کہ ہر دے چار دے باشد بالائے انرا در شیخ الاسلام ص ۱۰۱

يدخل على زواجه الا بعد صلاته في مسجد لا.

باب اذا دخل حاكم المسجد فليركع ركعتين

وهو مستحب باجماع ائمة الفتوى لا واجب لما روى ان كبار اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يبيتون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون واوجبه اهل الظاهر فرضا على كل مسلم يدخل في المسجد واع بالصلوة تحية المسجد كما ان الطوائف تحية البيت والمقصود بيان استحباب تحية المسجد.

باب الحدث في المسجد

اي هذا الباب في بيان حكم الحدث في المسجد اهل مكروه امر لا قال المازري اشكاه البخاري الى الر د على من منع المحدث ان يدخل المسجد او يجلس فيه وجعله كالجنب كذا في الفتوح - والاظهر ان غرض البخاري انه لا ينبغي للمحدث ان يمكث في المسجد بعد الحدوث كذا يتاذى به الملائكة بل ينبغي له ان يخرج من المسجد ويتوضأ ثم يعود اليه فان بالحدث يعجز ما لمحدث من استغفار الملائكة ودعاء هم المراجعة بركته - قوله تصلي على احدكم فيه دليل على انه يجوز استعمال الصلاة في غير الاتبيات - والثلاثة في ذلك ان منتظر الصلاة لما كان في الصلاة حكما والحجز او من حبس العمل جاء جزاءه صلوة الملائكة عليه ما لم يحدث اى ما دام مستعد للصلاة وكذلك جاء في التركوة اللهم صل على آل ابي اوفى امتقالا لقوله تعالى ان صلاتك سكن لهم ووجه ذلك ان التركوة قرينة الصلاة في القرآن فاطلق لفظ الصلاة في جزاء التركوة واما الآن فقد استقر الامر على انه لا يجوز اطلاق الصلاة على غير الانبياء والتابع واستطردا على سبيل الاجمال لا بتعيين الاسم وحدوث اللهم صل على آل ابي اوفى في مخصوص به صلى الله عليه وسلم والله اعلم.

قوله تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه بيان لصلاة الملائكة والفرق بين المغفرة والرحمة ان المغفرة ستر الذنوب والرحمة افاضة الاحسان عليه (ت)

باب بنية المسجد

اي باب في ترغيب بناء المسجد للصلاة وانه ينبغي ان يكون بناءه سادا غير مزخرف وبيان ان السنة في بنية المسجد القصد وترك الغلو في تشييد خشبة الفتنة والمباهات بينائنه والاو لم ان يكون بناءه مثل بناء المسجد النبوي غير مشيد ليكون سدا اجته مذكرة لفناء الدنيا وعدم ثباتها اذا وضع المصلي قدمه على فرشته علم انه سوقي الآخرة لا سوق الدنيا وقيل المراد بالباب ببيان صفة بنية المسجد النبوي او المسجد مطلقا والاستدلال ببناء المسجد النبوي على بناء المسجد مطلقا من قبيل الاستدلال بالخاص على العام ويمكن ان يكون المراد

بنيان المسجد اتحد بين عمارته المسجد والبناء على اتيان السابق كما فعل ابو بكر وعمر فقد
 جدد العمارات السابقة من غير زيادة فيه واما عثمان فقد جدد عمارته وزاد في كيفيته
 ومكينة قوله وفيما كان تعمر او تصغر اعلم ان هذا اتخذ يد من التحمير والتصغير ليس لاجل
 الحل والحرم بل لاجل التوفير والتزهد عن ترخاوت الدنيا وزيوتها فان المؤمن ينبغي له
 ان يكون في الدنيا كأنه غريب او عابر سبيل - ولذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم تعميم
 البيوت وتشديد لها من امارات الساعة فان الناس في آخر الزمان يتطاولون في البنيان
 ويقبلون على ترخاوت الدنيا واليه من لا آخره فتعميم البيوت ليس بحرام - وانما
 هو مكروه لانه ينبغي عن الانتماء في الدنيا واما اذا كان لغرض صحيح فلا بأس به - فالصحابة الكرام
 انما كانوا يكملون تعميم المسجد النبوي لانهم كانوا لا يحبون ما فيه شيء رشيعة من
 زهرة الحياة الدنيا وزينتها - وامير المؤمنين سيدنا عثمان رضي الله عنه رأى ان الاذنين
 لمصلحة الزمان فتعميم المساجد وتشديد لها - وقال تعالى في حق المساجد - في بيوت اذن
 الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه - فما رأى ان رفع المساجد واعلاها تعظيم لشعائر الله تعالى
 ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب والصحابة رضي الله عنهم بشدة حرصهم على
 اتباعه صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يحبون اذني تغيير في سنته اشرف ايقافهم على
 عثمان رضي الله عنه كان لاجل هذا لا تردد هير في حل هذا الفعل ولذا لما رأى عثمان رضي الله
 عنه انهم اكثر الكلام في ذلك قام على المنبر وخطب وحدثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من بني الله مسجد ابني الله له مثله في الجنة فعمير المثلية وجعلها متناولة للمثلية باعتبار
 الكيفية والكمية فاسماد ان يبنى مسجد ام جصاص يطول الانتفاع به في الدنيا ويكثر ليحصل
 له في مقابلة بيت في الجنة يطول انتفاعه ويكثر في الآخرة وايضا كان ذلك كله من ماله
 لا من مال السلف فسكت الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ولم يرو عنهم حرف في الانكار فاشار البخاري
 الى انه لا بأس بتشديد المساجد وتزيينها بالحجارة المنقوشة اذا كان المقصود منه احكام
 المساجد واعلا شأنه فان تعظيم شعائر الله تعالى من تقوى القلوب واليه يشير
 قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع وكذلك اذا كان المقصود من احكام المساجد
 وتشديد بقاءه كما ما لا يبقى صدقته الجارية مدة طويلة فلا بأس به واما اذا كان
 مباحا وفخرا ورياء فلا كلام في كراهته والحجة في ذلك عمل سيدنا عثمان رضي الله
 عنه واما انكار الصحابة عليه فلم يكن لاجل ان بناء المساجد بالحجارة مكروه بل لاجل
 الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة كانوا يحبون بناء يكون مذكرا للنبي والفقهاء
 يكرهون بناء موهبا للبقاء والله سبحانه وتعالى اعلم -

فظهر بهذا الكلام ان ما قيل في وجه الكراهية من ان تزيين المساجد من امارات
 الساعة ليس بشيء لان كون الشيء امارا الساعة لا يستلزم الكراهية فان كثيرا من امارات
 الساعة ليس مكروها مثل نزل عيسى بن مريم وظهر المهدى

باب التعاون في بناء المسجد

أي في بيان أن التعاون في بناء المسجد تعاون في البر والتقوى والاجر على قدر معرفته وكيف وإن بناء المسجد من افضل الاعمال لانه مما يجري للاسنان اجرا بعد موته مثل حضر الأبا وبنحوها والتعاون اعم من ان يكون بالنفس او بالمال ولا يبعد ان يكون البخاري رحمه الله اشار بهذه الآية الى انه لا ينبغي الاستعانة بالفقار في عمارة المسجد لقوله تعالى ما كان للمشركين ان يعمرُوا مساجد الله - الآية لان الحق بعمارة المسجد هم معشر المؤمنين لا الكافرين المشركين - قوله ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعونهم الى الجنة ويدعونهم الى النار الخ فان قيل كان قتل عمار بصفين وكان مع علي رضي الله عنه الذين قتلوه مع معاوية رضي الله عنه جماعة من الصحابة الكبار فكيف يجوز ان يدعوا الى الناس فالحج اب انهم كانوا ظاهرين انهم يدعون الى الجنة وان كان في نفس الامور خلاف ذلك وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم والمجتهد اذا اصاب فله اجران واذا اخطأ فله اجر واحد فالمراد بالدعاء الى الجنة الدعاء الى سببها وهو طاعة الامام الحق وكذلك عمار كان يدعوهم الى طاعة علي رضي الله عنه وهو الامام الواجب الطاعة اذ ذلك وكانوا هم يدعون الى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم كذا في الفتنة والعهدة وقد ظن معاوية واصحابه ان طلب دمر عثمان الخليفة الراشد من اهم واجبات الدين اذ لو تركت البغاة والمفسدون على مثل هذه الحالة لاختلف نظام الاسلام وهذا كان مقصودهم ولم يكن مقصودهم الخروج عن طاعة علي رضي الله عنه فانهم كانوا يعلمون ان عليا رضي الله عنه اذن بالخلافة وليراجع شرح العقيدة السفارينية من ص ٣٣٥ الى ص ٣٣٨ فقد فصل الكلام على ما شجر بين علي ومعاوية رضي الله تعالى عنهما -

والحاصل

ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم يدعونهم الى الجنة ويدعونهم الى النار ان عمارا كان يدعونهم الى اتباع الامام الحق والدعوة الى اتباع الامام الحق هي الدعوة الى الجنة وهم كانوا يدعونهم الى خلعبيعة الامام الحق وهو ان كان بشبهة شبهة عليهم غير الحق بالحق او بتأويل او بغير علم لكنه كان في الحقيقة الى غير حق فصار مآل هذه الدعوة الى الدعوة الى الناس - ولما سمع هذا عمار فهم منه انه يتحدث فتنة عظيمة يشتهب فيها غير

علي رضي الله عنه عمار آن گروه را بسيو بهشت با اتباع امام حق و می خواند اینها را و را بسوء دورخ بنخل از بیعت آن امام اگر چه خواستن اینها بشبهه غیر حق بحق و تاویل باطل و نادانسته بود - شرح شیخ الاسلام ص ٣٥٥ -

الحق بالحق فقال اعوذ بالله من الفسق - وقال شيخنا الأكبر مولانا الشاه السيد محمد انوار سرح -
 هذا الحكم في حق الفعل لا في حق الفاعل يعني ان هذا الفعل في نفسه امر قبيح سبب من اسباب
 النار واما ان فاعله ما نورا او معدورا او ماجوسا فهو منوط بيد ليل آخره في بها يوارى ويعز
 وديما يعذر ويؤجر وذلك كما ان فعل خاطب بن الى بلنعة كان غير محمود ولكن عذر فاعله
 لكونه بدريا فظهر ان كون الشيء سببا من اسباب النار لا يستلزم ان يكون فاعله من اهل النار
 فان ترتب المسبب على السبب موقوف على وجود الشرائط وارتفاع الموانع فربما يوجد السبب
 وليس عند المانع ايضا ويفقد الشرط ايضا فلا يترتب المسبب الا ترى ان كل معصية سبب من
 اسباب النار لكن لا يستلزم ان يكون صاحبها في النار واذ الحبيب اتى بدين واحد وجاءت
 معاسنه بالغ شفيح ونظيره قوله تعالى نولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم من عذاب
 عظيم و ايضا لا يبعد ان يكون اسناد الدعاء الى النار الى الجميع باعتبار ان هذا الفعل وقع
 في هذه الجماعة من بعض الافراد فنسب الى الجميع كما في قوله تعالى فعقر وهانثب العقير
 الى الجميع مع انه وقع من البعض فكذلك ههنا وقع الدعاء الى النار من بعض الاشخاص
 وهو لا يلزم يكون من الصحابة الا خياره لكن كانش امختلطين مع الابرار فنسب الفعل
 الى الجميع والله تعالى اعلم -

فائدة

لا ينبغي ان يطلق لفظ الباغى على سيدنا معاوية ومن معه من الصحابة ولم يطلق احدا
 من العلماء لفظ الباغى على سيدنا معاوية فان خروج سيدنا معاوية عن طاعة سيدنا
 علي كان مبنيا على الاجتهاد والظن المذكور لا عصيانا وتعمدا فصارت صورته صورة
 البغاوة لا حقيقة البغاوة -

باب الاستعانة بالتجار والصناع في اعمار المنبر والمسجد

يعني يجوز الاستعانة بالصناع الكافر في بناء المسجد وهو مذاهب العلماء كافة -

باب من بنى مسجدا

ماله من فضل اى في بيان فضل من بنى لله مسجدا كان الباب المتقدم معقودا للام
 ببناء المسجد والترغيب فيه وهذا معقود لبيان فضل الباى قوله بنى الله له مثله في
 الجنة اى سواء كانت هذه المثلية باعتبار الكمية من حيث السعة او باعتبار الكيفية من حيث
 الرفعة والنفاسة فاعتمد سيدنا عثمان رضي في التريين على هذا وظهر ان البنى يكون من
 جنس الحمل فاسر اذ ان يبنى لله عز وجل بيتا رفيعا مشيدا معهما مدين الانتفاع - ليحصل
 له في انشاءه الآخرة بيت مثله في الرفعة وان كانت رفعة الآخرة ممالا يتصور ولا يخط

على قلب بشر، اعلم ان لفظ المثل كما يستعمل للمشابهة والمماثلة كذلك يستعمل للملازمة
والمناسبة فمعنى بنى الله له مثله اى ما يلاشمو ويناسب حسن عمله وحسن نيته واخلاصه
مثل قوله تعالى جزاء سيئة سيئة مثلها اى جزاء كل عمل ما يناسبه وليس المراد
ان جزاء النيران النار وما استخلف عثمان رضى الله عنه شكاه اليه الناس ضيق المسجد من
كثرة الناس فزاد في المسجد ووسّعه وشيّد به ورقعه وما تكلم ربه اذ الصلوات تخلصها
في تشييد المسجد وانكروا على عثمان في ذلك الفعل قام على المنبر وخطب الناس وتكلم
وازال عبار الانكار عن خواطرهم العطرة الطيبة واظهر ان غرضه بهذا البناء الترفيع
الطبع في مثل بناءة في الجنة والناس فيما يعشقون من الهب.

باب يأخذ بتصول النبل اذا مر في المسجد

اى باب في بيان انه اذا مر شخص في المسجد فينبغي له ان يأخذ بتصول سهامه عند
المروور في المسجد فلا يتأخرى بها احد المقصود به الارشاد الى ادب المروور في المسجد

باب المروور في المسجد

اى حين از المروور بالنبل في المسجد اذا امسكت نصاله وعنده القارى، والمراد بيان
صفة المروور في المسجد اى كيف ينبغي المروور في المسجد ومقصود الامام البخارى بهذا
الباب بيان جواز جنس المروور في المسجد وليس المراد به انه يجوز المروور في المسجد
في كل حال وفي كل صفة فان بعض المروور جائز وبعضه مكروه وبعضه حرام والتفصيل
في كتب الفقه في احكام المسجد والحاصل ان المساجد لمرتبة للمروور والعبور ولكن ان
اتفق له المروور فكيف ينبغي له ان يمر فمن مر في المسجد بهذه الصفة والكيفية فهو
متحمل قوله والمهر هو ان يتخذ طريقا للمروور وليتأد به فوضّح الفرق بين المروور والمروك

باب الشعر في المسجد

اى في بيان جواز انشاء الشعر في المسجد ما لم يكن في المسجد ضجة او بحة بيد ليل
د عام النبي صلى الله عليه وسلم بحسان على شعرة فان شعرة كان من الجهاد اللسانى ولكن
استمايجوز من هذا المصلحة دينية اذا كان احيا فاعبر موجب للتشويش المصلين وغير جالب
لاجتماع الناس سماع الشعر وغير شاغل له عن الصلاة والقرآن والذكر والدعاء ولخرج
ابن داود عن حكيم بن حزام مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقاد في المسجد
وان تنشئ فيه الاشعار وان تقام فيه الحدود فقال ابو نعيم بنى عن تناشد اشعار الجاهلية
والمبطلين واما اشعار الاسلام والمحققين فواسع غير مخطور، كذا في عهد القارى فاجاز
محمول على الشعر الحق والنبي محمول على الشعر الباطل ولعل سيدنا عمر رضى الله عنه رأى

ان الاوفق لا دأب المساجد ان تضاع عن انتقاد الاشعار فيها واما انشاد حسان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد كاشف الشريف كان لغزو وسراة شرعية وهي الدفاع عن الدين والانتصار من المشركين ولا تنجيد هذه الضرورة في هذا الوقت فانكر على حسان ردها روى حسان لعمر حديث انشاده في المسجد سكنت عنده عمر تأديا وتعرضا عن صوراة المعارضة لانه تمنع بها قاله حسان بن ثابت رضي الله عنه وقد جاء في الاحاديث المنع عن تناشد الاشعار في المسجد فالحكم الاصل ان لا يثشد في المسجد وكان انشاد حسان في المسجد مخصوصا به لاجل المصلحة الوقتية والله تعالى اعلم.

باب اصحاب الحراب في المسجد

اي في بيان حكم هذا العمل في المسجد وهو بيان جواز دخول اصحاب الحراب في المسجد وتلاعبهم بالسلاح للاشتداد والقوة على الحراب مع اعداء الدين وان لم يكن المسجد موصفا عالنا لتلك لكن يجوز ذلك احيانا للضرورة بقدر الضرورة ولعل المقصود ان اللعب بالحرب في المسجد لا بأس به لانه لعب في الصورة فقط وفي الحقيقة استعداد لمقاتلة العدو ولا بأس بمثل هذا العمل في صحن المسجد اذا كان مصلحة للمسلمين - لا مصلحة قومية ووطنية بوسياسية

فائدة

يروى عن مالك ان لعينهم هذا كان خارج المسجد لادخله - اهـ - وفي الحديث دليل على انه يجوز للمرأة النظر الى اللهو المباح اذا حضر هذا اللهو المباح على باب البيت بشرط ان يكن متسترات عن اعين الرجال وبشرط ان يكون انرا واجه من معين فان معية الزوج امان للفتنة واما احضار النساء على اللهو الحرام فحرام عند كافة علماء الاسلام لم يقل احد يجوز انرا الا عبيد الشر من ان قاتلهم الله الى بيتي فكون ثم ان اصحاب الحراب كانوا اسودا من اهل السودان وما كانوا ابيض الوحي كاحسان الصوري كالنساء والمردان - ثم الظاهر ان هذا كان قبل نزول الحجاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم في قصة دخول ابن ام مكتوم في بيت ام سلمة افعميا وان انما كان بعد نزول الحجاب وايضا كانت ام سلمة وميمونة بالفتين قد لحقهما العبادة بخلاف عائشة فانها كانت صغيرة راجع مشكل الآثار للامام الطحاوي ص ١١٥ ج ١ -

باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد

اي في بيان جواز ذكر مسائل البيع والشراء على المنبر في المسجد لا مباشرة البيع والشراء فانه ممتنع على ان ما ورد النبي عنه هو فعل البيع والشراء في المسجد اما ذكرهما

وذكر ما يتعلق بهما من العلم فليس بمنى عنه - كذا في حاشية السندى، والسادة الحنفية
 إنما هو البيع والشراء في المسجد ولم يكرهوا ذكر مسائل البيع والشراء والحدوث
 إنما ورد في ذكر مسألة البيع في المسجد لا في نفس البيع في المسجد قوله من اشترط شرطاً
 ليس في كتاب الله أي ما لا يلائمه ولا يناسبه صراحة أو إشارة فكل شرط يرد كتاب الله
 صراحة أو ضمناً ويخالف دين الله فهو باطل لقوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول
 فلا يجوز أن يستدل به على أن ما ليس في القرآن فهو باطل لأن قوله إنما الولاء لمن
 اعتمر ليس في كتاب الله بل من لفظ الرسول عليه الصلاة والسلام وقد أوجب الله
 تعالى طاعة رسوله في القرآن لما قال تعالى ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهى عنكم فمضوا
 الصلاة والسلام كما لم يذكر في كتاب الله تعالى.

باب التقاضى والملازمة في المسجد

أي في بيان جواز مطالبة الغير بيمين يقضاه الدين وجواز ملازمة الغريم في المسجد
 فقوله في المسجد يتعلق بالامرين يعني يجوز مطالبة الحقوق والدين في المسجد و
 يجوز في ذلك رفع الصوت أيضاً ما لم يتفاحش ولكنه مكروه لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم بادراً في قطع الخصومة بينهما فامر الدائن بوضع الشطر من الدين وأمر المدين
 بالاداء حالاً بقوله في بيته أي في معتكفه المتخذ من الحصر في المسجد

باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيدان منه

أي في بيان فضل كنس المسجد وهو إزالة الكداسة منه وإزالة لتقاط هوان تعثر على
 شيء من غير قصد وطلب كما قال تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرنا بيتي
 للطائفين والعاكفين والركع السجود - ومناسبة الحديث بالترجمة من حيث أنه
 ورد في بعض طرقه صريحاً وكانت تلتقط الخرق والعيدان من المسجد رواه ابن
 خزيمة وفي حديث بريدة عن أبيه كانت مربعة بقط القذى من المسجد روعاً وقد علمت
 مراراً أن من عادة المصنف أنه يضع الأبواب على جزئيات مختلفة من نوع واحد على حسب ما ورد ذكرها
 في الأحاديث وإن لم تكن مداراً لسؤاله فهذا الباب من هذا الباب والله أعلم بالصواب -

باب تحريم تجارة الخمر في المسجد

غرض المصنف أن المسجد وإن كان منزهاً عن ذكر الفواحش لكن يجوز ذكرها
 في المسجد بطريق التحذير والمنع لأن الشيء وإن كان حراماً لكن ذكره تحريمه في المسجد
 ليس بجرام والمراد أن بيان تحريمها كان في المسجد لأن تحريمها مقتض به لأنها حرام
 في المسجد وغيره قوله ثم حرم تجارة الخمر، يظهر منه أن تحريم الخمر كان نزل أولاً

واما الآن فقد بينت تحريمها مع تحريم الربا والمناسبة بينهما ان الحجر ايضا سبب لتخطب العقل مثل الربا كما قال تعالى في الربا يتخطبه الشيطان من المس فالحجر والربا مشتركان في حصول التخطب -

باب الخدم للمسجد

اي في جواز اتخاذ الخدم لكس المسجد وان هذا الامر متوارث من القديسين اشار المصنف بايراد التعليق الى ان تعظيم المسجد بالخدمة كانت مشروعا في الامم السابقة حتى ان بعضهم نذر ولدا لخدمته -

باب الاسير او الغريم يربط في المسجد

اي في بيان اباحة ربط الاسير او الغريم في المسجد وكان القاضي شريح يأمير بربط الغريم في سارية من سارية المسجد (ع) وذلك لانه لم يكن في عهد صلى الله عليه وسلم داسرا السجن فكانوا يربطون بسارية المسجد وهكذا في عهد الصديق الاكبر حتى جاء عمر القاروق وبني داسرا الحبس قوله فلذكرت قول اخي سليمان رب هب لي ملكا لا ينبغي لاحد من بعدي من البشر مثله فتركه عليه الصلاة والسلام مع القدرة عليه حرصا على اجابة دعاء اخيه سليمان عليه السلام قال السندي كانه صلى الله عليه وسلم نظر الى ان من اعظم ذلك الملك وخصه الثمور في الشياطين والتمكين منهم فيتوهم بربط الشياطين عند مخصوص ذلك الملك بسليمان عليه السلام وعدم استجابة دعاءه لما فيه من المشاركة معه في جملة ما هو من اخص امور ذلك الملك فترك الربط خشية ذلك التوهم الباطل ولم يرد ان ربط الشياطين بين جب المشاركة معه في تمام ملكه ويعفى الى عدم مخصوص ذلك الملك بسليمان عليه السلام فان التمكين من شيطان واحد بل من الف شيطان لا يقدح في الخصوص قطعا فان الخصوص كان بالنسبة الى تمام الملك كما لا يخفى - انتهى كلامه وقال شيخ الاسلام الانصاري - في الحديث ردليل على ان رؤية البشر لعجن جائزة واما قوله تعالى من حيث لا ترونهم وجرى على الغالب او امكن رؤيتنا لهم حال رؤيتهم لنا لا مطلقا وان اصحاب سليمان عليه السلام كانوا يرونه وهو من دلائل نبوته ولولا مشاهدتهم اياهم لم تقم له الحجة عليهم واعلم انهم يتشكلون في صور شتى كصور الانس والبهائم والحيات والعقارب والطيور - رت -

باب الاغتسال اذا سلم وربط الاسير ايضا في المسجد

اي في بيان حكم اغتسال الكافر اذا سلم (اي بعد اسلامه) وبيان ربطه في المسجد (ع) كانه امر اذ ان الاسير الميربوط في المسجد يخرج من المسجد للاغتسال اذا اراد ان يسلم

فلذلك وضع الباب في ابواب المساجد والله اعلم كذا في حاشية السندى.

باب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم

اي في بيان جواز نصب الخيمة في المسجد لاجل المريض وغيره ممن به الضرر والمتبادر
منه المسجد النبوي وهو ظاهر عرض البخاري ويعلم من كلام محمد بن اسماعيل في سيرته ان
المراد بالمسجد موضع صلواته الذي اتخذ في بني قريظة في ايام المعاصرة ويناسبه قوله
ليعوده من قريب فحينئذ لا يثبت التمسك في احكام المساجد الذي اراده البخاري ولا يجعل
ان يكون المراد بالمسجد فناء المسجد وقربه والله اعلم

باب ادخال البعير في المسجد لليلة

اي في بيان جواز ادخال البعير في المسجد لليلة اي للحاجة والضرورة كالضعف وغيره
والمقصود ان ذلك جائز اذا وجب سبب ادخاله - وركوبه صلى الله عليه وسلم كان في عمرة
القضاء بسبب خوفه من المشركين وان يكيدوا به كيداً فلم يتمكنوا منه بسبب ركوبه عليه الصلاة
والسلام ولا يجعل ان المصنف اشار بالتعليق المذكور الى ما اخرج ابو داود من حديثه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قد مر مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته

باب

كذا هي في الاصل بلا ترجمة فهي كالفصل من الباب السابق ووجه تعلقه بالواب المساجد
ان الرجلين عبادا واسيد كانا في المسجد ينتظران صلاة العشاء فبكرة الانتظارا كره ما بهذا
الكره امته - وكانت هذا كان مكرذا للنور الذي ليظهر للمؤمنين ما القيامة كما قال تعالى الى
يوم لا يخفى الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين ايديهم وبأيمانهم وقد ذكر
الله تعالى النور في المشكوة في قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه
الآية اشار الى ان الله تعالى يجعل لمن يسبح الله في تلك المساجد نورا في قلوبهم وفي
جميع اعضاءهم وبين ايديهم وخلفهم في الدنيا والآخرة وقال صلى الله عليه وسلم بشر
المشائين في الظلم الى المساجد بالنور انتم مربي ما القيامة فجعل الله عز وجل لهذين الرجلين
من هذا النور في الدنيا بين ايديهم يستضيان به في مشاهمها ليؤدوا ايماناً بالذي صلى
الله عليه وسلم ويوقن ان ما وعد الله من النور الذي بين ايديهم حق وصدق و
قبل في مناسبة حديث الباب مع الابواب السابقة ان خرج الرجلين من الصلابة كان
بعد فتحدىهما مع النبي صلى الله عليه وسلم فيستنبط منه جواز التكلم والتحدث في المسجد
والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الخوخة والمهر في المسجد

أي في جوانب كونهما في المسجد لأهل العلم والفضل خاصة لأمانة الظاهران مراد البخاري الإشارة إلى جواز اتخاذ الخوخة والمهر في المسجد لأن حديث الباب يدل على ذلك ويفهم منه منع التطريق في المسجد وإنما استثنى أبو بكر أمانته لفضله وكرامته رضي الله عنه فإنه لو كنت متخذاً لخليل من أمي لاتخذت أبا بكر خليلاً لأنه أهلها أشار عليه وسلم إلى أن الخلقة تختص بالحق سبحانه وتعالى لأن الخلقة هي امتلاء القلب من محبة أحد بحيث لا يبقى فيه متسع لغيره فعلى هذا لا يكون الخليل إلا واحد لخلقات المحبة فإن حقيقة تعلق القلب بمحبوب يأتي وجهه كان ولهذا ثبت النبي صلى الله عليه وسلم المحبة لأبي بكر وعائشة والحسن والحسين ونفي الخلقة عما سوى الله تعالى وقال المناوي المعنى لو كنت متخذاً من الخلق خليلاً أجمع إليه في حاجاتي واعتمد عليه في مهماتي لاتخذت أبا بكر ولكن الله الجأ إليه واستند عليه في الأمور كلها ومعامير الأحوال هو الله تعالى كذا في قبض القدر ص ٣٣ قوله ولكن الأخوة الإسلامية ومودته معه أفضل يعني أن محبة أبي بكر بحق الأخوة الإسلامية والمودة الإسلامية إن ديدنا أفضل من محبة سائر البشر يريد أن مقام أبي بكر بمحبة المحبة الإسلامية والأخوة الإسلامية أعلى وأرفع من الكل ومن الجميع وكان مستأهلاً لأن يتخذ خليلاً لولا المانع المذكور ولا يعكر عليه أن الكل مشتركون في الأخوة الإسلامية والمودة الإسلامية لأن مراتب المودة متفاوتة بحسب تفاوتهم في حب الرسول وطاعته ومعاونته ومرافقته : أعلاء كلمة الله عز وجل ونصيب أبي بكر أفضل وأمرين من الجميع لأنه سابق في ذلك كله . وقال شيخ الإسلام الخليل فصيل بمعنى مفعول وهو كما قال الزمخشري المتعالي الذي يخالط أي يرافقات في خلالتك ويسايرت في طريقتك من الخلل وهو الطريق في الرمل أو يسيل خللت كما تشد غلله وقيل أصل الخلقة الانقطاع فخليل الله المنقطع إليه والمعنى هنا لو كنت منقطعاً إلى غير الله لانقطعت إلى أبي بكر ولو اتسم قلبي بغير الله لانسع له ردت قوله لا يبقين في المسجد باب الاستئذان باب أبي بكر وكان ذلك إشارة إلى استئذانه (فان قلت) روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم سداً والأبواب الباب على رواية الترمذي وقال هو غريب قلنا حديث البخاري أصح منه فيكون الرفع - وقال شيخنا السيد الانصاري استثناء باب علي رضي الله عنه متقدماً على استثناء خوخة أبي بكر فان الاستثناء لأبي بكر كان في مرض وفاته صلى الله عليه وسلم فيكون تأنيهاً لما تقدم -

باب الأبواب والخلق للكعبة والمساجد

أي في بيان جوامع اتخاذ الأبواب والخلق أي القفل للكعبة والمساجد بصورتها عملاً لا يصلح فيها وحفظ ما فيها من الأيدي العادية (ع) والخلق بفتح اللام ما يخلق به الباب -

باب دخول المشرک فی المسجد

ای فی بیان جو از دخول المشرک فی الجملة لاجل مصلحة دينية لا لاجل مصلحة سياسية وفق صیة نعوذ بالله منها۔ والجی انہی منہا ہب الامام ابی حنیفہ وھذا الباب اعمر من باب رابط الاسیر فی المسجد فان الاسیر یكون مشرکاً وغیر مشرکاً والمشرک یتكون اسیراً وغیر اسیراً وھذا القدر یکفی فی بیان الفرق بین البایین واختلاف الفقہاء فی دخول المشرک المسجد فقال الشافعی لا یدخل فی المسجد الا حر ام یقولہ تعالیٰ فلا یقر بوا المسجد الا حر ام بعد عامہم ھذا ویدخل سائر المساجد وقال مالک لا یدخل مسجد الا صلوا لقرولہ تعالیٰ ومن یعظم شعائر اللہ ومن جملة التغطیم منع المشرک دخول المساجد وقال ابی حنیفہ یدخل المسجد الحرام وغیرہ اذ با وتواضعاً ولكن لا یجوز ادخال الکافر فی المسجد علی وجه الاکرام ولا یجوز زجلاً علی منبر المسجد کما فعلہ الحاصلون لرأیة القومية والوطنية فی الھند التھمرا فی ابرا الیت ما فعل ھولاء واما دخول ثمامة بن اثال فی المسجد فلم یکن دخولہ من حیث الاکرام بل کان ادخالہ من حیث الإحرام ومن حیث انہ کان اسیراً مربوطاً بالخیل۔ حبلی المہمون والذل۔

باب رفع الصوت فی المسجد

ای ھل ھو جائز ام لا وھل ھو مکروہ ام لا۔ وماذا حکم رفع الصوت فی المسجد انما ھو ان المقصود بالتزجیة ان رفع الصوت فی المسجد مکروہ لا ینبغی ان یقع من المتقی۔ وقال الیمین العینی یعنی ان رفع الصوت فی المسجد جائز ما لم یفقد من عدم الانکاس منہ صلی اللہ علیہ وسلم والحديث الذی ورد فیہ لا ترفع فی الاصوات محمول علی ما اذا کان الصوت متفاشداً وقال العلامة السنذلی یمحتمل ان البخاری اشار بذكر الحديثین الی تفصیل وھو انہ ان کان بلا ضرورة فلا یجوز وان کان لضرورة یمحتمل انہ منہ منوع بضرورة او بلا ضرورة فذلک با در صلی اللہ علیہ وسلم الی قطع الاختصاص بینہما الموجب لرفع الصوت فی المسجد قطعاً لرفع الصوت وصارت ھذا المبادیة بمنزلة الانکاس علی رفع الصوت واللہ اعلم اھ

قوله ترفعان اصواتكما فی مسجد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ناظر الی قوله تعالیٰ لا ترفعوا اصواتکم فوق صوت النبی فانه صلی اللہ علیہ وسلم حی فی قبرہ فیمجب احترامہ بعد وفاته کما کان واجبا فی حیاته وقال السبکی وقد روى عن ابی بکر الصديق رضی اللہ عنہ قال لا ینبغی رفع الصوت علی نبی حیاً ومیتاً وروی عن عائشة رضی اللہ عنہا انہا کانت وتسمع صوت الوتد یؤتد والمسمار یضرب فی بعض الدور المطبقة بمسجد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

عليه وسلم فترسل اليه لا تؤذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا وما عمل علي بن ابي طالب رضي الله عنه مصر اعي داره الا بالما صبح لوقيا لئلا لت فهدا اكلمه بيدال على ان الصلابة كاشا يرون انه صلى الله عليه وسلم حي في قبره ولذا كانت الصلابة يغضون اصواتهم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعظيمه واذكر حديث جبرئيل وسواله عن الاسلام فانظر تعظيمه وادبه مع النبي صلى الله عليه وسلم حيث خفض صوته عند كلامه وكذلك ملك الموت وغير ذلك من الاحاديث الكثيرة كذا في شفاء السقام مختصرا ^{٢٢٥} وقد ورد في الحديث الانبياء احياء في قبورهم يصلون رواه ابو يعلى عن انس قال المتاوي هذا حديث صحيح كذا في فيض القدير ص ٣٤٣ ج ٣ -

قال شيخنا السيد الانور رحمه الله ان هذه الاحاديث لم ترد في بيان حياة نفس الروح فان الروح نفسها حيات لا موات لها سواء كانت روح المؤمن او الكافر والارواح كلها احياء بل وردت هذه الاحاديث لبيان ان الانبياء في قبورهم مشغولون في الطاعات والعبادات من صلاتهم وصالحاتهم كما كانوا مشغولين بها في حياتهم الدنيا نورية ليسوا بمعطلين عن اعمال الخير فهم يصلون ويحجون ويكسبون ويطوفون بالبيت في قبورهم مثل احياء ثم الحياة لها مراتب اعلاها حياة الانبياء بشر حياة الشهداء وشمر وشمر بخلاف الكافر اذ ليس له في القبر سوى الويل والشور ولذا قال تعالى لا يموت فيها ولا يحيى والحياة في العرف انما هو الاشتغال بالاعمال والموت هو التعمل عن الاعمال والحياة المذكورة في حديث البهقي انما هي باعتبار الافعال ولذا لا يذكروا في الكتاب والسنة حياة احد الا ويداكر معه فعل من افعاله ليكون دليلا على وجه الحياة واما حياة نفس الروح فهي بمنزلة عن النظر والكلام وسيأتي الكلام على مسألة حياة الانبياء مفصلا انشاء الله تعالى في آخر كتاب الانبياء في باب قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذا انتبهت من اهلها

باب الحلق والجلوس في المسجد

اي في بيان حكم الحلق والجلوس في المسجد والمقصود انه يجوز ذلك خصوصا اذا كان لعلم او ذكر او قراءة قرآن (مع) والحلق يكسر الحاء وفتح اللام جمع حلقه والمراد به حلق الذكر والعلم وقراءة القرآن فهذا اجازة لشيطان لا يكون مغلا بامر الصلاة وجلوس الرجال في المسجد حول النبي صلى الله عليه وسلم تشبيه بالتعلق حول العالم لان الظاهر ان الصلابة كانوا يجلسون حوله صلى الله عليه وسلم محدقين به (ف) اي كانوا يجلسون عند استماع الخطبة محلقيين فظهرت مطابقة الحديث بالترجمة قوله مشني مشني قال العراقي يحتمل ان المراد به ليسلم من كل ركعتين وان المراد يتشهرون في كل ركعتين اهـ ويؤيد المعنى الثاني حديث المطلب بن ودا عده صلاة الليل مشني وتشهرون في كل ركعتين راجع فنه في القدير ص ٢٢٢ والسر ايج المذير ص ٣٦١ وعمل القاري ص ٢٢٢ ج ٢

قوله فاذا اختشيت الصبح فارتبى احداهما في ركعة الواحدة مع الشفع المتقدم
حتى يصير المجموع وترا وعند الامام الشافعي الواحدة ركعة واحدة ويجوز الاقتصار
عليها رقلنا فعلى هذا لا يبقى لقوله فاذا اختشيت الصبح معنى فانه يجوز الاقتصار على ركعة
واحدة عند الامام الشافعي وان لم يخش الصبح - وذكر الواحدة ليس للاقتصار على
واحدة بل لان صفة الايتار انما تحصل بضم الواحدة الى الشفع المتقدم عليها - و
كذلك ذكر الواحدة ليس لبيان الوصل والفصل بالسلام وعدمه على ركعتي الواحدة
بل لبيان صفة الايتار لان عائشة الصديقة تروي الايتار بالواحدة ومع ذلك تروي
صراحة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسلم على ركعتي الوتر فدل ذلك انه رضى
الله عنها اسرادت بذلك ان صفة الايتار انما تتقوّم بالواحدة ولم ترد انه صلى الله عليه
وسلم كان يسلم في ركعتي الوتر

باب الاستلقاء في المسجد ومدا الرجل

اي في بيان جواز الاستلقاء في المسجد اذا كان متيقظا ومتحفظا وما موانع انكشاف
العورة ولا يجوز عند خوات انكشاف الستر ولفظ ومدا الرجل ساقت من نسخة
والمقصود بالباب اثبات جواز الامر بالاستلقاء ووضع الرجل على الرجل ولما الحديث
الذي مر فيه النبي فاما ان يقال ان حديث الباب ناسخ لحديث النبي او يقال ان النبي
محمول على ما اذا كان الاثر ارضيا يخاف منه انكشاف العورة وقد دل فعل عمر بن
وعثمان على ان الجوارح غير منسوخ بحديث النبي اذا لو كان منسوخا ما خفي على هؤلاء -

باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس

اي في بيان جواز بناء المسجد في طريق الناس وممرهم بشرط ان لا يكون ممر فيه
ضرر لاحد لان بناء المساجد على انواع - بناء المسجد في ملكه وهو جائز بالاجماع وبناء
في غير ملكه وهو ممتنع بالاجماع وبقاء في المباحات حيث لا يضر باحد فهو جائز لكن
شأن بعضهم فمنعه لان مباحات الطرق موضوعة لا تنقل الناس فاذا بنى بها مسجد منع
انتفاعهم فانه اذا بنى في الباب الرد على هذا القائل واستدل بقصة ابي بكر لكون
النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك واقر به عليه وعند السادة الخنفية ايضا يجوز
بناء المسجد في ممر الناس وطريقهم اذا لم يضر بالناس لكن اذا كان باذن الوالي والقاضي
كما في احياء الارض الموات والله اعلم ولا يبعد ان يكون اشارة الى انه يجوز اخذ شيء
من الشارع العام والحاقه بالمسجد لينتفع المسجد اذا كان الباقي من الطريق كافيا للناس
غير مغل في مرورهم فان المروءة العامة والله اعلم -

باب الصلاة في مسجد السوق مساجد

أي في بيان جواز الصلاة في مسجد السوق لأن الحديث قد دل على جواز الصلاة في نفس السوق فجوهرها في مسجد السوق بالاولى والمراد بمسجد السوق المواضع التي تعدل ليقاع الصلاة في الأسواق كالأبنية الموضوعة للصلاة من المساجد فان المساجد الشرعية كلها سواء في الأجر والثواب والمقصود بهذا الباب الإشارة إلى أن الحديث السارد في أن الأسواق شر البقاع وأن المساجد خير البقاع كما أخرجه البزار وغيره لا يصح إسنادة ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة المسجد حيث تكون بقعة خير كذا في الفتح فكما يجوز اتخاذ المسجد في البيت يجوز في السوق فتواله وصلى ابن عوان في مسجد الخ قال العيني ليس في الترجمة ما يطابق هذا الأثر اهـ. اقول لعل غرض البخاري بيان جواز الصلاة في غير مسجد الجماعة أي موضع كان سوقا أو نحوها كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم جعلت لي أراض مسجدا أو طهورا فاستدل بالأثر بأن عبد الله بن عوان صلى في دار ليخلق يعني ما كان مسجدا الجماعة فباز الصلاة في مسجد الدار يدل على جواز مسجد السوق لأن حكمهما واحد في عدم كونهما مسجد الجماعة فظهرت مطابقة الأثر والحديث بالترجمة ظهورا للاختلاف فيه والله أعلم. وقال الشيخ نور الحق الدهلوي الأظهر أن أثر ابن عوان أيضا داخل في الترجمة وليس دليلا على الترجمة حتى يشكك المناسبة بينهما ثم إن المصنف رحمه الله تعالى يبادي في مناسبة الباب فأورد أثر ابن عوان بمناسبة المسجد مطلقا ولو كان مسجد الدار وقال الكرماني لعل الغرض منه الرد على المخفية حيث قالوا بامتناع اتخاذ المسجد في الدار المحجوب عن الناس دلالة وتلويح المراد بالمسجد في الترجمة معناه الاصطلاح المعروف عند الناس والمقصود بيان جواز اتخاذ المسجد في السوق لأن السوق موضع اللفظ واشتغال الناس بالبيع والشراء وما يتوهم عدم جواز الصلاة في مثل هذا الموضع وأنه لا يجوز بناء المسجد في شر البقاع أي السوق فذا فقه بهن الترجمة

باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره

أي في بيان جواز تشبيك الأصابع سواء كان في المسجد أو غيره وبأجملة غرض المصنف بهذا الترجمة إثبات جواز ذلك دفعا لما عسى أن يتوهم من نهيه عليه الصلاة والسلام عن التشبيك في الصلاة والمرور للصلاة كراهة ذلك في جميع الأحيان كذا في الرسالة. وقال ابن المنير لا تعارض في الامة أدب إذا منى عنه فعل التشبيك على وجه العبث والذي في الحديث إنما المقصود منه التمثيل وتصوير المعنى في النفس بصورة الخس كذا في الفتح والحمد لله والأظهر أن مقصود البخاري بهذا الترجمة بيان أن النهي الوارد عن التشبيك ليس للتحريم بل من باب الأدب والاحترام قوله تعالى له

ذو اليمين بطولهما اولانه كان يعمل بيديه جميعا والناس كانوا يمين عونه اولاً يدي
اشمالين فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وسماه ذالليدين ولعل ذلك صرحنا له
عن اصحاب اشمال قوله فيهما سالوه اي ربها سالوا ابن سيرين ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعد هذا السجود دهل سلم مرة اخرى واكتفى بالسلا مالا ول فيقول
ابن سيرين في جوابه نبئت بضم النون اي غيرت ان عمران بن حصين قال في حديثه
نعم سلم يعني ان هذا اللفظ لم يحفظه عن ابي هريرة وانما اخبرت به عن عمران بن
حصين انه ذكر هذا اللفظ اي سلم سلم في روايته وفي قوله نبئت اشارة الى انه
لم يسمع هذا من عمران بن نفسه وقد بين ابو داود في روايته الواسطة بين ابن
سيرين وعمران بن حصين راجع شرح القسطلاني ص ٢٥٢ ج ١-

باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم

اي هذا الباب في بيان مشروعية التبرك بالصلاة في المساجد التي في الطرق بين
المدينة ومكة وفي بيان مشروعية التبرك بالصلاة في المواضع التي صلى فيها النبي صلى الله
عليه وسلم عند ذهابه الى مكة وايابه عنها ولم تجعل مساجد ولذا يفرق الراوي
في التعبير فتارة يقول في المسجد وذلك حيث بنى هناك مسجد وتارة يقول في موضع
المسجد وهذا حيث لم يكن هناك مسجد - والمقصود بهذه الترجمة بيان مشروعية
الاستبراك بمشاهد الانبياء والصالحين - اعلم ان هذا الحديث الطويل الذي اخرجه
المؤلف رحمه من افرادة وفيه مسألة تتعزى الاتفاقيات اي ما حكم ما صدر عن النبي صلى
الله عليه وسلم اتفاقا هل ينبغي التعمد والتعزى لذلك الامر الاتفاقي بقصد التبرك
ام لا قد ذهب ابن عمر الى ان التعزى في ذلك مستحب ومرغوب كما ان التحصيب من النبي
صلى الله عليه وسلم كان اتفاقيا ولكن من تعزى التحصيب فله الاجر ولم يرد ذلك ابن
مسعود وابن عباس فان ابن مسعود كان يذكر على من يتعزى الانفراد عن يمينه وكان
ابن عباس لا يرى التحصيب سنة بخلاف ابن عمر فانه كان يراه سنة ويقرها وقد جاء
عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعل ابنه فقد روى عن المعمر بن سويد
ان عمر رأى الناس في سفر يتبادرون الى مكان فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي
صلى الله عليه وسلم فقال من عرضت له الصلاة فليصل والا فليمض فانما هات اهل الكتاب
لاهم تتبعوا آثار انبياءهم فاتخذوها كناس وبعا ولكن هذا ليس بمعارض لما روى عن
ابن عمر لان عمر بن الخطاب خشى ان يلتزم الناس الصلاة في تلك المواضع حتى يشك على
من يعد لهم فيرى ذلك واجبا فنبه عمر رضي الله عنه ان هذا لا مساجد ولا ماكن التي صلى فيها

النبي صلى الله عليه وسلم ليس من المشاعرو ولا لاهقة بالمساجد الثلاثة - وإما عبد الله بن عمر فقد كان مأمورا من ذلك وكان يتبرك بتلك الأماكن من غير أن يعتقد كراهة أو جوازاً لم ينكر على من لم يفعله ولم يرغبه على ذلك بل لم يقل في ذلك حرفاً ولا جملة قول عمر مضمول على سنن الذريعة وصيانة الشريعة من الأحداث والبديعة ولذا قال البيهقي للعالم إذا رأى الناس يلتزمون النوافل المتروكة مثلاً بل أن يعمل بالرخصة أحيانا ويتركها في بعض المرات ليظهر على الناس بفعله أنها غير واجبة - ويترك من كل الحافظ ابن تيمية أن ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاتفاق فالبقارة على الاتفاق أو من البخري والتعمد فيه لأن الأحسن هو اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فاتباعه في الاتفاقيات أن يفعله اتفاقاً ليكون متبعاً للسنة في الكيفية أيضاً - قول ابن هذا البخري من باب التبرك بآثار الصالحين وفيه اجر وغير وقد تقدم حديث عثمان بن مالك وسؤاله النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في بيته ليتخذ مصلية واجابة النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك ولعمري انه مقرر للتبرك والبركات وحديث عثمان حجة في التبرك بآثار الصالحين وهو مشهور عند اصحاب الآثار والتجليات ويعجز مثل هذا البخري لمن غلب عليه حال العشق النبوي وإما من كان صاحباً غالباً على الحق فلا ولي له ان يفعل الاتفاق في اتفاقاً عادة مستمرة ولذلك لم يخر ابن بكر وعمر وعثمان وعليه واكابر اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مواضع صلاته صلى الله عليه وسلم ونزوله وارتعاله ولم يرو عنهم مثل هذا الخبر

ومحصل ذلك

ان عبد الله بن عمر كان يتبرك بتلك الأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي فيها عبد الله بن عمر ويدعو فيها على نية التبرك وعلى ان التشبه بالصالحين صلواتهم وفلاحهم ولم ينزل الناس يتبركون بمواضع الصالحين وقد تقدم حديث عثمان وسؤاله النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي في بيته ليتخذ مصلية واجابة النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين كذلك في الفتحة ص ٢١٩ والحمد لله - والحجة في التبرك بآثار الصالحين قوله تعالى ان آية ملكه ان ياتيكم التابوت فيه سكينه من ربكم وبقية مما ترك آل موسى وآل هرون تفعله الملائكة ان في ذلك آية لكم ان كنتم مؤمنين قال الامام القرطبي اختلف في البقية على ان هي ال فقبل عصي موسى وعصى هارون وارضاهن الارواح لانها اكسرت حين القاهما موسى قاله ابن عباس وقال ابو صالح البرقية عصي موسى وثيابه وشباب هرون ولوحان من التوراة وقال عطية بن سعد هي عصي موسى وهارون وثيابهما وارضاهن الارواح وقال الثوري ومن الناس من يقول البقية تفيزان فطست من ذهب وعصا موسى وعلمة هارون وارضاهن الارواح ومنهم من يقول اعصى وللملائكة كذلك في تفسير القرطبي ص ٢٣٩ ج ٣ - وقال تعالى لا افسس هذا للبلدان

وانت حل بهذا البلاء - فقد دل هذا على ان هذا البلاء حصل له الشرف ببركة حلوله و
نزوله على الله عليه وسلم فيه وقال تعالى فالتين والنهيبتون وطور سينين وهذا
البلاء الامين - فقد انقسم الله تعالى بهذا البلاء الى اقسام اربع الى انهما مواضع متبركة النعم
الله فيها بالنبوة والرسالة على بعض عباده المخلصين واخرج النساقي من طريق يزيد
بن مالك عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اثبت يد ابنة فوقي ان حمار و
دون البغل خطوها عن متنتي طرفها فركبت ومعنى جبرئيل فسرته فقال انزل فصل ففعلت
فقال انذاري اين صليت صليت بطيبة واليهما المهاجر فسر قال انزل فصل ففعلت فقال انذاري
اين صليت صليت بطور سيناء حيث كلم الله موسى فسر قال انزل فصل ففعلت فقال انذاري
اين صليت صليت بيت لحم حيث ولد عيسى عليه السلام الحدیث النظر ص ۱۳۳ من الدر المنثور
وهو ۱۵۲ من الخصائص الكبرى كلاهما للسين طي وهو من تفسير ابن كثير.

وقال الكرماني وانما كان ابن عمر يصلي في تلك المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله
عليه وسلم على وجه التعيزت بها وليس ينزل الناس يتبركون بمواضع الصالحين ولما ما روى
عن عمر رضي الله عنه انه كره ذلك فانه هشي ان يلتزم الناس الصلاة في تلك المواضع
فيشكل ذلك على من يأتي بعدهم ويذكر ذلك واجبا وكذا ينبغي للعالم اذا رأى ان الناس
يلتزمون المواضع التي اشتهر بها ان يترخص فيها في بعض المراتب ويتركها ليعلم بفعلة انها
غير واجبة كما فعل ابن عباس في ترك الاضحية قلت قول له الا انها اختلفا في مسجد يشرف
السيوحاء اسي اختلفت سائر دنا في ذكر هذا المسجد فذكر في نافع صلوات الله وسلامه
كما يظهر من الرواية لاثية او المراد انها اختلفا في تفصيله وبيانها لاني كونه محلي النجى
على الله عليه وسلم قارب الظاهر انهما اتفقا على ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه
وشرب من الروحاء اسم قرية بينهما وبين المدينة ستة وثلاثون ميلا وقيل ثلاثون
قوله وكان عليه الصلاة والسلام اذا رجع من غزوة كان لفظ كان صفة لغزوة وفي
نسخة غزوة كان بالتمام فيث - فتبين كبير ضمير كان باعتبار تاويلها بسفر او راجع الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي نسخة وكان برأو الحال في جملة حالته ثمالة فاذا ظهر
من بطن وادى اى خرج من بطن واد وهو وادى العقيق اناخ بالبطي او هو ميل واسم
فيه دقاق الحمى وكذلك الابطح التي على شفير الرادى اى طرفه الشرقية صفة
البطحاء غزوة من اى نزل آخر الليل للاستراحة ثم يفتتح المشقة اى هنالك حتى يصبح
اى يدخل في الصباح وهي تامة استغنت بمرفقها ليقين عند المسجد الذي به حجارة ضمير
هذه و هو سيد عالم بالادعية ان مكانات متبركة پس بنه ام اورا مكرامه مواضع كرمات وادى بيان
مكانات هم ان مكرامه مختلف مشدود سالم و نافع و مسجدى كه و شرفه الروحاء است كه نافع ذكره كذا
چايزه از حدیث - بعد معلوم شود و سالم كرمه شيخ الاسلام ص ۱۳۳ ملة نيش آن قبرين نزد آن مسجد
كه منى بركت است و در هر جاني كه بر دے آن مسجد است.

ليس راجع الى التعر يس او الى ثمة - والمعنى لم يكن التعر يس او لم يكن هذا المكان
 عند المسجد الذي بنى هناك بعبارة ولا على الأكمة التي عليها المسجد اي ولا على
 الموضع المرتفع الذي بنى عليه ذلك المسجد كان كثير بفتح المثلثة وهو استنابات اس
 كان هناك قليج يفتح الحاء وكسر اللام وهو واحد له علق او هو شهر يصلي عبد الله بن عمر
 عند لا في بطنه كتب بضم الكاف والمثلثة جمع كتيب بمعنى تلال التي كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يفتح المثلثة اي هاتك يصلي فداي قد فع فيه السبيل بالطحاء
 حتى دفن السبيل ذلك المكان الذي كان عبد الله بن عمر يصلي فيه وان عبد الله بن عمر
 حدثه اي نا فدان النبي صلى الله عليه وسلم صلى حيث المسجد الصغير الذي هو واقع
 دون المسجد الذي بشرت الروحاء اي قريبا من المسجد الذي هو واقع بشرت الروحاء
 وهي قرية جامعة على اليلتين من المدينة وقد كان عبد الله بن عمر يعلم بقم الياء وبضمها
 اي يهرت او يدل كرو علامة المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم يقول بيان
 للجملة قبله اي يقول عبد الله بن عمران المكان الموصوف واقع شر بفتح المثلثة اي هناك
 وفي نسخة ثمة وهو غير مبتدأ منعقد وث اي المكان الموصوف ثمة عن يمينك اي واقع في
 جانب يمينك حين تقوم في المسجد حال كونك نصلي فيه وذلك المسجد الصغير
 واقع على حافة الطريق التي اي على جانبه والحال انت ذاهب من المدينة الى
 مكة المكرمة بينه اي بين المسجد الصغير وبين المسجد الاكبر رمية بحجر اس
 بمقدار ذلك او نحو ذلك بالتفاوت القليل وان عبد الله بن عمر كان يصلي الى العرق
 بكسر العين وسكون الراء المهملة جبل صغير ويقال لارض ملح لا تنبت الذي عند
 منصرف الراء وحام اي عند آخر الراء وحام وذلك العرق انتهى طرفه على حافة الطريق
 اي طرفه دون المسجد اي قريبا وتحت المسجد الذي هو واقع بينه اي بين العرق
 وبين المنصرف بفتح الراء وانت ذاهب الى مكة وقد ابنتي شراي فعالة مسجد فلم
 يكن عبد الله يصلي في ذلك المسجد كان يتركه عن يساره وراؤه بالجر على
 العطف على يساره وبالتصحب على النظر فيه ويصلي امامه اي قد ام المسجد الى العرق
 نفسية اي الى نفس العرق قوله كان ينزل تحت سحرة ضخمة اي شجرة عظيمة
 دون الرويتة اي قريبا منها والرويتة قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة
 عشر فرسخا بينها وبين الروحاء ثلاثة عشر ميلا عن يمين الطوق وجاء الطريق اي مقابلها
 في مكان بطح اي واسع سهل حتى يفضي اي حتى يخرج عليه الصلاة والسلام من الفضل
 بمعنى الخروج والدفع كقولهم تعال في فاذا افضتم من عرفات والاضمير في يفضي بانك
 الى رسول الله عليه وسلم او المكان وفي بعض النسخ بلفظ الخطاب من اكمة اس
 مكان مرتفع دون تريب الرويتة مصغر الدون اي قريبا منها بميلين والبريد هو
 المرتب واحد بعد واحد والمراد به موضع البريد والمعلى بينه وبين المكان الذي

ينزل فيه البريد بالرويشة ميلان وقد انكسر اعلاها اي على السريحة الضخمة اي على
هذه الشجرة العظيمة فالتفتي اي فالتعطف في جوفها اي في جوف هذه الشجرة وهي اي
هذه الشجرة قائمة على ساق واحدة رثنه اي كالبيان ضيقة من اسفل متسعة من
فوق وفي ساقها اي عند ساقها وتحتها وبقي بها ثقب اي تلال الرمل كثيرة وان
عبد الله بن عمر حدثني اي ناظران النبي صلى الله عليه وسلم صلى في طرف تلوة بفتح
الفوقية وسكون اللام هي ارض مرتفعة عريضة يتقود فيها السيل من وراء العرج بفتح
المهملة وسكون الراء وبالجيم قرية جامعة على طريق مكة بينها وبين الرويشة ثلاثة
عشر اربعة عشر ميلا وانت ذا هب الى هضبة بفتح الراء وسكون المعجمة جبل منبسطة
على وجه الارض او ماطال وارفع والفرد من الجبال عند ذلت المسجدين قبران او
ثلاثة - شجرة القبور روضهم بالراء المفتوحة وسكون المعجمة منحور عظامهم بعضها
فوق بعض في الابنية - من حجارة عن يمين الطريق عند سلهمات الطريق بفتح
المهملة واللام جميع سلمة وهي شجرة بيدع بورقها الادير وهي شجرة العضاة وقيل
هي بفتح السين المهملة وكسر اللام بمعنى الصخرة فهي بالكسر الصخرات وبالفتح الشجرات
بين اولئك السلهمات كان عبد الله بن عمر يروح من العرج بعد ان تميل الشمس بالهاجر
اي نصف النهار عند اشتداد الحر فيصلي الظهر في ذلت المسجدين وان عبد الله بن عمر
حدثني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل عند سرحات بفتح السين في شجرة
شجرات ضخمة عن يسار الطريق في مسيل اي مكان منحدر دون هي شي اي قربها منها
وهي شنية معروفة في طريق مكة قرية من الجحفة يرى منها البحر ثم ذلت المسيل
لاصق بكراع هي شي اي بطرفها والكراع يضم الكاف معناها الطرف وهي شي شنية
بين مكة والمدينة بينه اي بين المسيل وبين الطريق قريب من غلوة بفتح الغين
المعجمة غاية بلوغ السهم او احد جري الغرس وهي ثلثا ميل وقيل مائة باع والمعنى
كان بينهما قريب من رمية سهم او وثبة فرس وكان عبد الله بن عمر يصلي الى سرحة
اي شجرة هي اقرب السرحات اي اقرب الشجرات الى الطريق وهي اطولهن وان عبد الله
بن عمر حدثني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل في المسيل اي في المكان المنحدر
الذي هو في ادنى مر الظهران قرية ذات نخل وشمار على اميال من مكة الى جهة
المدينة قبل المدينة بكسر القاف وفتح الموحدة اي مقابل المدينة حين يهبط النبي
صلى الله عليه وسلم من الصفاوات بفتح المهملة وسكون الفاعلا ودية او الجبال التي
بعد مر الظهران وفي شجرة من وادي الصفاوات بزيادة لفظ الوادي ينزل بمشاة
تحتية وفي شجرة تنزل بالثاء الفوقية ليرافق قوله بعد وانت ذا هب في بطون ذلت
المسيل عن يسار الطريق وانت ذا هب الى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه
وسلم وبين الطريق فصل ومسافة الا رمية لجحرا اي بمقدار ذلت ومصل رسول الله

صلى الله عليه وسلم على مكة بفتحات اى موضع مرتفع على ما حوله غليظة اى عظيمة وان
عبد الله حدث ان النبي صلى الله عليه وسلم استقبل فرصة الجبل بضم الفاء ومكون الراء
وفتح الضاد المعجمة من داخل الطريق الى الجبل وهى تشبیه فرصة الذى بينه وبين نسخة
الذى كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجبل الطويل نحو الكعبة
اى جانها وتاجيتها ولفظ النحر معناه الناحية وهو متعلق بالطويل او ظرف للجبل او بدل
من الفرصة قال نافع فجعل عبد الله بن عمر المسجد الذى بنى بشر بفتح الشاء اى لكانت
بهار المسجد بطرف الامة ومصلى النبي صلى الله عليه وسلم اسفل منه اى اسفل من المسجد
المحدث على طرف الامة السوداء واسفل بالنصب على الظرفية او بالرفع خبر مبتدأ معدون
تدع من الامة عشرة اذرع او نحوها ثم تصلى حال كونك مستقبلاً الفريقتين من الجبل
الذى بينك وبين الكعبة فان كنت تريد الصلاة في مصلى النبي صلى الله عليه وسلم فهذا هو
المقام الذى صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم

قال شيخ الاسلام زكريا الانصاري انما كان ابن عمر يصلى في هذا المواضع المتميزة وهذا
لا ينافى ما روى من كراهة ابيه عمر لئلا يتركها مغاظة اعتقاد وجوبها وابنه
عبد الله ما روى من ذلك بل قال المغيرة ان المساجد التى ثبتت الله صلى الله عليه وسلم
صلى فيها لو نزل احد الصلاة في شئ منها لتعين كما فى المساجد الثلاثة رت

ابواب سترة المصلى

باب سترة الامام سترة لمن خلفه

اى فى بيان ان سترة الامام سترة لمن خلفه من المصلين لا حاجة لهم الى سترة جديدة
لما فرغ من احكام المسجد مشرع في احكام السترة وغرض المؤلف من عقد هذا الباب
ان سترة الامام كانت للقوم فمع سترة الامام لو مو الماترين يلى القوم لا يأتى بشئ
بذلك كذا فى الرسالة وعاصله انه لا حاجة للقوم ان يتخذ كل واحد منهم سترة
لنفسه بل يلقيهم سترة الامام وتعتبر تلك السترة لهم ايضا لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يأمر اصحابه ان يتخذوا سترة غير ستورته والوجه في ذلك ان صلوة
الجماعة في نظم الشريعة صلاة واحدة لا صلوات متعددة بعد الدخول فيها
ولذا اتفق فيها بقراءة واحدة اى قراءة الامام كما اتفق فيها بسترته واحدة اى
بسترة الامام ومن اوجب القراءة على كل واحد من اهل الصف لم يبق عنده حقيقة
الجماعة الا اجتماع صلوات متعددة في مكان واحد - واشادات الكتاب والسنة كلها الى
ان صلاة الجماعة صلاة واحدة فافهم ذلك واستقيم قن له يصلى بالناس بمنى الى غير هذا
وجه مطابقه بالترجمة ان قن له الى غير هذا الميعر بان ثمة سترة غير هذا اذا انتقل

الى شئ غير هذا ولكن نقل عن الشافعي انه نسي غير هذا - بغير سترة - وعلى هذا ما
مطلقة بين الحديث والترجمة.

حديث الخط في السترة

عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا خطب احدكم
فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصوب عصا فان لم يكن فليخط خطا ثم لا
يضره من مربيين يلهيه اخرجه احمد وابن ماجه وصححه ابن حبان واحمد وابن مدين
واسناده الى ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والبخاري وغيرهم كما في التلخيص المبرور
اعلم ان جمهور الفقهاء لم يروا بالخط في السترة واعتذروا عن الحديث بانه ضعيف
مضطرب وقال في البذلح بعد ذكره لكن الحديث غريب ورواه في العمدة السبكي
فلا ناخذ به اهـ ص ٢٠٢ - واختلفت الرواية فيه عن محمد بن نفيرواية لا يخط وفي رواية
يخط الحديث الى داود وان لم يكن معه عصا فليخط خطأ وقال البيهقي لا بأس به في مثل
هذا الحكم ان شاء الله تعالى -

باب قدر كم ينبغي ان يكون بين المصلي والسترة

اي في بيان انه قدر كم ذراع ينبغي ان يكون بين المصلي والسترة والمقصود انه
يحتاج له ان يقدر ما قربا من السترة بقدر ما ذراع فلا يضيّق الطريق على المصلي
باب الصلاة الى الحربة و باب الصلاة الى العنزة
اي المركوزة بين يدي المصلي - والحربة هي دون الرمح عريضة النصل والعنزة
مثل نصف الرمح المقصود من هذين البابين بيان انه يجب مراعاة اتخاذ السلاح والسيف
والعنزة والحربة سترة ولا يكره الخوض اليها في الصلاة وليس فيه تشبه بعبدية
الا صنم مثل المنحبة الى النار او الصليب او الصورة ولا يجب ان يكون غرض البخاري
بهذا الترجمة بيان انه يكفي في السترة مقدار حربة او عنزة وليس للسترة حد معين
طولا ولا عرضا وما ذكر الفقهاء في مقدار السترة ان تكون ذراعا فمن باب التقريب
والتمهين لا من باب التحديد والتمهين -

باب السترة بمكة وغيرها

اي في بيان استحباب السترة للدار المكة وغيرها اسرارا بخاري بهذا الباب الى مشروعية
مكة عنده ان ينزهه عن داره واستاذم به وداره اذا عصا ما منه شيء وركبته وعكازه عصا
داود وابن ترمذي في حديث النس آتاه ومعناه عكازه وعصا وعنزه بحسب اختلاف اوقا حلت
كم كاسه من لبن و كاسه من ماء - شرح الاسلام ص ٢٣٩ ج ١ -

السترة بمكة وغيرها وأنه لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعية السترة أشار به إلى السرد على ما ترجمه به عبد الرزاق حيث قال في باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء بشرا أخرجه عن ابن جريح عن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المسجد الحرام ليس بيده وبينهم رأي الناس سترة وأخرجه أيضا أصحاب السنن رجاله موثقون إلا أنه معلول فظن بعضهم أنه لا حاجة إلى السترة بمكة كما لا حاجة إليها في المسجد الحرام وفي المطاف فقام مكة على المسجد الحرام ووطن أن الحرم كله في حكم المسجد الحرام في حكم السترة فأراد البخاري بهذا الباب التنبيه على ضعف هذا الحديث وإن السترة مشروعة في مكة وغيرها وإن الصلاة بغير سترة مخصوصة بالمسجد الحرام لا زحام الطائفتين وأما سوى ذلك فالحل والحرم كله سواء في حكم السترة وقال ابن المنير إنما خص مكة بالذكر فالتوهم من يتوهم أن السترة قبلة ولا ينبغي أن يكون مكة قبلة إلا الكعبة فلا يحتاج فيها إلى سترة انتهى.

باب الصلاة إلى الأسطوانة

أي في بيان استحباب الصلاة إلى جهة الأسطوانة إذا كان في موضع فيه أسطوانة رجع وهو مندوب لا سيما للمنفرد لئلا يخرج المارون ولعل المقصود بالترجمة أن المصلين إلى الأسطوانة أحق بها من المستندين إليها والمتحدثين عندها قوله عند الأسطوانة التي عند المصحف كان في المسجد النبوي صلى الله عليه وسلم موضع خاص للمصحف الذي كان ثمة في عهد عثمان رضي الله عنه ذلك كما قد جاء في رواية مسلم يصلي وراء المصنوق والله أعلم.

باب الصلاة بين السور في غير جماعة

أي في بيان جواز الصلاة بين السور أي في غير جماعة وإما إذا كان في جماعة فكرة قوم الصلاة فيها السرد والنبى الخاص من الصلاة بينهما في الترمذي وغيره لأنه يقطع تشوية الصفوف والتشوية في الجماعة مطلوبة ردت قال السيوطي - هذا الباب - إشارة إلى أن النبى الوارد عن الصلاة بين السور أي ركعتي أخرجه أصحاب السنن الثلاثة والحاكم من حديث الش من مخصص بالجماعة وحكمته انقطاع الصف وتشوية الصفوف ومطلوبة وقيل لأنه موضع التعال. وقيل أنه مصلى الجن المؤمنين كذا في التوشيح وتوضيحه أن المقصود بهذه الترجمة بيان جواز الصلاة بين السور أي إذا لم يكن في جماعة أي إذا كان منفردا فإن الأولى للمنفرد أن يصلي إلى السارية لا بين السارين وإما إذا كانت الصلاة بين السور أي في الجماعة فقد كرهها قوم ومهم أحمد وإسحاق ورخص فيه أبو حنيفة

ومالت والشافعي - واختلفت كلمات مشائخ الحنفية فمنهم من كرهه فصلاحة بين السوار
ومنهم من رخص فيه وقال شمس الائمة السرخسي في المبسوط الاصطفا بين الاسطوانتين
غير مكروه لانه صف في حق كل فريق وان لم يكن طويلا وتغلى الاسطوانة بين الصف
لتخلل متاع مريض وكفرجة بين الرجلين اه وقال ابن العربي ولا خلاف في جوازها
عند الضيق واما عند السعة فهي مكروه للجماعة واما الواحد فلا بأس به وقد صلى
النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة بين سواريهما - اه وقد روى عن عبد الحميد بن
معمر قال صلى خلف امير من الامراء فاضطرب الناس فصلينا بين السارين فلما صلينا
قال انس بن مالك كنا نتقي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي
صلى وقال حسن صحيح وعن معاوية بن قرة عن ابيه قال كنا نهي ان نصف بين السوارى
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظرد عنها طردا رواه ابن ماجه صك

باب الصلاة الى الراحلة والبعير والشجر والرحل

المقصود انه يجوز اتخاذ هذه الاشياء ستره وذهب بعض اهل العلم الى انه لا يستتر
بامرأة ولا دابة اى في حال الاختيار وكان ابن عمر يكره ان يصلى الى بعير وكان الحكمة في
ذلك انها في حال شدة الرحل اقرب الى السكون من حال تجريد لها قوله افرأيت اذا هبت الرحاب
اى قال نافع قلت لابن عمر اخبرني اذا هابت الابل وتحركت من امكثتها وشوشت على المصلى
فماذا يفعل واى جانب يصلى فقال اذا هابت الابل وشوشت على المصلى بعد ما استقر ارضا
فحيث كان النبي صلى الله عليه وسلم بعدل عنها الى الرحل فيجعله ستره

باب الصلاة الى السريس

اى الى حافته مقصوده ان الشيء المرتفع من الارض يجزى عن السترة ولا يلزم
ان يكون موضوعا على الارض - فافهم -

باب ليرد المصلى من مربي يديه

اى في بيان ذهاب رد المصلى من مربي يديه سواء كان المار آدميا وغيره قال العيني
اجمع العلماء على ان رد الماربين يدي المصلى امر مندوب متأكد وقال اهل الظاهر
بوجوبه لظاهر الامر ولكن لم يزل ذهب احد من الفقهاء الى وجوبه دعه ويبلغى ان
يكون الدفع بالتسليم او بالاشارة او الاخذ بطرف ثوبه من غير مشى ومعاذ حتى لا تنفس
صلاته قال الامام القرطبي قوله فليدفعه اى بالاشارة والطيف المنع وقوله فليقاتله اى
يزيد في دفعه الثاني استدلال الاول واجمع على انه لا يقاتله بالسلاح لمخالفة ذلك
لقاعدة الاقبال على الصلاة والخشوع فيها والمراد بالمقاتلة المدافعة ونقل البيهقي عن الامام

اشافعي ان المراد بالمقاتلة دفع اشد من الدفع الاول وقد روى امام الهدى الشيخ
ابن منصور عن الامام ابي حنيفة ان الافضل ان يترك الدرع والامر بالسدر في
الحديث لبيان الرخصة كالامر يقتل الاسوديين وقال محمد في الموطأ تحت حديث
ابي سعيد فان ابي قليقانة يكره ان يمر الرجل بين يدي المصلي فان اراد ان يمر
بين يديه فليدسر اما استطاع ولا يقاقله فان قاقله كان مايدا خل عليه في صلاته من
قتاله اياك اشتر عليه من مهر هذا بين يديه ولا نعلم احدا روى قتاله الا ما روى
عن ابي سعيد الخدري وليست العامة عليها راي ليست عامة الفقهاء وعلى ظاهرها
ولكنها على ما وصفت لك وهي قول ابي حنيفة رحمه راجع ص ١٢٩ من موطا الامام محمد رحمه

باب اشتر الماسر بين يدي المصلي

اي في بيان اشتر الماسر بين يدي المصلي ر. ع. وظاهرة التحريم والاشتر

باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي

اي في بيان كراهة ذلك وفي بيان حكم استقبال الرجل الرجل والحال انه يصلي هل
يكروه ام لا فنذهب بالبخاري الى انه مكروه اذا خيف الشغل به ولذا كرهت عائشة استقبالها
لان المرأة محل لاشتغال الرجل بها وان كان ذلك بالنظر الى النبي صلى الله عليه وسلم بعيدا
وبهذا يظهر مطابقة الحديث بالترجمة والمجموع على انه يكره الاستقبال مطلقا سواء خيف
الشغل به ام لا وهو من ذهب السادة الخنفية فانهم قد كرهوا المواجهة مطلقا فلان ما لها الى الشغل

باب الصلاة خلف النائم

اي في بيان حكم الصلاة خلف النائم والمقصود انه يجوز ثم ولا يكره وكراهة مالك وغيره
الصلاة خلف النائم خشية ان يبد ومنه ما يلي المصلي عن صلاته وظاهر تصرف البخاري ان
عدم الكراهة حيث يعصل الامن من ذلك وكأني اراه اشار ايضا الى تضعيف الحديث انوار في
النهي عن الصلاة خلف النائم فقد اخرج ابن داود وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما
صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث قال ابو داود وطريقه حكمها
واهي ولا يبعد ان يقال ان النهي عن الصلاة خلف النائم والمتحدث معه وحده على ما اذا
كانت موجهة للتشويش لاجل الغطيط او اللفظ فتكره الصلاة خلف النائم اذا كان يخشى
منه اللفظ والا فلا كراهة فيها

باب التطوع خلف المرأة

اي في بيان حكم التطوع خلف المرأة والمقصود بيان جواز صلاة التطوع خلف المرأة باي

وضع كانت وان معاذاة المرأة للرجل لا تفسد صلاته اذا كانت مضطجعة بجانب الرجل غير داخله معه في صلاته - وخص الترجمة بالنظر اشارة الى انه لا ينبغي ذلك في الغريضة -

باب من قال لا يقطع الصلاة شيء

اي باب في بيان قول من قال لا يقطع الصلاة مروى بين يدي المصلي ولو بلا سترة اذا الكلا منه ابن اب السقفة وهي مذهب الجهمي وقال احمد يقطع الصلاة الكلب و في قلبي من الحمام والمراة شيء وغرض المؤلف من عقد هذا الابن اب الى آخر هذا الكتاب الاشارة الى ان المرأة غير قاطعة للصلاة ووجه مطابقة الحديث لعدم شيء في الترجمة ان المرأة اذا لم تقطع الصلاة مع ان النفوس جبلت على الاشتغال بها فغيرها من الكلب والحمار والى ذلك وما ذكر من عدم قطع شيء من المذكورات هي المعتمد الذي دللت عليه الاحاديث الصحيحة واما خبر مسلم يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الاسود فهو دل يقطع الخشوع لا بالخروج من الصلاة او منسوخ بالاحاديث المذكورة وعن ابراهيم بن يزيد ثنا سالم بن عبد الله عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر قالوا لا يقطع صلاة المسلم شيء وادرا واما استطعنا اخرجه الدارقطني واعله صاحب التحقيق بابراهيم وهو الخواري المكي قال احمد والنسائي متروك وقال ابن معين ليس بشيء كذا في نصب السارية ولكن حسن الترمذي حديث التراد والراحلة في الحج وقال تكلم فيه بعض اهل العلم من قبل حفظه - اه - واخرج سعيد بن منصور عن علي وعثمان وغيرهما مثل ذلك باسناد صحيحة وقال مالت في المؤطا ص ١١٥ انه بلغه ان علي بن ابي طالب قال لا يقطع شيء الصلاة مما بين يدي المصلي اه وفي مجمع الزوائد عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال كنت اصلي فمتر رجل بين يدي فمنعته فسالته عثمان بن عفان فقال لا يفكرت يا ابن اخي رواه عبد الله بن احمد ورواه رجال الصحيح اه

باب اذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة

اي في بيان ان من حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة لا تفسد صلاته واذا كان حمل الجارية غير مفسد للصلاة فمروى المرأة بين يدي المصلي او الى بان لا يكون مفسد الان حمل جارية اشترط المروى لكن ينبغي تقييد ما اذا كان هذا عند الضرورة وكان الصبي طاهرا الشيا - وكان هذا الحمل بين واحد لا باليدين وانما يمكن مثل هذا في الصبي لان الصبي لشدة الفقه والسهر بما يتعلق ويلتزم نفسه ولا يحتاج حمله الى حمل كثير فان الصبي اذا تعلق بالمصلي والتمزم به بنفسه فلا يعيد المصلي حينئذ حمله للصبي وقد نص على جواز مثل هذا العمل في المبسوط وقال النزيلعي كان فعله ذلك «اي حمله امه» في بيته وفي التوشيح للسيوطي اختلف في هذا الحديث فقيل انه من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقيل منسوخ ورد بانهما لا يثبتان بالاحتمال وقيل خاص بالضرورة اذ لم يجد من يكفيه امرها وقيل محمول على قلة العمل وهو الاصح انتهى - وذكر ابن عبد البر في التمهيد

حكى اشهب عن مالك رحمه الله ان هذا كان في النافلة ومثله لا يجوز في الفريضة وذكر عن محمد بن اسحاق انه كان في الفرض وقال ابو عمر لا علم خلا فان مثل هذا مكروه فيكون اما في النافلة او منسوخا وروى اشهب وابن نافع عن مالك ان مثل ذلك في حال الضرورة ولم يفرق بين الفرض والنفل قال وعند اهل العلم ان امامة كان عليها ثياب طاهرة وقال شمس الائمة وفعله صلى الله عليه وسلم كان في وقت كان العمل مباحا في الصلاة وقال في المدايح ثم ان هذا الصنيع لم يكن منه صلى الله عليه وسلم الا انه كما محتاجا في ذلك بعد من يعف عنها وبيان الشرح انما هذا غير موجب فساد الصلاة ومثل هذا ايضا في زمان لا يكره لواحد منا لم فعل عند الحاجة اما بدون الحاجة فيكره انتهى وبالمجملية هذا الحمد يثبت محمول على العمل القليل والكثير المتفرق المتفاضل او هو منسوخ نسخا يتحرر به العمل الكثير في الصلاة مثل حديث ذي اليمين وقال ابن بطال اراد البخاري ان حمل المصلي الجارية اذا كان لا يقدر الصلاة ففعلها بين يديه لا يطير لان حملها اشتد من مرورها واشتد الى نحو هذا الاستنباط لا مام الشافعي . لكن تفنييد المصنف بكونها صغيرة قد يشعربان الكبيرة ليست كذلك وبالمجملية اثبات العموم والاطلاق في مثل هذه الوقائع الجزئية النادرة الشاذة المصادمة للقواعد الكلية المعروفة في الشريعة بعيدا عن العلم والفهم

باب اذا صلى الى فراش فيه حائض

اي في بيان انه اذا صلى الى فراش فيه حائض فهاذا حكمه اي صحت صلاته وتمت ولا كراهة ولو كانت الحائض بحض المصلي ولو اصابته ثيابه وبالمجملية الحكم في ذلك الجواب نعم .

باب هل يغمر الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد

اي هل يجب من ذلك اولا . المقصود انه اذا غمر الرجل امرأته ومثها بيده فلا يترتب شيء من الفساد على صلاته . بين البخاري في الباب السابق صحة الصلاة ولو اصاب المرأة بعض ثياب المصلي وبين في هذا الباب صحتها ولو اصابها بعض جسدها ولا يجب ان يكون البخاري اشار بذلك الى ان مسح المرأة غير ناقض للوضوء ولا مفسل له

باب المرأة تطرح عن المصلي شيئا من الادي

هذا الترجمة قريبة من التراجم السابقة لبيان ان مرور المرأة امام المصلي لا يقطع الصلاة فان المرأة اذا طرحت الاذى عن المصلي فانها تقصد من اتي جهة امكنها وتقرّب منه وتعمل به فاذا اجاز هذا العمل من المرأة مع قربها وانصافها فمرورها بالجزاز لان طرحر المرأة ارادى عن المصلي ليس يداون مرورها بين يديه . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلوة والسلام على سيدنا محمد افضل اهل الارضين والسموات وعلى آله وصحبه الطيبين والطيبات .